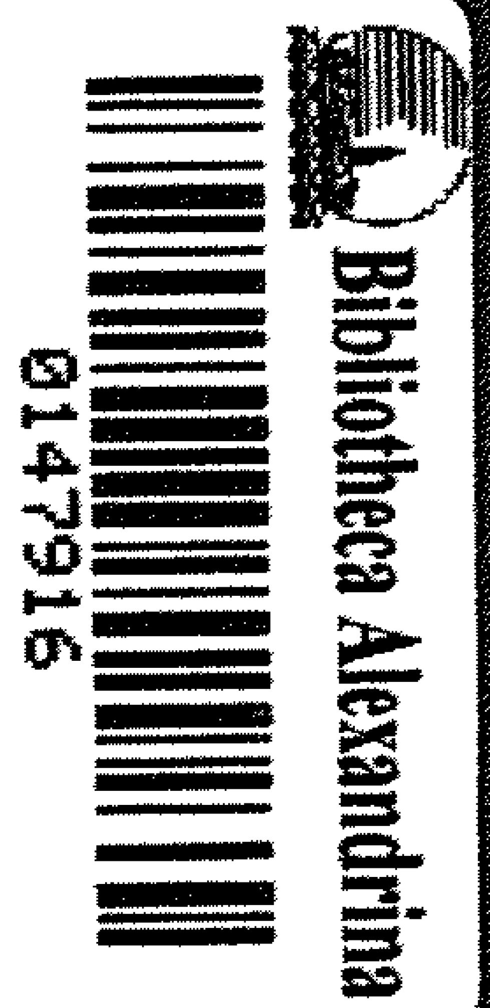
ستيفن غرين

تقديم: محمد حسنين هيكل

بالسيف

أميركا واسرائيل في الشرق الأوسط

١٩٦٨م - ١٩٨٦م



بالسّيف

أميركا وإسرائيل
في
الشرق الأوسط



الناشر * شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
تلفون * ٨٦٢٤٣١ * ٨٦٥٤٠٧
تلكس * ٢٢٦٦١ * ص.ب ٨٣٧٥
بيروت - لبنان



الطبعة الثانية

١٩٨٩م - ١٤٠٩هـ

بالسيف

أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط

ترجم بإشراف
الدكتور محمود زايد

مكتبة المهتدين الإسلامية

تقـــديم

قبل عدة شهور اتصل بي الكاتب الصحفي الأمريكي «ستيفن جرين» تليفونياً في مكتبي بالقاهرة يسألني إذا كنت مستعداً لتقديم كتابه الجديد عن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ووعدت دون تردد. وبغير أن تكون لديّ فكرة محددة عن محتويات الكتاب.

ولم أكن بهذه الاستجابة الفورية أضع توقيعي على بياض، وإنما كنت أستند إلى أن مواقف الناس هي أساس ما يصدر عنهم بصرف النظر عن التفاصيل.

كان «ستيفن جرين» قد اتخذ موقفه. وهو لم يتخذه لأن أحداً دعاه إليه أو تولى مهمة اقناعه. وإنما وحده استكشف طريقه. ومن ذات نفسه اتخذ موقفه.

بدأ كصحفي يقترب من أزمة الشرق الأوسط، ولم يقتنع بما بدا له على السطح فحاول الغوص إلى الأعماق وفعل. وغاب طويلاً ثم خرج من رحلة الأعماق وفي يده كتابه الأول الذي ظهر تحت عنوان «الانحياز» والذي عرض لبعض الجوانب الخفية والخافية من العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ولعل «ستيفن جرين» لم يدرك خطر رحلته إلى الأعماق إلا بعد الضجة التي أثارها كتابه الأول والمصاعب التي واجهته في نشره، وكان المفروض أن يتعلم الدرس فيعتبر محاولته الأولى مغامرة، يعد بعدها أن لا يعود لمثلها، وينتهي الأمر كما حدث مع غيره كثيرين بدأوا ثم توقفوا. بل وآثر بعضهم أن يتراجع.

وحين قال لي «ستيفن جرين» على التليفون انه قرر أن يعود مرة أخرى إلى الغوص في الأعماق وأن كتابه الثاني سوف يواصل موضوع كتابه الأول ـ فقد تيقنت أن الكاتب الصحفي قد تحول إلى موقف.

«الموقف» رؤية للحقيقة عن طريق الالحاح في البحث عنها، وقبول اختياري للتبعات والمخاطر التي تترتب على ذلك، وإلا فإن «الموقف» يفقد جوهر أصالته.

بمعنى أننا نظلم «المواقف» إذا كان قياسنا لها بمعيار توافقها مع هوانا أو مع رؤانا.

هكذا فإننا نظلم «ستيفن جرين» لو اعتبرناه موقفاً لمجرد أن كتبه تشيع فيها روح تفهم لما قاسته الأمة العربية من نتائج العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبالتأكيد أن ذلك لم يكن قصده ولا كان شاغله أو همه ـ لكننا لا نظلمه إذا كان قياسنا لموقفه بمقدار جهده للبحث عن الحق والحقيقة وبمقدار الخطر الذي عرض نفسه له وهو يغوص في الأعماق!

وبعد فإن هذا الكتاب تقرير عن رحلة جديدة في الأعماق المظلمة للعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وإذا كان هذا التقرير عن الرحلة الخطرة في يد القارىء العربي اليوم ـ فإن لنا أن نتساءل: هل يصل التقرير إلى غير العرب؟ وهل يصل بغير عوائق؟ ومتى؟ وهل تستطيع سطوره أن تتحول إلى خيوط شعاع؟

محمد حسنين هيكل

الفصل الأوّل

مُقدّمة

قبل وقت غير طويل تناولت الغداء في واشنطن مع صديق ربطتني به الصداقة سنوات كثيرة كنت خلالها اعتبره واحداً من القلائل الذين وجدتهم مهذبين بالفعل. كان حريصاً ومعتدلاً في كل شيء. ولم يسبق لي أن رأيته غاضباً. وكنا قد اتفقنا على تناول الغداء في مطعم معين بأحد الفنادق الذي اعتدنـا ارتياده. وكان هو قد أشرف على الانتهاء من عمله مع الإستخبارات الأميركية في الشرق الأوسط.

وبينما كان صديقي ينظر إلى الخارج من خلال نافذة قريبة من طاولتنا قال بأنه سوف يترك الوظيفة التي اشتغل بها طوال عمره وسط مشاعر القلق والشك والتساؤل عما إذا كان قد أخذ جانب الطرف صاحب الحق. وأفزعتني كلماته.

قال صديقي بأنه عندما استرجع السنوات الخمس والثلاثين التي عمل خلالها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط توصل إلى استنتاج بأن السوفييت كانوا أكثر. . . وهز رأسه وهو يبحث عن الكلمة المناسبة ثم أضاف «شعوراً بالمسؤولية» ومن الواضح أنه لم يكن سعيداً بقول ذلك. ثم قال: «في حين أننا لم نتحلّ بالانضباط فإنهم تحلّوا به.» فعندما تسلم مهامه الميدانية الأولى في مطلع الخمسينات كانت إسرائيل بلداً صغيراً يسعى إلى البقاء. وكان هدف السياسة الخارجية الأميركية هو تحقيق السلام في الشرق الأوسط لتؤمن لها ذلك.

وهز صديقي رأسه وهو يقول: أما الآن فلدى إسرائيل خامس أو سادس أقوى جيش في العالم، وقوة جوية تحتل المرتبة الثالثة في ضخامتها، وأسلحة نووية ذات خمسة أو ستة أنظمة إطلاق. وهذا كله قدمته الولايات المتحدة بطرق مباشرة وغير مباشرة. فلم تعد إسرائيل في حساب السياسة الخارجية الأميركية وطناً وملجأً. إذ أخذت واشنطن تعتبرها «رصيداً استراتيجياً» أو حاملة طائرات كبرى ثابتة ومصوّبة نحو الاتحاد السوفييتي. وخلال ذلك جعلنا إسرائيل مصدر تهديد مباشر وخطير لأمن كل من البلاد العربية المجاورة. وتورطنا في الحرب الباردة، ولم نعد نتبين أهدافنا الرئيسية هناك.

وقال صديقي وهو لا يزال يرنو من خلال النافذة: ستقع حرب أخرى تستخدم فيها أسلحة جديدة. إنها أسلحة هجومية. . . قذائف برؤوس بيولوجية وكيميائية. ثم أضاف وهو ينظر إلي «لقد أجبرنا العرب على البحث عن أسلحة استراتيجية وحتى نووية، وليس لديهم خيار آخر. . . وكذلك الأمر بالنسبة للسوفييت. إذ يتعين عليهم مساعدة العرب على الدفاع عن أنفسهم.»

كنا أنا وصديقي قد قصدنا أن يكون هذا الاجتماع فرصة طيبة لالتقاط ما فات منذ لقائنا الأخير. لكن بعد دقائق قليلة من الحديث فقد كلانا شهية تبادل الأسئلة العادية عن أحوال الزوجة والأطفال. ولم يكن التفاؤل السمح عادة يفارق الرجل لحظة واحدة، ومهما كانت الظروف، وأياً كانت أخبار الساعة، فإنه كان في استطاعته أن يضعها في منظورها الصحيح. أما الآن فقد كان هذا المنظور الطويل هو مصدر قلقه.

حين قبل صديقي أول مرة مسؤوليات القيام بعمليات عسكرية سرية، وتمثيل مصالح أميركا في الشرق الأوسط، كانت الأهداف الأميركية واضحة وقائمة على مبادىء. وفي العام ١٩٥٠ وقعّت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على البيان الثلاثي الذي أكدت فيه على «معارضتها الثابتة لقيام أي من دول (الشرق الأوسط) باستخدام القوة». وتعهدت الدول الثلاث بضبط عمليات شحن السلاح إلى المنطقة، وأعلنت أنها تضمن سيادة واستقلال كافة الدول المعنية بالنزاع.

وظلت هذه المفاهيم مدة من الزمن تحكم علاقة أميركا بدول المنطقة. وفي الخمسينات ومطلع الستينات تميزت سياسات كل من أيزنهاور وكندي بالتروي في بيع السلاح إلى المنطقة. وتصرفت الإدارة الأميركية وكأن السلام هو الهدف الأول لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط.

وبمجيء الرئيس لندون جونسون تحولت هذه الموضوعية إلى تأييد كامل لأحد طرفي النزاع. وطرأ هذا الخروج على السياسة الأميركية الشرق أوسطية خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وعلى أثرها مباشرة. وأثناء احتدام القتال، قامت أميركا سراً بتزويد إسرائيل بالمساعدات المادية، كما أنها ساعدتها مباشرة في العمليات الحربية[١] ولا يقل عن هذا أهمية المساعدات الدبلوماسية التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في مجلس الأمن، وبذلك وفرت لها الوقت اللازم لتأخير وقف إطلاق النار على مختلف جبهات القتال، ومكنتها بالتالي من الاستيلاء على أراضي ثلاث دول عربية. وكانت المخابرات المركزية قد تنبأت بدقة بنتيجة الحرب غير المتعادلة. ولكن ربما كان البيت الأبيض قد أخطأ التقدير فقدم المساعدة لكسر الجمود في النزاع العربي الإسرائيلي منذ تسعة عشر عاماً، وبالتالي للسماح لإسرائيل وحتى مساعدتها في الحصول على شيء تساوم عليه العرب لإجبارهم على الجلوس حول مائدة المفاوضات.

وفي فترة حرب الأيام الستة بلغت مساحة الأرض الخاضعة للإدارة الإسرائيلية أربعة أضعاف ما كانت عليه قبلها. وتصورت إسرائيل أن احتلال الأراضي العربية الإضافية سوف يعزز أمنها. وهذا هو ما جعل حاييم هرتزوغ،

---

(١) إن وثائق الأمن القومي التي أفرج عنها مؤخراً ووضعت في مكتبة لندون جونسون تكشف النقاب عن معلومات جديدة بصدد المساعدات المادية التي بلغت ما قيمته ٥٠ إلى ٧٠ مليون دولار من الذخيرة وقطع الغيار والعربات المسلحة التي نقلت جواً وبسرعة إلى إسرائيل خلال الحرب. وقد سبق لنا أن وصفنا في كتابنا السابق «التحيز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل المحاربة» (وليم مورو - نيويورك، وفابر فابر - لندن ١٩٨٤) المساعدات الميدانية التي كانت عبارة عن استطلاعات جوية قامت بها طائرات أميركية أرسلت خصيصاً لمساعدة الجيش الإسرائيلي. ومنذ أن صدر هذا الكتاب تلقى المؤلف تأكيدين مستقلين لهذه العمليات الميدانية التي قامت بها دائرة الإستخبارات الأميركية المركزية (السي. آي. إي).

المدير السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، ينظر بارتياح إلى الوضع العسكري الجديد لبلاده بعد الثاني عشر من شهر حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. فمرتفعات الجولان المحتلة، على سبيل المثال، أمنت لإسرائيل شريطاً يبلغ طوله عشرين ميلاً تفصل بينها وبين سوريا. واحتلال الضفة الغربية للأردن وسع خصر إسرائيل الضيق المعرض للخطر، وسمح لجيش الدفاع الإسرائيلي بالانتشار على طول الحدود «الطبيعية» لنهر الأردن. وكذلك فإن احتلال إسرائيل لسيناء، كما يقول حاييم هرتزوغ، زاد فترة الإنذار الإلكتروني المبكر بصدد أي هجوم مصري أربعة أضعاف لتصل إلى ١٦ دقيقة(٢).

واعتبر كثرة من الإسرائيليين الأراضي المحتلة أداة للمساومة تؤدي في النهاية إلى إجبار العرب على التفاوض مع إسرائيل وفق شروطها. يقول حاييم هرتزوغ:

«خلقت حصيلة الأيام الستة وخاصة في إسرائيل جواً يشير إلى أن الحروب مع العرب بلغت نهايتها. ولاح في الأفق قرب افتتاح مفاوضات السلام. ومن الناحية العسكرية أصبحت إسرائيل اليوم أقوى مما كانت عليه. ويرى أكثر الإسرائيليين في هذا تعزيزاً لفرص محادثات السلام. وفي هذه المرة ستفاوض إسرائيل من موقع قوة.»(٣)

وكانت هذه فيما يبدو وجهة نظر البيت الأبيض خلال فترة الرئيس جونسون. فلم يكد ينقضي يوم واحد على بداية القتال حتى رفع وولت روستو مساعد الرئيس جونسون مذكرة إليه تدل على الارتياح ويقول فيها:

«إذا تحرك الإسرائيليون بسرعة كافية، وأقلق هذا السوفييت كما يجب، فالجواب هو وقف بسيط لإطلاق النار، أي بدون العودة إلى حدود ما قبل الحرب. وهذا يعني أنه بإمكاننا استعمال الأمر الواقع على الأرض مناسبة لمحاولة التفاوض

---

(٢) حاييم هرتزوغ: الحروب العربية الإسرائيلية، راندوم هاوس، نيويورك، ١٩٧٤، ص، ٢٠٩. وكان المؤلف خلال تأليف هذا الكتاب رئيساً لإسرائيل.

(٣) المصدر ذاته.

على سلام نهائي في الشرق الأوسط، وليس على مسألة العودة إلى خطوط الهدنة»[٤].

وتبدو توقعات كل من واشنطن وإسرائيل لمرحلة ما بعد الحرب مباشرة في ضوء ما حدث فيها بعد غاية في السذاجة. فمن وجهة النظر العربية، بدت خريطة الشرق الأوسط الجديدة وكذلك احتمالات استمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة كما كانت في الماضي.

إن جيش الدفاع الإسرائيلي الذي أغار على سوريا بكتائبه المسلحة عدة مرات في الخمسينات واستولى على مرتفعات الجولان في نهاية حرب الأيام الستة، يرابط الآن على مسافة ثلاثين ميلاً من أبواب دمشق. ولا تفصل القوات الإسرائيلية المرابطة على نهر الأردن عن قلب عمان سوى عشرين ميلاً. ومصر التي تعرضت عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ لغزو عسكري على نطاق واسع صارت تشاهد الجنود الإسرائيليين على قناة السويس وعلى بعد ستين ميلاً من القاهرة. وأهم من هذا أنه لم تكد تمضي أيام على حرب الأيام الستة حتى عرف المصريون أن الطيران الإسرائيلي يقوم بإصلاح وتوسيع القواعد الجوية العسكرية التي استولى عليها في سيناء في جفجافة ومناطق أخرى. وتقلصت فترة الإنذار المبكر لأي غارة جوية إسرائيلية على القاهرة إلى أقل من أربع دقائق. وعليه فإنه صار لدى المصريين مبررات للقلق تفوق ما كان لدى هرتزوغ.

وضمت إسرائيل القدس على مراحل وعلى امتداد الأسابيع التي تلت وقف القتال. ثم باشرت عملية نشر المستوطنات اليهودية وسط التجمعات السكانية العربية في الأراضي المحتلة. وبذلك اتبعت ما دعاه دايان سياسة «خلق الحقائق» وعمت إسرائيل كما هو متوقع موجة من الزهو. وكان قد تدفق عليها ما يقرب من بليون دولار من مصادر خاصة في الولايات المتحدة. وخلال حرب الأيام الستة،

---

(٤) مذكرة سرية إلى الرئيس من وولت روستو مؤرخة في ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧ في «تاريخ أزمة الشرق الأوسط». ١٢ آيار/مايو ـ ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧. ملفات الأمن القومي بمجلس الأمن القومي، المجلد الرابع، مكتبة لندون بينز جونسون.

وفي غضون أيام قليلة، ارتفع الاحتياطي الإسرائيلي من النقد الأجنبي ارتفاعاً كبيراً (يزيد على ٣٠٪) وأصبحت القدس القديمة مركزاً سياحياً. وصار لدى إسرائيل حقول نفطها الخاصة. كما غنمت إسرائيل أسلحة روسية تقدر بمئات الملايين من الدولارات(٥). وخلال أيام قليلة بعد الحرب وافقت الولايات المتحدة على بيع إسرائيل طائرات ودبابات لتعويضها عما خسرته منها في الحرب. غير أن ما حصلت عليه إسرائيل قد رفع من قدراتها العدوانية ضد البلاد العربية.

وكان أمام الدول العربية المتاخمة لإسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧ خياران: كان باستطاعتها بطبيعة الحال أن تفاوض إسرائيل حول السلام من موقع عسكري يائس. غير أن هذه الإمكانية قد تضاءلت سريعاً خلال الأيام والأسابيع التي تلت الحرب عندما أطلق وزير الدفاع موشى دايان ووزير الخارجية أبا إيبان تصريحات تعكس تصلباً رسمياً في قضية إعادة الأراضي المحتلة. ثم إن المساومة لا تنجح عندما يحاول الطرف الأقوى أن يفاوض وأن يظل محتفظاً بمكاسبه. ولم تظهر مؤشرات تدل على أن المجموعة الدولية كانت مستعدة للتدخل في وقت تتواصل خلاله عملية خلق «حقائق جديدة». وبعد أن ألحت الدول الغربية على إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٦٩، وهو القرار الداعي إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض عربية احتلتها في النزاع الأخير، تراجعت الدول الغربية عن موقفها ورضيت بالخريطة المتغيرة كما هي. فمن الناحية الفعلية أقفل باب المفاوضة لأنه لم يعد لدى الدول العربية ما تفاوض عليه سوى الاستسلام.

وبطبيعة الحال كان البديل هو إعادة التسلح استعداداً للجولة المقبلة. وانضم الفلسطينيون المهجرون بأعداد كبيرة إلى منظمة التحرير والفصائل المرتبطة بها. وبدأت الأنشطة التنظيمية وجمع التبرعات التي لم تلبث أن أدت إلى خلق موجة من «الإرهاب» في الشرق الأوسط وأوروبا. وكان لدى دول المواجهة العربية

---

(٥) «للاستعمال الرسمي فقط» مذكرة إلى وزير الخارجية من دائرة الشرق الأدنى ـ لوسيوس. د. باتل ـ مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، ملف وثائق سوندرز ٣٥٨٥، مكتبة لندون بينز جونسون.

«أصدقاء» يمكنها اللجوء إليهم. فالجيوش العربية المهزومة قد قاتلت بأسلحة سوفييتية. وكان السوفييت على استعداد للقيام بدور المنقذ وللمحافظة على سمعة أسلحتهم في الوقت نفسه. وما العمل؟ أسلحة أكثر وأفضل بطبيعة الحال. وبعد أقل من أسبوع من توقف القتال بدأ السوفييت شحن أسلحة جديدة لمصر عبر الجو بينها صواريخ مضادة للطائرات، ومقاتلات جديدة وأسلحة أكثر تطوراً وتقدماً من تلك التي سبق لهم أن زودوا بها مصر وسوريا وزبائنهم الآخرين في المنطقة.

كانت إدارة جونسون قد اعتزمت دفع العرب إلى طاولة المفاوضات. غير أنها بدلاً من ذلك ألقت بهم في أحضان السوفييت. وعندما حلت أوائل عام ١٩٦٨ كانت معالم نزاع العشرين سنة في الشرق الأوسط قد تغيرت، وبدا أنها لن تعود إلى ما كانت عليه. وتورطت القوتان العظميان مباشرة في الصراع.

كان على إسرائيل التي لم تكن لديها الكثافة السكانية أو الموارد الطبيعية التي لدى جاراتها العربيات أن تدفع خلال العشرين سنة القادمة ثمناً باهظاً جداً مقابل الأرض التي احتلتها عام ١٩٦٧. فقد نشبت حروب أخرى، وكل منها حملت المزيد من الأخطار لأن التكنولوجيا طورت بسرعة وقوة أنظمة الأسلحة الجديدة. وحتى في أوقات السلام كان على إسرائيل كقوة محتلة أن تعزز باستمرار قوى البوليس والأمن. وأخيراً كان على إسرائيل أن تصبح رأس الحربة للجهود الأميركية الموجهة ضد الوجود السوفييتي المتزايد في المنطقة. فحاملة الطائرات، حسب تعبير صديقي خلال ذلك الغداء، قد رست في المنطقة.

إن احتلال واستيطان الأراضي العربية قد فرضا علاقة أمنية أميركية إسرائيلية جديدة لأنهما أديا إلى استمرار حالة الحرب مع عرب الشرق الأوسط. كما أدتا إلى رصد ميزانيات عسكرية ضخمة في السنوات القادمة، والقيام بتنفيذ برامج الأسلحة النووية ومجيء حكومات محافظة في إسرائيل تميل إلى عرض عضلاتها مرة بعد مرة. وكان السؤال هو ما إذا كانت حاملة الطائرات ستصبح مصدر أمن وقوة لليهود المشردين الذين رأوا في إسرائيل ملجأ لهم بعد الحرب العالمية الثانية، أم أنها ستصبح بؤرة حقد إقليمي وهدفاً محتملاً لأسلحة تدمير جماعي؟

في كتابي السابق «التحيز» استخدمت معلومات من مصادر أولية في الأرشيف الوطني وفي مكتبات رئاسية عدة، مع وثائق حصلت عليها بموجب «قانون حرية المعلومات» من وكالات الحكومة الأميركية، وذلك للنظر في بعض الجوانب غير المعروفة كثيراً من العلاقات الأميركية الإسرائيلية بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. ودهشت لأنه كان باستطاعتي إقناع حكوميين رسميين بالكشف عن مواد ذات صلة بتلك المرحلة المبكرة.

أما هذا الكتاب فيتناول المرحلة بين عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٨٧ وكما هو متوقع فإنه عندما تركزت الأسئلة على أحداث وأشخاص ما زالوا في الصورة فإن عدد الوثائق التي صار في الإمكان الحصول عليها تناقص كثيراً. ويصدق هذا بصورة خاصة عندما أخذت أبحث في ظل إدارة يؤمن أكثر رجالها ممن عينهم الرئيس في واشنطن أن الحكم ليس من اختصاص المواطنين العاديين. ولحسن الحظ فإن كثرة من المشاركين في الأحداث الأخيرة كانوا مستعدين للحوار. لذلك كان الأمر أسهل بكثير مما كان عليه في كتابي «التحيز» إذا أخذت أتنقل بين الوثائق وذكريات الأشخاص الذين شهدوا هذه الأحداث.

وغمر الفرح بعض الذين اتصلت بهم. وبدا أنهم كانوا يتطلعون إلى الوقت الذي يكشفون فيه عن القصة كما عرفوها. لكن كنت أحياناً آخر شخص يرغب أحدهم في الاستماع إليه. وتعكس الصفحات التالية كلا النوعين من المحادثات. وهناك أوجه كثيرة للتعاون الأميركي الإسرائيلي بشعة أو غير نزيهة أو غير جديرة بالاحترام. ولن يلبث القارىء أن يكتشف أن الوجه البشع لعلاقاتنا لم يبدأ منذ عمليات بيع الأسلحة لإيران كما يعتقد الكثيرون.

الفصل الثاني

سيف رهيب وسريع
ادخال مقاتلات الفانتوم ف ـ ٤ ي
إلى الشرق الأوسط ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩

عندما بدأت القوة الجوية الإسرائيلية هجماتها المتعاقبة على مصر، وذلك بعد فجر الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ركزت أولاً على ضرب المطارات. وعندما امتدت الحرب لتشمل سوريا والعراق والأردن في وقت متأخر من ذلك الصباح، استخدمت التكتيك نفسه الذي اتبعته في مصر، فالحرب ليست حدثاً رياضياً. وقد صممت القيادة الإسرائيلية أن توفر للجنود الإسرائيليين مساعدة دفاعية جوية لن يتمتع بمثلها أعداؤهم عندما يشتبك الفريقان على الأرض.

كانت الأهداف المحددة في القواعد العربية الجوية متمثلة في الطائرات ومحطات الرادار والثكنات ومراكز القيادة والمدرجات نفسها. وقد أطلق الإسرائيليون قنابل خاصة من طراز فرنسي زنتها ١٢٠٠ باوند (٦٠٠ كلغ تقريباً) مربوطة بمجموعتين صاروخيتين، واحدة تكبح زخم السلاح عند إطلاقه، والأخرى تقوده مباشرة نحو الأسفل إلى سطح المدرجات حيث تنفجر الرأس الحربي[1]. واشتركت ١٨٣ طائرة في موجة الهجوم الأولى و١٦٤ في الموجة التالية. وكانت منذ اللحظات الأولى ناجحة جداً فخسرت مصر ٣٠٩ طائرات من أصل ٣٤٠ وهو مجموع طائراتها العاملة، مع ما يوزاي ثلث طياريها تقريباً. كما دمر جميع سلاح الجو الأردني الذي يبلغ قرابة ٣٠ طائرة، وكذلك معظم سلاح الجو

(١) «الحرب الجوية ـ تاريخ مصور» إعداد أنطوني روبنسون، كتب جلعاد، نيويورك ١٩٨٢ ص ٢٩٤.

السوري الذي خسر ٥٧ طائرة، وخسر العراق ١٠ طائرات. وخلال ساعات قليلة أصبحت اسرائيل كما قال أحد ضباط الأركان العامة الإسرائيلية «القوة الجوية الوحيدة في الشرق الأوسط»[٢].

لقد كانت الحرب قد انتهت بالفعل عندما بدأت الطائرات الإسرائيلية تضرب القوات العربية المنتشرة في ساحات القتال المكشوفة. وبينما كان من الصعب أن تنجح الدبابة في إسقاط طائرة من طائرات العدو المقاتلة، فقد كانت فريسة سهلة لها. فالتفوق الجوي في غابات فيتنام شيء وفي صحارى سيناء شيء آخر.

في الأشهر التالية لحرب الأيام الستة مباشرة تجاوب الاتحاد السوفييتي مع المشاعر العربية فأعاد بناء قواها الجوية المحطمة. فأرسل مجموعة من ٢٠٠ طائرة ميغ من طرازي ١٩ و٢١ إلى مصر و٥٠ قاذفة مقاتلة إلى سوريا والعراق. وبحلول منتصف العام ١٩٦٨ كان الاتحاد السوفييتي قد أعاد تزويد دول المواجهة العربية بما تحتاجه لإعادة بناء جيوشها وقواها الجوية على المستويات نفسها التي كانت عليها في المرحلة التي سبقت حرب الأيام الستة[٣]. غير أن المسألة الأساسية، من وجهة النظر العربية، كانت مختلفة لأن الطائرات وحدها لا تصنع قوة جوية. فالتدريب والتلاحم والمعنويات المرتفعة، وهيكلية القيادة المركزية التي توفرت لدى القوة الجوية الإسرائيلية، كانت الأسباب الجوهرية التي جعلت سلاح الجو الإسرائيلي يتفوق تفوقاً ظاهراً على كافة القوات الجوية العربية.

ويورد زيف شيف في كتابه «تاريخ الجيش الإسرائيلي» شرحاً لهذا التفوق يستند فيه إلى الجنرال عزرا وايزمن فيقول:

«إن موهبة الأمة تتجلى في القوة الجوية الإسرائيلية. إننا شعب حصيف

---

(٢) دونالد نيف في «محاربون من أجل القدس»، لندون برس، نيويورك ١٩٨٤، ص ٢٠٤. صور الطائرات المحطمة أخذت من نيف ص ٢٠٣ و٢٠٤ ومن كتاب «قصة حياتي» لموشي دايان. وليم مورو. نيويورك ١٩٧٦، ص ٣٥١ - ٣٥٣.

(٣) «مسح استراتيجي» ١٩٦٨، معهد الدراسات الاستراتيجية، لندن، ١٩٦٩، ص ٣١.

وموهوب. ولا يستطيع اليهود تجاهل هذا الواقع والدليل على ذلك مشاركتنا في الثقافة والعلوم وما يتصل بالفكر إجمالاً. ويمكن استخدام كافة هذه المواهب في الجندية... فالطائرة قبل أي شيء آخر مجرد آلة حرب. واستخدامها يتطلب ذكاء حاداً. ولتشغيل أجهزة مقاتلة بالغة التعقيد كهذه لا بد من اعتماد السرعة الفائقة. لذا فعلى قائدها أن يتحلى بصفات ومواهب خاصة. وهنا تبرز مواهب الشعب اليهودي. ونحن من هذا المنطلق أفضل كفاءة من العدو. فنصف العلماء في العالم من اليهود. وبكلام آخر، فإن قوتنا الجوية تعبير عن الصفة الأساسية لليهودي الإسرائيلي»(٤).

ليس على المرء أن يقبل بالتفوق العرقي لليهود لكي يعترف أن القوة الجوية الإسرائيلية كانت مهيمنة في الشرق الأوسط في نهاية الستينات. ولا جدال في أن بعض السبب في ذلك يكمن في تفوق الآلة العسكرية. فإسرائيل كانت تملك طائرات أفضل مما لدى العرب. ولم تؤد الجهود السوفييتية لإعادة بناء القوة العربية الجوية إلى تغيير هذا الواقع.

في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ وضعت دائرة الدفاع الأميركية تقييماً مفصلاً للقوى الجوية العربية والإسرائيلية استعداداً لزيارة وشيكة كان سيقوم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي أشكول إلى الولايات المتحدة الأميركية. وكان البيت الأبيض يعرف أن الغرض الرئيسي من الزيارة هو حصول إسرائيل على أفضل القاذفات المقاتلة من طراز فانتوم ف ـ ٤. وكان من المتوقع أن يبرر أشكول طلبه هذا بوصول شحنات من الطائرات السوفييتية إلى العرب. لذلك طلب الرئيس جونسون من دائرة الدفاع تسجيل ما لديها من ملاحظات على الميزان الاستراتيجي في المنطقة. فسجلت الملاحظات التالية:

«على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد عوض جزءاً كبيراً من الطائرات التي خسرها العرب، فإن القوة الفعلية العربية ما زالت أقل بكثير من قدرة

(٤) زيف شيف في كتاب «تاريخ الجيش الإسرائيلي» مطبوعات ستريت آرو، سان فرانسيسكو، ١٩٧٤، ص ١٩٨.

إسرائيل. وفي رأينا أن الوضع سيبقى على ما هو عليه مدة طويلة. ومع أننا نتوقع أن يحصل بعض التحسن النوعي، فإن العرب لن يكونوا قادرين على تحسين اتصالاتهم وقدرتهم على التنظيم والصيانة والتجسس على الأهداف والقيادة والتحكم والثقة بالنفس والمعنويات إلى الدرجة التي تمكن قوتهم الجوية من تهديد إسرائيل في المستقبل المنظور، وذلك على الرغم من المساعدات السوفييتية المتزايدة»[٥].

والواقع أن كل الطائرات الإسرائيلية المقاتلة في حرب الأيام الستة كانت فرنسية الصنع وتشمل ٦٥ طائرة ميراج و٢٥ طائرة ميستير و٢٥ مقاتلة من نوع سوبر مستير. وشكلت هذه العمود الفقري للقوة الإسرائيلية. وفي أواخر ١٩٦٧ وبدايات ١٩٦٨ أضيفت إلى هذه القوة ٢٨ طائرة أميركية قاذفة مقاتلة من طراز سكايهوك أ ـ ٤. وكان رأي دائرة الدفاع الأميركية أن القوة الجوية الإسرائيلية بعد تعزيزها بطائرات سكايهوك وبالمقارنة مع القوات الجوية العربية أفضل مما كانت عليه قبيل حرب الأيام الستة. لذلك قالت دائرة الدفاع الأميركية: «نستطيع باطمئنان تأجيل تقييمنا المقبل للوضع إلى ما بعد أواسط عام ١٩٦٨»[٦].

وكان العامل الأساسي في حسابات دائرة الدفاع الأميركية هو معرفتها بمشكلة أساسية تعاني منها القوى الجوية العربية، وهي افتقارها إلى الطائرات المقاتلة القادرة على الوصول إلى إسرائيل. قالت:

«إن القدرات الهجومية لدى القوى الجوية العربية محدودة وأقل بكثير من قدرات إسرائيل. فالطائرة العربية المقاتلة ذات مدى محدود جداً وهذا يحد من قدرات مصر الهجومية. فلا يوجد طائرة مصرية، بما في ذلك «إس يو ـ ٧» والميغ ٢١، قادرة على التحليق على علو منخفض لدى انطلاقها في مهمة من القاهرة إلى تل أبيب (مسافة ٢٥٠ ميلاً ملاحياً) حتى ولو كانت محملة بـ ١٠٠٠

---

(٥) ملف أ. «سري/محظور إعلانه» مذكرة بعنوان «زيارة ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل ٧ ـ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. طلب إسرائيل للأسلحة» وثيقة رقم ٢٣. مذكرات سوندرز، ملف الأمن القومي، مكتبة لندون بينز جونسون.

(٦) المصدر ذاته.

رطل (باوند) (٥٠٠ كلغ تقريباً) من القنابل. بينما تستطيع القاذفة الإسرئيلية (أ٤ ـ هـ) أن تحمل ٢٠٠٠ رطل (١٠٠٠ كلغ تقريباً) في مهمة مماثلة»[٧].

ولخصت دائرة الدفاع ذلك بقولها إن المقاتلة القاذفة التي زودت بها القوات الجوية الإسرائيلية كانت «متفوقة بشكل ظاهر في مقدرتها الهجومية» على أي طائرة سوفييتية لدى أي قوة جوية عربية. وذكر الجنرال عزرا وايزمن عندئذ في صحيفة «الصهيوني الأميركي» أن الأراضي التي احتلت في حرب حزيران/يونيو قد قلبت الوضع الاستراتيجي العسكري العربي ـ الإسرائيلي. فإسرائيل صارت «على أبواب القاهرة ودمشق» بينما العرب على مسافة «مئات الأميال» من قلب إسرائيل. وختم كلامه بقوله إن الأحوال لم تكن يوماً أفضل مما هي عليه الآن[٨].

في ذلك الوقت، وفي هذا الإطار، تقدمت إسرائيل بطلبها وحصلت من البيت الأبيض بإدارة جونسون على إذن بشراء أسرع وأكبر طائرة أعتراضية وقاذفة متطورة في العالم، وهي طائرة فانتوم ف ـ ٤ من شركة ماكدونل دوغلاس. ولم يكن قد مر على بداية إنتاجها أكثر من خمس سنوات. ومما يذكر أن الولايات المتحدة الأميركية كانت عندئذ مشغولة بحرب شاملة في جنوب شرق آسيا وأن وحدات عدة من القوات الجوية الأميركية كانت تستخدم طائرات من طراز أقدم بانتظار تسليمها الفانتوم ف ـ ٤. وبينما كانت القوات الأميركية لا تزال في انتظارها تقدمت القوات الجوية الإسرائيلية بطلب نوع أكثر تقدماً منها وهو طائرة الفانتوم ف ـ ٤ي القادرة على ضرب الأهداف في العمق وعلى استخدام أسلحة نووية. وأبلغ موردخاي هود، قائد سلاح الجو الإسرائيلي آنذاك، دائرة الدفاع بأن قواته تريد هذه الطائرة «بأقل قدر ممكن من التعديلات»[٩].

---

(٧) قسم (٢) «زيارة ليفي أشكول» المصدر السابق نفسه.

(٨) في الملف الأول الذي مرّ ذكره.

(٩) «سري وحساس» مذكرة للحفظ كتبها كارل ج. ويلر، رئيس هيئة الأركان المشتركة، مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ موجودة في ملفات الأمن القومي، ملف إسرائيل، المجلد ٨، الصندوق ١٤١، مكتبة لندون بينز جونسون. أنظر أيضاً «طائرات العالم ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨»، جين، لندن، ص ٣٧٣.

وعشية زيارة أشكول، طرحت دائرة الدفاع في البيت الأبيض على الإسرائيليين فكرة جديدة تتلخص في أن يحصل الإسرائيليون على طائرات ف ـ ٥ المقاتلة المعترضة التي تستطيع بالاشتراك مع طائرات سكايهوك أ ـ ٤هـ الموجودة بحوزة إسرائيل أن توفر لسلاح الجو الإسرائيلي قدرات دفاعية وهجومية متفوقة كثيراً على القوات الجوية العربية مجتمعة.

رفض الإسرائيليون الفكرة كما رفضوا التحليق بها حتى لمجرد التجربة. إذ لم يكن هدفهم الحصول على طائرات دفاعية، بل على مقاتلات قاذفة. ووجهت دائرة الدفاع تحذيراً إلى الرئيس جونسون جاء فيه:

«إن طائرة ف ـ ٤ تستطيع أن تستوعب حمولة أكبر بكثير من طائرة أ ـ ٤هـ، وأداؤها متفوق على أداء أ ـ ٤هـ وعلى كل المستويات ولو أخذنا بعين الاعتبار كل قدرات القوى الجوية العربية، مع كل ما ينقص طائراتها الخفيفة وقاذفاتها المتوسطة من مرونة وقابلية لإحكام تسديد الهدف، فإن طائرة ف ـ ٤ سوف تزود الإسرائيليين بقدرة هجومية بالغة التفوق»(١٠).

وفي النهاية، وبعد كل هذه المعطيات والنصائح، أصبح القرار بيد الرئيس: نعم أو لا لتصعيد خطير في سباق التسلح في الشرق الأوسط.

قرار تكساس

أحيطت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول واجتماعه بالرئيس جونسون في مزرعة جونسون بتكساس بضجة إعلامية كبيرة. ويذكرها الناس في هذا البلد بسبب «فرصة التقاط الصورة»، أي الصورة الفوتوغرافية التي يظهر فيها الرئيس جونسون وهو يعرض على أشكول والعالم كله الآثار التي خلفتها على جسده عملية استئصال الزائدة الدودية التي أجريت له. وخلف هذا التهريج والصخب الإعلامي جرت في الاجتماع مساومات صعبة على عدة أمور أساسية.

---

(١٠) قسم ٢ من زيارة أشكول في المصدر السابق، ص ٢.

وقد تمحورت أهداف الرئيس الأميركي حول إصدار بيان إسرائيلي قوي يؤيد جهود «العالم الحر» في فيتنام، وكذلك موافقة إسرائيل على توقيع اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتزام الزعيم الإسرائيلي بأن يتخذ موقفاً مرناً من محادثات السلام التي كانت تجري آنذاك بإشراف الأمم المتحدة، وأن يتجنب رئيس الوزراة الإسرائيلي ضم الأراضي التي احتلت في حرب الأيام الستة(١١). إلا أن الرئيس لم يحصل على البيان المتعلق بفيتنام ولا على تعهد بالتوقيع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية. وبعد عودة أشكول إلى تل أبيب بيومين فقط استولت إسرائيل على أجزاء من القدس المحتلة وسط احتجاجات السفير الأميركي وولورث باربور(١٢).

أما الهدف الأول لأشكول من اجتماعه بالرئيس الأميركي فكان الحصول على تعهد أميركي حازم ببيع إسرائيل ٥٠ طائرة ف ـ ٤ي وبأسرع ما يمكن، وحصل أشكول على ذلك. وبعد الاجتماع صرح جونسون علانية بأنه لم يتعهد إلا بالنظر باهتمام في الطلب الإسرائيلي. لكنه في الواقع لم تكد تمر أسابيع على آخر وليمة «مشاوي» في المزرعة حتى وافق (جونسون) على تزويد إسرائيل بالطائرات حسب برنامج عاجل يشمل مناقشة أنواع الأسلحة الخ. وإكمال خطة لتدريب الطيارين الإسرائيليين(١٣).

وقد أكد الرسميون الذين حضروا قمة تكساس، ومنهم السفير الإسرائيلي إفرام أفرون ومساعد الرئيس هاري ماكفرسون أن قضية الطائرات قد طرحت

---

(١١) «نيويورك تايمز» ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. ١:١.

(١٢) «سري» برقيتان مرسلتان إلى الخارجية الأميركية رقم ٢١٥٥ و٢٢٦٥ تاريخ ١٥ و٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. ملف إسرائيل في أرشيف الأمن القومي المجلد ٨، ١٢/٦٧ ـ ٨/٦٨. مكتبة لندون بينز جونسون.

(١٣) «سري وحساس» مذكرة للحفظ. كتبها الجنرال كارل ج. ويلر. تنص على موافقة وزير الدفاع روبرت ماكنمارا على زيارة فريق التقنيين العسكريين الإسرائيليين، برئاسة نائب قائد القوة الجوية الإسرائيلية الكولونيل ب. بيليد بعد ثلاثة أسابيع من قمة تكساس ليحدد مع الرسميين من القوات الجوية الأميركية التصور الإسرائيلي للطائرات ولمخطط التدريب.

بقوة خلال الاجتماع، وتمّ الالتزام بها سراً[١٤]. وهذا ما أكده ليفي أشكول نفسه بعد سنة من الاجتماع[١٥].

وفي مكتبة لندون بينز جونسون في أوستن ـ تكساس مذكرات كثيرة صادرة عن البيت الأبيض وجهاز موظفي دائرة الدفاع تشير إلى أن جونسون لم يقطع تعهداً جازماً على نفسه خلال اجتماعه مع أشكول في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. واستطيع أن أستنتج أن هؤلاء الأشخاص ـ موظفي دائرة الدفاع ـ لم يكونوا حاضرين عندما تعهد جونسون سراً للزعيم الإسرائيلي بتحقيق طلبه. ومن المؤكد أن العمل بدأ بعد أن غادر أشكول تكساس، وذلك استناداً إلى قرار إيجابي تمّ اتخاذه.

ومما يذكر أيضاً أن لندون جونسون اتخذ قراره بالرغم من إجماع غالبية مستشاريه على معارضته. كما أن مكتب شؤون الأمن العالمي في البنتاغون، والسي. آي. إي، ووزارة الخارجية، وحتى موظفي البيت الأبيض، كل هؤلاء قدموا مذكرات تعارض بيع الأسلحة قبيل اجتماع تكساس[١٦]. ففي وزارة الخارجية، على سبيل المثال، كان يقام غداء عمل دوري يدعى «مناقشة مفتوحة» ويتيح الفرصة لتبادل وجهات النظر حول كثير من قضايا السياسة. وخلال الأسبوع الذي سبق اجتماع تكساس أعد ٣٣ موظفاً في الخارجية دراسة مفصلة تعارض بيع طائرات ف ـ ٤ وقدمت لجوزف سيسكو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى. وطلب يومها ١١ موظفاً من واضعي الدراسة الاجتماع بجوزف سيسكو لكي يعربوا له عن قلقهم. وعقد الاجتماع، ولكنه لم يكن ودياً.

(١٤) ستيف شبيغل في «الصراع العربي الإسرائيلي الآخر» جامعة شيكاغو، ١٩٨٥، ص ١٦٠ و٤٥٣.

(١٥) «نيويورك تايمز» كانون الأول/ديسمبر، ١٩٦٨ ص ١ ـ ٢.

(١٦) بالاستناد إلى مقابلات مع توماس بيانكا، الكولونيل في الجيش الأميركي، الذي كان عام ١٩٦٨ يعمل اختصاصياً بشؤون الشرق الأوسط مع وكالة المخابرات الدفاعية. والذي أصبح في ما بعد (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) مساعداً للملحق الجوي الأميركي وملحقاً جوياً بعد ذلك في السفارة الأميركية في تل أبيب وقد شرح الكولونيل بيانكا المعارضة للصفقة في دراسة غير منشورة أعدها للجامعة الأميركية (قسم العلاقات الدولية). والدراسة بعنوان «سياسة تقديم السلاح الأميركي وحرب الاستنزاف العربية الإسرائيلية ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠».

وقد جرى بعده تأنيب عدد من صغار الموظفين المعنيين بالقضية، وتمّ طرد واحد منهم على الأقل(١٧).

وجرى في أعقاب القرار نقاش طويل استمر سنة وساده «الكثير من الصخب والغضب» ولكن بلا جدوى. فإنتاج الطائرات لإسرائيل وتدريب الفريق الإسرائيلي كانا يسيران بهدوء. ومن المعروف أن عام ١٩٦٨ كان عام انتخابات الرئاسة واستطاع جونسون بتأخير القضية التي كان ينظر فيها بعين العطف (كما جاء في بيانات البيت الأبيض المتعددة) أن يتيح لنفسه ولخلفه هيوبرت همفري على أثر انسحابه منها، فرصة تحقيق أقصى ما يمكن من المكاسب السياسية، وذلك دون إثارة رد فعل سلبي سواء من الحكومات العربية أو من الحلفاء الأوروبيين المعنيين بمسألة سباق التسلح في الشرق الأوسط، أو من العديد من العسكريين الأميركيين الذين كانوا يعارضون انتقال هذه الأسلحة المتطورة إلى أيدي دولة من خارج دول حلف الأطلسي. هذا بينما كانت المفاوضات جارية حول ترتيبات عمليات التمويل وتواريخ التسليم ومواعيد التدريب وليس حول حصول أو عدم حصول إسرائيل على هذه الطائرات.

وظل مرشحو الرئاسة يتنافسون في تأييد الصفقة طيلة عام الانتخابات. وجاء توقيت التصريح العلني من البيت الأبيض بأن القرار قد اتخذ قبل أربعة أسابيع من موعد الانتخابات وذلك لتحقيق أقصى ما يمكن من التأثير السياسي.

على أن مكتب شؤون الأمن العالمي في البنتاغون، والسي. آي. إي، ووزارة الخارجية، واصلت معارضتها للصفقة حتى بعد صدور القرار. واقترح الاختصاصيون في دائرة الدفاع مجدداً فكرة تأجيل موعد تسليم الطائرات مستندين إلى عدم حاجة إسرائيل إلى الصفقة للحفاظ على أمنها وإلى الحاجة الملحة إليها في فيتنام. وحذروا في الوقت نفسه من أن الاتحاد السوفييتي سيضطر إلى الرد بالمثل فيرسل أنظمة مسلحة متطورة إلى العرب(١٨). وسوف نرى في ما بعد أن ذلك التحذير كان صائباً تماماً.

---

(١٧) بالاستناد إلى مقابلات مع ضابط في قسم الشؤون الخارجية شارك في القضية.

(١٨) بالاستناد إلى مقابلات مع مسؤولين سابقين في مكتب دائرة الدفاع لشؤون الأمن الدولي.

أكثر الأنباء تصلح للطباعة

بغض النظر عن جدوى المناقشات العلنية حول صفقة طائرات ف ـ ٤ فإنه كان لها جانب هزلي. ففي كانون الأول/يناير ١٩٦٨، وبعد اجتماع تكساس بقليل، هاجمت صحيفة «نيويورك تايمز» في افتتاحيتها الصفقة وحذرت بتشاؤم من الرد بالمثل وبالتالي من تضخم ترسانات السلاح في الشرق الأوسط[١٩]. وفي تموز/يوليو عادت صحيفة «التايمز» وقالت بأنه من المؤكد أن شحن طائرات ف ـ ٤ إلى إسرائيل «. . . سوف يؤدي إلى جولة أخرى من سباق التسلح في الشرق الأوسط»[٢٠]. وحتى في أيلول/سبتمبر لم تر «التايمز» أية حاجة إلى الصفقة للحفاظ على الأمن الوطني الإسرائيلي، واستشهدت بمسوؤلي دائرة الدفاع الذين قالوا:

«إن القوات المصرية لم تستعد ما كانت عليه من قوة قبل الحرب سواء من حيث الكم أو الكيف. وأن استئناف الامدادات السوفييتية قد توقف عملياً منذ أشهر.»[٢١]

ولكن العام ١٩٦٨ كان عام الانتخابات. ومع نهاية الصيف كان المرشحون في أوج نشاطهم. وكان جاكوب جافيتس منخرطاً في صراع حاد من أجل إعادة انتخابه ممثلاً لمدينة نيويورك في مجلس الشيوخ. وأثناء حملته الانتخابية ذهب إلى مقاطعة سوليفان وأكد وسط هتاف جمهور المستعمين أن صفقة طائرات ف ـ ٤ لإسرائيل أمر:

«حتمي بسبب كثافة السلاح السوفييتي المرسل إلى سوريا ومصر اللتين استعادتا كامل قوتها العسكرية منذ هزيمتها على أيدي القوات الإسرائيلية في العام الماضي.»[٢٢]

---

(١٩) «نيوورك تايمز». كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ ص ١٦.

(٢٠) المصدر نفسه. تموز/يوليو ١٩٦٨ ص ١٠.

(٢١) المصدر نفسه، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨. وقد ذكر إدغار أوبالانس في «الحرب الإلكترونية في الشرق الأوسط» فابر أند فابر، لندن، ص ٣٩، أنه منذ نيسان/ابريل ١٩٦٨ خف الإعداد العسكري السوفييتي لمصر إلى درجة التوقف.

(٢٢) «نيويورك تايمز». ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٨، ص ٣٣.

وأردف جافيتس قـائـلاً بأنه يجب أن يتم تسليم هذه الطائرات فوراً لأن شحن أحدث الطائرات السوفييتية للدول العربية يهدد بإلحاق الضرر بإسرائيل.

وفي الشهر التالي خطب المرشح الرئاسي هيوبرت همفري في مؤتمر المنظمة الصهيونية الأميركية في نيويورك قائلاً: إن صفقة طائـرات ف ـ ٤ ضرورية للمحافظة على توازن القوى في المنطقة»[٢٣]. ولكن مرشح الرئاسة الجمهوري ريتشارد نكسون الذي هزم همفري أكد دعمه للصفقة قبل انتصاره بأيام قليلة.

وقد لاحظت «النيويورك تايمز» في تغطيتها الدقيقة لهذه الخطابات «أن المسؤولين العسكريين الأميركيين يشكون في أن السوفييت شحنوا إلى المنطقة كل تلك الأسلحة التي تذكرها إسرائيل». لكن تقييم وزارة الدفاع لم يكن يهم نكسون وهمفري وجافيتس ـ وكلهم مرشحون ـ أكثر مما يهمهم تقييم القوة الجوية البوليفية. والغريب أن الخطر كان قائماً وكان كل من هؤلاء يدرك أن عليه مواجهته.

وعند حلول الأول من تشرين الأول/أكتوبر بدأت «النيويورك تايمز» نفسها تهتدي إلى وجهة نظر المرشحين. إذ نقل مراسلها بيتر غروس عن مصادر إسرائيلية قولها بأن هناك اتفاقية سرية سوفييتية ـ مصرية تقضي بشحـن ٢٠٠ طائرة مقاتلة متطورة» إلى المنطقة. وبعد ستة أيام نشرت «التايمز» مقالين منفصلين ينسبان لـ «مراقبين في بيروت» و «رسميين في واشنطن» أقوالاً تنذر بصفقة سلاح سوفييتية مصرية ضخمة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر البيت الأبيض تعليمات إلى وزارة الخارجية لكي تبدأ مفاوضات مع إسرائيل حول بيع طائرات ف ـ ٤.

وبعد ثلاثة أيام، أي بعد اتخاذ قرار في هذا الشأن على ما يبدو، نشرت «التايمز» في الصفحة الأولى مقالاً آخر حول الصفقة السوفييتية، يتناول بالتفصيل مواصفات الطائرة الروسية المقاتلة التي وافق الاتحاد السوفييتي كما زعمت على تزويد مصر بها. وقد استشهد المقال «بمعلومات قدمتها أوساط مطلعة اتسمت تقاريرها السابقة بالدقة المتناهية» وانتهى المقال بفقرة يجب أن تعتبر من روائع فن

(٢٣) «نيويورك تايمز» ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، ص ١.

التعريض في تاريخ الصحافة الحديثة قالت:

«يقولون إن الاتحاد السوفييتي سيساعد المصريين في بناء ١٢ فرقة عسكرية، ولكن حتى الآن، كما يقولون، لا توجد تقارير موثوقة تؤكد أن موسكو قد زودت مصر بصواريخ موجهة قادرة على ضرب مراكز التجمعات السكانية الإسرائيلية. كما أنه لا توجد تقارير تقول إن الاتحاد السوفييتي خزن أسلحة نووية تكتيكية في الأراضي المصرية. وإذا ما كان من وجود لهذه الأسلحة في المنطقة فيمكن أن تكون على متن السفن الحربية السوفييتية»[٢٤].

فإذا ما كنت ملتزماً بأمانة تقديم «كل الأخبار الصالحة للنشر» فعليك أن تركب الصعب لتحصل عليها.

ومع مطلع ديسمبر/كانون الأول تمكنت «النيويورك تايمز» كما هو متوقع من تغيير مواقف هيئة التحرير اللبرالية والمعارضة لسُباق التسلح لصالح الموقف المؤيد لبيع طائرات ف ـ ٤. وقد عثر على الوقائع الملائمة لتأييدها. فقالت «التايمز»:

«بالنسبة للسباق على التسلح أرسل الاتحاد السوفييتي إلى الدول العربية ما قيمته ٢ بليون دولار منذ العام ١٩٥٥، وهذا أكثر بكثير مما أرسلته الولايات المتحدة الأميركية. فمنذ حرب حزيران ١٩٦٧ عوضت موسكو العرب عن معظم السلاح الذي خسروه لا سيما بالنسبة للطائرات المقاتلة. وعليه فهناك ما يبرر طلب الإسرائيليين من الأميركيين تزويدهم بالطائرات بعد أن خسروا أكثر من ٤٠ طائرة في تلك الحرب»[٢٥].

فما أعظم التغيير الذي أحدثته هذه الأشهر الثلاثة القصيرة (وحملة انتخابات واحدة) في التوازن الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط. وعليه فليس من الصعب أن تفهم لماذا لا تكترث الأوساط العسكرية ودوائر المخابرات الأميركية كثيراً للنقد الصحفي.

---

(٢٤) «نيويورك تايمز» ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، ص ١.

(٢٥) «نيويورك تايمز» ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٨، ص ١٢.

الهراء النووي

عندما ترك لندون جونسون منصب الرئاسة وذهب إلى مزرعته في تكساس ليكتب مذكراته، كان على رأس المنجزات التي يفخر بها خلال فترته الرئاسية هو وقف انتشار الأسلحة النووية، وتذكر لندون جونسون أضواء كاميرات التلفزيون داخل القاعة الشرقية في البيت الأبيض - في تموز/يوليو ١٩٦٨ - حيث كان ممثلو الاتحاد السوفييتي وبريطانيا والولايات المتحدة وخمسين دولة أخرى يوقعون على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وحيث تعهدت دول لا تملك أسلحة نووية بعدم صنعها والحصول عليها من غيرها. ووافقت الدول التي لديها قنابل ذرية على أن تعمل من أجل مراقبة فعالة للتسلح ونزع السلاح وأن توفر للدول غير النووية استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وعندما تذكر جونسون «السنوات الأربع التي استغرقتها المحادثات الشاقة والجهود الدبلوماسية المعقدة» اعتقد أن معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية هي «أصعب وأهم من الاتفاقات التي توصل إليها مع موسكو» خلال ما يزيد على خمس سنوات من رئاسته(٢٦).

وعند توقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية كانت خمس دول هي: الاتحاد السوفييتي والصين وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا تجري تجارب نووية ناجحة. وكان يعتقد أنه لدى عدة بلدان أخرى من بينها الهند وباكستان وإسرائيل برامج متقدمة لإنتاج أسلحة نووية. وبطبيعة الحال كانت إدارة جونسون تعلق أعظم الآمال على تطبيق المعاهدة على هذه المجموعة من الدول.

ولم تكن لدى البيت الأبيض معلومات عن أي من دول هذه المجموعة التي كانت في طريقها إلى النادي النووي أكثر مما لديه عن إسرائيل.

- «ففي أواسط العام ١٩٦٨ أبلغت السي. آي. إي الإدارة الأميركية أن آثار

---

(٢٦) لندون بينز جونسون في «فانتاج بوينت منظور للرئاسة ١٩٦٣ - ١٩٦٩». هولت رينهارت ونستون، نيويورك ١٩٧١، ص ٤٧٦.

اليورانيوم المشع وجدت قرب ديمونا، حيث يوجد المفاعل النووي الإسرائيلي».

ـ «كانت لجنة الطاقة الذرية ومكتب التحقيق الفيدرالي منهمكين في تحقيق شامل حول تسريب مادة اليورانيوم المشع إلى إسرائيل، وحول فقدان وثائق مهمة من محطة «أبولو» في بنسلفانيا. وجاءت نتيجة هذا التحقيق، في السنة التالية، على شكل توصية من مدير مكتب الاتحاد الفيدرالي بإنهاء كل الاتصالات السرية بين لجنة الطاقة الذرية وشركة أبولو للطاقة والمواد الذرية. كما أوصت بإلغاء التسهيلات الأمنية لرئيس هذه الشركة وهو المدعو زلمان شابيرو.

ـ «وتلقت دائرة الدفاع تقارير مفصلة من الملحق العسكري الأميركي في تل أبيب حول تجربة صاروخ قصير المدى من النوع الذي يستطيع حمل رأس نووي. وكان البيت الأبيض قد حاول عبثاً في السنة الماضية، وتحديداً في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ إقناع عزرا وايزمن بمناقشة القضية بشكل ودي»[٢٧].

وفي ضؤ هذا وغيره من الشواهد على بلوغ إسرائيل مرحلة متقدمة في تطبيق برامجها لإنتاج السلاح النووي، حاول لندون جونسون أن يستخدم طائرة الفانتوم ف ـ ٤ وسيلة لمساومة إسرائيل على إبطاء أو وقف البرنامج، وتوقيع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وقد طرح جونسون ومعاونوه هذه القضية في اجتماع تكساس وفي المناقشات الجانبية التي تناولت قضية التدريب ومواعيد التسليم الخ. ولكنهم لم يفلحوا[٢٨].

وكانت كلمة لا هي جواب إسرائيل على مساعي جونسون والمساعي التي

---

(٢٧) وصف أكثر تفصيلاً، ومقاطع من وثيقة رسمية للإستخبارات الأميركية حول برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ موجودة في كتابنا «الانحياز» تأليف ستيفن غرين ووليم مورو وشركاهما، ١٩٨٤، الفصل السابع.

(٢٨) كواتت، المصدر السابق ص ٦٧. راجع أيضاً مذكرة مرسلة لوولت رستو من هارولد سوندرز وعنوانها «تقدير لصفقة أشكول» في ملف الأمن القومي، قسم البلدان، إسرائيل مذكرات زيارة أشكول في مكتبة جونسون.

قام بها كل رئيس خلفه في السلطة وحاول التلويح بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. ولم يكن الأمر مفاجئاً: فلا الهند ولا باكستان وافقت على توقيع المعاهدة. وكانتا من الدول شبه النووية في عام ١٩٦٨. ثم خطت الهند الخطوة التالية وقامت بتجربة قنبلتها النووية الخاصة عام ١٩٧٤(٢٩). والغريب في الأمر أن لندون جونسون نفسه، صاحب سياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية، كان قد أعطى إسرائيل نظامها النووي الأول والمستقل:

والواقع أن الصاروخ الإسرائيلي قصير المدى، الذي جربته إسرائيل في العام ١٩٦٥، وكان فرنسياً من نوع داسو م د - ٢٦٠ أدخلت عليه بعض التعديلات الطفيفة. - لم يكن ناجحاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٥ زار قائد سلاح الطيران الإسرائيلي عزرا وايزمن الولايات المتحدة حاملاً معه قائمة مشتريات من مختلف أنواع الأسلحة، وفاجأ مضيفيه من المسؤولين الأميركيين بطلبه طائرة ف - ٤ وهي الطائرة التي طورت في الأساس لصالح سلاح البحرية الأميركية وحلقت للمرة الأولى سنة ١٩٦٠. أما الشكل المعدل لها وهو طائرة ف - ٤س فكان قد طور لصالح القوات الجوية الأميركية وجرى تسليم الطائرة في شهر آذار/مارس أي قبل ذلك بستة أشهر فقط. وكانت قد جهزت كطائرة اعتراض «دفاعية».

كان هدف عزرا وايزامن، كما رأينا، الحصول على طائرة ف - ٤ي، وهي نموذج من الطائرة التي كانت لا تزال تصاميمها مرسومة على الورق في تشرين الثاني/أكتوبر عام ١٩٦٥. ولم يكن ينتظر تسليمها حتى للقوات الجوية الأميركية قبل تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٧!!. وكانت طائرة ف - ٤ي متفوقة كثيراً على النماذج الأخرى من نواحي متعددة. فلها محرك أقوى بكثير، ومدفع مركّب في الداخل عيار ٢٠ ملم صنع شركة جنرال الكتريك، وجهاز جديد للتحكم بإطلاق النار. وبكلام آخر كانت هذه الطائرة معدة ومجهزة لحمل السلاح النووي الاستراتيجي(٣٠). وكانت تشتمل على جهاز خاص لتحديد الوضع والموقع على

(٢٩) في فصل تال سوف نبين كيف أن إسرائيل قامت بتجربة القنبلة النووية بالتعاون مع جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

(٣٠) الأنسكلوبيديا الخاصة بالقوى الجوية وأجهزة الصواريخ الأميركية. تأليف مارسيل كناك. مكتب تاريخ سلاح الجو الأميركي، واشنطن، ١٩٧٨، ص ٢٧٧ - ٢٨٥.

كـومبيوتـر، مَعَد خصيصا لاستعماله في مهمات القصف النووي. أما طائرة ي من هذا الطراز فكانت من نوع الـطائرات المعـترضة وفي الـوقت نفسه الأسرع والأقـوى والقاذفة المقاتلة المهاجمة الأكثر تعقيداً في العالم. وعند زيارة عزرا وايزمن إلى الولايات المتحدة كان سلاح الجو الأميركي ينتظر تسليمه الطائرة ويسعى إلى إرسالها إلى القوات الأميركية في فيتنام. ومع هذا طلب وايزمن طائرة ف ـ ٤ي دون غيرها. كما طلب أن تكون الطائرة «ذات قدرة نووية»[٣١]. وكان الجواب الذي تلقاه سنة ١٩٦٥ على الأقل هو لا.

وعندما وصل ليفي أشكول إلى تكساس، في مطلع العام ١٩٦٨ لكي يجدد طلب إسرائيل لطائرة الفانتوم طلب مرة أخرى الحصول على النموذج ي وأصرّ على أن لا ينزع منها النظام النووي الذي كان على هيئة حزام تحت هيكل الطائرة يوصل إلى «صندوق أسود» يحوي تكنولوجيا دقيقة ترسم المؤشر بواسطة جهاز كومبيوتر عند قذف القنابل النووية. وأخيراً كانت الطائرة مجهزة برفوف تستطيع حمل القنبلة النووية الضخمة الحجم والوزن.

ولم يكتف جونسون هذه المرة بالموافقة على بيع هذه الطائرة من طراز ي فحسب، بل إنه على يبدو لم يلتفت إلى اتخاذ الاحتياطات للتأكد من أن الطائرة لن تحمل أسلحة نووية. وقد نشرت «النيويورك تايمز» فيما بعد تقريراً تقول فيه إنه لم يطلب من إسرائيل إلا الموافقة على عدم تزويد طائراتها الفانتوم بمسلتزمات نقل السلاح النووي[٣٢].

ويذكر روبرت كوبال، الذي كان وقتها مسؤولاً عن قسم إسرائيل في دائرة الأمن الدولي التابعة لدائرة الدفاع أنه من الناحية النظرية تمّ نزع المعدات الاستراتيجية من هذه الطائرات ولم يكن نزع الاسلاك ممكناً بعد أن خرجت الطائرة من مصانع ماكدونالد في سانت لويس لأن العملية باهظة التكاليف. غير

(٣١) التفاصيل فنية مأخوذة عن كتاب جين «كل طائرات العالم» ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. منشورات جافيتس ـ لندن، ١٩٨٠، ص ٣٧٣.

(٣٢) «نيويورك تايمز» ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، ٢، ١/٢.

أنه كان من المفترض كما يقول كوبال أن يكون قد نزع «الصندوق الأسود» والرفوف الخاصة بالقنابل[٣٣].

ولكنها لم تنزع. وأرسلت الدفعة الأولى من طائرات الفانتوم إلى إسرائيل في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، وكانت تتألف من أربع طائرات. وفي كانون الأول من تلك السنة جرى تسليم سرب كامل مكون من ١٢ طائرة. وقد أرسلت هذه الطائرات مجهزة بكل شيء كالأسلاك والكومبيوتر والأجهزة الأخرى[٣٤]. وبصرف النظر عما فهمه جونسون من الاتفاقية ومهما يكن المفهوم النظري لدائرة الدفاع حول التسليح الذري للطائرات فإن إسرائيل قد حصلت على نظام لقذف أسلحتها النووية بعد أقل من تسعة أشهر من نهاية عهد جونسون[٣٥]. إنه الحد من انتشار الأسلحة النووية بالفعل.

---

(٣٣) بالاستناد إلى مقابلة السيد كوبال في حزيران/يونيو ١٩٨٥.

(٣٤) بالاستناد إلى مقابلة شخصية مع ضابط سابق في المخابرات التابعة لسلاح الجو الأميركي، خلال آذار/مارس ١٩٨٦. وعندما سألت «كوبال» كان جوابه أنه قد سمع «إشاعة» مفادها أن الطائرات التي أرسلت كانت قادرة على حمل سلاح نووي.

(٣٥) ريتشارد نكسون كان قد تسلم السلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩.

الفصل الثالث

أي صحراء ستزدهر
الغارات على قناة الغور الشرقي ١٩٦٨ - ١٩٧٠

في الثالث من شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩ كان جوزف سيسكو في مكتبه بوزارة الخارجية يعد لاجتماع طارىء مع القائم بالأعمال الإسرائيلي في واشنطن. وكان سيسكو إذ ذاك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وهي وظيفة لا تتيح لمن يقوم بها في أحسن الأحوال فرصة لغير التعاطي مع الأزمات. وفي ذلك اليوم لم يكن مساعدوه منهكين فقط إنما كانوا في غاية الغضب.

كانت القوات الجوية الإسرائيلية قد دمرت قسماً من قناة الغور الشرقي بالأردن، وهو المشروع الذي كان من أكبر وأهم الإسهامات الأميركية في مشاريع التنمية بالأردن. وكان سيسكو على وشك الاجتماع مع الإسرائيليين لإقناعهم بالسماح بإجراء الإصلاحات في القناة. ومن أجل ذلك قد طلب من توماس سكوتس، أحد مساعديه، إعداد مذكرة تلخص حجم الضرر والتأثير المرتقب للغارة على المصالح الأميركية في المنطقة.

قال سكوتس في تقريره أن المشكل يكمن في أن تدفق المياه في القناة تضاءل بشكل حاد لا يهدد المحاصيل الزراعية وحدها بل الاستثمارات طويلة الأمد كمزارع الموز والحمضيات. وكانت منطقة مشروع وادي نهر الأردن تنتج ما يوازي ٤٠٪ من المحاصيل الزراعية في البلاد، باستثناء الضفة الغربية للأردن التي تحتلها

إسرائيل منذ حرب الأيام الستة. وخلص سكوتس إلى القول: «إن القناة بالغة الأهمية لبقاء الأردن». لكن الموضوع الذي تناوله سكوتس مراراً في تقريره هو الضرر الذي لحق بالمصالح الأمركية قال:

«نعتقد بضرورة القيام بمحاولة أخرى لإقناع الإسرائيليين كي يسمحوا لنا بإصلاح القناة تداركاً لحدوث أي ضرر غير قابل للإصلاح. ليس فقط بالنسبة للمحاصيل الزراعية، إنما لموقف الحسين المتعاطف مع الولايات المتحدة. . . لقد كان المشروع بمثابة نموذج يبين كيف تقوم الحكومة الأميركية بدفع عجلة التقدم والتحديث وهي تدعم دولة صديقة. لذلك فإننا نحث الإسرائيليين بكل قوة كي يسمحوا بإصلاح القناة، لأن القيام بذلك أمر مهم جداً للمصالح الأميركية»[1].

وقال سكوتس إن إسرائيل تدعي بأنها قامت باعتداءاتها رداً على عبور الفلسطينيين للحدود وعلى أعمال العنف التي تنطلق من الأراضي الأردنية، كما تدعي أنها قصدت بأن يكون القصف «رسالة» للملك حسين لكي يسيطر سيطرة تامة على الجانب الأردني من خط وقف إطلاق النار. وأضاف سكوتس أنه يعتقد بأن أعمال إسرائيل هذه تحدث أثراً عكسياً. وقال:

«إن ما تسعى إليه إسرائيل من خلال منعها فتح القناة لن يتحقق إذا ما بلغ الضرر الذي لحق بالاشجار نقطة اللاعودة. وليس الفدائيون هم الذين سيتضررون من جراء ذلك إنما المزارعون الأبرياء الذين سيضطرون إلى هجر أراضيهم. وسيكون الرابحون الوحيدون هم المتطرفون الذين سيمارسون ضغوطات كبرى لدفع الحسين إلى تصعيد العنف على خطوط وقف إطلاق النار»[2].

وكان فنيو هيئة الثروات الطبيعية التابعة للحكومة الأردنية قد حاولوا قبل

---

(١) «سري» مذكرة عاجلة تحت عنوان «اجتماعك مع القائم بالأعمال الإسرائيلي في قناة الغور الشرقي من تالكوت سيلي، رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى إلى جوزف سيسكو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بتاريخ ٣ أيلول ١٩٦٩، ص ٢. وقد سمح بالاطلاع عليها بموجب طلب خاص من توماس سكوتس.

(٢) المصدر نفسه.

ذلك ببضعة أسابيع إصلاح القناة، لكنهم رُدُّوا على أعقابهم بإطلاق النار عليهم عبر الجهة الإسرائيلية من الحدود. وحاولت الأضواء الكاشفة وطلقات الرصاص حتى دون إجراء الإصلاحات في الليل [٣] وتوقف موظفو المعونة الأميركية عن زيارة القناة بسبب الخطر[٤]. وتعلق مستقبل المشروع بمقدرة جوزف سيسكو على إقناع الحكوكة الإسرائيلية بالسماح بإجراء الإصلاحات بأسرع ما يمكن.

قد يعتقد المرء عندما يتذكر ضخامة المساعدات الأميركية الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل في ذلك الوقت بأن تجاوب إسرائيل مع طلب سيسكو أمر مسلم به. لكن هذا ليس صحيحاً. وقد يفترض المرء أن الاحتجاجات الأميركية على أعمال إسرائيل التي كانت تواصل قصف أهداف عسكرية في الأردن (رداً على هجمات المقاومة) يمكن على الأقل، أن تضع حداً للهجمات المكثفة على القناة نفسها فقط بهدف تلافي وقوع ضحايا من الرعايا الأميركيين. لكن هذا الافتراض أيضاً خاطىء. وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات ستصبح السخرية مضاعفة.

لنجعل صحراءنا مزهرة

وقد لا تكون القضية الأساسية هنا «الإرهاب» بل المياه. فحرب عام ١٩٦٧، وفق منظور السياسة المائية الإسرائيلية، قد أفلحت في حل مشكلة واحدة وخلقت مشكلة أخرى. فثلث حجم الاستهلاك الإسرائيلي من المياه في مرحلة ما قبل حرب ١٩٦٧ كان من المياه الجوفية المختزنة في الطبقات الصخرية القائمة تحت الضفة الغربية. إذ كانت إسرائيل تستخرجها بالحفر في الجهة الإسرائيلية. أما الآن فقد احتل الإسرائيليون خزان المياه هذا (الضفة الغربية) وابتهجوا بذلك.

على أن حرب عام ١٩٦٧ أدت إلى تشريد حوالي ٣٢٣،٠٠٠ ألف مواطن فلسطيني حسب إحصاءات الأمم المتحدة. وكونت الغالبية الكبرى من هؤلاء

(٣) «للأغراض الرسمية فقط» مذكرة عمان ٣٨٨١ مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٩. كشف النقاب عنها عملاً بمرسوم حرية المعلومات.

(٤) مقابلة مع ريتشارد دانغلر أحد مسؤولي المعونة الأميركية الذي كان رئيس المهندسين في مشروع الغور الشرقي عام ١٩٦٩. واشنطن آذار/مارس ١٩٨٦.

تجمعات خارج الحدود الإسرائيلية في الأردن وسوريا ومصر. وبالطبع كانت هذه التجمعات تشعر بالغضب والمرارة. فأصبحت مخيماتهم وجماعاتهم أرضاً خصبة للمنظمات التي تبحث عن متطوعين للقيام بهجمات مسلحة داخل إسرائيل. وتدفق ١٧٨،٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين على الأردن واستوطن أكثرهم وادي نهر الأردن، وبذلك أضفوا شرعية والحاحاً على حق الحكومة الأردنية في استغلال المياه المحدودة في وادي الأردن(٥).

وعلى مدى عقدين من الزمن حاولت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والأمم المتحدة تطوير خطة إقليمية تنظم توزيع حصص متساوية من الثروات المائية لنهر الأردن وروافده على كافة الدول الواقعة على ضفافه. وكانت إسرائيل منذ وقت طويل تسعى إلى تحويل قسم كبير من هذه المياه إلى صحراء النقب الواقعة على مسافة ١٠٠ ميل في جنوب إسرائيل. إلا أن سوريا والأردن كانتا تفضلان إبقاء المياه لاستخدامها في بلد المنشأ. وكونت الخطة الإقليمية الأميركية البريطانية (بالاشتراك مع الأمم المتحدة) الخطة الرئيسية التي أعدها عام ١٩٥٣ تشارلز مين برعاية الإنروا. لكن خطة مين التي بنيت على المشاريع العربية والإسرائيلية لتنظيم الإفادة من مياه نهر الأردن لم تلق قبولاً من الجانبين. فالحكومات العربية رفضتها لأنها تخصص ٣٣٪ من ثروات وادي الأردن المائية لإسرائيل مع أن ٢٣٪ فقط من المياه تأتي منها. وعارضت إسرائيل الخطة لأن المشروع لا ينص على السماح بتحويل المياه إلى صحراء النقب(٦).

وحتى قبل الانتهاء من إعداد المشروع بدأت إسرائيل من جانب واحد في بناء التحويلات المائية على النهر باتجاه صحراء النقب في منطقة بنات يقعوب

---

(٥) مجموع إحصاءات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

(٦) «زحف إسرائيل على المياه» تأليف لسلي شميدا «الصلة» مجلد ١٧، رقم ٤، نوفمبر ١٩٨٤ ص ٩. ميرون بنفنستي في «مشروع الضفة الغربية ـ متابعة للسياسات الإسرائيلية» معهد أميركان انتربرايز في واشنطن عام ١٩٨٤، يشير إلى الكيفية الكلية التي تستخدم بها إسرائيل هذه الموارد اليوم. ويذكر بنفنستي أن ٣٢٣ مليون مترمكعب من مياه الضفة الغربية تسحب سنوياً للاستعمال في إسرائيل تاركة ١٣٧ مليون مترمكعب فقط لفلسطيني الضفة الغربية الذين شكلوا في ١٩٨٦ ما يزيد على تسعين بالمئة.

الواقعة داخل المنطقة المنزوعة السلاح التي أقيمت بين سوريا وإسرائيل بعد حرب ١٩٤٨. وإذ كان الرئيس أيزنهاور مقتنعاً بالحل الإقليمي لمشكلة المياه فإنه رد على إسرائيل بقطع المساعدات الأميركية عنها[٧]. فجمدت إسرائيل مؤقتاً مشاريع تحويل المياه لتعود فتستأنف العمل بها عام ١٩٥٦، حيث حولت ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن أو حوالي ٦٠٪ من مجموع مياهه[٨].

وأدى تحويل المياه من نهر الأردن، جنوب بحيرة طبريا إلى انخفاض منسوبه، وارتفاع نسبة الملوحة في الجزء الرئيسي من النهر بين طبريا والبحر الميت مما أنقص كثيراً كميات مياه الري الصالحة في وادي الأردن الغني. وتفاقمت مشكلة الملوحة في مطلع الستينات. وكانت الضفة الغربية لا تزال في يد الأردن حين بدأ الإسرائيليون بضخ المياه المالحة والطمي من قعر بحيرة طبريا إلى نهر الأردن عند نقطة تقع فوق خط الهدنة الإسرائيلية الأردنية[٩]. وبذلك دمرت إسرائيل فعلياً صلاحية نهر الأردن للري. وقد ألحقت هذه الأعمال أكبر الضرر بالأردن الذي كان يعتمد في اقتصاده بشكل رئيسي على الزراعة. وكان من الممكن أن تزعزع استقراره لولا قناة الغور الشرقي.

وفي آب/أغسطس من العام ١٩٥٨، وبعد مرور سنتين على قيام إسرائيل بتحويل النهر، قدمت الولايات المتحدة واحدة من مساعداتها الفردية الكبرى لجهود الأردن التنموية قيمتها حوالى ١٥ مليون دولار لسحب المياه من نهر اليرموك شمال وشرق نقطة التقائه مع نهر الأردن، تمّ نقلها جنوباً في قناة تجري، قدر الإمكان، شرق نهر الأردن وبموازاته وعندما بدأت المياه تتدفق في الغور الشرقي، خف منسوب المياه الممكن تحويلها إلى صحراء النقب على أيدي السلطات المعنية في إسرائيل. وفي المرحلة الأولى من مشروع الغور الشرقي الذي

---

(٧) ستيفن غرين ـ المصدر السابق، الفصل الرابع.

(٨) «إسرائيل والمياه العربية» لمحمود رياض ـ دراسة قدمت إلى حلقة الأبحاث الدولية المشتركة حول الموضوع نفسه. عمان، الأردن، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٤. كان قيام إسرائيل بتحويل نهر الأردن كما يقول جوزف سيسكو أحد الأسباب الكامنة وراء قرار أميركا بتمويل مشروع قناة الغور الشرقي (مقابلة هاتفية. أيار/مايو ١٩٨٦).

(٩) شميدا، المصدر السابق، ص ٧.

تم انجازه قبيل حرب الأيام الستة بقليل، استكملت عمليات ري ما يزيد على ٣٠٠٠ مزرعة ممتدة على مساحة ٣٠،٠٠٠ فدان، وذلك بواسطة ٤٣،٣ ميلاً من القناة الرئيسية وحوالي ٢٥٠ ميلاً من الأقنية الجانبية.

«على أن مشروع الغور الشرقي كان أكثر من مجرد مشروع لإنشاء الترع. كان بمثابة إعادة تنظيم متكاملة لاقتصاديات منطقة المشروع. فقد تغيرت أنساق ملكية الأرض، واستكمل عدد كبير من المشاريع المتفرعة بما في ذلك إقامة سدود على طرف الوادي، وطرق بين المزارع والأسواق، ومصانع للاستفادة من الخضار والفواكه ومحطات تجارب زراعية، وتسهيلات صحية، ومشروعان لإعادة تحريج الغابات، وقروض زراعية وخدمات أخرى»[١٠].

وكان لمشروع الغور الشرقي تأثير كبير على الدخل الزراعي في وادي الأردن، حيث ارتفع من ١،٢ مليون دولار عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ إلى ما يوازي ٩،٥ مليون دولار في عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦. كما أنه كان لهذه الزيادة تأثير أكبر كثيراً من حجمها على موارد البلاد من العملات الصعبة لأن مواقيت جني المحاصيل الزراعية لوادي الأردن كانت تسبق مواقيت الجني في الأقطار المجاورة، بما فيها إسرائيل، بحوالي ستة أو ثمانية أسابيع. ولذلك كانت محاصيل وادي الأردن تجلب أسعاراً مرتفعة في الخارج. وقدرت الوكالة الأميركية للتنمية الزراعية التي أشرفت على المساعدات الأميركية للمشروع وأمنت المساعدات التقنية الأخرى، أن المدخول الزراعي من مشروع الغور الشرقي سيصل إلى ٢٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧١[١١].

وخلال حرب ١٩٦٧ تحاشت إسرائيل منطقة القناة في ذروة القتال المحتدم على الجبهة الأردنية، فالمفروض أن تكون الأهداف العسكرية أهم بكثير. وكان اللاجئون الجدد قد تجمعوا في وادي الأردن خارج الحدود الإسرائيلية أملاً في فرصة

(١٠) «غير سري» برقية إلى وزارة الخارجية رقم ٢٦ أ من السفارة الأميركية في عمان. الموضوع: قناة الغور الشرقي. تاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠. يسمح بالاطلاع عليها بموجب قانون حرية الصحافة.

(١١) المصدر نفسه ص ٢.

قريبة للعودة. وكان بعضهم قد هُجّر مرتين: مرة في العام ١٩٤٨ من الأرض العربية التي أقيمت عليها إسرائيل، ومرة أخرى في العام ١٩٦٧ من الضفة الغربية التي احتلت في حرب الأيام الستة. واستوطن عدد كبير من اللاجئين في منطقة مشروع الغور الشرقي نفسه. حيث وفرت لهم القناة ولو إلى حين فرص العمل وإنتاج الغذاء.

وهكذا صار لدى إسرائيل سبب آخر لكراهية الغور الشرقي غير كونها تقلل من منسوب المياه في نهر اليرموك، الرافد الأساسي لنهر الأردن، وهو احتضان منطقة المشروع لأناس طردوا من بلادهم ويمكن أن يخلقوا مشكلة أمنية للتجمعات السكانية على حدود إسرائيل ولإسرائيلي الضفة الغربية.

صناعة «الإرهابيين»

في الأشهر القليلة التي تلت حرب الأيام الستة، شهدت الحدود الإسرائيلية هدوءاً نسبياً. لكن عندما حل أكتوبر/تشرين أول عام ١٩٦٧ كان عدد «الحوادث الإرهابية»، كما بدأوا يسمونها، قد تصاعد بشكل ملحوظ. وفي البداية كانت هذه الحوادث تقتصر على عبور جماعات من الفلسطينيين إلى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة إما لمهاجمة الجنود الإسرائيليين، والتجمعات السكانية الإسرائيلية أو ـ كما كان يحدث على الأقل بالنسبة للضفة الغربية ـ للعودة ثانية إلى البيوت والمزارع التي اضطروا إلى هجرها خلال القتال العنيف في الحرب.

في هذه المرحلة، اعتبرت الولايات المتحدة أن رجال حرب العصابات أو الإرهابيين، بصرف النظر عن التسميات التي أطلقت عليهم، كانوا من المتصلبين داخل المجموعة الفلسطينية الذين كانوا يعملون بمفردهم ودون أي مساعدة من الحكومة الأردنية. فكتب سوندرز وجون فوستر، اللذان كانا عندئذ يعملان في البيت الأبيض في شؤون الشرق الأوسط، إلى مساعد الرئيس وولت روستو يقولان:

«رأينا أن الحسين نفسه يسعى جهده لوقف الإرهابيين الذين يعبرون سوريا

إلى الأردن. ويختلف معنا الإسرائيليون الذين يقولون إن الحسين لا يمكن أن لا يكون على علم بالتواطؤ العسكري الأردني. وتستند إسرائيل في قولها هذا إلى بعض الحوادث التي شاركت فيها المدفعية الأردنية في وادي الأردن لدى اشتباك الإسرائيليين مع الإرهابيين، في حين نعتقد أن الأردنيين كانوا يردون على القذائف المتساقطة على الأردن.»[١٢]

ولا شك في أن المدنيين الذين وقعوا وسط تبادل القصف وجدوا صعوبة في إدراك أن القذائف المتجهة غرباً كانت قذائف «إرهابية»، وأن تلك المتجهة شرقاً كانت ضد الإرهابيين.. إذ يمكن التمييز بينها بوضوح أكبر لمن يجلس على كرسي مريح في مكتبه وأمامه خريطة مفتوحة.

على أن سوندرز وفوستر كانا في الحقيقة يعكسان بدقة ما يصلهما من تقارير الدبلوماسيين والإستخبارات في الأردن عن المساعي الصادقة التي تقوم بها حكومة الملك حسين للتخفيف من نشاط حرب العصابات على طول الحدود مع إسرائيل. ويذكر السفير الأميركي في عمان في ذلك الوقت وهو هاريسون سيمز، ورئيس محطة الإستخبارات الأميركية جاك أوكونل أنهما قاما بإعداد تقارير كثيرة شديدة اللهجة لرؤسائهما في واشنطن أكدا فيها أن الملك كان يبذل ما وسعه لمعالجة قضية المنظمات الفدائية الفلسطينية، ولمنع أفراد الجالية الفلسطينية الكبيرة المستوطنة في الأردن من العبور إلى الضفة الغربية المحتلة[١٣].

وفي فبراير/شباط ١٩٦٨ وبعد تبادل قصف مدفعي عنيف ألحق أضراراً

(١٢) «سري» مذكرة موجهة إلى والت روستو من هال سوندرز وجون فوستر. الموضوع: إرهاب الشرق الأوسط». مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧، ملفات الأمن القومي، ملف: مذكرات سوندرز. صندوق رقم ٧. مكتبة لندون بينز جونسون.

«استعمال كل من سوندرز وفوستر لتعبير إرهابي» لم يعكس سياسة الولايات المتحدة في ذلك الوقت. فقد اصر جوزف سيسكو على أن ما كانت تتعرض له إسرائيل في المناطق الحدودية مع الأردن في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ لم يكن إرهاباً بل عمليات «حرب عصابات محدودة» تحدث في فترات «متقطعة» (مقابلة على الهاتف. المصدر نفسه).

(١٣) بالاستناد إلى مقابلة هاتفية مع السفير هاريسون سيمز في آذار/مارس ١٩٨٦. ومقابلة خاصة مع جاك أونيل في مايو/أيار ١٩٨٤.

بالغة بقريتين إسرائيليتين هما كفار روبين وماعوز حاييم شرق الجليل، استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي الدبَابات والطائرات. ويقول أحد المؤرخين الإسرائيليين:

«كان الرد موجهاً في الأساس ضد القرى الأردنية الواقعة شرق النهر، أي تلك التي اتخذ منها الفدائيون قواعد متقدمة. غير أن مراكز القيادة والتجمع في عمق الأراضي الأردنية تعرضت أيضاً للقصف في ما تحول إلى أوسع عملية يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي منذ حرب الأيام الستة»(١٤).

والواقع أن ثلاثة من مخيمات اللاجئين وهي الكرامة والشومة وغور نمرين تلقت أعنف الضربات مما أدى إلى حدوث «أكبر عملية تهجير جماعي من وادي الأردن» بالإضافة إلى أنه، وللمرة الأولى، أصيبت القناة بأضرار. لكنها لم تعطلها تماماً(١٥).

وفي مطلع آذار/مارس كان الجيش الإسرائيلي يخطط لتوجيه ضربة كبرى لتصاعد نشاط «العصابات»(*) الفلسطينية. وكان ياسر عرفات الذي برز من بين نظرائه من قادة الفصائل الفلسطينية المقاتلة قد أقام مقر قيادته في مطلع العام ١٩٦٨ داخل مخيم الكرامة على بعد حوالي ١٥ ميلاً شمال البحر الميت. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٦٧ قتل عدد من أطفال هذا المخيم من جراء شظايا القنابل العنقودية ومدافع الهاون التي تساقطت عليه، فاختاره عرفات لأغراض إعلامية(١٦). بيد أن مخيم الكرامة يبعد أقل من ميل عن الضفة الغربية المحتلة وعن أقرب قوة إسرائيلية فيها مما حول هذا المخيم، وبصورة مغرية، إلى هدف محتمل للقوات الإسرائيلية.

---

(١٤) هانوش بارتوف في «دادو: ٤٨ سنة و٢٠ يوماً» نقابة كتاب معاريف، تل أبيب، ١٩٨١، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٥) «غير سري» برقية وزارة الخارجية أ ـ ٢٦، ص ٢.

* التعبير المستعمل في الأدبيات السياسية الأميركية للدلالة على المنظمات الفلسطينية ـ المترجم.

(١٦) «عرفات، إرهابي أم صانع سلام؟» آلان هارت. سجوايد وجاكسون، لندن، ١٩٨٤، ص ٢٥٨.

ولأسابيع متوالية ظلت إسرائيل تقترح والولايات المتحدة تعارض فكرة القيام بعملية كبرى ضد مخيم الكرامة، يشارك فيها رتل كثيف من الدبابات وطائرات الهليكوبتر وقوات مظلية ووحدات مدفعية معززة بقوة ميدانية. وفي داخل حكومة ليفي أشكول اعترض وزير الخارجية أبا إيبان بقوة على العملية قائلاً:

«إنها واسعة المدى. وأهدافها غير ملائمة وتعرض بغير ضرورة أرواح لاجئين عزل للخطر، ومخاطرها السياسية عظيمة»[١٧].

وفي ١٨ آذار/مارس اصطدم باص إسرائيلي لنقل تلامذة المدارس بلغم أرضي زرعته منظمة «فتح»، أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، مما أسفر عن قتل وجرح عدد من الأطفال والبالغين. وبعد هذا الحادث بثلاثة أيام قام الجيش الإسرائيلي بضرب مخيم الكرامة.

هناك على الأقل أربع روايات مختلفة حول ما حدث في المخيم: رواية فلسطينية، وأخرى إسرائيلية، وثالثة أردنية، ورابعة أميركية، والذي اتفق عليه أن كلاً من الفلسطينيين وقوات الفيلق العربي (الأردني) قد علمتا مسبقا، وبدقة، بتاريخ العملية الإسرائيلية وبطريقة تنفيذها والطريق الذي ستسلكه القوات الإسرائيلية. واتفق على أن كلاً من المنظمة وقوات الفيلق العربي قد قاتلتا قتال النمور مكبدة القوات الإسرائيلية عدداً كبيراً وغير متوقع من الخسائر في الأرواح من قتلى وجرحى (٢٩ قتيلاً و٩ جرحى) من جراء نيران المدفعية التي أطلقتها مدافع الفيلق العربي. وفي نهاية المطاف. وكما تكهن رسميون في الولايات المتحدة الأميركية وأبا إيبان، انتهت العملية بفشل ذريع بالنسبة للهدف المقصود. وقد لخص جدعون رافائيل، النائب السابق لوزير الخارجية الإسرائيلي، نتائج هذه العملية بقوله:

«هناك أمر واحد يبدو مؤكداً وهو أن عملية الكرامة كانت دعماً للمنظمات الإرهابية بدلاً من أن تكون ضربة لها. ولم تفلح كثيراً في وقف الغارات المتكررة،

---

(١٧) رافائيل. راجع المصدر نفسه. صفحة ٢٠٢.

لكنها نجحت كثيراً في تعزيز جماعة عرفات. وأرسل اسحق رابين، السفير الإسرائيلي إلى واشنطن، تقريراً لرئيس الوزراء ليفي أشكول عن الأصداء العالمية التي ولدتها العملية لقضية حركة التحرير الفلسطينية»[١٨].

والذي لم يكشف النقاب عنه حتى الآن هو أن أحد موظفي الإدارة الأميركية كان قد سرّب إلى الأردنيين، وبدقة متناهية، موعد انطلاق العملية والطريق الذي ستسلكه القوات الإسرائيلية لشن هجومها المتوقع على مخيم الكرامة[١٩].

الحرب ضد قناة

كان لغارة القوات الإسرائيلية على مخيم الكرامة تأثير محسوب. فقد حملت كثرة من المزارعين على الخروج من منطقة الغور الشرقي، مما أدى إلى حدوث نقص في عمال المزراع لأول مرة خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ بدء تدفق الماء في القناة وفي نسيان/ابريل قطعت القناة للمرة الأولى حين أصابت المدفعية الإسرائيلية عبّارات الإسمنت المقامة فوق السواقي الصغيرة المتشعبة من القناة الرئيسية. وعلى أثر هذا الهجوم الفريد بدأ الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على المزارعين الأردنيين والفلسطينيين ممن صمدوا بعناد للعمل في الحقول المروية. وكان هدف القوات الإسرائيلية من إطلاق النيران الكثيفة إجبار هؤلاء المزارعين على النزوح مع أسرهم نحو المرتفعات. وخلال صيف العام ١٩٦٨ عاد المزارعون إلى مزاولة أعمالهم. وكانوا يهبطون صباحاً من مخيماتهم القائمة على المرتفعات، فيعملون في الحقول، ويعودون في المساء. وشهدت قرى كثيرة في وادي الأردن ظاهرة نزوح واسع. غير أن عدداً كافياً من العمال بقي ليبدأ عملية بناء امتداد جديد للقناة الأساسية طوله تسعة أميال[٢٠].

وفي شهر آب/أغسطس، ثم في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٦٨

(١٨) رافائيل. ص ٢٠٣.
(١٩) بالاستناد إلى مقابلات مع موظف سابق في الحكومة الأميركية ممن لديهم اطلاع خاص على الموضوع ويرفض الكشف عن هويته.
(٢٠) «غير سري» برقية وزارة الخارجية أ ـ ٢٦، ص ٢.

بدأت مقاتلات ومروحيات إسرائيلية القيام بغارات جوية داخل الأردن، وتكرر الأمر في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من العام ١٩٦٩. واستهدفت الغارات الإسرائيلية بشكل خاص خطوط القطارات والطرقات الرئيسية والجسور ومخيمات اللاجئين. وكانت الإصابات كثيرة في صفوف المدنيين. وتعرضت ضواحي عمان للقصف[٢١]. وأدان مجلس الأمن هذه الغارات وحذت حذوه أخيراً الولايات المتحدة الأميركية، وأبلغ العاهل الأردني ممثل الرئيس نكسون الذي كان يقوم بزيارة للأردن أن هذه الهجمات لم تكن على الإطلاق بهدف ملاحقة وتعقب «الإرهابيين»، إنما لإسقاط حكومته وزعزعة الأمن في بلاده[٢٢].

وأعلنت إسرائيل رسمياً أنها تقصف أهدافاً في البنى التحتية للأردن بغية الضغط على الملك وحكومته ليمارسا أقصى الضغوطات على «العصابات»، أي لكي يستعين الحسين بالفيلق العربي لمنع عمليات التسلل الحدودية والأعمال «الإرهابية». وفي شباط/فبراير، قام الفريق ديفيد (دادو) اليعازر، قائد القطاع الشرقي في الجيش الإسرائيلي، بجولة تفقدية في وادي «بيت شين»، الذي كان هدفاً للضربات الفلسطينية في الأشهر الأخيرة. وقام يشرح خلفية العمليات العسكرية الواسعة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي رداً على الهجمات المحدودة التي كان يقوم بها الفدائيون فقال:

«إن الأعمال التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي أضمن للهدوء من ممارسة موسعة لضبط النفس. وإذا لم ينعم شعبنا بالعيش بسلام فلن ينعم به من هم على الجهة الأخرى من الحدود[٢٣].

وقال اليعازر بأن القصد هو «جعل الحياة مقبولة عندنا ولا تطاق عندهم».

وبعد معركة الكرامة بقليل برز أسلوب جديد في الهجمات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي دل على أن الأمر أكثر من «العين بالعين والسن بالسن» أو «تلقين

(٢١) مقابلات مع ريتشارد دانغلر وجاك أونيل.
(٢٢) «نيويورك تايمز» ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، ص ١٦.
(٢٣) استشهد بها في سيرة بارتوف تأليف الفريق اليعازر راجع المصدر نفسه ص ١١٣.

الحسين درساً». فلم يكن ظهور الأسلوب الجديد في العمليات العسكرية الإسرائيلية على أثر وفاة ليفي أشكول (في شباط/فبراير عام ١٩٦٩) ومجيء غولدا مائير مجرد صدفة.

وفي ١١ نيسان/ابريل استهدفت المدفعية الإسرائيلية القناة نفسها ودمرت عبّارات الإسمنت الفوقية الضخمة. وللمرة الأولى قطعت القناة تماماً وتوقف تدفق المياه. وفي ٢٢ نيسان/ابريل قصفت الطائرات الإسرائيلية ودمرت معدات شق الطرق. وفي ٢٣ حزيران/يونيو قام الكوماندوس الإسرائيليون بهدم قسم كامل من القناة. وعندما ذهب العاملون الفنيون في هيئة الموارد الطبيعية لتقدير حجم الخسائر، أطلقت عليهم النار. ويذكر موظفو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الذين كانوا في الأردن في ذلك الوقت أن مدير هيئة الموارد الطبيعية عمر عبد الله دوغان كان يسير بمحاذاة القناة وبيده مكبر للصوت ويطلب من الإسرائيليين أن يوقفوا القصف[٢٤]. ولم تتم الإصلاحات حتى أول تموز/يوليو.

فمن الواضح أن إسرائيل كانت في حرب مع القناة، وأن فوزها عليها كان متوقعاً. ويقول تقرير للسفارة الأميركية في عمان:

«في العاشر من آب/أغسطس قطعت المقاتلات الإسرائيلية القناة. وفي هذه المرة لم يبق أكثر من عشرين ألف مواطن في الوادي من أصل ٣٥٠،٠٠٠ ألفاً كانوا فيه قبل حرب حزيران/يونيو. ولم تستكمل الإصلاحات في القناة لغاية ٢٩ أيلول/سبتمبر مما أسفر عن خسائر زراعية كبرى أصابت محاصيل الموز والحمضيات»[٢٥].

وفي أعقاب غارات شهر آب/أغسطس نفت الحكومة الإسرائيلية في تصريح للصحافة خبراً مفاده أن اتفاقاً سرياً قد تمّ التوصل إليه بين إسرائيل

(٢٤) رسالة إلى المؤلف بعث بها آرثر م. هاندلي بتاريخ ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥. وكان هاندلي في عام ١٩٦٩ مديراً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الأردن.

(٢٥) «سرية» برقية وزارة الخارجية أ - ٢٦ ص ٢. وقد أخذنا جميع تفاصيل الاعتداءات على القناة منذ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٠ من تقرير السفارة الأميركية في عمان.

والأردن يسمح باستكمال إصلاحات القناة بعد هجوم حزيران/يونيو السابق. وكان هذا الاتفاق المزعوم يقضي بأن يقوم الأردن بكبح جماح عمليات الفدائيين الفلسطينيين في مقابل توقف الجيش الإسرائيلي عن إطلاق النار على فرق الإصلاحات التي تقوم بإعادة شبكة المياه لري الحقول والأشجار. ويقول الإسرائيليون أن الاتفاق نقض عندما عادت غارات الفدائيين الفلسطينيين من جديد. وقال الأردنيون إنهم قد وعدوا فقط ببذل أقصى جهودهم لمنع عمليات التسلل. وفي هذه الأثناء غرقت القناة مرة أخرى[٢٦].

وفي الولايات المتحدة خلقت هذه الهجمات المتكررة بعض المشاكل للمؤسسات الأميركية التي تعمل لخدمة المصالح الإسرائيلية. ففي يوم الأحد الموافق في ٢٤ آب/أغسطس نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تحقيقاً عن القناة تحت عنوان «الري يساعد الأردن على الازدهار». ولا بد أنه كان صدمة للذين تابعوا قصة قناة الغور الشرقي خلال الأشهر التي تلت بداية الهجمات الإسرائيلية. وقد كشفت «التايمز» أن بناء القناة قد تمّ بمساعدة الولايات المتحدة!! وكان هذا الكشف بمثابة مفاجأة لقراء التايمز المتعطشين للقراءة بعد مقالاتها السابقة عن الغارات المتكررة على القناة، في كل من ٢٤ حزيران/يونيو وفي ١٣ و١٩ آب/أغسطس. وعلى الرغم من أن هذه المقالات زوّدتهم بخلفية مفصلة لمشروع الغور الشرقي، فإنها لم تذكر أن الممول الأكبر للمشروع هو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وأن مهندسين وتقنيين أميركيين كانوا يعملون في المشروع حتى عندما كان يتعرض للهجوم.

وفي الواقع، وقبل حزيران/يونيو ١٩٦٩ لم تكتب «التايمز» مرة واحدة عن الهجمات الإسرائيلية المتكررة على القناة بأي شكل من الأشكال. فالغارات لم تكن أحداثاً في نظر محرري الصحيفة. ولا شك في أن موظفي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الأميركية، الذين قدموا تقارير عن الغارات في نيسان/ابريل ١٩٦٨ وفي آذار/مارس ونيسان/ابريل وأوائل حزيران/يونيو ١٩٦٩ ـ لا شك أنهم عجبوا لماذا لم تشكل محاولة تدمير واحد من أكبر المشاريع الأميركية

---

(٢٦) «نيويورك تايمز» ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٩ ص ٦.

التنموية في الشرق الأوسط من قبل دولة يفترض أنها حليفة للولايات المتحدة أخباراً: ترى هل كانت أخباراً «غير صالحة للنشر!».

لقد خففت التايمز من خيبة آمال قرائها في مقال ٢٤ آب/أغسطس الذي كشفت فيه عن حقيقة المساعدة الأميركية للقناة. وفسر المقال نفسه كيف وقع الضرر كما يلي:

«لقد نزلت الأضرار مرتين بقناة الغور الشرقي بفعل القصف الإسرائيلي مع أن مزارعي الوادي يعترفون بأن الإسرائيليين بوجه عام لا يطلقون النار عشوائياً على المزارع وعلى مشاريع الزراعة والري. وإذا ما صادف وجود مزرعة أو قناة على خط النار بين بطاريات المدفعية الإسرائيلية وما يعتقد أنها أهداف فدائية، فيحتمل أن تدمر القذائف عمل أشهر وسنوات»(٢٧).

لكن الأمور لا تجري أحياناً كما تشتهي حتى ولو كانت لديك أفضل النوايا. ويحتمل أن «التايمز» تلقت بعض الشكاوى من تغطيتها الاستفزازية للاعتداءات الإسرائيلية، إذ عادت سريعاً إلى عادتها السابقة في التعتيم الإخباري على التمويل الأميركي لمشروع الغور الشرقي. ففي ٢٣ و٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ نشرت مقالين حول اتفاقية إسرائيلية أردنية لإصلاح القناة تمّ التوصل إليها بمساعي وزارة الخارجية الأميركية. وأكدت أن اجتماعات جوزف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الأميركي، مع القائم بالأعمال الإسرائيلي في واشنطن قد أثمرت. ولا بد أن قراء «التايمز» تساءلوا عن مصلحة الولايات المتحدة الأميركية في الموضوع، خصوصاً وأن أياً من المقالين لم يذكر التمويل الأميركي أو أي ارتباط أميركي بمشروع الغور الشرقي.

مقاتلات سكايهوك العاقّة

المؤسف هو أن ما كان قد تمّ إصلاحه خرب من جديد في مطلع العام ١٩٧٠ عندما استؤنفت الغارات على الرغم من الاحتجاجات الأميركية والدور

(٢٧) «نيويورك تايمز». ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٩، ص ١٩.

الأميركي في مفاوضات إصلاح القناة. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ أبلغت السفارة الأميركية في عمان وزارة الخارجية الأميركية ما يلي:

«مؤخراً هدمت المقاتلات الأميركية جزءاً من القناة في أول يوم من أيام السنة الجديدة ١٩٧٠. ولم تجر أي محاولة لإصلاح ما تهدم. وفي الوقت الراهن، يبدو أن وادي الأردن قد أصبح أخطر من أي وقت مضى. فقد قتل عدد من المدنيين بينهم مزارعون وموظفون في الحكومة الأردنية. وقد توقف العمل في مشاريع التنمية، وجرى سحب موظفي الحكومة الأردنية ولم يبق هناك إلا نشاطات زراعية محدودة خارج منطقة دير الله التي تبعد أكثر من أي مشروع آخر عن نهر الأردن»[٢٨].

وكان هذا آخر اعتداء إسرائيلي كبير على القناة. أما الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي كانت تعتزم القيام بدور أكبر في المجال الزراعي في المنطقة فقد أبعدت عن المشروع في مطلع العام ١٩٧٠، وطلب إلى موظفي الوكالة أن يبتعدوا عن منطقة المشروع ولم ترصد له مبالغ أخرى[٢٩]. غير أن وزارة الخارجية الأميركية توسطت، بنجاح في آذار/مارس ١٩٧٠ فجرت مفاوضات مكثفة وغير مباشرة بين إسرائيل والأردن أدت إلى وقف الهجمات الإسرائيلية. ويقول جوزف سيسكو، مساعد وزير الخارجية، الذي تدخل شخصياً في هذه المفاوضات: «أفهمنا (الإسرائيليين) أننا نعلق أهمية كبرى على هذا المشروع». وفي نهاية المطاف تمسك الأردنيون بالمشروع حتى بدون الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وحل فنيون أوروبيون محل الأميركيين وحل تمويل الخليج محل التمويل الأميركي. واليوم تمتد القناة تقريباً حتى البحر الميت. ومنذ عام ١٩٧٠ تضاعفت مساحة الأراضي المروية وأصبح لوادي الأردن دور أكبر في اقتصاد الدولة الذي لا يزال في الأساس اقتصاداً زراعياً. وبأي مقياس نقيس المشروع فإننا نجد أنه كان ولا يزال مشروعاً رائعاً.

غير أن الهجمات الإسرائيلية المتكررة على القناة أغضبت عدداً كبيراً من المسؤولين الأميركيين المعنيين بقضايا الشرق الأوسط. ويذكر توم سكوتس

---

(٢٨) «سري» برقية أ ـ ٢٦ السابقة، ص ٣.

(٢٩) مقابلة مع ريتشارد دانغلر. المصدر المذكور سابقاً.

المسؤول في وزارة الخارجية الذي قدم لجوزف سيسكو مذكرة عن الموضوع «أن العاملين (بوزارة الخارجية) شعروا بالاستياء لأن القناة كانت تدمر أمام أعيننا.» ورأى سكوتس كما رأى السفير سيمز وريتشارد دانغلر المسؤول في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن تركيز إسرائيل هجماتها على القناة نفسها أظهر أن قلقها على مستويات المياه كان يفوق قلقها حول اللاجئين أو الإرهاب[٣٠]. ووجدت في تسلل الفدائيين الفلسطينيين عذراً مناسباً لما كانت ستقوم به على كل حال.

وكان للغارات الإسرائيلية وجه آخر لم يغضب وزارة الخارجية وحدها بل ووزارة الدفاع، فقد استخدمت إسرائيل طائرات أميركية الصنع من طراز أ ـ ٤ لتقوم بتدمير القناة. ويذكر شهود عيان أنهم رأوا بوضوح مقاتلات سكايهوك طراز أ ـ ٤ وطائرة الميراج الفرنسية الصنع خلال طلعات المقاتلات وعمليات القصف بها[٣١]. وكان مكتب شؤون الأمن الدولي في البنتاغون يدرك أنه كان يجري استخدام الطائرات الأميركية في الغارات وفكر في تأخير تسليم طائرات الفانتوم ف ـ ٤ التي كانت إسرائيل على وشك أن تتسلمها في صيف عام ١٩٦٩.

لكن تأخير تسليمها لم يكن ممكناً من الناحية السياسية. وهكذا، قامت أميركا بتسليم أول ٤ طائرات ف ـ ٤ي يوم الجمعة، ٥ أيلول/سبتمبر وهو اليوم الذي تلا اجتماع سيسكو مع مسؤولين إسرائيليين ليطلب الموافقة على اتاحة بعض الوقت لاستكمال عمليات إصلاح مشروع تنموي اميركي كانت قد أغارت إسرائيل عليه وقصفته الطائرات التي أرسلناها حديثاً إلى الجيش الإسرائيلي. وعندما حل عام ١٩٦٩. كانت العلاقة الأميركية الإسرائيلية قد بدأت تكتسب بعض الملامح المستهجنة.

---

(٣٠) مقابلة هاتفية مع توماس ج. سكوتس في أثينا وقد وافق جوزف سيسكو، المسؤول المباشر عن سكوتس، على ذلك. ولكنه أضاف بأن السببين ليسا منفصلين وأنه من المرجح أن الهجمات الإسرائيلية قد استهدفت الغرضين معاً (مقابلة هاتفية ـ راجع المصدر السابق).

(٣١) شهد ريتشارد دانغلر، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بعض الغارات. كما شهدها عمر دوغان الذي كان وقتها مدير هيئة الوادي ثم أصبح في ما بعد وزيراً للزراعة في الأردن. جرت المقابلة معه في عمان أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

الفصل الرابع

الحرب التي لم تنتصر فيها إسرائيل
حرب الاستنزاف ١٩٦٩ - ١٩٧٠

بعد أقل من أسبوع واحد على نهاية حرب الأيام الستة، أقام الاتحاد السوفييتي جسراً جوياً لتعويض القوات المسلحة المصرية المنكوبة عما فقدته من أسلحة ومعدات. ولرفع معنويات مصر، وبعث ثقتها بنفسها مجدداً، وصل إلى القاهرة رئيس أركان الجيش السوفييتي المارشال ماتفاي زاخاروف على رأس وفد كبير من الضباط لتنظيم تقديم المساعدات الأخرى. وفي ٢١ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وصل الرئيس السوفييتي نيقولاي ف. بودغورني إلى القاهرة لإجراء محادثات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

وفي الوقت الذي حرص فيه بود غورني على طمأنة عبد الناصر بصدد التزام الاتحاد السوفييتي بإعادة بناء القوة العسكرية المصرية، أكد على أهمية التحرك السريع نحو تسوية مع إسرائيل. وأجاب ناصر ضيفه السوفييتي بأن التسوية ممكنة فقط حين تحقق مصر تكافؤاً عسكرياً مع إسرائيل. وكانت مصر، كإسرائيل، لا ترغب بالتفاوض من موقع ضعيف. قال عبد الناصر:

«نحن في مصر كنا ضحية العدوان في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ لأن أميركا والغرب اعتبرانا في كلا الحالين حلفاء للكتلة السوفييتية، خاصة وأننا كنا نرفض المواقف والسياسات الاستعمارية. فسياساتنا كانت في الواقع ترتكز على مصالحنا الوطنية وعلى مبادىء عدم الانحياز التي تسمح بإقامة صداقة مع الاتحاد

السوفييتي. والآن نحن نرى أن إسرائيل تشن اعتداءاتها علينا وتحتل أراضينا بموافقة الولايات المتحدة. ومع ازدياد المساعدة الأميركية لإسرائيل نشعر أنه ليس من المنطقي أن نظل على الحياد تجاه من يقوم بالاعتداء علينا ومن يبسط لنا يد المساعدة. لذا نرغب في تعميق وتمتين العلاقات المصرية السوفييتية بهدف إزالة آثار العدوان الإسرائيلي».

ثم أتبع ناصر هذا التحليل المنطقي القوي بتصريح تنبأ فيه بأحداث المواجهة العربية الإسرائيلية في السنوات القادمة التي عرفت بـ «حرب الاستنزاف»، وهي الأحداث التي أدت مباشرة إلى حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣. قال ناصر لبودغورني:

«إذا لم نستطع إخراج الإسرائيليين من سيناء بالوسائل السلمية، علينا أن نلجأ إلى الحرب. على أن هذه مسؤوليتنا لا مسؤوليتكم. لكن قد نطلب منكم المساعدة في تأمين الدفاع الجوي عن الأراضي المصرية. فقد تحاول إسرائيل عبور القناة والتغلغل في مصر. والرد على مثل هذا الهجوم يتوجب أن تقوم به أجهزة دفاعنا المشتركة»[1].

لم تنعم إسرائيل سوى أسبوعين بانتصارها الذي يمكن اعتباره أكبر نصر عسكري حاسم في تاريخ الحروب الحديثة. ففي أول تموز/يوليو ١٩٦٧ تبادلت القوات الإسرائيلية والمصرية القصف المدفعي وقذائف المورتر عبر قناة السويس. وفي ٨ تموز/يوليو دعا الجيش الإسرائيلي إلى القيام بضربات جوية للرد على المدفعية المصرية. وفي ١٤ تموز/يوليو اشتبكت القوات البحرية والجوية المصرية والإسرائيلية، في قتال حاد على طول القناة. ونقل عن موشي دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي، قوله في الإذاعة الرسمية بأن القتال حول القناة قد بلغ عملياً حد الحرب[2]. وبذلك بدأت حرب الاستنزاف.

(١) تصريحات عبد الناصر كما وردت في كتاب «الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط» تأليف محمود رياض. مطبوعات «كوارتت بوكس»، لندن، ١٩٧٤، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) «نيويورك تايمز» ١٦ تموز/يوليو ١٩٦٧ ص ١.

النساء والأطفال أولاً

ومنذ البداية اتخذت الأحداث على طول الجبهة نسقاً غريباً. ففي حين أن القوات المصرية كانت تقوم بمهاجمة دوريات ومخافر وتحصينات الإسرائيليين، فإن الجيش الإسرائيلي كان يرد بشن اعتداءات على مراكز المدنيين المصريين على طول القناة. وخصوصاً على مدينة السويس والإسماعيلية وبور سعيد.

ففي ١٤ تموز/يوليو، على سبيل المثال، وعلى أثر تبادل نيران المدفعية في منطقة بور توفيق، فاجأت القوات الجوية المصرية الإسرائيليين حين هاجمت طابوراً مسلحاً على الجهة الشرقية من القناة بينما كان يتنقل بين نقاط تمركز عسكرية. وقالت القيادة المصرية العليا، لاحقاً، أنها قد دمرت عدداً كبيراً من الدبابات والعربات العسكرية. ورد الجيش الإسرائيلي بقصف مدفعي وبضربات جوية على مواقع الجيش المصري ولكن في المناطق الوسطى في مدينتي السويس والإسماعيلية. وقتل مدنيان وجرح ٤٦. ويذكر شاهد عيان أنه قد «شاهد قتلى وخيولاً تموت في الشوارع»[٣].

لم يكن المصريون هم المدنيون الوحيدون الذين وقعوا ضحية للحرب. إذ قصفت الطائرات الإسرائيلية فندقاً يقيم فيه مراقبو الهدنة التابعون للأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه الموافق ١٤ تموز/يوليو اتهم يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة القوات الإسرائيلية بالقيام بأعمال النهب المتكررة لمقر قيادة قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة في غزة. وقال يوثانت في تقرير رفعه إلى الجمعية العامة أن القوات الإسرائيلية بعد أن نهبت المبنى ساقت العربات التابعة للأمم المتحدة على مرأى من ممثلي قوة الطوارىء الذين «لم يستطيعوا حمل المسؤولين الإسرائيليين على التدخل للحيلولة دون ذلك»[٤].

(٣) نشرت «نيويورك تايمز» صفحة كاملة عن سير المعارك التي جرت في تموز/يوليو ١٩٨٤. وحصلت على تفاصيل أخرى رواها شاهد عيان هو الكولونيل سامي ببلاوي التابع للمخابرات العسكرية المصرية. ففي عام ١٩٦٧ كان الكولونيل ببلاوي ضابط كوماندوس مقيماً في الإسماعيلية.

(٤) «نيويورك تايمز» ١٥ تموز/يوليو ١٩٦٧ ص١١.

وفي الفترة الواقعة بين تموز/يوليو وأكتوبر/تشرين أول وبينها اشتد القتال على طول قناة السويس اشتبكت المدمرات وزوارق الطوربيد الإسرائيلية مع زوارق الطوربيد المصرية. وفي تموز/يوليو فاجأت المدمرة الإسرائيلية إيلات زورقي طوربيد مصريين وأغرقتها. ومن ثم حرص المصريون الذين كانوا قد خسروا الكثير خلال حرب الأيام الستة على أن لا يكشفوا عن قواتهم إلا حين وحيث يشاؤون خاصة وأن الطيران الإسرائيلي كان يسيطر على ساحل سيناء.

وفي ٢١ تشرين أول/أكتوبر غامرت المدمرة «إيلات»، البالغ وزنها ٢٥٠٠ طن ومعها عدد من زوارق الطوربيد الحربية بالاقتراب كثيراً من ميناء بور سعيد. فاغرقها المصريون بثلاثة صواريخ أرض ـ أرض. أطلقتها زوارق سوفييتية الصنع من نوع كومار[٥]. فقتل ٤٧ بحاراً إسرائيلياً وجرح ٩١. ويرى المؤرخون العسكريون أن هذا أول حادث خلال النزاع العربي الإسرائيلي تستخدم فيه الصواريخ ويجري فيه إغراق سفينة حربية بالقذائف.

ومنذ حرب الأيام الستة، تعرضت الإسماعيلية والسويس والتجمعات السكنية على طول القناة، لقصف متكرر من الطائرات والمدافع الثقيلة الإسرائيلية. فهرب آلاف المدنيين غرباً باتجاه القاهرة والمناطق السكنية على نهر النيل. وتحولت هذه الهجرة الجماعية إلى فيضان بشري خوفاً من انتقام إسرائيل لإغراق المدمرة «إيلات». وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر قالت صحيفة «نيويورك تايمز» أن ٧٥٪ من سكان الإسماعيلية و٦٠٪ من سكان السويس، وعدداً كبيراً من أهل القنطرة والقرى الصغيرة على طول القناة قد فقدوا بيوتهم أو هجروها بسبب الاعتداءات الإسرائيلية. وأضافت أن ٣٥٠،٠٠٠ مواطن قد غادروا مناطق سكنهم، على الرغم من أن الحكومة المصرية لم تشجعهم منذ البداية على ذلك لأن القاهرة كانت مكتظة بالناس[٦].

---

(٥) ادعت القيادة المصرية فيما بعد أن السفينة كانت في المياه الإقليمية المصرية على بعد ١٢ ميلاً من الشاطىء. غير أن مصادر إسرائيلية ادعت أن السفينة كانت في المياه الدولية على بعد ١٣،٥ ميلاً (أنظر دايان المصدر السابق، ص ٤٤٥) أو ١٤،٥ ميلاً (أنظر هرتزوغ المصدر السابق ص ٢١٢).

(٦) «نيويورك تايمز» ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ١٩٦٧ ص ٥.

كان المدنيون المصريون الذين هجروا منطقة القناة يعرفون عدوهم جيداً. فبالرغم من أن إيلات كانت هدفاً عسكرياً وأنها هي نفسها أغرقت زورقين حربين مصريين، فإن الانتقام لها سيكون موجهاً ضد أهداف مدنية. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر دمرت المدفعية والغارات الجوية الإسرائيلية مصفاة نفط ومنشآت مصنع خارج مدينة السويس، وشوهد دخان الحرائق ينبعث بوضوح من خزانات النفط على بعد ٤٠ ميلاً. وتعرضت للقصف أيضاً مصانع البتروكيمائيات والأسمدة الزراعية والإسمنت والقرميد، وشل ما يوازي ٨٠٪ من الطاقة المصرية لتكرير النفط. وكانت هذه أنجح العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال حرب الاستنزاف(٧).

وحسب التقديرات المصرية الرسمية سقط ثمانية مدنيين وجرح ٦٠ آخرون. ومن الواضح أن الحكومة المصرية لم تكشف عن الأرقام الحقيقية التي كانت أكبر من هذه وذلك لأنها اتبعت سياسة عدم التشجيع على الهجرة الجماعية نحو القاهرة(٨). ولم تخف الحكومة مشاعرها حيال الأهداف التي اختارتها إسرائيل. ففي نيويورك ندد محمد عواد القوني، المندوب المصري الدائم إلى الأمم المتحدة، بالاعتداءات الإسرائيلية «ضد مدنيين ومنشأت صناعية وليس على أهداف عسكرية». واستنكر القصف المتواصل لمدنية السويس ومناطقها السكنية مما أدى إلى وقوع «خسائر بشرية كبيرة»(٩).

وساد جبهة القناة هدوء نسبي تخلله قصف متقطع خلال الأشهر التسعة التي تلت الاعتداء على مدنية السويس. إلا أن السويس تعرضت مرة أخرى لنيران المدفعية في ٨ تموز/يوليو عام ١٩٦٨، فأدى تبادل القصف المدفعي ـ حسب تقدير الحكومة المصرية ـ إلى سقوط ٤٣ مدنياً وجرح ٧٠ وتدمير ١٥٠ منزلاً(١٠). وتصاعدت وتيرة القتال على طول جبهة القناة بسرعة في شهر أيلول/سبتمبر.

---

(٧) نيف: المصدر السابق ص ٣٢٥ و«نيويورك تايمز» ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، ص ١.
(٨) «نيويورك تايمز» ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ ص (١).
(٩) المصدر ذاته.
(١٠) «الحرب الإلكترونية في الشرق الأوسط» تأليف إدغار أوبالانس منشورات ارخون، لندن، ١٩٧٤، ص ٣٩.

وقامت القوات المصرية بنشر المدفعية التي حصلت عليها حديثاً من موسكو، وهي تزيد على ٦٠٠ مدفع وراجمة صواريخ، مما عزز بشكل ملحوظ إمكانات مبادرتها القتالية على الأرض وجعلها، على هذا المستوى، في موقع متقدم على القوة الإسرائيلية المواجهة لها.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر هاجم المصريون الجيش الإسرائيلي في غفلة من الحرس. وفي اشتباك عنيف وقتلوا ١٥ جندياً وجرحوا ٣٤ بينهم عدد من الجنود كانوا يلعبون كرة الطائرة وكرة القدم خلف مواقعهم. وكانت هذه أكبر خسارة يوم واحد مني بها الجيش الإسرائيلي منذ إغراق المدمرة «إيلات». وللمرة الأولى أطلق المصريون قذائف الكاتيوشا وبفعالية تدميرية واسعة. وللمرة الثانية استهدف الرد الإسرائيلي مصافي نفط مدينة السويس ووسطها. وكان موشي دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي، عندئذ يتفقد ساحة المعركة وقال فيها بعد:

«من موقعنا قرب القناة، ومن خلال منظارين حربيين كان يمكنني رؤية مدينة السويس وكأنها مبسوطة على راحة يدي. وكان الصف الأول بيوتاً مهدمة وخلفها أشخاص يندفعون من مكان إلى آخر. وخلف المدينة رأيت سحب دخان أسود تنبعث من الدبابات المحترقة. وكانت في الميناء تلك السفن التي قصفت. وأدرت منظاري الميداني باتجاه المدخل الرئيسي للميناء من جهة خليج السويس. وفي المرة الأخيرة التي كنت فيها هناك لمحت أسدين كبيرين يزينان الرصيف الرئيسي للقناة. والآن رأيت أحدهما محطماً. وتمنيت وأنا أنظر إلى لونها الأسود المائل إلى الاحمرار أن لا يكونا من التماثيل المصرية القديمة المنحوتة من حجر الرمل النوبي، بل مجرد قطعتين فنيتين حديثتين من الإسمنت»[11].

وتعكس عبارات دايان هذه حساسية بالغة إزاء الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحفاظ على التراث الحضاري للشعوب في حال نشوب نزاع مسلح. وقد وقعت إسرائيل على هذه الاتفاقية في لاهاي خلال شهر أيار/مايو من عام ١٩٥٤. على أن كلماته والأعمال التي قام بها جنوده خاليان من كل حساسية إزاء ميثاق لاهاي

---

(١١) «قصة حياتي» موشي دايان، وليم مورو وشركاه. نيويورك، ١٩٧٦. ص ٤٤٧.

لعام ١٩٠٧ وميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ اللذين نصا على حماية المدنيين خلال الحرب. وقد وقعت إسرائيل ثانيهما عام ١٩٥١[١٢].

ويجدر بنا أن نشير إلى أمر هام وهو أن خط وقف إطلاق النار بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ يمتد على طول قناة السويس بمحاذاة تجمعات السكان المصريين، ويبعد ما يزيد على ١٠٠ ميل عن أقرب تجمع سكني إسرائيلي. يضاف إلى هذا أن إسرائيل كانت تهيمن على المنطقة الفاصلة بينهما وهي سيناء. وعليه ففي حين أن إسرائيل كانت قادرة على قصف المدن المصرية، فإن مصر كانت لا تستطيع الرد بالمثل. ولو كانت قادرة على ذلك لما ترددت على الأقل لحمل الجيش الإسرائيلي على التفكير قبل أن يقوم بقصف المدنيين. والواقع أن إسرائيل قد انتهكت مراراً المبادىء المتفق عليها دولياً والتي تنص على الالتزام بحماية المدنيين من غير المحاربين في أوقات النزاع، في حين أن مصر لم تقم بانتهاكات مماثلة. ومع مطلع العام ١٩٦٩ كان حوالي نصف مليون لاجىء قد غادروا المدن والقرى المصرية الواقعة على طول القناة[١٣].

اتساع حرب القناة

في المراحل الأولى من حرب الاستنزاف كانت القوات الإسرائيلية تميل إلى التقليل من أهمية عدد القوات المصرية المقابلة. وكان لهذا ما يبرره نظراً للانتصار

(١٢) «دليل الصليب الأحمر الدولي» اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ١٩٧١، ص ٩ ـ ٢٠ (معاهدة لاهاي) ص ١٥٧ ـ ٢٢٥ (ميثاق جنيف الرابع) ص ٢٣٠ ـ ٢٦٥ (بنود وبروتوكول وقرارات معاهدة الالتزام بحماية الآثار الحضارية).

(١٣) الغالبية العظمى من كبار مؤرخي هذه الفترة قدروا عدد اللاجئين بنصف مليون. ومنهم المؤرخ أوبالانس (المصدر نفسه والصفحة نفسها)، وولتر لاكير في «مواجهة: الشرق الأوسط وسياسات العالم» كوادرانغل، نيويورك، ١٩٧٤، ص ٤؛ لورنس وتن في «حرب القناة: صراع أربع قوى في الشرق الأوسط» مطبوعات أم. آي. تي، كامبردج ١٩٧٤. وهو يقدر العدد بنصف مليون؛ زيف شيف في كتابه «تاريخ الجيش الإسرائيلي» (المصدر نفسه) قدر عدد اللاجئين بـ ٧٥٠،٠٠٠. على أن جزءاً كبيراً من كتابه يتسم بالمبالغة. ففي الصفحة ٢٤٥ على سبيل المثال يقول: «إن المدافع التي كانت لدى مصر توازي عشرين مرة ما كان لدى إسرائيل» ثم يضيف «إن القذائف التي أطلقتها المدافع المصرية السوفييتية الصنع كانت عشرة أضعاف القذائف التي أطلقتها المدفعية الإسرائيلية». وأقل ما يقال في عباراته هذه بأنها من قبيل الدجل.

السريع والكامل الذي حققه الإسرائيليون في حرب الأيام الستة. وكان من السهل أن ينسى الإسرائيليون أن القوات المصرية كانت تقاتل بدون غطاء جوي وعلى أرض منبسطة. ففي خلال أيام شهر تموز/يوليو ١٩٦٧ الهادئة نقل مراسل «نيويورك تايمز»، خلال زيارته للقوات الإسرائيلية على طول القناة، الحوار التالي بين آمر بطارية مدفعية وبين مقر قيادته لحظة تعرض موقعه لإطلاق النار.

قال: «هل أرد على إطلاق النار بالمثل؟».

فكان الجواب: «لا، لا تزعج نفسك لن يصيبوا أي هدف على كل حال».

أما عند منتصف عام ١٩٦٨، فإن المدافع والصواريخ المصرية ضيقت مجال الابتسام ووسعت مجال الأختباء. ففي هذه الفترة تعززت معنويات الجيش المصري ببطء ولكن باطراد.

وكانت أكبر مفاجأة في هذه المرحلة هي تشكيل قوات الكوماندوس المصرية. وبدأت وحدات صغيرة منها تعبر القناة ليلاً وتقوم أولاً بالاستكشاف ثم تزرع الألغام الأرضية في الطرق الموصلة إلى المعاقل الإسرائيلية القوية وتنصب الكمائن للدوريات وتهاجم المخافر الصغيرة. ويقول الكولونيل سامي ببلاوي، آمر وحدة من قوات الكوماندوس المصرية:

«كنا بحاجة لبناء ثقتنا بأننا قادرون على القيام بهذا. وكان علينا أن نتعلم كيف نقوم به. وفعلنا الكثير بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠. ولو سألت أي واحد ممن شاركوا في هذه الغارات، لقال لك إنها كانت مسلية لأن ثقتك بنفسك تزداد عندما تغير على الإسرائيليين وتعود حتى بدون خدش. قد تقتل أحدهم إنما بدون أن تصاب بخدش. إنك تخرج في الليل، وفي الليل تعرف الاتجاهات وتقود الناس... ومن الممتع أن تفعل ذلك مرة ومرتين وثلاثاً وهكذا. قد تكون العملية ناجحة جداً أو غير ناجحة، لكنها مفيدة جداً لنا. فقد استعدنا ثقتنا بأنفسنا. إن بعضنا لم يفقد ثقته بنفسه في حرب الأيام الستة ولكن بعضنا فقدها. وهذا البعض أخذ يستعيدها بعمله هذا»[١٤].

(١٤) مقابلة مع العقيد سامي ببلاوي في القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٨٤. وكان البيلاوي عندئذ يعمل مع جهاز المخابرات العسكرية المصرية.

ولاحظ المؤرخ العسكري إدغار أوبالانس في ما بعد أن وحدات الكوماندوس المصرية «كانت بمثابة الرأس الحاد المستدق للرمح المصري المترهل» خلال حرب الاستنزاف. ويضيف أنها كانت حسنة التدريب وقادرة ومتعطشة للعمل، وأنها حققت نجاحات أكبر بكثير مما يعترف به الإسرائيليون(١٥).

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ بلغ القصف المدفعي المتبادل حداً كبيراً أجبر الإسرائيليين على الاختباء. ومني الجيش الإسرائيلي بخسائر كبيرة. ودارت مناقشات متواصلة في وزارة الدفاع الإسرائيلية بين مؤيدي نظرية الدفاع العسكري المتحرك المتمركز خلف القناة بعيداً عن مرمى المدفعية المصرية، وبين أولئك الذين اقترحوا تعزيز مواقع الدفاع الإسرائيلي في خط واحد من التحصينات على طول القناة. وكانت الغلبة في النهاية لأصحاب الاقتراح الثاني(١٦).

وقام الكوماندوس الإسرائيليون بسلسلة من الغارات الجريئة مكنتهم من بناء التحصينات. وفي الأشهر الأخيرة من ١٩٦٨ استخدم الجيش الإسرائيلي طوافات فرنسية ضخمة من طراز فرلون وطائرات مروحية من طراز سود ـ ٣٢١ تحمل كل منها ٣٠ جندياً، ليقوم بالإغارة على الصعيد لتدمير الجسور ومحطات الكهرباء وخطوط التوتر العالي ومشاريع الري الزراعي. وقد رافقت وأكملت هذه الغارات مهمة الكوماندوس. وكان الهدف خلق ضائقة اقتصادية، وإشاعة فوضى تحمل عبد الناصر على إعادة النظر في مدافعه المتراصة على طول القناة.

والواقع أن ما برهنت عليه الغارات هو أن سد أسوان ووسط القاهرة لم يكونا ببعيدين عن متناول إسرائيل. فلم يمض وقت طويل حتى قامت إسرائيل بذلك.

وأصابت الغارات الجيش المصري بالضيق والحرج فأوقف بشكل مؤقت عمليات القصف على طول القناة، وركز على استكمال التجهيزات الجديدة

---

(١٥) أوبالانس، المصدر نفسه، ص ١٣٣.
(١٦) وصف كامل للنقاشات وللمشاركين فيها موجود في هرتزوغ، راجع المصدر نفسه ص ٢١٤ ـ ٢١٧.

للصواريخ الروسية المضادة للطائرات من طراز سام ٢ وعلى تشكيل حرس وطني مهمته حماية عمليات النقل الحيوي، والبنى التحتية للاتصالات والخدمات. وعلى الضفة الأخرى من القناة بدأ الجيش الإسرائيلي ببناء سلسلة تحصينات يبعد كل منها عن الآخر من ٣ إلى ٧ أميال. وقد امتدت هذه التحصينات على طول الضفة الشرقية للقناة. وكانت كلها معززة بالإسمنت المسلح ومبنية على السفوح الشرقية (المحمية) للسلاسل الرملية الضخمة التي تشرف على القناة. كما كان خمسة وثلاثون منها يتصل بعضها ببعض بواسطة دوريات مدرعة متحركة تساندها مدفعية ثقيلة متوارية عن أنظارالمصريين[١٧]. وقد تمّ بناء هذه الشبكة عام ١٩٦٩، وسميت «خط بارليف» وذلك باسم رئيس الأركان الفريق حاييم بارليف.

كان من المحتم أن يؤدي بناء التحصينات وهجمات الكوماندوس على العمق المصري إلى جعل احتلال سيناء أمراً لا يحتمله عبد الناصر والشعب المصري لأنه بدا وكأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أعدّ العدة للبقاء أمداً طويلاً. وكان المصريون قد خضعوا للاحتلال الأجنبي ثلاثة آلاف عام، ولم يتخلصوا منه إلا في الخمسينات. فلم يكن من الممكن لهم أن يذعنوا في الستينات للاحتلال الإسرائيلي والسيطرة العسكرية الإسرائيلية.

وفي مارس/آذار من عام ١٩٦٩ أعلن ناصر في خطاب ألقاه في الاتحاد الاشتراكي ما أسماه بمرحلة التحرير في حرب الاستنزاف. ودوّى قصف المدفعية المصرية مجدداً مؤذنة ببدء ستة عشر شهراً من القتال المتصل على طول القناة. وكان ناصر يدرك حجم التضحية التي يطلبها من شعبه. فالانتصار العسكري الكاسح في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، ثم النجاح الكبير الذي حققته غارات الكوماندوس الإسرائيلي أواخر عام ١٩٦٨، وتفوق سلاح الجو الذي عززه وصول ٥٠ مقاتلة من طراز فانتوم ف ـ٤ من الولايات المتحدة (وكان قد أعلن عن صفقة

---

(١٧) «هرتزوغ» المصدر نفسه. ص ٢١٦ ـ ٢١٧ و«عبور القناة» تأليف الفريق سعد الدين الشاذلي. مركز أبحاث الشرق الأوسط الأميركي، سان فرانسيسكو ١٩٨٠، ص ٢٤٣ ويقول الشاذلي: «ومن دواعي السخرية أن كتب التعليم السوفييتية الميدانية تضمنت أحسن الارشادات لبناء وتحصين المخابىء».

الفانتوم بشكل سافر قبل ذلك بأربعة أشهر) كل هذا أضعف الأمل في «تحرير» سيناء بالوسائل العسكرية التقليدية. لكن الرئيس المصري أيقن أن هناك حدوداً لطاقة إسرائيل على تحمل ثمن معاقبتها لنفسها بالبقاء على القناة في وجه ثلاثين مليون نسمة يستطيعون امتصاص قدر من المعاناة يفوق بكثير ما تستطيع تحمله دولة صغرى كإسرائيل، لا يزيد تعداد سكانها على ثلاثة ملايين نسمة. ومن هنا كانت نظرية حرب «الاستنزاف». ومثل هذه الحرب كما قال حاييم هرتزوغ فيما بعد استهدفت قبل كل شيء ضرب مراكز الضعف القليلة في العسكرية الإسرائيلية. وأضاف هرتزوغ يقول:

«وإذ أدرك المصريون أن القوات المسلحة الإسرائيلية تستطيع دائماً إظهار أقصى قوتها في الحرب الخاطفة حيث المناورة والسرعة هما الأساس، رأوا أن قوات الدفاع الإسرائيلية لن تقوى على ذلك في حرب استنزاف ثابتة، حيث تقل قيمة المناورة وحيث تتمتع مصر بتفوق ظاهر على إسرائيل في السلاح الأساسي وهو سلاح المدفعية[18]».

وخلال ما يقارب الستة أشهر في أواسط العام ١٩٦٩ سارت الحرب كما توقع ناصر. وتابع الإسرائيليون هجماتهم الجوية الجريئة على الصعيد، وقصفوا مرة أخرى نجع حمادي في نيسان/ابريل، وسوهاج في أواخر حزيران/يونيو. وعلى طول قناة السويس صعد الطرفان عمليات الكوماندوس التي بدأت تكبر في حجمها وأهدافها كل شهر. وألحقت إحدى العمليات المصرية ضرراً بالغاً بالأعتدة العسكرية في منطقة بعيدة جداً عن «خط بارليف». وكان تبادل القصف المدفعي على طول القناة كثيفاً ومستمراً وأدى إلى وقوع ضحايا من الجانبين.

وفي أواخر شهر تموز/يوليو عام ١٩٦٩ بدا وكأن حرب الاستنزاف قد أحدثت أثرها المتوقع. فإسرائيل لم تستطع تحمل الخسائر في المعدات والأرواح في حرب ثابتة ومتواصلة على بعد ١٥٠ ميلاً من حدودها. وكان صمود المصريين نصراً واضحاً لهم. لذلك قرر وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان أواخر شهر

---

(١٨) هرتزوغ، المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

تموز/يوليو استخدام سلاح الجو كشكل من أشكال (المدفعية الطائرة) لتدمير محطات الرادار المصرية ومضادات الطائرات وبطاريات الصواريخ وخطوط الإمداد. وكان باستطاعة المقاتلات الإسرائيلية عندما لا تجد من يتصدى لها أن تلحق ضرراً هائلاً بالخطوط المصرية الأمامية. وعليه فإن «حرب الاستنزاف» في مراحلها الأخيرة صارت حرباً جوية.

وفي البداية حاول المصريون التصدي لسلاح الجو الإسرائيلي بواسطة طائرات اعتراضية. كما حاولو الرد بغارات جوية على سيناء، مستخدمين قاذفات من طراز ميغ وسوخوي أدخلها سلاح الجو المصري قبل ذلك بوقت قصير. لكن الأمور لم تجر كما أراد المصريون. إذ صاروا يمنون بخسائر فادحة. وصار «الاستنزاف» لعبة يجيدها الطرفان. وفي يوم واحد، وهو ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ أغارت مصر على سيناء بـ١٠٢ طائرات فخسرت ١١ طائرة، وخسر الإسرائيليون واحدة[١٩].

وإذ عجز الجيش المصري عن تحدي إسرائيل في الجو، ولم تستطع طائراته أن تصل إلى مواقع حيوية في العمق بما فيها المواقع التي تشن منها إسرائيل هجماتها، فقد اضطر إلى التزام مواقعه والتصدي «للمدفعية الطائرة» بالمدافع المضادة والصواريخ.

انتصارات إسرائيل الحقيقية والمختلقة

وسعت إسرائيل نطاق عمليات الكوماندوس بتحويلها إلى غزوات صغيرة تهدف إلى إذلال ناصر وجيشه وحمله على وقف هجماته المستمرة على خط بارليف وللبرهنة للاتحاد السوفييتي على قدرة الجيش الإسرائيلي على ضرب معداتهم الحربية في أي مكان داخل مصر والاستيلاء عليها.

لكن الهدف من بعض هذه الغارات كان الدعاية المبالغ فيها. ففي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، على سبيل المثال، اجتاز عدة مئات من الجنود الإسرائيليين

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

خليج السويس إلى الخفاير وتوغلوا جنوباً مسافة خمسين ميلاً بدباباتهم وناقلات جنودهم المسلحة إلى أقرب نقطة من رأس الزعفران ثم عادوا واجتازوا الخليج من جديد إلى سيناء المحتلة. وكانت هذه عملية أرضية، بحرية، جوية مشتركة استغرقت ١٠ ساعات.

وقد دمر الإسرائيليون مراكز عسكرية ومحطات رادار في الطريق بمحاذاة الشاطىء. وقتل ١٠٠ جندي مصري. وتمّ الاستيلاء على عدد من المدرعات الروسية بينها دبابة (تي ـ ٦٢). وكان الجيش السوفييتي قد بدأ باستخدامها قبل ذلك بأربع سنوات فقط. ومني الجيش الإسرائيلي بخسائر طفيفة خلال الهجوم. إذ جرح جندي واحد وسقطت طائرة واحدة.

لقد كانت العملية ناجحة من كل ناحية. وبعد عودة القوات المغيرة بساعات قليلة عقد الجيش الإسرائيلي مؤتمراً صحفياً، وصدرت بيانات عن رئيسة الوزراء غولدا مائير، ووزير الدفاع موشي دايان، ورئيس الأركان موردخاي هود وغيرهم. وتحدث ضابط كبير في الأركان الإسرائيلية متبجحاً فقال:

«ما قمنا به خلق مشكلة كبرى للمصريين. فماذا سيفعلون حيال وضع كهذا تمكنت فيه قوة معادية لهم من القيام بعملية انزال على أراضيهم ونفذت أهدافها على امتداد عشرة ساعات في وضح النهار ثم انسحبت بسلام؟»[٢٠].

وتحدث وزير الدفاع الإسرائيلي موشى دايان إلى التلفزيون الإسرائيلي، ووصف العملية بأنها معقدة وطموحة وحتى «بهلوانية في بعض الأحيان».

وأوردت صحيفة «نيويورك تايمز» أخبار الغارة بكثير من التفصيل في مقال طويل احتل صفحة كاملة بعث به مراسلها في القدس جيمس فرون. واشتمل المقال على خرائط وصور فوتوغرافية ملتقطة بالأقمار الصناعية لإبراز نطاق الغارة. وظهرت في المقال صورة نسبت إلى وكالة الاسوشياتدبرس وتعرض هجوماً إسرائيلياً على طريقة «اضرب واهرب». لكن هل التقط مصور الوكالة المذكورة الصورة في

---

(٢٠) «نيويورك تايمز» ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ ص ١.

الميدان أم أن جيش الدفاع الإسرائيلي هو الذي زوّده بها؟

إن قضية الصورة تثير التساؤل لأن المقال الذي نشرته «التايمز» بكل تفصيلاته يغفل عدة قضايا مهمة، وربما استراتيجية. فالقوة الإسرائيلية المهاجمة مثلاً كانت تتنقل بدبابات وناقلات جند مسلحة سوفييتية الصنع استولى الإسرائيليون عليها في حرب الأيام الستة. وخلال الهجوم كانت لا تزال تحمل الإشارات العسكرية المصرية. وقد وقع عدد كبير من الخسائر في صفوف المصريين عندما أفسحت قافلة عسكرية مصرية الطريق لما اعتقدت أنه وحدة عسكرية مصرية مسلحة تمر مسرعة في طريقها إلى هدفها. وكانت تلك الوحدة في الحقيقة إسرائيلية. وأختير جنودها من الناطقين بالعربية، وألبسوا زياً عسكرياً مصرياً. وعندما كانت هذه الوحدة الإسرائيلية المتنكرة تمر بسرعة قصوى وسط القافلة المصرية فتحت عليها نيرانها الرشاشة[٢١].

ومن المؤكد أن هذه لم تكن المرة الأولى ولا الأخيرة التي تخرق فيها مواثيق لاهاي خلال الصراع العربي الإسرائيلي. غير أنها قد تكون مثلاً صارخاً على ما تفعله بعض الدول التي تنتهك هذه المواثيق ثم تعقد المؤتمرات الصحفية للحديث عنها. فالمادة ٢٣ من «أحكام لاهاي بصدد قوانين الحرب على الأرض وتقاليدها» التي وقعتها إسرائيل عام ١٩٦٩ تنص بشكل خاص على تحريم:

«إساءة استعمال علم الهدنة والعلم الوطني أو الشارات والأزياء العسكرية الخاصة بالعدو وتحريم استخدام الشارات المميزة لميثاق جنيف».

وإذا أحسنا الظن بنوايا صحيفة «نيويورك تايمز» قلنا بأن القصور الذي يتجلى في روايتها ناجم عن سوء تطبيق بديهيات العمل الصحفي باعتمادها على مصدر واحد للأخبار متورط في الحرب، وبالتالي غير موضوعي، وهو الجيش الإسرائيلي في هذه الحالة. وإذا لم نحسن النية قلنا إن التايمز متواطئة ومشاركة في خرق القانون الدولي.

---

(٢١) هذه التفاصيل الصغيرة موجودة في كتاب أوبالانس. المصدر نفسه، ص ٨٢.

وسواء كان ذلك قانونياً أم لا ، فإن الغارة على رأس الزعفران شكلت صدمة لجمال عبد الناصر الذي قيل إنه أصيب بنوبة قلبية خفيفة عندما سمع بخبر العملية. وقبل آخر الشهر استبدل أكثر من خمسين من كبار الضباط العسكريين بمن فيهم رئيس أركان الجيش المصري وقائد البحرية بغيرهم.

وكما ذكرنا سابقاً فإن سلاح الجو الإسرائيلي ركز هجماته في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر على منشآت الدفاع الجوي المصرية. وفي أوائل شهر كانون الثاني/نوفمبر ادعى مسؤولون إسرائيليون أنه قد تمّ تدمير كل صواريخ أرض جو المصرية المركزة على طول قناة السويس[٢٢]. وفي الواقع أن معظم مؤرخي الحرب متفقون على أن إسرائيل لم تسكت الدفاعات الجوية المصرية خلال كانون الثاني/ديسمبر فحسب، بل دمرت أو أسكتت معظم وحدات المدفعية المصرية أيضاً. ولخص مؤرخ عسكري إسرائيلي الوضع على طول القناة عند نهاية عام ١٩٦٩ كما يلي:

«في ديسمبر/كانون الأول كانت الجبهة المصرية محطمة، وكان سلاح الجو الإسرئيلي يتمتع بسيطرة كاملة في الجو. وتوقفت المقاومة الفعالة لسلاح الجو المصري .وقد أدى اختلال نظام الدفاع الجوي المصري في وجه غارات الكوماندوس الإسرائيليين المتكررة إلى تخفيف الضغط العسكري على خط بارليف، وأجبر مصر على التخلي عن أي تفكير في الإقدام على عبور فوري إلى سيناء. وكان واضحاً أن مصر أصبحت في وضع دفاعي، وأن الحرب الدفاعية ألغت الهدف الأساسي من «حرب الاستنزاف». وهكذا انهارت الاستراتيجية المصرية القائمة على الجمع بين الضغط السياسي والاستنزاف العسكري لإجبار إسرائيل على الانسحاب. . . وانعكس النجاح الإسرائيلي ضد الحملة المصرية واسترداد زمام المبادرة في تناقص عدد الإصابات في النصف الثاني من عام ١٩٦٩ . فقد بلغت الخسائر الإسرائيلية من القتلى والجرحى على الجبهة المصرية ١٠٦ في شهر تموز/يوليو و٦٥ في شهر آب/أغسطس و٤٧ في شهر أيلول/سبتمبر و٥٦ في شهر تشرين الأول/أكتوبر

---

(٢٢) «وول ستريت جورنال» ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، ص ١٠١.

و٣٩ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. و٣٠ في شهر كانون الأول/ديسمبر. وخلال هذه المرحلة خسرت مصر ٣٢ طائرة وسقط لإسرائيل ٤ طائرات»[٢٣].

طريق لم يسلكوه

في أواخر عام ١٩٦٩ كان لدى إسرائيل وجيرانها العرب فرصة لإنهاء سنتين ونصف من الصراع المتواصل. إذ أن الانتصارات العسكرية التي أحرزتها إسرائيل في حرب الأيام الستة كانت قد توطدت. وشهدت الجبهة السورية هدوءا نسبياً بعد إعلان وقف إطلاق النار. وكان معظم اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن قد أبعدوا عن مناطق الجبهة في وادي الغور الشرقي. وفشلت محاولات ناصر على الأقل مؤقتاً لجعل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء باهظ التكاليف. وبدا أن النجاح العسكري الإسرائيلي قد أتاح لإسرائيل فرصة لتفاوض من موقع قوة، وتبدي شيئاً من كرم الأخلاق.

وكان هناك أطراف مستعدة لرعاية السلام. فبين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ قدمت عدة مبادرات دبلوماسية. وعلى أثر صدور القرار ٢٤٢ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، عين غونار يارنغ مبعوثاً شخصياً للأمين العام في المنطقة. وبدأ رحلات مكوكية بين القاهرة وتل أبيب. لكن من البداية وجد يارنغ أن مصر غير راغبة في النظر في أية عملية مفاوضات تشارك فيها إسرائيل ما لم تسحب قواتها إلى ما قبل الخطوط السابقة لحرب الأيام الستة.

وكانت المشكلة مع إسرائيل أكبر بكثير. فلم يستطع يارنغ أن يتأكد من أن

(٢٣) «القرار، العملية، الاختيار والنتائج: التغلغل الإسرائيلي في العمق المصري وقصفه ١٩٧٠» تأليف آفي شليم وريموند تانتر. مطبوعات وورلد بوليتيكس، تموز/يوليو ١٩٧٠، وريموند تانتر، مجلد ٣. ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. من ص ٤٨٦ - ٤٨٧. وشليم عضو سابق في مؤسسة وودرو ولسن التابعة لمعهد سمثسونيان في واشنطن. وهو مؤرخ إسرائيلي مرموق. واستند في المقال إلى اتصالاته المكثفة مع الجيش الإسرائيلي. ولديه في رأيي أفضل تحليل لمسألة حرب الاستنزاف حسب الرؤية الإسرائيلية.

إسرائيل موافقة على القرار ٢٤٢ الذي يشكل الإطار الأساسي لمهمته. وفي شباط/فبراير ١٩٦٨ ألحت حكومة الولايات المتحدة الأميركية، بواسطة سفيرها وولورث باربور، على إسرائيل أن تكون «أكثر وضوحاً وتعاوناً» مع يارنغ، وأظهرت عدم رضاها عن موقف إسرائيل. التفاوضي الذي كما قالت لا تفهمه وزارة الخارجية[٢٤].

وكان الأمر الذي أزعج يارنغ وولد عنده شعوراً بالإحباط هو ادعاء إسرائيل بأنها دولة بلا حدود. فلم يكن لها موقف تفاوضي من مسألة الحدود «الآمنة والمعترف بها» التي وردت في القرار ٢٤٢. وعندما طلب يارنغ من أبا إيبان، وزير الخارجية الإسرائيلي، أن يوضح له هذه القضية، قيل له إن إيبان «ليس في موقع يسمح له الآن أن يرسم خريطة (لإسرائيل)»[٢٥].

ولم يكن هذا كله أساساً مشجعاً لمحادثات السلام. إذ أن الطرف الأول وهو مصر كانت تطالب الطرف الآخر بالتنازل عن أفضل أوراقه أي ـ الأرض المحتلة ـ قبل بدء المحادثات، والطرف الآخر، أي إسرائيل، كان يرفض تحديد مطالبه وحتى تحديد سويته الجغرافية. فلم يحرز يارنغ نجاحاً يذكر خلال معظم عام ١٩٦٨ وانتهت مهمته في ٥ تشرين الثاني/أكتوبر.

وكانت المبادرة التالية وهي مبادرة «الدولتين الكبيرتين» والدول الأربع الكبار مبنية على مبادرة للاتحاد السوفييتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩. ففي هذا العام ناقش ممثلو الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة النزاع في اجتماعات لم يشارك فيها الطرفان الرئيسيان وهما مصر وإسرائيل. ووصف جدعون رافائيل نائب وزير الخارجية آنذاك موقف إسرائيل من هذه المحادثات في مذكراته، فقال:

«لم نكن ننكر بالطبع ضرورة إبقاء القوتين الرئيسيتين النوويتين على

---

(٢٤) «سري» برقية رقم ٥٩٢ من السفارة الأميركية في تل أبيب إلى وزير الخارجية في وشنطن ١ شباط/فبراير ١٩٦٨.

(٢٥) «سري» برقية رقم ٢٧٧ من السفارة الأميركية في تل أبيب إلى وزير الخارجية في واشنطن، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨.

الاتصالات بينهما. لكن خامرنا الشك في رغبة الاتحاد السوفييتي في القيام بدور حساس لحل النزاع القائم في الشرق الأوسط. واعتقدنا بأن هناك مفتاحين لكسر الجمود في الشرق الأوسط: أحدهما دولي بيد الولايات المتحدة، والآخر إقليمي تمسك به إسرائيل. ونظراً لتفوق إسرائيل العسكري، فإن المنطقة لن تشهد حدثاً لا تريده. وكل ما كان يطلب من الولايات المتحدة القيام به هو أن تحكم قبضتها على مفتاحها وتقاوم محاولات الاتحاد السوفييتي لتحريكه وأن تبقي ذراع إسرائيل على ما هي عليه من قوة لمواجهة أي اعتداء خارجي»[٢٦].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، وفي ذروة المحادثات الأميركية السوفييتية قدم وليم روجرز، وزير الخارجية الأميركي، للسوفييت خطة مفصلة لتسوية سلمية بين إسرائيل ومصر. لكن عندما أعلن روجرز عن مقترحاته رفضتها إسرائيل ورفضها الاتحاد السوفييتي بصورة فورية، في حين تمنعت مصر عن إظهار أي رد فعل رسمي ريثما تصلها توضيحات أخرى بصدد الانسحابات الإسرائيلية من سوريا والأردن[٢٧].

وفي النهاية أدى إحجام إسرائيل عن تحديد مطالبها الإقليمية إلى القضاء على أي إمكانية وفاق مع مصر. وأيدت الموقف الإسرائيلي من وراء ستار إدارة نكسون التي لم يكن روجرز ينطق باسمها عندما يتحدث عن الشرق الأوسط. ويصف سيمور هرش هذا الوضع السيء البالغ التعقيد في معرض تحليله لسنوات هنري كيسنجر في البيت الأبيض، فيقول:

«كان لكيسنجر تأثير كبير وسلبي حتى عندما لم يكن له دور مباشر. إذ كان. . . يحث الرئيس على عدم تشجيع وزارة الخارجية على المضي في أي مبادرة تدعو إسرائيل إلى التخلي عن بعض الأراضي المحتلة مقابل سلام مضمون»[٢٨].

---

(٢٦) «نحو السلام: ثلاث حقب من سياسة إسرائيل الخارجية» جدعون رافائيل. مطبوعات شتاين وداي، نيويورك، ١٩٨١، ص ٢٠٧.

(٢٧) «الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط» تأليف محمود رياض. منشورات كوارتت، لندن، ١٩٨١، ص ١١١.

(٢٨) «ثمن السلطة» تأليف سيمور هرش. مطبوعات سوميت، نيويورك، ١٩٨٣، ص ٢١٦.

وتجلى ذلك التأثير السلبي بصورة خاصة خلال الزيارة الأولى التي قامت بها غولدا مائير للولايات المتحدة قبل أسابيع قليلة من إعلان مبادرة روجرز.

وعندما توجهت مائير إلى واشنطن للاجتماع مع الرئيس الأميركي كانت تريد أن تناقش شراء أسلحة جديدة وتجنب أي مناقشة عن مشاريع السلام، سواء كانت لروجرز أو الاتحاد السوفييتي أو إسرائيل أو أي جهة أخرى. وقد وصف رافائيل نتائج اجتماعهما الأول كما يلي:

«استنتجتْ من محادثاتها مع الرئيس، الذي بعث التفاؤل برد مرض على طلبات إسرائيل الدفاعية، أن القضايا السياسية ليست من الاهتمامات الرئاسية الأساسية الأولى التي عهد بها إلى وزير الخارجية»[٢٩].

ولاحظ رافائيل أن الكنيست والصحافة والشعب في إسرائيل اتجهوا إلى تقييم نجاح رحلات رؤساء الوزراء إلى واشنطن في ضوء منجزاتهم العسكرية. فبن غوريون عاد من محادثاته مع الرئيس كندي بوعد بالحصول على صواريخ هوك. وعاد أشكول ومعه طائرات الفانتوم. وفي زيارتها التالية إلى واشنطن طلبت مائير عدداً من طائرات الفانتوم ف ـ ٤ وذخيرة متطورة لها. وفي هذه الأثناء كان الشعار في وزراة الخارجية الإسرائيلية كما يقول رافائيل هو: «لم يحن الوقت بعد لرسم الخرائط»[٣٠].

وجرت محاولات أخرى للتوصل إلى مفاوضات شاركت فيها منظمات عالمية، ورسميون من حكومات أوروبية والعالم الثالث، وحتى مواطنون عاديون عرضوا خدماتهم للتوسط. ولا ريب في أن أسباب هذا النشاط تعود إلى القتال على طول القناة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، والتورط المباشر المتزايد للاتحاد السوفييتي في النزاع. ويذكر محمود رياض، وزير الخارجية في ذلك الوقت محاولة للتوسط قام بها أمين عام حلف الأطلسي جوزف لانز في نيويورك خلال دورة الجمعية العامة المتحدة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ يقول:

---

(٢٩) رافائيل، المرجع نفسه، راجع ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

«جاءني أمين حلف شمال الأطلسي جوزف لانز، وقال الشيء نفسه. قلت: «حسناً، امض في وساطتك، وليكن الفضل لك إذا ما توصلت إلى اتفاق سلام». وفي اليوم التالي، قال لي: «يقول إيبان: أقصى ما يمكن من الأمن لإسرائيل، وتغيير طفيف في الحدود» فقلت له: «أنا موافق» وكان سعيداً للغاية، وراح يقفز لشدة فرحه... ثم كرر سؤاله لي: «هل تعني هذا حقاً؟» قلت: «فيما يتعلق بمسألة حصول إسرائيل على أقصى الضمانات الأمنية أستطيع أن أوقع عليها دون أن أقرأها. وسأترك لأبا إيبان أن يضيف إليها ما يشاء. ما أطلبه بالمقابل هو أن تعطى مصر الضمانات الأمنية نفسها التي تطالب بها إسرائيل. فإذا طلب على سبيل المثال إقامة منطقة منزوعة السلاح من جانبنا، عليه أن يعطيني منطقة منزوعة السلاح من جانبه. وإذا احتاج إلى قوات الأمم المتحدة لكي ترابط على جانبنا، عليه أن يقبل بالطبع التدبير نفسه من ناحيته. وهكذا سنعامل نحن بالمثل أيضاً. نحن أيضاً خائفون. ولنا الحق في أن نخشى قيامهم بالاعتداء علينا. له الحق في أن يشعر بأننا قد نهدده، ولكن لنا الحق في أن نشعر بالشيء نفسه. إذن، ليكن لكل منا الترتيبات الأمنية نفسها، وسأعطيه كل الحق في أن يكتب ما يشاء».

قال لانز معلقاً على وجهة نظري: «هذا ينصف الطرفين» قلت: «حسناً ليس هناك أي مشكلة؛ لقد حللنا نصف المسألة... والآن فلنأت إلى قضية الحدود. هل لك أن تطلب من أبا إيبان تزويدي بخريطة صغيرة عليها التغييرات الحدودية المقترحة، فلربما قبلتها. وإذا ما وافقتُ عليها، فإنني أؤكد لك أننا سنوقع معاهدة سلام خلال أربعة أسابيع».

وذهب لانز وعاد ثم ذهب وعاد. ودعوته إلى القاهرة، وقلت له: «أين الخريطة يا لانز؟» قال: «أنت تعرف أن إيبان رجل طيب جداً، ولكن عنده حكومة سيئة للغاية. لقد رفضوا إعطاءه الخريطة»[٣١].

---

(٣١) نص المقابلة المسجلة التي أجراها المؤلف مع محمود رياض في القاهرة خلال شهر تموز/يوليو ١٩٨٤. وقد وضع رياض نفسه أسساً للتعامل مع إسرائيل ومعالجة المشكلات المتعلقة بأمن الحدود.

وفي العام ١٩٦٩ سافر محمود رياض إلى موسكو ليقابل رئيس الوزراء ليونيد بريجنيف وإلى واشنطن =

قصف من أجل السلام

في أوائل شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٧٠ كانت الإصابات الإسرائيلية على طول جبهة قناة السويس قد بلغت أدنى معدلاتها منذ بداية حرب الاستنزاف[٣٢]. فقد دُمرت قوة الجيش المصري القادرة على إلحاق الضرر بالجيش الإسرائيلي، كما دمرت فعالية كافة أجهزة الدفاع الجوي في منطقة القناة. وكان هناك ضغط دولي كبير من أجل ايجاد حل سلمي، أو على الأقل من أجل إجراء مفاوضات لذلك الغرض. وفي هذه المرحلة بالذات اختارت إسرائيل أن تشن غارات استراتيجية في عمق الأراضي المصرية، وقد بدأت بشن هذه الغارات على المنطقة المحيطة بالقاهرة في ٧ كانون الثاني/يناير، واستهدفت في البداية المنشآت العسكرية. فالحرب التي بدا أنها تحتضر، اندلعت من جديد.

وبعد سنوات قال موشى دايان في مذكراته أن السبب في حمل الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرارها بقصف العمق المصري هو: «ممارسة الضغط على المصريين لحملهم على قبول وقف إطلاق النار». على أن دايان كان أكثر صراحة عندما اتخذ القرار. فحين سئل خلال مقابلة إذاعية في القدس أواخر كانون الثاني/يناير عما إذا كان الهدف من هذه الهجمات هو إذلال عبد الناصر أمام شعبه وإسقاط حكومته، أجاب أنه «لن يذرف دموعه» إذا ما سقطت حكومة ناصر[٣٣]. وأكد عزرا وايزمن، وزير المواصلات آنذاك والقائد السابق لسلاح الطيران، أن القضاء على ناصر كان يطرح دائماً خلال مناقشات مجلس الوزراء حول القيام أو

= لمقابلة وليم روجرز، ثم إلى فرنسا وبريطانيا للحصول على قوة دولية لحفظ السلام في الشرق الأوسط مؤلفة من قوات تابعة للدول الكبرى الأربع ومخولة حتى إطلاق النار عند محاولة أحد الطرفين خرق الاتفاق. واقترح رياض أن تنسحب هذه القوة في حالة واحدة وهي حالة إجماع مجلس الأمن على ذلك، وأن ترابط كلها على الأراضي المصرية في حال مواصلة إسرائيل رفض مرابطتها على أراضيها. ويؤكد رياض أن السوفييت والأميركيين والأوروبيين تحمسوا للفكرة إلا أن الإسرائيليين رفضوا النظر فيها.

(٣٢) هرتزوغ. المصدر نفسه ص ٢٣٢.

(٣٣) «نيويورك تايمز» ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، ص ٤.

عدم القيام بالقصف[٣٤]. وهناك سبب آخر للقصف قدمه السفير الإسرائيلي إلى واشنطن، اسحق رابين الذي كان قد بدأ منذ شهر أيلول/سبتمبر يحث دايان وآخرين في حكومة غولدا مائير على أن يصعدوا الحرب لتشجيع إدارة نكسون على تقديم المزيد من المساعدات العسكرية، ولأنه كان مقتنعاً بأن تلك الإدارة تشجع التصعيد كوسيلة لإحراج السوفييت[٣٥].

والواقع أن سبب القصف قد يكون أبسط من كل ذلك بكثير. وهو يذكرنا بالشعار القديم لعلم الجريمة الذي يقول: «إن الجريمة هي عشرة في المئة دوافع وتسعون في المئة فرص مؤاتية». فقد كانت إسرائيل قد تسلمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ أول سرب من مقاتلات ف ـ ٤ي وعدده ١٢ مقاتلة تمّ استيعابها، ويقول أحد مؤرخي الحرب ان قرار القصف:

«كان ببساطة مجرد تعبير عن المقدرة على القيام بتنفيذه ميدانياً، وليس ـ كما قيل ـ مجموعة حسابات معقدة. فمن الصعب على الجهة المتضررة نسبياً من المستوى الراهن للعنف أن لا ترفعه إذا كانت لديها القدرة والتفوق. . . وفي هذه الحالة بالذات كان حصول إسرائيل على طائرات الفانتوم قد مكنها من رفع مستوى العنف عن ذلك المستوى التكتيكي السابق في حرب القناة. وعليه فإن الإغراء بالتصعيد كان كبيراً.»[٣٦]

لقد كان في هذا قدر كبير من السخرية. فقبل عامين، وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ قام اسحق رابين رئيس أركان سلاح الجو الإسرائيلي بزيارة واشنطن حيث أقنع الأميركيين بحاجة إسرائيل إلى طائرات جديدة من طراز فانتوم ف ـ ٤. . . وهي الطائرات التي طلبها بعد ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول خلال حفل الشواء الذي أقامه الرئيس جونسون في تكساس. وذهب رابين خلال اجتماعه في واشنطن برئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة كارل ويلر إلى أن «القوة

(٣٤) «هاآرتس» ٢٣ حزيران/يونيو. ذكرها «شليم وتانتر». في المصدر السابق، ص ٤٩٢.

(٣٥) رابين، المصدر نفسه، ص ١٥٢؛ أنظر أيضاً هرش، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٣٦) شليم وتانتر، المصدر نفسه، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠.

الجوية هي القوة الرادعة الوحيدة ذات المصداقية» وأضاف رابين أنه بدون هذه القوة الجوية سوف تجد إسرائيل نفسها في وضع تضطر فيه إلى شن حرب وقائية من أجل البقاء»[٣٧]. وأعجب الجنرال ويلر كثيراً بوجهة نظر رابين، وسجل إعجابه رسمياً، وأصبح فيما بعد المدافع الأكبر في إدارة جونسون عن صفقة طائرات ف - ٤.

ووافقت الولايات المتحدة على بيع الطائرات لإسرائيل متوقعة أنها لن تستخدمها. غير أن إسرائيل استخدمت هذه المقاتلات في مهام القصف الاستراتيجي وبعد أيام قليلة من حصولها على أول سرب منها.

ولم يكن كافة المسؤولين عن الدفاع الأميركي في سذاجة الجنرال ويلر. ويذكر روبرت كوبال المسؤول عن مكتب إسرائيل في هيئة شؤون الأمن الدولي أنه اجتمع هو ورئيسه بالملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن بعد قليل من بدء الغارات الإسرائيلية على العمق المصري. وقال الأميركيون: «إن سلاح الجو الإسرائيلي يسيء استخدام المعدات العسكرية وأن طائرات الفانتوم لم تصنع في الأساس لاستخدامها في أغراض هجومية». فأجابهم الملحق العسكري الإسرائيلي بقوله: «وماذا سيحدث؟ إننا لم نفعل شيئاً سوى قصف المصريين.»

ووجد كوبال أن الجواب كان «لا يخلو من الوقاحة» فقال له إنه يمكن حدوث شيئين: الأول أن تجربة الولايات المتحدة الأخيرة (آنذاك) في فيتنام تدل على أن طائرات الفانتوم ف - ٤ «سريعة للغاية» وأن استخدامها في غارات على مناطق كثيفة السكان يؤدي إلى وقوع إصابات كثيرة؛ والشيء الآخر هو أن استخدام الفانتوم في الشرق الأوسط سيدفع الروس إلى الرد على نحو لا يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة.

فأجاب الملحق العسكري الإسرائيلي أن الطيارين الإسرائيليين أفضل من الطيارين الأميركيين، وإنه لن تقع إصابات في صفوف المدنيين. وقال عن

---

(٣٧) «سري» مذكرة للحفظ من رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة كارل. ج. ويلر. مؤرخة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧. موجودة في ملف الأمن القومي حول إسرائيل، مجلد رقم ٨، صندوق ١٤١، مكتبة لندون بينز جونسون.

السوفييت: «نحن نعرفهم أكثر مما تعرفونهم، لأن الكثيرين منا هاجروا من الاتحاد السوفييتي. إن الروس لن يفعلوا شيئاً»[٣٨]. وكان الرجل مخطئاً ومخطئاً جداً كما سنرى. ففي الأشهر السبعة التالية بذل الإسرائيليون جهوداً جبارة ودفعوا ثمناً باهظاً لانتزاع تعادل شل حركتهم.

وحتى قبل بدء الغـارات قامت طائرات الفانتوم الإسرائيلية بطلعات متتالية فوق القاهرة والدلتا تخرق فيها جدار الصوت وتحطم الزجاج والنوافذ وتشيع الذعر بين السكان. أما القصف الحقيقي فقد بدأ في ٧ كانون الثاني/يناير واستمر ثلاثة أشهر قامت خلالها الطائرات بـ ٣٣٠٠ طلعة وألقت حوالي ٨٠٠٠ طن من القنابل على مصر[٣٩]. وفي شهر كانون الثاني/ينايـر قصف سلاح الجو الإسرائيلي مصانع في الخانكة على بعد ١٠ أميال شمال شرقي القاهرة. وعاد في الشهر التالي ليقصف مصنعاً آخر في أبو زعبل الواقعة على مسافة ميلين شمال الخانكة. وقتل في الغارة الثانية ثمانون مدنياً. وزعم الإسرائيليون أن القنابل سقطت بطريق الخطأ. وفي يناير وفبراير وآذار أصيبت مصانع عسكرية في حلوان، قـرب القاهرة. وفي ٨ نيسان/ابريل أصيبت مدرسة ابتدائية في بحر البقر على بعد ١٥ ميلاً غرب قناة السويس وقتل في هذه الغارة ٤٦ طفلاً[٤٠].

وكان الإسرائيليون يزعمون باستمرار أن الإصابات «غير مقصودة». ولو كان هذا الادعاء صحيحاً لما تكرر وقوع هذه الإصابات «غير المقصودة» خلال

---

(٣٨) بالاستناد إلى مقابلة هاتفية مع السيد كوبال في حزيران/يونيو ١٩٨٥.

(٣٩) «مسح استراتيجي - ١٩٧١» المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن، ١٩٧٤، ص ٤٦. ذكرها شليم وتانتر المصدر نفسه، ص ٤٩٦.

(٤٠) «العرب إسرائيل وكيسنجر». تأليف إدوارد ف. شيهان، مطبوعات ريدر دايجست، نيويورك ١٩٧٦ ص١٩. وصف كل من أوبالانس ووتن الغارات على العمق المصري بشيء من التفصيل ووضعا تقديراً لعدد الضحايا. مذكرات هنري كيسجنر بعنوان «سنوات البيت الأبيض» منشورات ليتل براون وشركاه، بوسطن، ١٩٧٩. ولم يكن غريباً أنه لم يذكر هذه الغارات إلا في إطار مذكرة تهديد وصلت من رئيس الوزراء السوفييت الكسي كوسيغين إلى الرئيس نكسون. ولم يستطع كيسجنر، أو لم يشأ، أن يرى الغارات كأحداث ذات تأثير على العلاقات العربية الأميركية أو العلاقات الإسرائيلية العربية على الرغم من وجود بينات كثيرة على العكس.

الغارات على العمق المصري. ويؤكد الكولونيل توماس بيانكا، مساعد الملحق العسكري الأميركي في السفارة الأميركية في تل أبيب، أن نسبة مئوية عالية من أهداف إسرائيل كانت البنى التحتية: كالنقل والصناعة والخدمات ووسائل الاتصال. وهذا ما يسميه محترفون في السلاح الجوي بـ «الأهداف القيمة». وغني عن القول أن الحكومة الإسرائيلية كانت تدرك أن اختيارها لهذه الأهداف سيزيد من احتمالات وقوع الإصابات في صفوف المدنيين خصوصاً في بلد مزدحم بالسكان مثل مصر[٤١].

وبعد قصف المدرسة الابتدائية بوقت قصير توقفت الغارات. فقد رأى القادة العسكريون في إسرائيل، وبينهم حتى أولئك الذين أيدوا الغارات بقوة عام ١٩٦٩ أن تلك الغارات ذات مفعول عكسي. فقد استهدفت الغارات في الأصل إذلال الشعب المصري، وإظهار حكومته بمظهر العاجز عن حمايته لعله يطيح برئيسه ويوافق على اتفاقية سلام أو على الأقل على وقف لإطلاق النار حسب الشروط الإسرائيلية. لكن ما حدث كان غير هذا. فالشعب المصري رأى في سياسة المواجهة مع إسرائيل رداً مشروعاً على الحكومة الإسرائيلية التي تلجأ إلى القصف العشوائي. كما أن مصر أدركت أنه لا بديل للمساعدات السوفييتية الضخمة لحماية الأمة حتى ولو كان ثمنها قواعد أو جلب عدد كبير من المستشارين الروس وغير ذلك من الأمور التي تذكرهم بقرون من السيطرة الأجنبية على مصر.

اجتماعات في موسكو

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وبعد أسبوعين من بدء الغارات، ذهب جمال عبد الناصر إلى موسكو مع محمد حسنين هيكل، وزير الإعلام المصري وصديقه الحميم، ليطلب من السوفييت تزويده بأجهزة دفاع جوية يديرها سوفييت ليحمي بها بلاده. وعلى تلال لينين خارج العاصمة السوفييتية التقى الاثنان مع الرئيس

(٤١) مقابلة مع الكولونيل توماس بيانكا، المصدر نفسه. أنظر أوبالانس أيضاً، المصدر نفسه ص ١٠٣ - ١١٤.

السوفييتي ليونيد بريجنيف، ووزير الدفاع المارشال أندريه غريشكو، ورئيس الكي. جي. بي يوري أندروبوف، ورئيس البحرية السوفييتية الأميرال سرجي غرشكوف. ومن البداية كان واضحاً أن هناك تقييمين مختلفين لدى القيادة السوفييتية لمدلول الغارات الإسرائيلية في العمق. في حين أن العسكريين أدركوا أبعاد التكتيك الإسرائيلي الجديد، فإن القيادة المدنية لم تقم لها وزناً أو على الأقل كانت ترغب في التقليل من شأنها.[٤٢]

بدأ بريجنيف اجتماعه الرسمي الأول مع المصريين بالسخرية من الغارات قائلاً إنها ذات أهمية تلفزيونية فقط وأنها ليست «استراتيجية». ولم يتراجع عبد الناصر، وقدم قائمة طويلة بالأسلحة التي يحتاجها للدفاع عن مصر، بينها مقاتلات حديثة متطورة وصواريخ دفاع جوي. وقال ناصر إن بطاريات الدفاع الجوي تتطلب تدريباً موسعاً للكوادر العسكرية المصرية المسؤولة وغالباً في الاتحاد السوفييتي.وأضاف ناصر أنه يرغب في أن تعمل كوادر سوفييتية في مصر لتدافع عن المدن ريثما يتم تدريب المصريين.

وفوجىء بريجنيف باقتراح عبد الناصر، لأنه كان يعرف حساسية ناصر البالغة إزاء فكرة تواجد عسكري سوفييتي على الأراضي المصرية، وأخذ يحاضر بإسهاب عن أهمية ممارسة الدور القيادي وتعبئة الجيش المصري للدفاع عن بلاده. وقال إن تزويد مصر بأجهزة دفاع جوية مع طواقم بشرية سوفييتية سيدول النزاع، ويؤدي بالتالي إلى مواجهة بين القوى العظمى وينذر بعواقب خطيرة.

فثارت ثائرة عبد الناصر. فقد سبق للاتحاد السوفييتي أن زود مصر بصواريخ سكود وأن أصر عندئذ على ضرورة إرسال كوادر سوفييتية لتركيبها وللإشراف عليها. وقال ناصر إن مصر تقبل ترتيبات مشابهة لأن الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بمقاتلات ف ـ ٤ التي استخدمت للإغارة على العمق المصري وحتى على القاهرة نفسها. وسأل ناصر الرئيس السوفييتي :«هل تعتقد أن الولايات

---

(٤٢) حصلت على ما دار في اجتماعات ناصر بموسكو مع ليونيد بريجنيف من محمد حسنين هيكل خلال مقابلة خاصة في القاهرة. بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

المتحدة لم توافق تحديداً على هذا التصعيد الجوي للحرب؟ أو لم تدخل الحرب مرحلة التدويل بعد؟»

وقال ناصر إن الولايات المتحدة تحاول طرد الاتحاد السوفييتي من الشرق الأوسط، وأنها زودت إسرائيل بالسلاح لقهر مصر ولكي تصبح بالتالي سيدة الموقف[٤٣]. وأضاف أنه بوصفه رئيساً لا يقبل بذلك لكنه ملزم أيضاً بقبول الواقع. وعليه فإنه عندما يعود إلى مصر فإنه سوف يستقيل ويطلب من الشعب المصري أن يعين رئيساً آخر يكون على استعداد لقبول الولايات المتحدة سيدة للشرق الأوسط.

وعندئذ نصب الأميرال غرشكوف فخاً لناصر حين قال: لو أرسلنا كوادر عسكرية سوفييتية مع بطاريات صواريخ للدفاع كما تطلب أنت، فسوف يحتاجون إلى غطاء جوي. وعلينا حينئذ أن نرسل طائرات وطيارين سوفييت. وسيحتاج هؤلاء بدورهم إلى قواعد جوية. وفي هذه الحالة على الأسطول السوفييتي في البحر المتوسط أن يؤمن لها المساندة المتوسطة المدى، وسيصبح الأسطول في حاجة إلى مرافىء. ثم قال غرشكوف مبتسماً إن ناصر كرجل عسكري يدرك استحالة إرسال طواقم دفاع جوي بمفردها.

غير أن قدم غورشكوف لا قدم ناصر هي التي وقعت في الفخ. إذ قال ناصر إنه يقدر أهمية الحاجة لهذه الخدمات المساندة، وأن وجود عدد من التقنيين السوفييت سيكون ضرورياً لتأمينها. وفي هذه اللحظة بالذات قال ناصر إنه يستطيع أن يخصص للقوات الجوية السوفييتية القاعدة الجوية الجديدة الضخمة في جناكليس الواقعة على بعد ٦٠ كلم جنوب غرب مدينة الإسكندرية. وأضاف أنه سيطلب من القوات المصرية إخلاءها. وقد كان على يقين من رغبة السوفييت في

(٤٣) كان ناصر يعلم جيداً أن هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي في إدارة نكسون قد استخدم هذه الكلمات بالضبط حين طالب «بطرد» الاتحاد السوفييتي من الشرق الأوسط. وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده حديثاً مما أغضب السوفييت. وكان لدى ناصر نسخة عن تصريحات كيسنجر هذه في الملف الذي حمله إلى موسكو.

الحصول على هذه القاعدة منذ مدة طويلة. ثم أضاف قائلاً أن التسهيلات الأخرى المطلوبة سوف يجري بحثها فيما بعد.

عندئذ بدأ غريشكو وبريجنيف وغرشكوف يتحدثون فيما بينهم بحماس، وباللغة الروسية، بينما كان ناصر ومحمد حسنين هيكل ينتظران بفارغ الصبر. وأخيراً أعلن بريجنيف أن الأمر يحتاج إلى المزيد من المشاورات، وأن الطلب سوف يطرح للمناقشة في وقت لاحق. ومن الملفت للنظر أن السوفييت لم يعلقوا على المنطلق الأساسي وهو الموافقة الأميركية المباشرة على الغارات الإسرائيلية في العمق المصري. ولاحظ هيكل أن المارشال غريشكو كان طوال فترة المحادثات يخربش على أوراقه. وعندما انفض الاجتماع لاحظ هيكل أن غريشكو كان يرسم أهرامات وكان ذلك فألاً حسناً.

وعاد ناصر وهيكل إلى مقر إقامتها الريفي. وفي اليوم التالي ازدحمت الطرقات المتجهة إلى مرتفعات لينين بسيارات «زيس» الليموزين السوداء. فقد توجه إليها المكتب السياسي كله وبدا أن كافة ماريشالات الجيش السوفييتي قد فعلوا الشيء نفسه. وتبين أن اجتماعاً آخر مع الضيوف المصريين سيعقد في الساعة الرابعة من بعد الظهر.

وبينما كان ناصر وهيكل وبريجنيف يتبادلون الحديث بانتظار وصول الآخرين أطل عليهم غريشكو. وعندما صافح غريشكو بريجنيف نظر من فوق كتف الرئيس السوفييتي وغمز عبد الناصر بعينه. وكانت هذه إشارة أخرى إلى أن الزيارة ستنتهي بنجاح.

وتكلم بريجنيف أولاً فقال: إنه تمّ التوصل إلى قرار له نتائج بعيدة، وهو أن الاتحاد السوفييتي سيرسل طواقم الصورايخ والطيارين والطائرات والسفن وفرق المساندة، وأن سلام العالم يتوقف على المهارة في طريقة معالجة هذه القضية. فساد المرح قاعة الاجتماع، وطلب بريجنيف من عبد الناصر أن يتأكد من أن الجنرال غريشكو لن يتعرض كثيراً لأشعة الشمس على الرمال المحيطة بالأهرامات.

غمر الفرح هيكل إلى حد أنه لم يلاحظ أن بريجنيف قد قام من كرسيه ودار حول

الطاولة. وفجأة أحس هيكل بيد ضخمة على كتفه وسمع بريجنيف يقول: «الرفيق بروباغاندا» وكان هيكل يكره هذا اللقب الذي يطلق عليه في مصر للسخرية... غير أنه كان فرحاً للغاية فلم يبد أي اعتراض. وقال بريجنيف إنه ينبغي أن تبقى هذه المسألة سراً لأطول مدة ممكنة. فقال هيكل إنه لن يكتب شيئاً عنها. فأضاف بريجنيف: «بالطبع لن تكتب عنها وأريدك أن تتعاون مع يوري أندروبوف رئيس الكي. جي. بي لضمان بقاء المسألة طي الكتمان لأطول مدة ممكنة، ومن الواضح أن الأميركيين سوف يكتشفون عملية ضخمة كهذه، غير أنه علينا أن نؤجل تلك اللحظة، قدر ما نستطيع.»

وعندما اجتمع هيكل وأندروبوف في ذلك المساء بناء على طلب رئيسيهما اقترح هيكل أن يتضمن جدول الأعمال مايلي:

أ ـ كيف يمكن إخفاء العملية عن الغرب؟

ب ـ كيفية إنكار العملية بأكملها عندما يكتشف أمرها.

فقال أندروبوف إنه لا حاجة لجدول أعمال وذلك لأنه لا يمكن إخفاء ذلك العدد الضخم من الناس والمعدات الحربية. وأضاف أن ما ينبغي عمله هو أن يقوما بتسريب معلومات عن العملية، لأنهما يسيطران بذلك عليها. ثم قال: كل ما علينا القيام به هنا هو أن نقرر متى وكيف نسرب المعلومات. فقال هيكل في نفسه إن ناصر سيقتله، خاصة وأنه هو وناصر كانا منذ شهر يناقشان مسألة غلبة ميول هيكل الصحفية على واجباته كوزير. وعندما سأل هيكل أندروبوف: كيف سيجري تسريب تلك المعلومات قال أندروبوف: أترك الأمر لنا.

والواقع، أن هذا التنسيق بينهما أغضب عبد الناصر. وعندما اجتمع بريجنيف وأندروبوف بهيكل في صباح اليوم التالي افتتح أندروبوف الحديث فتكلم طويلاً مع بريجنيف بالروسية. ثم التفت إلى ناصر وشرح القضية قائلاً: منذ اللحظة التي تقلع فيها أول سفينة سوفييتية من ميناء أوديسا سيعرف الأميركيون أن شيئاً ما سيجري، وستؤدي أي محاولة لإخفاء الأمر بعد ذلك إلى إثارة المزيد من الشكوك لدى الأميركين، وسوف يظنون أن المسألة أهم بكثير مما هي عليه. لذلك

من الأفضل أن نعلمهم مسبقاً كيف سترد روسيا على التصعيد الإسرائيلي للحرب.

وعندما وصلت الصواريخ إلى مصر بعد ذلك، لم تبذل أية محاولة لإخفائها. وعندما وصلت الطائرات كان الطيارون السوفييت يتكلم بعضهم مع بعض بالراديو باللغة الروسية. وهكذا دخل السوفييت إلى الشرق الأوسط بتحد وجرأة. ولم تكن تلك سوى البداية.

الرد

بين نيسان/ابريل وأيلول/سبتمبر ١٩٧٠ أرسل الاتحاد السوفييتي ١٥ ألف جندي وأطقم الصواريخ، وتضاعف عدد المستشارين والفنيين ليصل إلى خمسة آلاف. وتسلمت مصر ٨٠ قاذفة صواريخ سام ٣ من طراز (ج. و. أ) مع ١٦٠ صاروخاً.وبذلك حصلت مصر على وسائل الدفاع اللازمة ضد الطائرات المغيرة على علو منخفض. كما تمّ بناء ١٥ قاعدة من الإسمنت المسلح على شكل حرف (تي) للصواريخ على طول الضفة الغربية لقناة السويس، وبين الواحدة والأخرى ٧،٥ ميل. ونصبت حول الصواريخ أربع بطاريات مدافع مضادة للطائرات من طراز (زد. إس. يو. ٢٣ - ٤) تعمل بواسطة الرادارات. وهي أسلحة بدأ استخدامها حديثاً في الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو. كما وصلت ١٥٠ طائرة اعتراضية من طراز ميغ ٢١ تتمتع بمواصفات وقدرات أدائية أفضل بكثير من أي طائرات تلقتها مصر سابقاً مع أكثر من ٢٥٠ طياراً.

وأصبحت الإسكندرية وبور سعيد عملياً ميناءين بحريين سوفييتيين. واستقدمت طائرات استطلاع استراتيجية من نوع توبولوف تي - يو ١٦ ووضعت في أسوان لتزود السوفييت والمصريين بالإنذارات المبكرة ضد الهجمات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر. كما وضعت مدمرات عدة على شاطىء سيناء للحراسة ولرصد نشاطات الطيران الإسرائيلي في الشمال وإرسال الإنذرات المبكرة بتحركاتها. وتسلم السوفييت المسؤوليات الكاملة في ثلاثة مطارات عسكرية مصرية وأشرفوا على ثلاثة أخرى. وبنيت تمويهات، وحفرت ملاجىء في كل القواعد العسكرية. ونصبت رادارات متطورة يديرها سوفييت متخصصة في

رصد الطائرات على علو منخفض. واستقدمت طائرات قاذفة مقاتلة جديدة من طراز سوخوي س ـ يو٧ لتنضم إلى مثيلاتها التي كانت في حوزة سلاح الجو المصري. وجرى إعداد برنامج تدريب سريع يتيح للمصريين تشغيل وصيانة هذه الأسلحة السوفييتية وغيرها، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر التكتيكية والدبابات وناقلات الجنود المسلحة(٤٤).

وللمرة الأولى بدأت طائرات الاستطلاع المصرية (تي يو ـ ١٦) تحلق بانتظام بقيادة طواقم سوفييتية فوق منطقة عمليات الأسطول الأميركي السادس في البحر الأبيض المتوسط. واستنتجت مجلة «أسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء» أن السوفييت كانوا في غمرة هذا النشاط يقومون بتطوير قاعدة عسكرية كبيرة على ساحل شمال افريقيا»،«وأن الخاصرة الجنوبية للحلف الأطلسي التي كانت لوقت طويل آمنة بدأت تتعرض للخطر من قبل البحرية السوفييتية»(٤٥).

وبعد أن مضت عدة أسابيع على زيارة ناصر لموسكو استمر الزعماء الإسرائيليون يؤكدون للمسؤولين الأميركيين ولوسائل الإعلام ولكل من يريد أن يسمع أن موسكو لن تجرؤ على التورط مباشرة خوفاً من الوقوع في مأزق مماثل للمأزق الأميركي في فيتنام(٤٦).

وفي أيار/مايو على أي حال اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي دايان علانية بتزايد التنسيق السوفييتي المصري. غير أنه أصر على الاعتقاد بأن الطيارين السوفييت لن يقوموا بمهمات دفاعية جوية في مصر. والواقع أنه كان قد وصل إلى مصر قبل نهاية شهر آذار/مارس ما بين ٦٠ و٨٠ طياراً روسياً. وفي مطلع نيسان/ابريل بدأوا يطيرون للقيام بمختلف المهمات(٤٧). وهنا يبرر احتمالان: إما أن

(٤٤) تفاصيل الرد السوفييتي موجودة في «السوفييت يدفعون مسيرة الشرق الأوسط»، مجلة «الطيران وتقنية الفضاء». ١٨ أيار/مايو، ١٩٧٠، ص ١٤، ١٥، ١٨.

(٤٥) «الاندفاع السوفييتي في أعماق البحر المتوسط»، مجلة «أسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء» ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٠، ص ٢٤٠.

(٤٦) «نيويورك تايمز» ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، ص ١٣.

(٤٧) للاطلاع على تصريح دايان أنظر «كرستشان سينس مونيتور» ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٠ وموجود في وتن =

دايان كان يشوه الوقائع للتقليل من شأن رد الفعل السوفييتي على القصف الإسرائيلي في العمق المصري، وإما أنه لم يكن يعرف هذه الوقائع وأن مخابرات الجيش الإسرائيلي ذات إمكانية ضئيلة للغاية فيما يتعلق بالنشاط العسكري المصري السوفييتي.

وينبغي عدم استبعاد الاحتمال الثاني. ففي مطلع عام ١٩٧٠ زودت الولايات المتحدة الجيش الإسرائيلي بطائرة (سي ٩٧) المتطورة للقيام بمهمة التجسس الإلكتروني وذلك مقابل قيام إسرائيل بتسليم الأميركيين صاروخ سوفييتي مضاء للطائرات من طراز سام ٣ كانت قد استولت عليه. وكانت طائرة (سي ٩٧) ضرورية للتجسس على النشاط العسكري المصري السوفييتي على جبهة القناة. وفي ربيع ١٩٧٠ أسقطت طائرة (سي ٩٧) بصاروخ سام ٢. وكان في الطائرة عندئذ ثلاثون محطة بينها عشرون محطة مجهزة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تسقط فيها مجندات من الجيش الإسرائيلي في معركة وأول مرة تتلقى فيها استخبارات الجيش الإسرائيلي ضربة كبرى[٤٨].

ولخص روبرت هوتز تغير الوضع في مصر في مقال افتتاحي لمجلة «أسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء» نشرته في شهر أيار/مايو ١٩٧٠ كما يلي:

«إن لتحركات السوفييت في الشرق الأوسط أهدافاً استراتيجية أبعد بكثير من الإمداد السابق للمنطقة بالسلاح والعتاد والمستشارين. لقد قلبوا التوازن الاستراتيجي ضد القوات الإسرائيلية على الأرض وفي الجو معاً. فهم إذ أخذوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع الجوي في مناطق القاهرة والإسكندرية، أتاحوا فرصة أفضل للتركيز على تنفيذ مهمات قتالية في سيناء.»[٤٩]

= ص ٩٥. وتجد وصول الطيارين السوفييت وانتشارهم في شليم وتانتر المصدر السابق، ص ٥٠٠، وأوبالانس. المصدر السابق، ص ١٣٩. وقد أخذ شليم وتانتر تواريخ وصول الطيارين السوفييت من معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن.

(٤٨) مقابلة شخصية مع ضابط مخابرات كبير في القوات الجوية الأميركية، المصدر المذكور سابقاً.

(٤٩) «أسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء» ١٨ أيار/مايو ١٩٧٠، ص ٩.

وفي أواخر شهر حزيران/يونيو نقل السوفييت ١٢ بطارية صاروخ سام ٢ متطور إلى منطقة قناة السويس. وفي ٣٠ حزيران/يونيو أسقطوا طائرتين إسرائيلتين من طراز ف ـ ٤ وأسقطوا طائرة ثالثة وهي طائرة سكايهوك أ ـ ٤ بواسطة نيران المدافع المضادة. وأسقط الإسرائيليون ٤ طائرات سوفييتية من طراز ميغ ٢١ خلال معركة جوية في اليوم نفسه. غير أن أحداً من الطرفين لم يعترف بالواقع. فالإسرائيليون لم يرغبوا باستفزاز السوفييت. وكان السوفييت يشعرون بالإحراج بسبب أداء طياريهم. على أن الصواريخ كانت تحدياً لا يستطيع الإسرائيليون أن يتجاهلوه. وخلال شهر تموز/يوليو ١٩٧٠ دخلت حرب الاستنزاف مرحلة جديدة عندما بدأ سلاح الجو الإسرائيلي باستخدام طائرات الفانتوم ف ـ ٤ ذات الأجهزة الإلكترونية المتقدمة المضادة لصواريخ سام ٢ وسام ٣. وهذه الأجهزة تنذر الطيارين الإسرائيليين عند إطلاق أي صاروخ نحو الطائرة، فتغير مساره بالتشويش على الرادار الموجه للصاروخ. ولكن صار على الطيارين الإسرائيليين أن يواجهوا نوعين مختلفين من الصواريخ التي يطلقها المصريون. وعلاوة على هذا لجأ الروس إلى تكتيك «التموج» فأخذوا يطلقون بطارية كاملة من ستة صواريخ في فترات قصيرة جداً تجبر الطيار على مواجهة عدة صواريخ في وقت واحد[٥٠].

وبدأ سلاح الجو الإسرائيلي يركز هجماته على بطاريات الصواريخ متجاهلاً الأهداف الأخرى على طول القناة. وأصيب المصريون، وربما السوفييت، بخسائر فادحة وقعت في صفوف الفنيين عندما هاجمت طائرات ف ـ ٤ الإسرائيلية «صندوق» الصواريخ، أي بطاريات الصواريخ الكثيفة المركزة على طريق القاهرة الإسماعيلية. على أن وجود الطيارين السوفييت في مصر كان عاملاً في القتال ضيّق مجال الهجمات الإسرائيلية:

«وحاول الإسرائيليون جس النبض بمحاولة أو محاولتين للتوغل في أجواء وادي النيل، غير أن المقاتلات السوفييتية كانت في كل مرة تعترضهم فينسحبون.

---

(٥٠) وتن. المصدر السابق، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

.ولما كان المجال الجوي المصري بعد مسافة ٢٥ ميلاً من القناة مسدوداً أمامهم فقد ركزوا هجماتهم على تحصينات الإسمنت المسلح فوق «صناديق الصواريخ.»[٥١]

وفي شهر تموز/يوليو خسر الإسرائيليون سبع طائرات. وفي الليل كان الفنيون المصريون والسوفييت، والأطقم التي تدير بطاريات الصواريخ، يبدلون مواقع الصواريخ التي يدمرها سلاح الجو الإسرائيلي في النهار. إلا أنهم كانوا يعرضون أنفسهم للخطر. وخلال الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس ١٩٧٠ بدا أن السوفييت مستعدون لتقديم عدد غير محدود من الصورايخ والقاذفات والرادارات الخ. لكن الإسرائيليين لم يكونوا على استعداد لعمل ذلك. إذ لم يكن لدى سلاح الجو الإسرائيلي ذلك العدد غير المحدود من الطائرات والطيارين. وعليه أصبحت حرب الاستنزاف عسكرياً بمثابة مأزق. فقامت إسرائيل بسرعة فائقة بتصعيد مستوى العنف مما أثار السوفييت وحملهم على الرد. وهذا حول مسار الحرب ضد إسرائيل. فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي لم يعد لدى إسرائيل التفوق الجوي الكامل على جبهة عسكرية هامة ومتفجرة.

وفي حزيران/يونيو اقترح وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة ما عرف باسم مشروع روجزر الثاني. وكان ينص على عقد هدنة لمدة ٩٠ يوماً على طول جبهة القناة يقوم خلالها الوسيط الدولي يارنغ بتسهيل عملية محادثات غير مباشرة بين مصر والأردن وإسرائيل، كما ينص على عدم قيام أي من الطرفين خلال الهدنة بتعزيز مواقعه في شريط عرضه ٣٢ ميلاً على جانبي القناة. واستقبل هذا الاقتراح في بداية الأمر بالبرود نفسه الذي استقبل به مشروع روجرز الأول. غير أنه في أواخر شهر تموز/يوليو، وتحت وطأة المأزق الذي انزلق إليه الجميع، قبلت هذا المشروع مصر أولاً ثم إسرائيل بضغط هائل من إدارة نكسون. وعين موعد وقف إطلاق النار الفعلي خلال ليل السابع من آب/أغسطس[٥٢].

---

(٥١) أوبالانس، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٥٢) كان توقيت وقف إطلاق النار الذي أقره كيسنجر خطأً فادحاً. ففيها بعد اتهم كل من الطرفين عدوه بخرق الاتفاق وذلك بتحسين مواقعه الدفاعية. واعترف الطرفان بأنهما قد فعلا ذلك في الفترة الممتدة من الغروب إلى منتصف الليل أي إلى ساعة العمل بوقف إطلاق النار فعلياً. وكانت وزارة =

ويقول اسحق رابين، الذي كان عندئذ سفيراً لإسرائيل في واشنطن، عن المشادة التي قامت بين هنري كيسنجر وغولدا مائير حول «مشروع روجرز» الثاني: «لقد كنا في أدنى مستوى للعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة». غير أن ذلك لا يفسر الحادث السخيف الذي وقع خلال الأيام التي سبقت وقف إطلاق النار. إذ اقترح الأميركيون أن يقوموا بالتقاط صور فوتوغرافية من علو شاهق للمنطقة الواقعة على جانبي القناة وذلك لرسم «مخطط أساسي» للمواقع العسكرية كما كانت في السابع من آب/أغسطس. فرد على الاقتراح «مسؤول كبير في مؤسسة الدفاع الإسرائيلية» عبر الملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن. ولم يقف في رده عند رفض الاقتراح الأميركي بل تعداه إلى التهديد بإسقاط الطائرات الأميركية إذا ما حاولت القيام بعملية التقاط الصور المقترحة[٥٣].

وفي الثامن من تموز/يوليو، وبعد أقل من ٢٤ ساعة على بدء وقف إطلاق النار، أصدرت حكومة إسرائيل شكواها الرسمية الأولى ضد السوفييت والمصريين الذين زعمت أنهم خرقوا بنود وقف إطلاق النار بشكل خطير وذلك بتحريك صواريخ وقاذفات إضافية إلى منطقة القناة. وجاء رد الفعل الرسمي الأميركي على هذا الاتهام من وزارة الخارجية. التي قالت بأن الشواهد المتوافرة لدى الحكومة الأميركية غير كافية لإثبات الخرق المصري السوفييتي للاتفاق وأن الحكومة الأميركية لم «تتوصل إلى قرار حول القضية»[٥٤]. وبقي هذا الموقف الأميركي الرسمي مدة ثلاثة أسابيع كانت الحكومة الإسرائيلية خلالها تتميز غيظاً.

ويقول وتن أن الولايات المتحدة الأميركية أطلقت في ٢٢ تموز/يوليو قمراً

= الدفاع قد نبهت كيسنجر ووزارة الخارجية إلى وجوب تحديد ساعة وقف إطلاق النار خلال النهار غير أن تحذيرها هذا قد أهمل.

(٥٣) انظر رابين. المصدر السابق، ص ١٨٢. كما أكد هذه الرواية ضابط كبير سابق في مخابرات سلاح الجو الإسرائيلي كان يعمل في الإستخبارات في الشرق الأوسط سنة ١٩٧٠ وذلك في مقابلة معه في واشنطن.

(٥٤) كيسنجر، المصدر السابق، ص ٥٨٦، وبطبيعة الحال لا يذكر كينسجر في مذكراته التهديد الإسرائيلي بإسقاط طائرة الاستطلاع الأميركية.

صناعياً للاستطلاع يغطي منطقة القناة، كما أرسلت طائرات إس آر ـ ٧١ ويو ـ ٢ في رحلات منتظمة إلى المنطقة نفسها. لذلك كان من المحتمل أن تكون المزاعم الأميركية بأن الأدلة غير كافية لإثبات الخروق المصرية السوفييتية مجرد ألاعيب تلعبها وكالات الإستخبارات لكي تجعل الجيش الإسرائيلي يدفع ثمن تهديداته. فمما يذكر أن قمر الاستطلاع الأميركي والطائرات الأميركية لم تؤكد الخرق المصري السوفييتي الواسع للاتفاق، فحسب، بل والخرق الإسرائيلي الذي تجلى واضحاً في إقامة تحصينات أساسية جديدة على خط بارليف، خصوصاً في المنطقة الممتدة شرقي البحيرات المرة(٥٥).

فشل تام

هناك قرارات سياسية تعتبر خاطئة لأنها لا تعود بالنتائج المرجوة، وهناك قرارات تعتبر فاشلة فشلاً تاماً لأنها تؤدي إلى عكس النتائج المرجوة. ومن هذا النوع الثاني كان قرار إسرائيل بقصف العمق المصري في مطلع العام ١٩٧٠، وقرار إدارة نكسون بدعمها.

كانت أهداف إسرائيل من وراء القصف في العمق، ومن حرب الاستنزاف، هي أن تجبر الجيش المصري على المحافظة على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في نهاية حرب الأيام الستة، وأن ترسي دعائم خط بارليف على أساس ثابت، وأن تحافظ على التفوق الجوي على جانبي القناة، وأن تظهر للشعب المصري أن حكومة ناصر لا تستطيع حمايته ولا تستحق تأييده، وأن تظهر للعرب الآخرين أن سياسة عبد الناصر في المواجهة غير مجدية، وأخيراً أن تظهر للاتحاد السوفييتي أن الجيش المصري غير موثوق به كحليف عسكري.

أما الأهداف الأميركية، أو أهداف هنري كيسنجر من الحرب، فكانت أقل تعقيداً من أهداف إسرائيل. فقد كانت الولايات المتحدة ترغب فقط في أن تبقى السوفييت خارج المنطقة، وأن تتوصل، إذا أمكن، إلى طريقة للنيل من عبد الناصر.

---

(٥٥) مقابلة مع ضابط كبير في مخابرات سلاح الجو الأميركي، المصدر السابق.

وخلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩١ تمّ إدماج ما يقرب من ٢٠ ألف جندي ومستشار سوفييتي في القوات المصرية السوفييتية المشتركة إدماجاً تاماً. وواجه الطيارون الإسرائيليون حاجزاً من الصواريخ أشد تعقيداً من أي شيء واجهه الطيارون الأميركيون في فيتنام. وقد وصفه رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أهارون باريف بأنه «واحد من أكثر أجهزة الصواريخ تعقيداً» في العالم[٥٦]. إذ كان هناك ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ صاروخ جاهزة على الضفة الغربية للقناة، تؤمن غطاء جوياً فوق سيناء يصل مداه إلى مسافة ١٥ و٢٠ ميلاً ويكفي لتغطية الجيش المصري إذا عبر القناة. وثمة خلاف حول عدد الصواريخ التي نصبت هناك قبل وبعد اتفاق وقف إطلاق النار في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٠. لكن المتفق عليه أنها قد نصبت بعد القصف الوحشي على العمق المصري في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل من العام ١٩٧٠.

ويذكر رئيس أركان الجيش المصري السابق، الفريق سعد الدين الشاذلي، أن الحماية التي كان يؤمنها هذا الحاجز من الصواريخ «كانت تتيح الفرصة لإعداد هجوم جديد»[٥٧]. أي أن طريق يوم الغفران قد افتتحت. زد على ذلك أن حرب الاستنزاف كانت قد رفعت معنويات القوات المصرية ودرجة كفايتها التدريبية، ولا سيما وحدات الكوماندوس التي ستقود عملية عبور القناة بعد ثلاث سنوات.

ولم يسبق لجمال عبد الناصر أن كان أكثر شعبية لدى الشعب المصري مما كان عليه في الأشهر الأخيرة من حرب الاستنزاف. وكان لسياسته التي لا تتزعزع وهي مواجهة إسرائيل عسكرياً في نظر كثرة من العرب ما يبررها. فعند وفاته في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ تدفق المصريون كالسيل على شوارع القاهرة. وكان رد الفعل مشابهاً في العواصم العربية الأخرى،وفي العالم الإسلامي بأسره.

وأخيراً فإن حرب الاستنزاف والتطرف في قصف العمق المصري لا يزالان حتى يومنا هذا، أي بعد مضي ما يقارب عشر سنوات على اتفاقات كامب ديفيد

---

(٥٦) أوبالانس، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٥٧) الشاذلي المصدر السابق، ص ١٥.

يخيمان على العلاقات العربية الإسرائيلية. وكانت تجربة القصف في العمق في كانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل ١٩٧٠ هي التي جعلت المصريين يتعاطفون تعاطفاً صادقاً مع العراقيين عام ١٩٨١ واللبنانيين عام ١٩٨١ و١٩٨٢، والتونسيين عام ١٩٨٥، وذلك بالرغم من أن اسرائيل كانت في هذه الفترة طرفاً في معاهدة السلام مع مصر.

هناك خط فاصل رفيع بين الخوف والحقد في العلاقات بين الخصوم. ولا ريب في أن القوات الجوية الإسرائيلية التي أغارت على القاهرة في مطلع العام ١٩٧٠ كانت تهدف إلى الإذلال وإشاعة الخوف. غير أنها لم تحصد سوى الحقد. فالعقيد سامي البيلاوي الذي شهد عن كثب ما جرى على طول قناة السويس حين كان ضابطاً في وحدة الكوماندوس المصرية في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٩ يصف في عام ١٩٨٤ انطباعاته عن حرب الاستنزاف بقوله:

«هل تتذكر عندما قصفوا المدرسة الابتدائية؟ نحن لا نحسن صناعة الإعلام. فلو قتلنا طفلاً واحداً في إسرائيل فإنهم سيحولون هذه الحادثة إلى قضية كبرى... لو قدر لك أن ترى المدرسة الابتدائية لوجدت جثث الأطفال بين كتبهم وأوراقهم الملطخة بدمائهم. ولا نستطيع أن نفعل شيئاً. لو كان لنا أن نحاكم الجنود الإسرائيليين على الأسس نفسها التي اعتمدتوها في محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية لكانوا كلهم مجرمي حرب»[٥٨].

والذي يهمنا الآن ليس صحة اتهامات العقيد البيلاوي. فغني عن القول أن قصف المدرسة كان حدثاً مأساوياً من أحداث الحرب. فالمهم هو أن الحدث لا يزال ماثلاً في ذهنه بكل وقائعه بعد مرور ١٤ عاماً عليه وبعد ٥ سنوات من توقيع مصر على اتفاقية سلام مع إسرائيل. إن الفانتوم التي تديرها السياسة أداة عمياء لكنها أشد عمى عندما تستخدم ضد شعوب لا تفهمها.

---

(٥٨) نسخة عن مقابلة مسجلة مع العقيد سامي البيلاوي المصدر السابق.

الفصل الخامس

الرحلة الأخيرة للطائرة س أ - د أه عام ١٩٧٣

في تمام الساعة التاسعة و٢٢ دقيقة صباح يوم الأربعاء الموافق ٢١ شباط فبراير ١٩٧٣، هبطت في مطار بنغازي طائرة البوينغ ٧٢٧ التابعة للخطوط الجوية الليبية قبل موعد وصولها بثماني دقائق. وخلال رحلتها كلها من طرابلس الغرب سارت باتجاه الريح. وحسب برنامج الرحلة كانت ستتوقف ساعة في بنغازي قبل أن تستأنف رحلتها إلى القاهرة.

وقبيل الإقلاع اتخذت كل الترتيبات العادية، فتزودت بـ ١٩ ألف كلغم من الوقود، وصعد إلى متنها ١٠٤ مسافرين وطاقم الطيران الجديد وعدد أفراده ثلاثة وستة معاونين. وقبل ذلك بيومين أصابها البرق خلال تحليقها، لكن عمال الصيانة لم يكترثوا بذلك. فقد بدا أن كل الأجهزة تعمل بشكل طبيعي. وتسلم قائد الطائرة لائحة الأحوال الجوية المتوقعة خلال الرحلة. وكان على الطائرة أن تتبع الرياح الغربية التي كانت ٣٠ ـ ٤٠ عقدة خلال الصعود، و١٠٠ خلال التحليق و٣٠ ـ ٥٠ عند الهبوط في مطار القاهرة الدولي.

والحقيقة هي أن الرياح التي كانت تنتظرها في الجو ذلك اليوم أقوى بكثير بحيث بلغت ٣٠ ـ ١٠٠ عقدة خلال الصعود، و١٣٥ أثناء الطيران و١٠٠ ـ ١١٥ أثناء الهبوط. وهذا كله غير ما كان منتظراً في مطار القاهرة الدولي. فقد كان هناك منخفض جوي حول تل أبيب يتحرك ببطء، وكتلة هوائية دافئة تزحف نحو سيناء وصعيد مصر.

وكانت مرشدات الملاحة الجوية المتوافرة للرحلة في ذلك اليوم هي مرشدات غير اتجاهية في سبعة أمكنة، ومرشدات اتجاهية بالراديو في مطارات شمال ووسط القاهرة. وكانت جميع المرشدات باستثناء مرشدات مطار القاهرة الدولي تعمل بصورة طبيعية. ففي مطار القاهرة كان المرشد غير الاتجاهي لا يعمل بصورة مرضية. كما أن مرشدها الاتجاهي لم يكن يعمل بانتظام. ولم يكن لدى قائد الطائرة علم بهذا القصور.

وفي العاشرة والنصف كان الركاب ونصفهم تقريباً من الأطفال والنساء في مقاعدهم. وكان بين الركاب رضيعان ومسافرون يركبون الطائرة لأول مرة. على أن طاقم الطائرة كان يتألف من ستة من ذوي الخبرة الطويلة وممن تعودوا على القيام بمثل تلك الرحلة. وكان ثلاثة منهم وبينهم رئيس الخدمات فرنسيين من الخطوط الجوية الفرنسية ومتعاقدين مع الطيران العربي الليبي.

وبينما كانت الطائرة تسير على مطار بنينا في بنغازي باتجاه نقطة الإقلاع تلقى برج المطار أول إشارة أساسية إلى الأحوال الجوية للرحلة تقول: «الرمال تغمر القاهرة وتحجب الرؤية بعد ألف متر أو أقل، وتشتد في الشرق» وفي الساعة العاشرة وأربعين دقيقة انطلقت الطائرة من مدرج ٣٣ ل. وأخطر برج المطار بمغادرتها المراقبة الجوية في مالطا والقاهرة. إلا أن القاهرة لم تتلق الرسالة. وعندما ارتفعت الطائرة فوق المدرج كان رقم تسجيلها واضحاً على جناحها وهو س أ ـ د أ هـ.

وفي أثناء صعود الطائرة تلقت إجازة بالمرور في كل مرحلة من مراحل الصعود إلى الارتفاع المطلوب.

وفي البداية سارت الطائرة في طريقها المعين ومرت فوق برج الأبرق في الساعة العاشرة وأربع وخمسين دقيقة. ثم انعطفت للمرة الأولى. على أنها عندئذ وحين وصولها فوق برج سيدي براني كانت قد سبقت موعد وصولها بخمس دقائق.

كان برنامج رحلة الطائرة يقضي بأن تعبر جنوب القاهرة وأن تتجه إلى

مطارها من الجهة الجنوبية الغربية. وفي الساعة ١١ و٤٤ دقيقة وعندما كانت ستنثني إلى اليسار وتهبط إلى المدرج، أحاطت الغيوم ببحيرة قارون. ولو أن بحيرة قارون كانت ظاهرة لأمكن تعيين مكان الطائرة. لكن الرياح تضافرت مع الغيوم فدفعت الطائرة بسرعة ٦٥٠ عقدة. وعندما مرت فوق النيل جنوب القاهرة كانت قد ابتعدت خمسين ميلاً عن خط سيرها ومتجهة إلى خليج السويس. وكان على الجانب الشرقي للخليج خط بارليف ووراءه سيناء التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وكان يتولى قيادة الطائرة عندئذ الطيار الليبي المشارك يونس. وفي الساعة ١١ و٤٦ دقيقة بدأ الكابتن الفرنسي بورج يقرأ أشياء غريبة على لوحته. فإشارات برج القاهرة الذي عاد إلى العمل في تلك الأثناء أخذت تظهر على يسار اللوحة بدلاً من وسطها. ولفت بورج نظر مهندس الرحلة الفرنسي ماندان والرجل الثالث في غرفة القيادة إلى ذلك. وتباحث الرجلان في الأمر مدة ثماني دقائق واتفقا على تحديد موقعها باستخدام مختلف الأدوات المتوافرة. لكن الطيار يونس الذي لم يكن يفهم الفرنسية لم يطلع على ما دار بينهما وواصل قيادة الطائرة. وكان قد تلقى تدريبه في خطوط الطيران الفرنسية ولكن باللغة الانجليزية.

وأدرك بورج وماندان أن هناك خطأ ما ولكنهما لم يعرفا طبيعته. وفكر بورج بالعودة وذكر ذلك ولكن تركيزه هو وماندان على محاولة معرفة الاتجاه صرفه عن اتخاذ أي إجراء عملي.

قال بورج: يمكننا الاطمئنان إلى أن القاهرة تقوم بمراقبتنا.

فقال ماندان: هذا صحيح.

أضاف بورج: المسألة هي أننا لا نستطيع الآن الحصول على إشارة من القاهرة

كانت الريح في هذه الأثناء قد تزايدت ودفعت الطائرة إلى الشرق والشمال بسرعة أرضية تبلغ ٦٦٠ عقدة. وقبل الظهر بدقيقتين سألت القاهرة بالراديو عن اتجاهها. فأجاب الطيار يونس بأنه يجد صعوبة في قراءة إشارة برج المراقبة في القاهرة. وعندها أدرك يونس أنه يواجه مشكلة. فبعثت القاهرة رسالة بالراديو تقول بأن الطائرة تحولت عن الخط الجوي. لكن الطائرة كانت قد عبرت خليج

السويس واتجهت لا إلى مطار القاهرة الدولي، وإنما إلى بئر جفجافة وهو أهم قاعدة جوية للقوات الإسرائيلية في سيناء المحتلة.

وفي ذلك الوقت كان الكابتن بورج والمهندس ماندان يحاولان بعصبية تعيين مكان الطائرة بالاستعانة بأبراج إشارة أخرى. إلا أن الطيار يونس كان على ما يظهر لا يزال يجهل طبيعة المشكلة. فرد على الرسالة الثانية التي تلقاها من القاهرة بأنه على بعد ١٥ ميلاً من مطارها، وأنه يسير بالاتجاه الصحيح. فعين لها برج القاهرة المدرج ٢٣ وأحالها على مراقبة الوصول إلى المطار.

وفي تلك الأثناء كان المطار في بئر جفجافة يرقب الطائرة بدقة على شاشة الرادار. وفي الساعة ١١ والدقيقة ٥٦ انطلقت طائرتان إسرائيليتان من طراز ف ـ ٤ي لاعتراض هذه الطائرة الغريبة. وفي الساعة ١٢ والدقيقة الواحدة كانت مقاتلتان إسرائيليتان قد أصبحتا خلف الطائرة الليبية. وبالرغم من أن السحب كانت تظلل الطائرات الثلاث فقد كانت الرؤية واضحة. واستطاع القائد الإسرائيلي المسؤول اكتشاف هوية الطائرة، فعرف أنها ليبية من نوع بوينغ ٧٢٧. فانتقل بطائرته إلى يمينها من جهة الخلف وعند رأس الجناح الأيمن. وأخذت الطائرة الإسرائيلية الأخرى مكانها على الجهة الأخرى عند رأس الجناح الأيسر.

وأعلنت إحدى المضيفات للركاب أن الطائرة ستهبط في مطار القاهرة خلال دقائق قليلة. فمال السيد ألستري الذي كان يجلس في الخلف ولكن الطرف الداخلي لصف المقاعد نحو زميليه باتجاه النافذة. وكانت هذه أول رحلة له في طائرة نفاثة وواحدة من رحلات جوية قليلة قام بها. وكان يريد أن يرى القاهرة من الجو، فرأى بدلاً من ذلك مقاتلة إسرائيلية تواكب الطائرة من الخلف.

وفيما بعد وصف المضيف جان بيار بورديا الفوضى التي عمت الطائرة عندما شاهد الركاب المقاتلتين لأول مرة فقال بأن بعض المسافرين هبوا من مقاعدهم وتتدافعوا نحو النوافذ في حين أخذ المضيفون يطلبون بصوت عال من الركاب أن يجلسوا في مقاعدهم استعداداً للهبوط الوشيك. ورأى الطيارون والركاب النجمة الإسرائيلية السداسية الزرقاء التي تميز القوة الجوية في إسرائيل مرسومة تحت قمرتي

المقاتلتين وخلفها. فأخذ المضيفون والمضيفات يحاولون تهدئة المسافرين بالتأكيد على عدم وجود خطر يتهددهم. فالطائرة على أي حال طائرة مدنية وهي (كما اعتقدوا) على وشك الهبوط في مطار القاهرة.

وبعد الظهر بوقت قصير وقبيل اعتراض الطائرة عرف بورج المشكلة التي يواجهونها وأخبر المهندس ماندان بأن الطائرة تجاوزت القاهرة. وكانت القاهرة عندئذ إما فوق بئر جفجافة أو تقترب منها. عندئذ أيضاً أبصر الطيار يونس المقاتلتين خلف الطائرة وأبلغ ذلك للكابتن بورج. وقام بورج بدوره بإبلاغ برج القاهرة بأن الطائرة تواجه بعض المشاكل بالنسبة للاتجاه وأن طائرات من طراز «ميغ»[1] تلاحقه. وفي تلك الأثناء انثنى بالطائرة إلى اليسار بقصد العودة إلى القاهرة وهبط بالطائرة إلى علو ٦٠٠٠ قدم فخفت سرعة الريح. وفي الوقت ذاته طلب من برج القاهرة تعيين مكانه على الرادار.

ولم تكد الطائرة تكمل انعطافها وتتجه إلى الخلف حتى كان القائد الإسرائيلي قد تقدم بطائرته الفانتوم ف ـ ٤ حتى صارت قمرة طائرته محاذية من اليمين لقمرة الطائرة الليبية. وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الرابعة أخذ القائد الإسرائيلي يشير بيده إلى الأسفل وإلى الخلف حيث كانت قاعدة بئر جفجافة الجوية. وعندما انتبه أحد أفراد طاقم الطائرة الليبية إلى الإشارات وهو في القمرة قال:

«لقد اقتربنا. أجل اقتربنا أيها الزميل. وليس في اليد حيلة. إني لا افهم تلك اللغة.»

وعندئذ ابتعدت المقاتلتان الإسرائيليتان عن الطائرة أو على الأقل عن الأنظار. وسأل الكابتن بورج رفاقه وهو يقلب بعض الأدوات:

«هل هم خلفنا؟» وفي تلك الأثناء هبطت الطائرة قليلاً وخفضت السرعة ثم رفعت.

وعند الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق أبلغ برج القاهرة الكابتن بأن برج

---

(١) في ذلك الوقت كانت الميغ طائرة السلاح الجوي المصري.

الاتجاهات عاد إلى العمل بصورة طبيعية واقترح عليه أن يرتفع بطائرته إلى علو ٦٠٠٠ قدم ليتمكن من تلقي الإشارات. وهكذا أخذت الطائرة عند الثانية عشرة وست دقائق تصعد ببطء وفي تلك الأثناء عادت المقاتلتان الإسرائيليتان إلى موقعيهما السابقين على جانبيها بمحاذاة الجناحين. ومرة أخرى أشار القائد الإسرائيلي بيده إلى الأرض. فأجابه الطيار يونس بيده مشيراً إلى الأمام. وحتى هذه اللحظة لم يكن الطيار يونس ورفاقه في قمرة الطائرة قد شاهدوا نجمة داود على جوانب المقاتلتين.

بعد ذلك بثوانٍ معدودة وفي الثانية عشرة وست دقائق و٢٢ ثانية أطلقت الأعيرة النارية الأولى على الطائرة بينما أخذ القائد الإسرائيلي يطلق رصاصاً خطاطاً (أو صواريخ) على مقدمة الطائرة. وبعد ذلك بثوانٍ أخذت الطائرة مرة أخرى تهبط مطلقة جهاز الإنذار وهو جهاز أمن يشير إلى أن المحركات قد كبحت وأن جهاز الهبوط بقي على حاله. ولم تمر ثوان (وأقل من دقيقة على وجه التحديد) انطلق القائد الإسرائيلي بمقاتلته مطلقاً النار على أطراف جناح الطائرة ومرّ أمام قمرتها. وفي الوقت ذاته أطلقت المقاتلة الإسرائيلية الأخرى النار على الجناح الآخر. ويبدو أن طاقم قيادة الطائرة الذي لم يستطع مشاهدة أطراف الجناحين لم يعرف أن الطائرة ضربت.

وبعد أقل من دقيقتين على بدء إطلاق النار تلقت أجهزة الطائرة برنامج الهبوط في مطار القاهرة الدولي. ولأول مرة منذ ما يقارب نصف ساعة عرف طاقم الطائرة موقعه بالضبط بالنسبة لمطار القاهرة، ولكن بعد فوات الأوان. فعند الساعة الثانية عشرة وثماني دقائق و١٩ ثانية سمع هدير المقاتلتين الإسرائيليتين اللتين أطلقتا النار على صالة المسافرين وعلى المحركات والجناح الملاصق لخزانات الوقود. وبينما كان القائد الإسرائيلي يبتعد، كان يستطيع رؤية الدخان المتصاعد أو الوقود المتفجر. وأخيراً ولأول مرة شاهد طاقم قيادة الطائرة المهاجمين وشاهدهم مدة تكفي لتبين هويتهم فصاح الطيار يونس: «إنها مقاتلة إسرائيلية ، مقاتلة إسرائيلية.» وكانت الطائرة عندئذ آخذة في الهبوط.

واندلعت النيران في القماش الذي يكسو جدران قمرة الطائرة. وبينما كانت

النيران آخذة في الامتداد كان الركاب في مقاعدهم يدعون إلى الله أن ينجيهم، بينما أخذ المضيفون والمضيفات يهدئون البعض وخصوصاً الأطفال الذين أصابتهم الهستيريا. وتوقف المحركان الأول والثاني عن العمل مما أدى إلى فقدان السيطرة على جهاز الطيران، وأخذ الجناح الأيمن يهوي. ويقول كبير المضيفين ان صالة الركاب تعرضت خلال الهبوط لوابل من الطلقات النارية أو الصواريخ.

وتوقفت مسجلات الطائرة وجهاز قياس السرعة عن العمل عندما شلت حركة المحركين الأول والثاني في الثانية عشرة والدقيقة ٩ و١٥ ثانية. وفيما كانت الطائرة تهبط استمر اندلاع النيران في صالة الركاب لأنه لم يجرؤ أحد من العاملين بالطائرة على الوصول إلى المطافىء. على أن الكابتن بورج تمكن من إبقاء الطائرة محلقة بجناحها الأيمن الهابط مدة دقيقتين أخريين. ومن «المحتمل» أن انفجاراً وقع في المنطقة اليمنى فوق العجلات قبل سقوط الطائرة مباشرة. ثم ارتطم جناحها الأيمن وجسمها بلسان سلسلة رملية فتحطمت وتناثرت أجزاؤها. ومال القسم الرئيسي من صالة المسافرين إلى اليمين ثم انقلب. وأخيراً عاد إلى وضعه الطبيعي، ولكنه استمر في الاحتراق. وتوفي بورج وماندان وخمسة من المعاونين الستة في القمرة[٢] كما توفي مئة من المسافرين وعددهم ١٠٤. وهكذا انتهت آخر رحلة بهذه الطائرة.

إن جميع ما أوردناه من تفصيلات عن قصة الطائرة مأخوذ من وثيقة لدى منظمة الطيران المدني الدولي (إكاد) وعنوانها «تقرير عن الطائرة البوينغ ٧٢٧ ـ ٢٢٤ التابعة للخطوط العربية الليبية ١٥ ـ أهـ (سيناء ـ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٣)»[٣] ويقع التقرير في تسعين صفحة، ويشتمل على تحقيقات ميدانية أجراها فريق خاص من المختصين التابعين للمنطقة المذكورة. وقد تتبع الفريق مسار الحادث دقيقة فدقيقة، وأخرج نسخاً من تسجيلات قمرة القيادة في الطائرة وبرج مراقبة الوصول إلى القاهرة والخرائط والمقابلات مع قائد القوة الجوية الإسرائيلية

---

(٢) توفي بورديا، المعاون السادس، بعد ذلك بأسابيع.

(٣) ورقة عمل المنظمة (إكاد) س، و ب/٥٧٦٤ والاطلاع عليها مقيد، النشرة الثانية، أول أيار/مايو، ١٩٧٣.

وجان بيار بورديا (أكبر المضيفين، واثنين من الركاب الناجين)[٤].

أسف عميق وما أشبه

بعد سقوط الطائرة العربية ببضع ساعات تبين للحكومة الإسرائيلية من فحص حطامها أنه (أ) لم تكن تحمل قنابل أو جنوداً أو «إرهابيين» مسلحين، ولا تحمل حتى آلة تصوير (كاميرا) للتجسس، (ب) أن إسرائيل تواجه مشكلة كبرى في العلاقات العامة. وازداد الوضع بالنسبة لها سوءاً أنها في الوقت ذاته شنت غارات بحرية وجوية مشتركة زعمت أنها قواعد للفدائيين في مخيمات اللاجئين شمال طرابلس بلبنان وقتلت عدداً كبيراً من المدنيين.

وأصدرت الوزارة الإسرائيلية بياناً أولياً أكدت فيه على المحاولات التي قام بها الطياران الإسرائيليان للاتصال بالطائرة الليبية قبل اعتراضها. وبعد صدوره بقليل أصدرت غولدا مائير رئيسة الوزراء بياناً أصبح فيما بعد الموقف الإسرائيلي الرسمي من الحادث. وجاء في بيانها:

> «إن الحكومة الإسرائيلية تعبر عن بالغ أسفها للخسائر في الأرواح التي أدى إليها تحطم الطائرة الليبية في سيناء، وتأسف لأن قائد الطائرة الليبية لم يستجب للتحذيرات المتكررة له بموجب الإجراء الدولي المتبع.»[٥]

وأصدر إسرائيل غاليلي وزير الدولة بياناً ثالثاً قال فيه انه جرت محاولات متكررة طوال خمس عشرة دقيقة للاتصال بالطائرة. أما رئيس الأركان الجنرال ديفيد اليعازر فقال في اجتماع عقد في وقت متأخر من الليل ان الطائرة الليبية حلقت فوق منطقة عسكرية إسرائيلية بالغة الحساسية وانها تصرفت بطريقة تثير

---

(٤) مقابلة مع بورديا أجراها مكتب التحقيقات في الحوادث بأمانة، الطيران المدني الفرنسي. وقد ألحقت المقابلة بتقرير المنظمة (إكاد) كما ألحقت به المقابلات مع الشخصين اللذين قدرت لهما النجاة. وقد قام بهذه المقابلات الأخيرة مكتب التحقيق بالمنظمة.

(٥) «نيويورك تايمز» ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٣، ص ١. وكان المرء يتوقع أن يجد فاصلة بين عبارة «أسف عميق» والإجراء الدولي المتبع. لكنه بدلاً من ذلك وجد العبارتين متصلتين.

الشكوك والقلق حول مقاصدها. وفي الاجتماع ذاته قال شيمون بيريز وزير المواصلات:

«هناك مبادىء دولية حول اختراق المجال الجوي لدولة أخرى سواء كان متعمداً أو بطريق الخطأ. وما أعرفه يدل على أن إسرائيل تصرفت طبقاً لتلك المبادىء.»(٦)

غير أن بيريز لم يقل ما هي المبادىء الدولية التي تقضي بتدمير الطائرة وركابها.

وجاء رد الفعل الأميركي على إسقاط الطائرة سريعاً وغامضاً. فقد أمر الرئيس ريتشارد نكسون بتسليم رسالة التعزية التالية للعقيد معمر القذافي:

«استمعت (حذف) بحزن إلى التقارير عن إسقاط (حذف) الطائرة الليبية المدنية التي أدت إلى خسائر بشرية فادحة. تقبل أيها الرئيس أحر التعازي في لحظة الحزن هذه.»(٧)

وأرسل وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز برقية مماثلة للعقيد القذافي يقول فيها إنه «أحزنه مقتل سبعين شخصاً» وعندما طلب من ناطق باسم وزارة الخارجية أن يعلق على الحادث قال: «ليس لدي تعليق آخر»(٨) على أن أياً من برقيتي نكسون وروجرز لم تشر إلى من أسقط الطائرة. ويبدو أن الحزن الرسمي في واشنطن وتل أبيب كان أمراً محسوباً.

وفي اليوم التالي لإسقاط الطائرة أرسلت السفارة الأميركية بتل أبيب تقريراً بالتلكس إلى وزارة الخارجية يلخص ردود الفعل الإسرائيلية الرسمية والصحفية. ويشير التقرير إلى أنها بوجه عام تبرر إسقاط الطائرة ولكن تبريرها لذلك يشوبه

---

(٦) نشر بيانا اليعازر وبيريز في صحيفة «نيويورك تايمز»، المصدر السابق.

(٧) «للاستخدام الرسمي المحدود» وزارة الخارجية، برقية رقم ٢١١٩٢٥٢ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، من وزير الخارجية إلى السفير الأميركي في طرابلس. وقد أباحت وزارة الخارجية في ١٩٨٥ الاطلاع عليها بموجب قانون حرية المعلومات. ومن الصعب أن نفهم كيف يحمي حذف بعض العبارات من البرقية مصالح الأمن القومي الأميركي.

(٨) «نيويورك تايمز» ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٣ عمود ١٣/١.

التناقض[9]. وفي الأيام والأسابيع التالية إنهار تفسير إسرائيل لدورها في مأساة الطائرة الليبية وركابها وذلك على أثر الكشف عن تسجيلات صندوق الطائرة وبرج المراقبة. وعندئذ قررت المنظمة الدولية للطيران المدني التحقيق في الحادث.

«تصحيح» الرواية

كان محور التبرير الذي قدمته إسرائيل للهجوم على الطائرة هو زعمها أن طياري الفانتوم اتبعوا الإجراءات الدولية بخصوص أي طائرة تنتهك المجال الجوي لدولة أخرى بدون إذن مسبق. وفي ٢١ شباط/فبراير وبعد الحادث ببضع ساعات أصدر المكتب الصحفي للحكومة الإسرائيلية بياناً يقول:

> «لقد ثبت بما لا يقبل الشك أن طياري الطائرة الليبية لاحظوا الإنذارات المتكررة بموجب العرف المتبع في الطيران الدولي. ولقد اعترف الطيار الليبي بأنه لاحظ الإنذارات وإشارات الاعتراض ولكنه رفض العمل بها.»[10]

ويمكن تحديد الإشارات التي يشير إليها هذا البيان بأنها (أ) الإشارات باليد إلى جفجافة، وهي الإشارات التي صدرت عن القائد الإسرائيلي مرتين عندما صارت قمرة طائرته بمحاذاة قمرة الطائرة الليبية، (ب) ملامسة أطراف جناحي الطائرة من الأمام التي تطلب منها أن تتبع المقاتلة الإسرائيلية إلى مطار قريب.

ويقضي ميثاق شيكاغو بأن تقوم كل دولة من الدول التي وقعته بتحديد ونشر إجراءاتها في اعتراض الطائرات وأن تضمن بأن تكون هذه الإجراءات متفقة مع إرشادات منظمة الطيران الدولية حول الموضوع. وبالفعل قامت إسرائيل بنشر إجراءاتها التي جاءت متفقة مع إرشادات المنظمة الدولية. لكن ما نشرته يخلو من

---

(٩) «سري» وزارة الخارجية، برقية رقم ٥٥٨ من السفير الأميركي بتل أبيب إلى وزير الخارجية بواشنطن، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٣.

(١٠) «سري» وزارة الخارجية، برقية رقم ٠١٤٢٠ من السفارة الأميركية بتل أبيب إلى وزير الخارجية بواشنطن، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٣.

أي ذكر للإشارة بالأيدي[11]. وعلاوة على ذلك فإن في تسجيلات غرفة القيادة بالطائرة ما يشير إلى إن الكابتن بورج أو الطيار يونس (ولم يحدد محققو المنظمة الدولية للطيران أيهما) يقول بوضوح أنه لا يفهم تلك اللغة أي إشارات وتلميحات القائد الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بلمس طرف الجناح، فليس هناك دليل في تقرير المنظمة الدولية غير شهادة القائد الإسرائيلي المتحيز على أن المقاتلتين الإسرائيليتين نفذتا متطلبات الإجراءات الإسرائيلية فتقدمتا الطائرة الليبية ولمستا جناحيها. وعلى العكس من ذلك فهناك على الأقل شاهد ظرفي في النسخ المأخوذة عن تسجيلات المقاتلتين الإسرائيليتين على أنهما لم تتقدما الطائرة وأنه لم يتم تحديد هوية المقاتلتين إلا بعد أن أخذتا ترشقان الطائرة الليبية بالرصاص أي حتى الساعة ١٢ و٨ دقائق و١٩ ثانية عندما أطلقت الرصاصات/أو القذائف القاتلة. ففي الساعة ١٢ و٩ دقائق و١١ ثانية فقط صاح الطيار يونس قائلاً: «إنها مقاتلة إسرائيلية، مقاتلة إسرائيلية». أما قبل تلك اللحظة فقد كان الاعتقاد السائد كما يبدو من التسجيلات أن المقاتلتين الإسرائيليتين «طائرتا ميغ مصريتان» ولو أن المقاتلتين الإسرائيليتين اتبعتا الإجراءات الصحيحة قبل أن تطلقا النار لكان الكابتن بورج الذي كان قد عمل في سلاح الجو الفرنسي والطيار يونس الذي عمل في سلاح الجو الليبي استطاعا معرفة هوية المقاتلتين الإسرائيليتين كما استطاع الركاب من خلال النوافذ الجانبية[12].

وفي ادعاء ثان له صلة بهذا وصدر بعد الحادث مباشرة عن مسؤولين عسكريين إسرائيليين أنه بعد أن حاولت المقاتلتان إرسال الإشارات إلى الطائرة، أظهر الكابتن بورج نوايا عدوانية عندما دار بالطائرة باتجاه مصر والقنال. وقال

(١١) إجراءات إسرائيل لعام ١٩٧٢ التي كان مفعولها سارياً عند إسقاط الطائرة الليبية. وهي ملحقة بالتقرير الذي أصدرته المنظمة الدولية عن التحقيق. أنظر المرجع السابق، الملحق الثالث.

(١٢) ولهذه الأسباب فإن ما يرد في تحقيقات المنظمة الدولية للطيران المدني من تأكيدات (ص ٢١) على أن شهادات الناجين من الركاب وتعليقات طاقم الطيارين «تتفق مع شهادة القائد الإسرائيلي» تثير الدهشة ولا تؤيدها الشواهد. فلا الناجون ولا طاقم الطيارين ذكروا شيئاً عن ملامسة الجناحين في التسجيلات والمقابلات.

الجنرال موردخاي قائد القوة الجوية الإسرائيلية في مؤتمر صحفي حضره دايان وزير الدفاع:

«اعتزمنا إجبار الطائرة الليبية على الهبوط والتحقيق لمعرفة ما إذا كان الطيار اتجه.. من السويس إلى الشمال الشرقي إلا أن الطيار تجاهل التعليمات وتحول إلى غرب القنال حتى بعد طلقات الإنذار.»(١٣)

والواقع أن التقرير عن التحقيق الذي أجرته المنظمة الدولية للطيران المدني انتهى إلى أن الطائرة استدارت للعودة إلى القاهرة لا قبل إطلاق النار عليها فحسب، بل قبل صدور أي إشارة سواء باليد أو لمس الأجنحة أو أي طريقة أخرى، وقبل أن يقوم القائد الإسرائيلي بوضع المقاتلتين بمحاذاة قمرة الطائرة الليبية(١٤).

على أن الاتجاه الطائرة عند مهاجمتها مهم لأسباب أخرى. فخلال الساعات التي تلت الحادث مباشرة عبّر رسميون إسرائيليون عن الحاجة إلى عمل جذري «لإجبار الطائرة على الهبوط» خوفاً من أن تكون مدنية مخطوفة ومحملة بالمتفجرات تستهدف إحدى المدن الإسرائيلية أو منشآت عسكرية(١٥). وقيل إنه قبل ذلك بأسابيع تلقت الإستخبارات الإسرائيلية معلومات عن احتمال وقوع محاولة من ذلك النوع. ومن الواضح أنه إذا كانت الطائرة قد اتجهت نحو القناة وأنها، كما

---

(١٣) «غير سري»، وزارة الخارجية، برقية رقم ٠١٤٦٩ من السفارة الأميركية بتل أبيب إلى وزير الخارجية بواشنطن في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، ص ٢٠.

(١٤) تقرير المنظمة الدولية عن التحقيق ص ٢٥ والملحق أ، ص أ ـ ١٢ وأ ـ ١٥.

(١٥) «نيويورك تايمز» ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، الإشارة السابقة ص ١٢. أنظر أيضاً مجلة «تايم» ٥ آذار/مارس ١٩٧٣، ص ٢٠. وبمساعدة من المؤسسات عاشت هذه الإشاعة الكاذبة سنوات طويلة وحتى بعد أن نشرت المنظمة الدولية للطيران تحقيقاتها. وفي تشرين الأول وبعد أن أسقط الاتحاد السوفييتي الطائرة الكورية (رحلة ٠٠٧) نشرت «الواشنطن بوست» افتتاحية بقلم ستيفن روزنفلد يقارن فيها هذا الحادث بحادث الطائرة الليبية قبل ذلك بعشر سنوات. فقام اثنان من كبار أعضاء الكونجرس اليهودي الأميركي بالرد عليه بغضب (واشنطن بوست) في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ (ص ٢٢) وكررا الإشاعة الكاذبة عن المتفجرات ومزاعم الإستخبارات الإسرائيلية عن عملية انتحارية. ويبدو أن بعض الأكاذيب كالنباتات البرية لها جذور راسخة ويمكنها أن تبقى حتى بعد ظهور الحقيقة.

يقول التقرير عن تحقيقات المنظمة الدولية للطيران كانت لا تبعد عنها عند الهجوم أكثر من دقيقتين أو ثلاث دقائق طيران، فإنه لا مجال للزعم الإسرائيلي بأنها أسقطت خوفاً من أن تكون في طريقها لضرب تل أبيب.

إن أحد الأسباب التي قيل إنها جعلت الطيارين الإسرائيليين يشتبهان في أن الطائرة الليبية قد تكون طائرة تمويه تقوم بمهمة «إرهابية» أو عسكرية هو أن ستائرها كانت مسدلة. ففي مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير حضره دايان وزير الدفاع وموردخاي هود قائد القوات الجوية قال الطياران بأن ستائر صالة المسافرين كانت مسدلة(١٦). إلا أن المسافريْن ألستري وخوفا أخبرا محققي منظمة الطيران الدولية أن الستائر كانت مفتوحة وأن وجوه المسافرين المذعورين كانت ملتصقة بزجاج النوافذ(١٧). وسئل المضيف جان بيار بورديا قبل وفاته عن هذا من قبل مكتب التحقيقات الفرنسي في الحوادث:

سؤال: هل كانت بعض الستائر في صالة المسافرين مسدلة عند اقتراب المقاتلة؟
الجواب: لا طلب مني الإسرائيليون أن أقول إنها كانت مسدلة. ولكنها لم تكن(١٨).

وبالطبع وجد الطياران الإسرائيليان أنهما يواجهان مشكلة. إذ لم يكن باستطاعتهما أن يدعيا بمصداقية أنهما كانا قريبين من الطائرة إلى حد يمكنهما من إرسال إشارات باليد مفهومة، وأن يقولا في الوقت ذاته انه كان في استطاعتهما رؤية المسافرين المدنيين من خلال النوافذ. وعليه كان لا بد لهما وأن يقولا بأن الستائر كانت مسدلة. وهناك تفسير آخر وهو أنهما لم يريدا أن يتذكرا الوجوه.

فإذا كان الطياران الإسرائيليان قد عرفا أن الطائرة **أولاً** كانت قد حلقت فوق قاعدة جفجافة الجوية ولم تلحق بها أضراراً **وثانياً** أنها كانت متجهة إلى مصر بل وعلى وشك دخول المجال الجوي المصري **وثالثاً** أنها كانت طائرة مدنية مليئة

---

(١٦) «نيويورك تايمز» ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، ص ١ عمود ٥.

(١٧) التقرير عن تحقيقات المنظمة الدولية للطيران، الملحق هـ والملحق أ.

(١٨) المصدر ذاته، الملحق ج صفحة(ج ـ ٣) ولا يوجد فيه تعليق على محاولة المسؤولين الإسرائيليين هذه تضليل التحقيق. ونجد بدلاً من هذا شيئاً شبيهاً بما تفعله هيئة الأمم وهو شكر إسرائيل على تعاونها.

بالركاب المدنيين ـ إذ كانا قد عرفا هذا كله فلماذا أطلقا النار؟ قد تجيبنا على هذا السؤال كلمة «سبرنجفلاور أي زهرة الربيع» فمن الجائز أن الطيارين اعتبرا ضرب الطائرة أمراً مفروغاً منه لأنها التقطت صوراً لقاعدة بئر جفجافة.

لماذا تبادر إلى ذهنيهما أن الطائرة التقطت صوراً؟ لأن جميع طائرات العال الإسرائيلية كانت مزودة بكاميرات متطورة للغاية وتقوم بعمليات تجسس خلال رحلاتها وذلك بالتقاط صور لمناطق عسكرية حساسة. ففي بداية الستينات قامت وكالة الإستخبارات الأميركية المركزية (سي. آي. إي) بتزويد طائرات العال بهذه الكاميرات وفق برنامج عرف باسم عملية «سبرنجفلاور أي زهرة الربيع» فكانت طائرات العال القادمة من سياتل تمر بمدينة هيوستن حيث تزودها شركة أميركية بأحداث كاميرات التجسس بمقتضى اتفاقية تموّلها وكالة الإستخبارات المركزية[19].

وتنص المادة الرابعة من ميثاق الطيران المدني المعروف بميثاق شيكاغو على:

«أنه يتوجب على كل دولة متعاقدة أن لا تستخدم الطيران المدني لأي غرض يتفق مع هذا الميثاق.»

وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد وقعتا على هذا الميثاق في أواخر الستينات.

ولم يجد الإسرائيليون أية كاميرا بين حطام الطائرة الليبية. لكنهم بينما كانوا يبحثون عن الكاميرات قام الجنود الإسرائيليون بنهب أمتعة الركاب. وفيما بعد حوكم أربعة منهم في المحكمة العسكرية[20].

لقد كانت الطائرة الليبية مزودة بأجهزة راديو (م ف) و (ث هـ ف). وفي اليوم التالي للهجوم أصدرت قوات الدفاع الإسرائيلية بياناً زعمت فيه أنه «بذلت

---

(١٩) مقابلة مع ضابط كبير سابق في استخبارات سلاح الجو فضل أن لا يذكر اسمه. على أنّ مصدراً ثانياً هو موظف سابق في مقر رئاسة الأركان المشتركة أكد المعلومات.

(٢٠) «استخدام رسمي محدود» وزارة الخارجية، برقية رقم (٠٣٣٢٥) من السفارة الأميركية بتل أبيب إلى وزير الخارجية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٣. راجع أيضاً «بين إسرائيل والموت» بقلم إدوارد برنارد كليك، كتب ستاكبول، هاريسبرغ، بنسلفانيا، ١٩٧٤، ص ٤٣ ـ ٤٤.

محاولات للاتصال بالطائرة الليبية بالراديو، لكن الطائرة لم تجب.»[٢١]

وكان وزير الدولة الإسرائيلي قد قال في اليوم السابق بأنه «جرت محاولات متكررة استغرقت ١٥ دقيقة للاتصال بالطائرة»[٢٢] وادعى موردخاي هود قائد سلاح الجو في مقابلة أجراها معه فريق التحقيق التابع للمنظمة الدولية للطيران المدني «أنه جرت محاولة للاتصال بالطائرة عبر محطة راديو إسرائيلية بعيدة على موجة طولها ٤، ١٢٩.»[٢٣]

على أن أياً من هذه التصريحات لا يصمد للنقد. فمواعيد الوصول والإقلاع من مطار القاهرة الدولي كانت معروفة، وتعرفها المخابرات الإسرائيلية. وكانت الرحلة ١١٤ ـ أي رحلة الطائرة بين المواعيد المعلنة. ثم إن مطار القاهرة الدولي كان المطار الرئيسي في الجوار الذي يحتمل أن تكون الطائرة الليبية متجهة إليه أو قادمة منه. واعترف الإسرائيليون لفريق التحقيق التابع للمنظمة الدولية للطيران المدني أنهم كانوا يتتبعون سير الطائرة وهي لا تزال في مجال مراقبة مطار القاهرة الدولي[٢٤]. والأرجح أن قاعدة بئر جفجافة و/أو أي مركز عسكري آخر كان يتتبع ما يعلنه برج المراقبة في القاهرة وقت وقوع الحادث. لكن حتى ولو لم يحدث هذا فإنه كان من السهل على القوات العسكرية الإسرائيلية أن تقوم خلال الدقائق الخمس عشرة الحاسمة بالاتصال بالمطار والسؤال عما إذا كان على اتصال بطائرة عربية ليبية «مفقودة».

لو سألوا لكان الجواب «نعم». لكنهم لم يحاولوا. وليس في تسجيلات المراقبة الجوية وغرفة قيادة الطائرة أي دليل على أن إسرائيل حاولت الاتصال بالمطار أو الطائرة. وعليه فإن حادث الطائرة الليبية كان ـ كما صار يعرف ـ حادث «إطلاق النار أولاً ثم طرح الأسئلة».

وفي حين أنه كان لدى الإسرائيليين خمس عشرة دقيقة للتحقق من هوية

---

(٢١) «استخدام رسمي محدود» وزارة الخارجية، برقية رقم (٠٣٢٧١٩) من السفارة الأميركية بتل أبيب، ٢٢ شباط/فبراير، ١٩٧٣.

(٢٢) «نيويورك تايمز» ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٣، الصفحة السابقة.

(٢٣) تقرير المنظمة الدولية للطيران المدني، الإشارة السابقة، ملحق ي صفحة ي٣.

(٢٤) المصدر ذاته، والملحق ذاته ص ي ـ ١.

الطائرة والغرض من رحلتها، فإن الوقت الذي أتيح للكابتن بورج للتحقق من نوايا المهاجمين كان أقل من ذلك. وبالاستناد إلى تسجيلات المراقبة الجوية وغرفة قيادة الطائرة يمكن الجزم بأنه لم يكن أمام بورج سوى ثلاث دقائق و٤٥ ثانية منذ قام القائد الإسرائيلي بإرسال أول إشارة بيده إلى الطيار العربي حتى أطلقت القذائف القاتلة[٢٥]. بل إن الوقت أمامه كان أقل من ذلك لأنه عند صدور الإشارة ظن أن المقاتلتين هما طائرتا ميغ مصريتان. والواقع أنه لم يكن أمامه سوى دقيقة واحدة و٥٧ ثانية في وقت كان فيه أولاً يَعجَب لماذا تضربه طائرات صديقة، وثانياً لا يزال يجهل مكانه وليس بينه وبين الطلقات القاتلة سوى ١٥ ثانية[٢٦].

لقد أطلق الإسرائيليون النار بقصد القتل. وقال موردخاي هود قائد سلاح الجو الإسرائيلي في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ان قرار «اعتراض» الطائرة الليبية اتخذ «على أعلى المستويات في القيادة العسكرية وفقاً للإجراء المتبع في الطوارىء.»[٢٧] ويؤكد هود أن ديفيد اليعازر هو الذي اتخذ القرار على أثر محادثة تلفونية معه. يقول هود:

«... ضربت الطائرة لتعطيل جناحيها ومنعها من الطيران طويلاً. وعندئذ فقط حاولت طائرة البوينغ ٧٢٧ الليبية أن تقوم بهبوط اضطراري ولكنها فشلت.»[٢٨]

وفي مؤتمر الصحفي وفيما بعد أمام فريق التحقيق التابع للمنظمة الدولية للطيران المدني أصر هود على القول بأن النار أطلقت على الجهة اليمنى فوق أول الجناح وان الرشاشات لا الصواريخ هي التي استخدمت[٢٩]. وهناك خلاف في التحقيق الذي أجرته المنظمة الدولية للطيران المدني حول استخدام الصواريخ ولكن الطيار يونس والمضيف بورديا يؤكدان استخدامها[٣٠].

ويحتمل أن يكون هود والطياران الإسرائيليان صادقين بشأن القذائف

---

(٢٥) أنظر المصدر ذاته والملحق ذاته ص أ ـ ١٣ وأ ـ ١٧.
(٢٦) المصدر ذاته، ص أ ـ ١٦ و(أ ـ ١٧).
(٢٧) «غير سري» تلكس تل أبيب رقم (٠١٤٦٩).
(٢٨) المصدر ذاته، ص ٢.
(٢٩) تقرير المنظمة الدولية للطيران المدني، الملحق ذاته، ص ي ـ ٢ وص ي ـ ٣.
(٣٠) المصدر ذاته، الملحق أ والملحق ج.

الصاروخية لأنه من الجائز أن يخطىء المرء في معرفة نوع السلاح من آثاره. إذ أن ما أطلقه الطياران على منبت جناح الطائرة وعلى غرفة القيادة والمحركات هو مدفع رشاش فولكان م ـ ١٦ من عيار ٢٠ ملم، وهو مدفع أميركي دائر يطلق حسب رغبة الطيار بين ٣٠٠ و٦٠٠ طلقة في الدقيقة الواحدة. ويمكن استخدام هذا المدفع بفعالية ضد الدبابات والعربات المسلحة. وقد استطاع تمزيق هيكل الطائرة الليبية لأنه مصنوع من الألمنيوم الرقيق. ثم إن استخدام الطيارين الإسرائيليين للطلقات النارية الحارقة هو الذي أدى إلى احتراق جدران غرفة القيادة من الداخل.

ومن المعروف لدى كل طائرة مقاتلة وكل طيار في مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي أن المنطقة التي يبدأ منها جناح البوينغ هي المنطقة التي تكون فيها خزانات الوقود. ولهذا رأى الطياران الإسرائيليان اللهب يندلع والطائرة تهوي بسرعة بعد إطلاق أول رشقة من مدفع الفولكان. وخلال سقوط الطائرة عاد الطياران الإسرائيليان فأطلقا النار على صالة الركاب[٣١]. ولم يكن الطياران الإسرائيليان اللذان كانا ينفذان أوامر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يحاولان إجبار الطائرة الليبية على الهبوط، وإنما تفجيرها في الهواء.

ويرجح أنها كما يقول تقرير المنظمة الدولية انفجرت قبل أن يرتطم حطامها بالأرض[٣٢].

وسخر الطياران الإسرائيليان من الكابتن بورج في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير لأنهما أحبطا محاولته الهبوط بالطائرة هبوطاً اضطرارياً. والحقيقة أن احتراق محركين واختلال الكوابح واحتراق الوقود لم يترك للطائرة الليبية فرصة للهبوط الاضطراري أكثر مما يترك سقوط بيانو من الطابق الخامس من فرصة لسلامته[٣٣].

---

(٣١) المصدر ذاته، الملحق ج صفحة ج ـ ٤.

(٣٢) المصدر ذاته ص ٢٧.

(٣٣) من أغرب فصول حادث الطائرة الليبية وأكثرها صفاقة هو أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٣ أن الكابتن بورج غير مؤهل فنياً وقانونياً لقيادة طائرة البوينغ («نيويورك تايمز» ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٣، ص ٩ عمود ٥) ويؤكد تقرير المنظمة الدولية أن بورج كان مؤهلاً قانونياً (أي لديه شهادة) لقيادة الطائرة.

وعلى أثر حصول جريدة «نيويورك تايمز» من مصادر دبلوماسية على تقرير المنظمة الدولية للطيران المدني حول التحقيق في حادث الطائرة في ٦ حزيران/يونيو نشرت تقييمها له في اليوم التالي فقالت: «لقد أثبت تقرير المنظمة الدولية صحة أكثر ما جاء في وصف إسرائيل لحادث تحطم الطائرة.»[٣٤]
وهكذا استطاعت إسرائيل أخيراً بمساعدة التايمز أن تصحح الرواية.

في ذكرى وليم بورسوغلبسكي

هناك جانب من قصة الطائرة لم تجد صحيفة «نيويورك تايمز» ووسائل الإعلام الأميركية الأخرى وقتاً ومتسعاً لتغطيته، وهو أنه كان بين ركاب الطائرة رجل أعمال أميركي من شيكاغو ومن المهاجرين البولنديين واسمه بورسوغلبسكي. وكان كل ما خصصته «التايمز» له هو انش من عمود نشرت نصفه في ٢٤ شباط/فبراير وأعلنت فيه وفاته، ونصف انش في ٢٨ من الشهر ذاته قالت فيه بأن جثته شحنت إلى البلاد[٣٥].

ومن المغري أن نلحظ التباين بين هذه التغطية وتغطية خطف الفدائيين الفلسطينيين لـ «أكيلي لارو» وقتلهم ليون كلنغوفر. فقد نشرت «نيويورك تايمز» عشرات المقالات عن كلنغوفر في أواخر عام ١٩٨٥ وأوائل ١٩٨٦ وذكرت اسمه في عشرات المقالات الأخرى. كما أنها خصصت مئات الانشات في أعمدتها لوصف ظروف وفاته ودفنه وتفاصيل عن حياته وفلسفته السياسية، وتفاصيل عن حياة زوجته وفلسفتها السياسة.

لقد كانت أيضاً لوليم بورسوغلبسكي زوجة وربما كانت له فلسفة سياسية ولكن أعفي الأميركيون أو حرموا من التفصيلات عنهما. ولم تفعل هذا «نيويورك تايمز» وحدها. ذلك أن مجلة «تايم» و«نيوزويك» لم تذكرا حتى خبر احتراق مواطن أميركي في حريق الطائرة الليبية. وأدهى من هذا أن جريدة «شيكاغو تربيون» التي تصدر في موطن بورسوغلبسكي لم تنشر سوى مقال واحد قصير عن وفاته ونعياً له.

---

(٣٤) «نيويورك تايمز» ٧ حزيران/يونيو ١٩٧٣، ص ١٥.

(٣٥) المصدر ذاته، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٣، ص ٣ و٢٨ فبراير ص ٧.

ومن الصعب على المرء إزاء هذا أن لا يستنتج أن حظ بورسوغلبسكي لم يكن كحظ كلنغوفر لأنه (أي الأول) قتل على يد شعب آخر (أي الإسرائيليين).

على أنهم لم يتجاهلوا هنريكا زوجة بورسوغلبسكي. فبعد إسقاط الطائرة الليبية بأيام قام شاؤل راماتي، قنصل إسرائيل في شيكاغو بزيارتها في شارع «وست لنت» لتقديم التعازي باسم حكومة إسرائيل على وفاة زوجها. وأكد لها أن إسرائيل ستدفع لها تعويضاً. وسلمها بعد ذلك شيكاً بمبلغ ٣٠،٠٠٠ دولار. وطلب منها أن توقع ورقة تنص على عدم تحميل إسرائيل أية مسؤولية وعلى عدم مطالبتها بشيء بعد ذلك(٣٦).

الفطر السام

لا بد لنا من أن نذكر أن بعض الإسرائيليين لم ينظروا إلى الأمر بتلك البساطة ولم يعفوا إسرائيل من المسؤولية. ففي أول آذار/مارس ألقى أبا إيبان، وزير الخارجية خطاباً في جمع من الطلاب الجامعيين حذر فيه من أن «المصائب التي يسببها أسلوبنا في التصرف قد تزايدت مؤخراً» وأشار على سبيل المثال إلى المزاعم الكاذبة في افتتاحيات الصحف الإسرائيلية التي تقول بأنه في حين أن الصحافة العالمية حملت إسرائيل مسؤولية إسقاط الطائرة فإنها لم تدن قتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ. كما أن إيبان ذكر تلك الاتهامات «الشنيعة الملفقة» التي وجهتها الحكومة للكابتن بورج «ولطخت بها شرف طيار ميت».

وقال إيبان بأن الأحداث التي تجري في البلاد أشبه «بتفجرات روح شيطانية» ودعا إلى إلقاء نظرة فاحصة على «الذات الجماعية» لإسرائيل وإلى المزيد من التمسك بالقيم اليهودية التقليدية مثل «حب الحرية والتسامح والمساواة والأخوة الإنسانية».

ووصفت الصحيفة اليومية اليهودية هاآرتس تلك الروح الشريرة بأنها «فطر سام» ولاحظت «أن جواً من القحة والتبجح خيم علينا. وصرنا نهزأ بالعالم.» وانتقدت جريدة يهودية كبرى أخرى قرار الحكومة بإسقاط الطائرة ولو على صعيد

---

(٣٦) مكالمة تلفونية مع هنريكا بورسوغلبسكي في أيار/مايو ١٩٨٦.

فلسفي أدنى بكثير. إذ تساءلت عما إذا كان استخدام طائرات فانتوم ف ـ ٤ في إسقاط طائرة مدنية سيجعل نكسون أقل استعداداً في المستقبل للموافقة على بيع طائرات أخرى(٣٧).

على أن هذا القلق كان في غير موضعه. فالرئيس نكسون الذي كان قد بعث برسالة إلى الرئيس الليبي يعبر فيها عن أسفه لإسقاط الطائرة ولكن دون إشارة إلى من أسقطها ـ هذا الرئيس لم ير أن هناك صلة بين الحادث والسياسة. ففي ١٣ آذار/مارس وبعد إسقاط الطائرة بثلاثة أسابيع فقط وافقت إدارة نكسون على بيع إسرائيل المزيد من طائرات فانتوم ف ـ ٤ وسكايهوك أ ـ ٤ بقيمة ٢٢٠ مليون دولار.

وكانت أهمية الحادث بالنسبة للحكومة الأميركية تنحصر في صلتها بالطيران المدني الدولي. فمندوبة الولايات المتحدة إلى المنظمة الدولية للطيران المدني وهي السيدة بيتي س. دلون لم تصوت إلا «بعد تردد» كما قالت بالموافقة على جزء من قرار مقترح يقضي بتشكيل فريق للتحقيق في ظروف إسقاط الطائرة الليبية ـ أما الجزء الذي لم توافق عليه فهو مقدمة القرار التي «تدين عمل إسرائيل». وكانت السيدة دلون قد اقترحت تعديلاً للقرار يقضي بحذف كل إشارة إلى إسرائيل(٣٨).

ولم تظهر حكومة الولايات المتحدة الأميركية اهتماماً بسلامة الطيران إلا بعد ذلك بعشر سنوات (١٩٨٣) عندما أسقط الاتحاد السوفييتي طائرة كورية. فعلى أثر هذا الحادث أدان الرئيس رونالد ريغن ما وصفه «بالعمل الإرهابي»(٣٩) وقال أيضاً بعد ذلك:

«إن هذا القتل للمدنيين الأبرياء هو قضية خطيرة بين الاتحاد السوفييتي والمتحضرين من أهل العالم الذين يؤيدون حقوق الفرد ويقيمون وزناً

---

(٣٧) إن تساؤلات إيبان وهاآرتس ودافار موجودة في برقية بوزارة الخارجية أرسلتها السفارة الأميركية بتل أبيب لوزير الخارجية بواشنطن، ورقمها (٠١٦٦٨) وبتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٧٣.

(٣٨) القرارات والوقائع، المنظمة الدولية للطيران المدني، الدورة التاسعة عشرة (غير العادية) نيويورك، ٢ شباط/فبراير ١٩٧٣، الوثيقة رقم ٩٠٦١ ص ٤٦ ـ ٥٦.

(٣٩) نيويورك تايمز، ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٨٣، ص ٤.

للحياة الإنسانية. . . إنهم يتحدثون باستمرار عن حبهم للإخاء ونزع السلاح والسلام ولكنهم يحتفظون لأنفسهم بالحق في تجاهل سلامة الطيران ويضحون بأرواح البشر»[40].

وأضاف وزير الخارجية جورج شولتز قائلاً:

«إننا لا نجد تفسيراً من أي نوع لإسقاط طائرة تجارية غير مسلحة سواء كانت في مجالكم الجوي أو لم تكن»[41]

ومن المؤسف أنه لم يتقدم في عام ١٩٨٣ أبا إيبان أميركي يشير إلى النفاق العاري والفطر السام في واشنطن.

---

(٤٠) نيويورك تايمز، ٤ سبتمبر/أيلول ١٩٨٣، ص ١٦.

(٤١) نيويورك تايمز، ٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٣، ص ٥.

الفصل السادس

يوم الغفران
الحرب التي كادت أن تكون

سرعان ما تبددت في إسرائيل الروائح الكريهة التي انبعثت من حادث الطائرة الليبية. ولكن، كما يحدث دائماً في الشرق الأوسط، وقعت حوادث جديدة. ففي نيسان/ابريل ١٩٧٣ قام فريقان إسرائيليان بعملية عرفت بعملية «ربيع الشباب» على طريقة العصابات. إذ نزل أفرادهما ليلاً من البحر إلى بيروت وقتلوا عدة مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية مع أفراد أسرهم. وجرح عدد من أفراد الكوماندوس الإسرائيلي في العملية. ولقيت العملية انتقاداً واسعاً خصوصاً وأن عدداً من المدنيين لقوا حتفهم خلال إطلاق النار. أما في إسرائيل، فقد اعتبرت ناجحة جداً لا سيما وأنها حدثت في أعقاب قتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ.

وفي آب/أغسطس تعرضت مقاتلتان إسرائيليتان لطائرة مدنية كانت في طريقها من بيروت إلى بغداد وأجبرتاها على الهبوط. واقتاد الإسرائيليون تحت تهديد السلاح ٨١ راكباً، وحققوا معهم بضع ساعات. ويبدو أن الإستخبارات الإسرائيلية ظنت أن جورج حبش رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان على متن الطائرة.

فتعرضت إسرائيل لمزيد من الانتقاد، وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن ما فعلته إسرائيل هو «انتهاك صريح للقانون الدولي».

على أن الحكومة الإسرائيلية لم تكترث للانتقاد. فبعد يوم من وقوع الحادث صرح دايان وزير الدفاع في مؤتمر صحفي بقوله: «كانت لدينا معلومات موثوق بها بأن على متن الطائرة عدد من قادة منظمة التحرير»[1].

وفي الأسابيع التالية كان هناك المزيد من مثل هذه المعلومات الموثوق بها وكلفتها ثمناً غالياً.

وساد إسرائيل خلال ربيع/صيف ١٩٧٣ شعور بشيء من الارتياح. فقد كان خط بارليف هادئاً. والجبهة السورية خامدة. وكاذ السوفييت قد طردوا من مصر. وتسربت من مصر إشاعات عن حدوث انهيار في شبكة دفاعها الجوي وضعف في معنويات جيشها.

وقال دايان في القدس أمام مؤتمر للمظليين «إن إسرائيل على عتبة الحقبة المجيدة التي تعود فيها إلى صهيون.» وكان ذلك منتهى العجرفة. وبعد ذلك ببضعة أيام ألقى خطاباً في تل المسادا نسب فيه الأحوال المواتية إلى عاملين وهما **أولاً** «تفوق قواتنا على أعدائنا» **وثانياً** «سيطرة إسرائيل على المنطقة من الأردن إلى السويس»[2].

على أنه كانت هناك سحب على الأفق المواجه للقاهرة. فقبل الغارة على بيروت بأسبوع أو نحو ذلك حذر الرئيس السادات مراسلاً لمجلة «نيوزويك» من أن احتلال إسرائيل للأرض العربية، وإقامة المستوطنات فيها، ودعم أميركا الدبلوماسي والعسكري بلا تحفظ لإسرائيل تدفع مصر نحو الحل العسكري على الأقل في سيناء. وأضاف السادات بأن عدم قدرة مصر على إنزال الهزيمة بإسرائيل في الحرب لا يعني أنه من غير الممكن أو المؤكد توجيه ضربة عسكرية محدودة لها[3].

وأخذت النذر تتجمع ببطء. فبعد مقابلة السادات لمراسل «نيوزويك»

(١) «نيويورك تايمز» ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٣، ص١.

(٢) «دادو: ٤٨ سنة وعشرون يوماً» بقلم هانوك بارتوف، تل أبيب، نقابة كتب معاريف، ١٩٨١، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٣) «نيوزويك» ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٣، ص ٤٤.

بأسبوع واحد قدمت العراق سرباً من طائرات الميراج لمصر. وبعد أسبوع تلقت مصر سرباً آخر من ليبيا. وأخذت ترد شحنات أسلحة روسية دلت على تبني (أو استئناف) سياسة الإمداد المشحونة بالخطر على إسرائيل. وفي مايو/أيار أخذت تصل طائرات ميغ-٢٣، وصواريخ أرض أرض من نوع «سود»، وصواريخ «ساغر» الموجهة ضد الدبابات، وصواريخ سام ٦. ووافق الروس حتى على إعادة طائرة ميغ ٢٥ الاستطلاعية التي تحلق على ارتفاعات شاهقة. وكانت روسيا قد سحبتها عام ١٩٧٢[٤].

وترددت الإشاعات عن عزم مصر على محاولة عبور القناة في منتصف أيار/مايو. وتحسباً لكل طارىء أعلنت القوات الإسرائيلية حالة التأهب على الجبهة الجنوبية، وأطلقت عليها اسم «أزرق - أبيض». وفي الفترة من أواخر الربيع حتى أوائل صيف ١٩٧٣ ظل احتمال وقوع هجوم مصري مفاجىء يشغل بال القيادة العسكرية الإسرائيلية، وأدى إلى نقاش لا ينتهي وإلى عقد جلسات متواصلة للتخطيط للعمليات. وكانت عمليات التعبئة المتكررة عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الإسرائيلي نظراً لأيام العمل الضائعة بسبب استدعاء الاحتياطيين للخدمة وتسريحهم. وأخيراً تمّ التغلب في إسرائيل على هذا المأزق عندما وافقت إدارة نكسون على إطلاع الإسرائيليين بانتظام على الصور الفوتغرافية التي تلتقطها من علو شاهق وتبين بدقة مواقع القوات المصرية المسلحة. وعرض أبا إيبان سفير إسرائيل إلى الولايات المتحدة بفخر بعض هذه الصور في مجلس الأمن كدليل على التحركات المصرية العدوانية. وزعم أن القوات الجوية الإسرائيلية هي التي التقطتها[٥].

وطوال هذه الفترة كانت المخابرات العسكرية الإسرائيلية تصدر تقريراً بعد آخر تستبعد فيه قدرة الجيش المصري على إعداد أي شيء مهم في الخفاء. وبالتالي قدرته على القيام بغزو شامل. كما أنها اعتبرت التنسيق بين سوريا ومصر للقيام بالغزو شيئاً لا يحتمل حدوثه. وذهب مودين (وهو أحد رجال الاستخبارات

---

(٤) «عبور السويس» بقلم اللواء سعد الدين الشاذلي الأبحاث الأميركية حول الشرق الأوسط، سان فرانسيسكو، ١٩٨٠، ص ١٩٨.

(٥) مقابلة شخصية مع مسؤول سابق في المخابرات العسكرية الأميركية، آذار/مارس ١٩٨٦.

العسكرية الإسرائيلية) إلى أنه نظراً لعدم استعداد سوريا العسكري فإنها لن تقوم بأكثر من مشاركة رمزية لإظهار التعاطف إذا أقدمت مصر على القيام بعملية عسكرية في سيناء[6]. وفي ٣٠ تموز/يوليو تنبأ دايان في مقابلة مع مجلة «تايم» بأنه لن تقع حرب في السنوات العشر القادمة. وفي أواسط آب/أغسطس ألغيت حالة التأهب «أزرق ـ أبيض». وفي أيلول/سبتمبر ترك الجنرال اريل شارون قيادة المنطقة الجنوبية للاشتراك في الحياة العامة. وكان آخر عمل رسمي له هو اقتراحه بأن يهدم خط بارليف.

وفي سوريا شهدت أواخر الصيف وأوائل الخريف إقامة شبكة صواريخ مضادة للطائرات ومتطورة للغاية تشمل صاروخ سام ٦ الذي لم تشهد إسرائيل له مثيلاً من قبل. ولم يكن لدى سوريا في الساعات الأولى من حرب الأيام الستة صاروخ واحد أما الآن فقد جرى تصحيح الوضع.

وفي قرنة نائية من صعيد مصر كانت تجري سراً تدريبات عسكرية شملت عبوراً منسقاً لقناة اصطناعية على الجسور وبالقوارب استعداداً لعبور القناة. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر بدأ الجيش المصري ينشر مدفعيته بمحاذاة القناة تحت جنح الظلام. وقام كذلك بنقل أقسام من الجسور والقوارب إلى مواضعها المحددة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر أعلنت قيادة الجيش المصري التعبئة رقم ٢٣ خلال تسعة أشهر[7].

ولم يحرك الجيش الإسرائيلي ساكناً. فقد كان قد سئم من هذه اللعبة. وفيما بعد قال ديفيد اليعازر، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، للجنة التحقيق في كارثة الهجوم المفاجىء ان المخابرات العسكرية الإسرائيلية تلقت ٤٠٠ رسالة تنذر بوقوع الحرب، لكنه تجاهل بعضها ولم يصله البعض الآخر[8].

يوم الغفران

التاريخ هو السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والساعة هي الثانية

(٦) بارتوف، المصدر السابق، ص ١٩٧.
(٧) الشاذلي، المصدر السابق، الفصل الخامس.
(٨) شليم، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

بعذ الظهر. من المحتمل أنه حتى الحرس الإسرائيلي المرابط في المسالح المقامة فوق الحصون على طول خط بارليف لم يلاحظوا البقع السوداء في الأفق وأن تلك البقع كانت آخذة في الاتساع. فقد كانت البقع تتراقص بتأثير الحرارة المنبعثة من الرمل. على أن تلك البقع لم تلبث أن تحولت إلى مئتي قاذفة مصرية تسللت عبر القنال على علو منخفض ومرت بسرعة خاطفة في طريقها إلى المطارات والقواعد العسكرية في عمق سيناء.

وكان من المنتظر أن يدرك الجنود الإسرائيليون النظاميون الذين خاض أكثرهم الحرب من قبل ماذا سيحدث بعد ذلك. وفجأة تهاوى الرمل والإسمنت من فوق المخابىء، واشتد الضجيج، وتتالت الإنفجارات، واندلعت الحرائق في كل مكان. وزمجرت الشظايا المعدنية المشرشرة وسط الغبار والدخان. وتحول خط بارليف إلى جحيم يستعر داخل تحصيناته. ولم يعد الجنود الإسرائيليون في الحصون يستطيعون رؤية القناة لأن حصونهم كانت متوارية وراء ساتر من الرمل يرتفع ستين قدماً. وكانت جرافاتهم الضخمة قد أقامته شرق القنال لحمايتهم من مثل ما كان سيحدث لهم.

أما على الجانب المصري (الغربي) من القناة فقد كان الانتظار تحت أشعة الشمس الحارقة أمراً شاقاً. ولم تخفف التحركات البطيئة المدروسة للوحدات التي كانت تتقدم إلى مواقعها شيئاً من التوتر. ولأول مرة منذ خمسة وعشرين عاماً أخذت الجيوش العربية تستعد لغزو منطقة يحتلها الإسرائيليون. وكانت حرب الاستنزاف قد أعادت إليها بعض الثقة بفضل العمليات الفدائية الصغيرة وحرب القذائف والدفاع عن مدينة السويس وأعمال أخرى. أما الآن فكانت تلك الجيوش تقوم بغزو شامل لعدو قوي حقود.

كانت الإشارة المنتظرة هي هدير الطائرات. وكان قد تمّ تثبيت ٢٠٠٠ قطعة مدفعية في مواقعها. ولم تكد الطائرات تبتعد عن القنال حتى أخذت قذائف الهاوزر والمورتر تتساقط فوق الساتر الرملي شرقي القناة. وكان الجزء الأول من الخطة المصرية يستهدف الأسلحة المنصوبة في أعلى الحصون وما حولها من حقول ألغام وأسلاك شائكة.

ووسط هذا السيل المنهمر نزلت فرق المهندسين الاستطلاعية إلى القناة في قوارب مطاطية لمعرفة ما إذا كانت هناك بقع زيت طافية على المياه.

«إذ كان السلاح السري الذي يخبئه خط بارليف هو جهاز لإشعال النار في مجرى القناة. لكن رجال الكوماندوس المصريون كانوا قد تسللوا في الساعات الأولى من اليوم السابق إلى الناحية الأخرى وخربوه.

«وكان هذا الجهاز بسيطاً. إذ أعد الإسرائيليون سلسلة من خزانات الزيت تحت حصون خط بارليف وتصل أحدها بالآخر شبكة من الأنابيب تنتهي بخراطيم مدلاة في مياه القناة. وكانت في الحصون مراكز تشتمل على مفاتيح لضخ البترول فوق مياه القناة وإشعالها عندما يشاؤون بقذيفة حارقة. واعتقد الإسرائيليون بأن اللهب المتصاعد كفيل بحرق من يهاجمهم من المصريين... ووضعوا في كل مركز ضخ ٢٠٠ طن من البترول.»[٩]

وما فعله رجال الكوماندوس المصريون في اليوم السابق هو سد الخراطيم بالإسمنت. وفيما كانت المدافع تقذف حممها، قام المهندسون المصريون بالتأكد من أن الخراطيم مسدودة تماماً[١٠]. ووجدوها مسدودة بالفعل.

وعبرت القناة بسرعة مناسبة قوارب أخرى تحمل رجال الكوماندوس المسلحين بقاذفات الـ (آر. بي. جي) وصواريخ (ساغر) المضادة للدبابات مع أجهزة التوجيه المحمولة في الحقائب. وقام هؤلاء بتسلق الساتر الرملي على الضفة الشرقية، ثم اندفعوا نحو الحواضن الرملية التي أقامها الإسرائيليون لتكون مرابض للدبابات. وحدث في بعض الأحيان أن وصلوا إليها قبل ثوان فقط من وصول الدبابات الإسرائيلية وفي أعقاب هؤلاء تقدمت الموجة الأولى من جيش الهجوم وقوامها ٤٠٠٠ رجل عبروا القناة على ٧٢٠ قارباً مطاطياً. وتلتها موجة ثانية استغرق عبورها ٤٥ دقيقة. وهكذا تمكنت ثماني موجات من العبور في مدة لا

---

(٩) «حرب يوم كيبور» إعداد فريق مطلع من جريدة «صندي تايمز» شركة دبلوي، جاردن سيتي، ١٩٧٤، ص ١٣٧.

(١٠) مقابلة مع قائد الكوماندوس سامي البيلاوي.

تزيد كثيراً على ساعتين، وعندئذ نشبت المعركة. وفي هذه الأثناء كان المهندسون يجمعون المعديات والكباري الخفيفة والثقيلة لنقل الأشياء الثقيلة كالسيارات المدرعة والدبابات والقاذفات الخفيفة والصواريخ وذلك لحماية رؤوس الكباري التي أقاموها من سلاح الجو الإسرائيلي.

وشهد العبور عدد من الصحفيين الغربيين وكان الشيء الذي ترك أقوى الأثر في نفوسهم هو النظام والانضباط اللذان سادا العملية.

«لم يكن هناك أثر للفوضى التي صرت أتوقع حدوثها خلال تحركات الجند بعد أن شهدتُ أحد عشر حرباً. فبعد رحلة من القاهرة دامت ساعتين، سرت مع ستة من زملائي الصحفيين على ضفة القناة الغربية التي تسيجها أشجار النخيل واتجهنا شمالاً. وفجأة انحرفت سيارات الجيب السوفييتية الصنع التي تقلنا انحرافاً حاداً نحو اليمين إلى تجويف في الرصيف. ووجدنا أنفسنا مباشرة وراء مئات الناقلات العسكرية المختلفة التي تنتظر دورها لعبور القناة، على كباري عائمة. على أنه لم تكن هناك أية فوضى... ولم نكد نعبر القناة حتى أخذت المدفعية الإسرائيلية تطلق القذائف حولنا. وفور سماعنا صفير إحدى القذائف وقبل أن تنفجر بأقل من ثانية جريت مع رفاقي بحثاً عن مأمن. لكن لم نلبث أن أدركنا أن الجيش المصري يقوم بمهمته بالرغم من القذائف المتساقطة التي كانت تثير سحباً من الرمال... وخلال أربع ساعات في سيناء لم أر إصابة واحدة أو سيارة إسعاف.»[١١]

وكانت تنتظر المصريين على الضفة الشرقية سلسلة من ٣٥ تحصيناً إسرائيلياً يبعد الواحد عن الآخر ما بين كيلومتر وخمسة كيلومترات. وخلف هذه التحصينات كانت هناك مرابض حصينة للدبابات بعيدة عن مرمى المدفعية المصرية التي كانت منذ عام ١٩٦٧ تفوق في عددها المدفعية الإسرائيلية على القناة. وكان وراء مربض الدبابات الإسرائيلية تجمعات لمدرعاتهم.

---

(١١) رواية أرنودي بورغريف في مجلة «نيوزويك» ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، ص ٦٤ ـ ٦٥.

وكان الغرض من توزيع القوات الإسرائيلية على هذا النحو هو أنه في حال قيام قوة مصرية كبيرة بعبور القناة وشن هجوم مباشر على التحصينات، تستطيع بعض الدبابات التدخل خلال ٢٠ إلى ٣٠ دقيقة، والكتيبة المدرعة خلال ٦٠ ـ ٩٠ دقيقة، واللواء المدرع خلال ٣ إلى ٣،٥ ساعة. وكانت النظرية الإسرائيلية هي أنه إذا حدث في «أسوأ الاحتمالات» أن وقع هجوم مفاجىء وحقق نجاحاً أولياً فإنه سيكون في استطاعة هذه القوات تأخير الغزو إلى أن يتمكن جنود الاحتياط بعد تعبئتهم من عبور سيناء وتوجيه الضربة القاضية. وفي ٦ تشرين/أكتوبر وقع «أسوأ الاحتمالات». وكما قال مؤرخ عسكري إسرائيلي «فإن المفاجأة كانت كاملة، وأن حجم القوات (المهاجمة) كان مخيفاً.»[١٢]

وإلى الشمال من إسرائيل وفي مرتفعات الجولان كانت المعركة على الجبهة السورية قد نشبت في اللحظة عينها التي عبرت فيها الطائرات المصرية قناة السويس. فكان هجوماً منسقاً على جبهتين. وتعيّن على القيادة الإسرائيلية العليا أن تتخذ قراراً بشأن تقسيم طلعات الطائرات وجنود الاحتياط بين الجبهتين. وفي مرتفعات الجولان اجتازت فرقة سورية كاملة وست كتائب مدرعة خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧ في نقطتين: وبالرغم من وقوع موقع إسرائيلي حصين على جبل الشيخ في بداية الهجوم فإن التقدم السوري بدا بطيئاً بعد الظهر. وكان من الواضح أن الموقف على الجبهة المصرية كان أشد خطراً على إسرائيل منه على الجبهة السورية. وفيما بعد قال اليعازر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي: «لم نبدأ ندرك مدى خطورة الوضع إلا في الثانية أو الثالثة صباحاً بعد أن وقعت عدة هجمات بعد منتصف الليل.»[١٣]

كان أكثر ما أزعج القيادة الإسرائيلية في الهجوم المصري هو الجرأة. فالطائرات المصرية المئتان التي ابتدأت الحرب هاجمت أهدافاً في عمق سيناء وألحقت أضراراً كبيرة بالقواعد الجوية في رفيديم وأفيرا وهاشيبا. وعند الغروب أنزلت طائرات الهليوكبتر المصرية أربع كتائب من الكوماندوس خلف الخطوط

(١٢) بارتوف: المصدر السابق، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.
(١٣) المصدر ذاته، ص ٣٠١.

الإسرائيلية لمهاجمة الرادارات ومراكز الاتصال ونصب كمائن للوحدات الإسرائيلية المتوجهة إلى الجبهة. وقبل صباح اليوم التالي كان المصريون قد نقلوا ٩٠ ألف رجل و٨٥٠ دبابة و١١ ألف عربة عبر القناة[١٤].

وخلال الساعات الأولى التي أعقبت عبور المصريين فشل الإسرائيليون في الرد حسب الخطة الموضوعة، وفي أكثر الحالات تمكنت الوحدات الصغيرة من المشاة المصريين المسلحة بقاذفات (آر. بي. جي) وصواريخ ساغر مع موجهاتها من سبق المدرعات الإسرائيلية إلى احتلال مرابض الدبابات بين القناة وخط بارليف. وعندما أخذت الدبابات الإسرائيلية في التقدم غرباً استطاعت الوحدات المصرية بفضل أسلحتها وخاصة صاروخ ساغر الذي يصل إلى مئتي متر من إلحاق خسائر فادحة بها. ووصف مؤرخ عسكري أميركي هذه المرحلة الأولى من القتال كما يلي:

«تراجعت الدبابات الإسرائيلية. وتقدم العرب في الصحراء وأقاموا مراكز دفاعية في العمق لمقاومة الدبابات. وظلت الدبابات الإسرائيلية تهاجم مدة يومين ولكن بصورة متقطعة وبوحدات متفرقة. وبالرغم من أنها كانت تهاجم بقوة وشراسة فإنها تساقطت تحت ضربات صواريخ ساغر بعيدة المدى وكمائن الفرق التي كانت تمطرها بوابل من قذائف (آر. بي. جي) الرخيصة التي لا سبيل إلى السيطرة عليها بعد إطلاقها... وفيما كان الإسرائيليون يستخدمون أساليب سلاح الفرسان في تعزيز صفوفهم كانت فرق مقاومة الدبابات تكيل لهم الضربات وتحطمهم من مخابئها المحصنة.»[١٥]

فوضى وشك وذعر

في مساء ٦ تشرين الأول/أكتوبر أخذ اليعازر رئيس الأركان الإسرائيلي يدرك أن المعلومات التي ترد من الجبهتين إلى مقر القيادة الإسرائيلية متناقضة وغير

(١٤) الشاذلي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.
(١٥) «الدبابات في الشرق الأوسط» بقلم جاك ويلر في مجلة «ملتري ريفيو» المجلد ٥٦، أيار/مايو ١٩٧٦.

موثوقة. وكان الشيء الوحيد الذي بدا له مؤكداً هو أن الوضع أسوأ في الجبهة الجنوبية. وظل دايان وزير الدفاع متفائلاً طوال الساعات الأولى من القتال وفي أواخر المساء أثارت التقارير المتضاربة شكوكه (ويقول اليعازر بأنه، أي دايان، تحدث عن إرجاع القوات الإسرائيلية إلى خط خلفي بعيد عن القتال).

وفي الساعات الأولى من صباح السابع من أكتوبر ازداد الوضع سوءاً. فقد شوهدت الدبابات المصرية على بعد ٤ كيلومترات جنوب مقر القيادة الإسرائيلية في المنطقة، وتعينّ على اليعازر أن يواجه احتمال الالتفاف حول قواته في الجولان ومحاصرتها. وفي هذه الأثناء كان الجنرال شموئيل غونين قائد قوات سيناء يرسل نداء عاجلاً تلو الآخر يطلب فيها مساندة جوية لصد السيل المتدفق من الجنود المصريين عبر القناة تحت ستار الظلام. وكان عندئذ قد علم بعبورهم.

وإزاء هذا صمم اليعازر على إخلاء المراكز الحصينة في القطاع الجنوبي من الجولان. وكان أحد المراكز وهو في جبل الشيخ محاصراً والاتصالات مع الخارج مقطوعة. فقرر دايان، وزير الدفاع، أن يطير إلى الجبهة الشمالية لكي يقوم بنفسه بتقدير مدى خطورة الوضع. وكان جميع المعنيين بالأمر يدركون أن مجال الخطأ في الجولان أقل بكثير منه في سيناء: فمنذ ذلك الصباح كان القتال يدور على بعد ثلاثة أميال فقط من الحدود الإسرائيلية.

وفي الجولان بالذات وفي الساعات الأولى من صباح السابع من أكتوبر بدأ دايان ينهار تحت وطأة الضغط والتشاؤم. وفي إحدى المراحل فكر في إصدار أمر بقصف القوات السورية الزاحفة على عين جف عند بحيرة طبريا بالرغم من اقترابها من القوات الإسرائيلية. وعندئذ أمر الجنرال ياكاشادمي بالتقدم إلى وادي الأردن والاستعداد لنسف الجسور. بيد أن اليعازر ألغى أخيراً هذا الأمر. وعلى أي حال فإن ما فهمه الضباط الكبار في الجبهة الشمالية عن نوايا دايان هو أنه سيتخلى عن الجولان كله[١٦].

---

(١٦) بارتوف، المصدر السابق، ص ٣١٣، ويذكر تقرير فريق صحيفة «صندي تايمز» البريطانية أنه في صباح السابع من تشرين الأول/أكتوبر لم يكن هناك شيء يفصل بين الطابور المدرع السوري المتمركز في الشمال وبين الحدود الإسرائيلية، ص ١٥٩.

وفي وقت لاحق من ذلك الصباح علم مقر قيادة القوات الإسرائيلية أن جميع تحصينات خط بارليف قد حوصرت. فطار دايان من الجولان إلى الجنوب لزيارة الضباط الكبار في الجبهة الجنوبية حيث أمر بتراجع آخر إلى خط المدفعية الذي يبعد مسافة ١٠ ـ ١٢ كلم عن القناة، وفي حال تعذر الصمود هناك بالتراجع إلى الممرات في عمق سيناء(١٧).

وعند ظهر ذلك اليوم كانت هيئة مقر القيادة الإسرائيلية كلها تشارك دايان تقييمه المتشائم للوضع. فلم تكد تنقضي ٢٤ ساعة على نشوب المعارك حتى كان المصريون قد دمروا تسعين بالمئة من الدبابات الإسرائيلية المتواجدة في سيناء(١٨). ولم يبق هناك سوى ثلاثين دبابة إسرائيلية ترابط بين حدود النقب والقوات المصرية التي بلغ مجموع أفرادها مئة ألف. وكان لديها ١٠٢٠ دبابة و١٣٠٠ عربة(١٩). ويقول دايان في مذكراته: «لم يسبق لي أن شعرت بمثل القلق الذي شعرت به في تلك اللحظة. كانت إسرائيل في خطر.»(٢٠)

وعندما عاد دايان من الجبهتين سُمع وهو يقول لرجاله: «خسرنا الكومنولث الثالث» وهي إشارة توراتية إلى القضاء على دولة إسرائيل. وانتشرت عبارته كالنار الملتهبة في أعلى مستويات الحكومة والجيش في إسرائيل. وفي الثانية والنصف بعد الظهر ترأس دايان مؤتمراً لكبار الضباط في مقر القيادة العليا. وفي الرابعة بعد الظهر اجتمع برئيسة الوزراء غولدا مائير وعدد من الوزراء. وفيما بعد أقفل دايان باب رئيسة الوزراء وأسر إليها بما قاله عن نهاية دولة إسرائيل ما لم يجر اتخاذ إجراء جذري. وقدم استقالته بوصف ذلك اعترافاً منه بتحمل قسطه من المسؤولية.

على أن الصحفيين والمؤرخين الإسرائيليين الذين كتبوا فيما بعد عن الأيام الأولى للحرب كثيراً ما أشاروا إلى ما كان يدور في ذهن دايان ورئيسة الوزراء

(١٧) يقول دايان في مذكراته (المصدر السابق ص ٤٥٧) أنه توصل إلى هذا القرار في وقت سابق ليلة السادس من أكتوبر.
(١٨) بارتوف، المصدر السابق، ص ٣٢٤.
(١٩) الشاذلي، المصدر السابق، ص ٢٣٤. ويذكر الشاذلي بفخر إنجاز الجيش، ويصفه بأنه أكبر عبور في يوم واحد في التاريخ العسكري.
(٢٠) بارتوف، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

ولكن بتحفظ. فمناحيم مائير يقول في السيرة التي كتبها لأمه: «شيء ما داخل دايان. . . بدا أنه انفجر»[٢١] ويقول روبرت سليتر في سيرته لغولدا مائير: «لقد صدمها أن ترى دايان عاجزاً متشائماً يائساً» ويضيف استناداً إلى لوكدار أحد مساعدي غولدا مائير ـ أن دايان تحدث في جلسته المغلقة مع رئيسة الوزراء عن شروط الاستسلام، وذكر «أنه يفضل الانتحار على ذلك.»[٢٢] ويقول هانوك بارتوف عن حديث دايان أمام هيئة القيادة العليا للجيش الإسرائيلي في اليوم السابع: «إن صدمة عاطفية أصابتَ هيئة القيادة عندما رأت انهيار نظرتهم الكلية للعالم وانهيار صورة الزعيم الذي كان يجسدّها بمثل تلك القوة الساحرة»[٢٣] وتقول غولدا مائير في سيرتها الذاتية إنها أخذت «تتمزق» بعد أن استمعت إلى دايان[٢٤].

أريحا

وفي السابع والثامن من أكتوبر أجرى فريق العمل الخاص بأزمة الشرق الأوسط برئاسة وزير الخارجية هنري كيسنجر عدة اتصالات مع دايان أثارت قلقاً حقيقياً حول حالته العقلية. ويقول سام هوسكنسون، ممثل دائرة الاستخبارات المركزية في فريق العمل عن ذعر دايان الواضح: «لقد تحول إلى خفاش هائج»[٢٥]. ويؤكد وليم كوانت وهو أحد أعضاء فريق العمل وممن حضروا اجتماعات الفريق أن حالة دايان أثارت قلقاً عميقاً لدى الفريق خلال المراحل الأولى للحرب[٢٦].

وخلال هذا علمت المخابرات الأميركية بواسطة وسائل الاعتراض الإلكترونية أن أحد الإجراءات الدفاعية التي كانت تعدها الحكومة الإسرائيلية (وتعتزم القيام بها) في حال نجاح المصريين في الوصول إلى الممرات في سيناء في اليومين السابع والثامن من أكتوبر العصيبين هو «تسليح» صواريخ «أريحا». ويقول وليم كوانت:

(٢١) «والدتي غولدا مائير» بقلم مناحيم مائير، آربر هاوس، نيويورك، ١٩٨٣، ص ٢٢٠.
(٢٢) «نيويورك تايمز» أيلول/سبتمبر ١٩٨١، ص أ ـ ٦.
(٢٣) بارتوف، المصدر السابق، ص ٣٢٦.
(٢٤) «حياتي» بقلم غولدا مائير، ج. ب. بوتمان، نيويورك ١٩٧٥، ص ٤٢٩.
(٢٥) مكالمة تلفونية مع سام هوسكنسون، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.
(٢٦) مقابلة شخصية مع وليم كوانت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

«كانت هناك شواهد على أنه كان يجري تجهيز الصواريخ. ويمكن للمرء أن يستنتج أن مثل هذه الصواريخ - وهي صواريخ أرض أرض وغير دقيقة نسبياً - لن يستخدم ضد أهداف محددة مثل الجولان أو الأماكن التي قد يكون فيها أناس من قومك، بل المعقول أن توجه إلى مصر وربما الممرات في سيناء.»[٢٧]

والواقع أن المخابرات العسكرية الأميركية أو فرعها المعني مباشرة بانتشار الأسلحة النووية قد عرف منذ سنوات أنه كان يجري تحويل الصاروخ إلى نظام لإطلاق رؤوس نووية. ففي عام ١٩٦٥ كتب الملحق الجوي بالسفارة الأميركية بتل أبيب يقول بأن «مصدراً موثوقاً» في الجيش الإسرائيلي كشف النقاب عن أن نسخة أولى من صاروخ «أريحا» جرت تجربتها في جزيرة «دوليفان» قرب ساحل فرنسا الجنوبي. وأشار المصدر إلى أنه عندما تكتمل سلسلة التجارب (بالتعاون مع الحكومة الفرنسية) فإن الصاروخ سوف يحمل «الرأس الحربي المناسب»[٢٨].

وفي السنوات التالية صار هذا الصاروخ هدفاً لعمليات الإستخبارات الأميركية في إسرائيل. وتمّ الحصول على صور، وجرت مراقبة تجربة واحدة على الأقل بواسطة الأقمار الصناعية. ولكن الإستخبارات الأميركية لم تكن متأكدة من عدد الصواريخ التي تمّ إنتاجها واختبارها ومكان تخزينها. وقبل اندلاع حرب يوم الغفران بسنة استطاع ملحق عسكري بالسفارة الأميركية بتل أبيب أن يقترب من اكتشاف الصاروخ. فبادرت الحكومة الإسرائيلية إلى اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه. ولم يحل عام ١٩٧٣ حتى كانت الحكومة الأميركية قد أكدت، وإنْ أعوزها البرهان، صحة تقارير المخابرات عن خصائص أداء الصاروخ ورأسه النووي. على أنه في هذه الأثناء تجمع من المعلومات عن صاروخ أريحا ما يكفي لإدراجه في

(٢٧) المصدر ذاته.

(٢٨) «سري» برقية وزارة الدفاع رقم ٤٨٨١٦ وهي مرسلة من السفارة الأميركية بتل أبيب إلى القسم الخاص بالأسلحة النووية. وتجد هذه الوثيقة في كتابنا «الانحياز» النسخة الانجليزية ص ٣٣٧ - ٣٣٩.

دليل لقدرات الأسلحة النووية يصدره فريق انتشار الأسلحة النووية التابع لمجلس الإستخبارات الأميركية(٢٩).

وجرى رصد إعداد وتسليم صاروخ أريحا في إسرائيل بعد ظهر الأحد في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وفي مساء اليوم نفسه بتوقيت واشنطن أثارت هذه المعلومات قلق الدوائر العليا في إدارة نكسون. ومما يذكر أن الإستخبارات الأميركية حول الأسلحة النووية لا تنشر ما تجمعه من معلومات، وأن فريق العمل الخاص بأزمة الشرق الأوسط لم يناقش الأمر رسمياً على الإطلاق بالرغم من انتشار الخبر بسرعة في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي(٣٠).

وإذ كان حوالى مئة ألف جندي مصري على وشك اجتياز الممرات وعبور سيناء إلى حدود إسرائيل، فإن استخدام السلاح النووي ضد هذا الحشد من المشاة والمدرعات كان مغرياً جداً للإسرائيليين، خاصة وأنه يبعث رسالة إلى القوات السورية التي كان من المحتمل أن تعبر الجولان إلى شمال الجليل. وفي حين أنه لم يكن من الممكن استخدام ذلك السلاح في الجولان دون تعريض الجنود والمدنيين الإسرائيليين للخطر، فإن استخدامه في صحراء سيناء كان كفيلاً بنقل الرسالة واضحة إلى سكان دمشق والقاهرة.

وفي الساعات الأولى من صباح الثامن من تشرين الأول/أكتوبر قام الجيش الإسرائيلي بهجوم مضاد على الجبهتين. ففي الشمال صدرت الأوامر للجنود الإسرائيليين الذين كان قد أنهكهم القتال مدة ٤٨ ساعة تقريباً ضد جيوش تتفوق عدداً بأن يردوا السوريين إلى «الخط الأرجواني» حيث بدأ القتال في السادس من

(٢٩) تمّ الحصول على التفصيلات الواردة في هذه الفقرة من عدة لقاءات مع مصدر في الإستخبارات الجوية للقوات الأميركية، أيار/مايو ١٩٨٣ ـ آذار/مارس ١٩٨٧.

(٣٠) في نيسان/ابريل ١٩٨٤ قدم المؤلف طلباً إلى مجلس الأمن القومي بناء على قانون حرية المعلومات للحصول على وثائق حول تسليح واحتمال استخدام صواريخ أريحا وغيرها من الأسلحة النووية من قبل إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وفي حزيران/يونيو ١٩٨٥ رد مجلس الأمن القومي برسالة تقول بأنه تمّ تحديد موقع خمس وثائق حول الموضوع لكن لا يمكن إباحة الاطلاع عليها حرصاً على «مصلحة الدفاع القومي عن السياسة الخارجية» لكن الذي تركته موضع شك هو ما إذا كان الكشف عنها يهدد بالفعل أي جانب من السياسة الخارجية أو الأمن القومي.

أكتوبر. غير أن لواءين سوريين كان القتال المتواصل قد أنهكهما أيضاً، رفضا الارتداد وواصلا الهجوم. وكان قد صار واضحاً أن هذه الحرب لن تنتهي في ستة أيام سهلة كما حدث عام ١٩٦٧. ثم إن الجيش الإسرائيلي كان قبل ظهر الثامن من أكتوبر قد فقد أكثر من سبعين طائرة. وإذا كانت القوة الجوية ستلعب دوراً حاسماً كما حدث عام ١٩٦٧، فإنه كان يتعين استخدامها بسرعة.

وفي اليوم الثامن وعلى الجبهة الجنوبية تدهور وضع القوات الإسرائيلية بشكل خطير. وتتضارب الروايات عما فعله الجنرال شارون عندئذ. فإما أنه تعمد مخالفة الأوامر الصادرة إليه وأرسل فرقته في مهمة لا جدوى لها، وإما أنه أساء فهم ما كانت القيادة تنتظر منه ومن فرقته وفقد الاتصال بالفرقتين الأخريين (فرقة آدان، وفرقة ماندلر) فهام على وجهه وسط منطقة القناة. ولما كانت فرقتا آدان وماندلر في حاجة إلى مزيد من المدفعية وإلى غطاء جوي فقد تمكن المصريون من توجيه ضربات قاسية إليهما. ولم تكد الساعة تبلغ الخامسة حتى كان ماندلر كما قال فيما بعد يعاني «من أسوأ أزمة خلال أربعة حروب»[٣١] وعند الغروب كانت ألويته الثلاثة تتراجع.

ومرة أخرى وكما حدث في يومي السابع والثامن من أكتوبر قاتلت وحدات الجيش الإسرائيلي في الجنوب ـ كما يقول بارتوف ـ «باستقلالية وتشتت»[٣٢]. ومرة أخرى أيضاً قامت الوحدات المدرعة بهجمات متتالية على المشاة المتفرقين الذين قضوا عليها بصواريخ ساغر وقذائف (آر. بي. جي). وفي مساء اليوم الثامن كانت القوات المصرية تواصل عبورها للقناة من ثلاث أو أربع نقاط. وكان اليعازر قائد الأركان يعقد الآمال على قيام المصريين بحفر الخنادق والمرابطة فيها بدلاً من التقدم نحو الممرات.

وفي الصباح الباكر من اليوم التاسع تحدث دايان في مقر قيادة الجيش إلى هيئة الأركان واقترح توزيع أسلحة مضادة للدبابات على المسنين والعاجزين

(٣١) «على ضفاف السويس» بقلم أفراهان «برن» أدان، مطبعة برسيديو، سان فرانسسكو ١٩٨٠، ص ١٤٤.

(٣٢) بارتوف، المصدر السابق، ص ٣١٧.

والفتيان للدفاع عن قلب إسرائيل. وتحدث مرة أخرى عن التراجع إلى الممرات وسط سيناء. ثم وقف وخرج تاركاً المستمعين في «ذهول»[٣٣].

ويحتمل أن لا نعرف بالدقة كيف نُزع فتيل أزمة صاروخ أريحا. وعلى أي حال فإن المصريين أخذوا يحضرون الخنادق في التاسع والعاشر مما أتاح الفرصة لجنود الاحتياط الإسرائيليين لعبور سيناء والوصول إلى الجبهة الجنوبية. وربما فاق هذا أهمية أن الجيش الإسرائيلي تمكن من نسف آخر قواعد إطلاق الصواريخ في سوريا. ولم يقم الروس باصلاح ثغرة في المواسير وتبديلها إما لأنهم تعمدوا عدم القيام بذلك أو بسبب سوء التخطيط. وكانت النتيجة أن المقاتلات الإسرائيلية قامت في التاسع والعاشر بقصف مدرعات السوريين وتجمعات مشاتهم.

كانت هذه هي النقطة الفاصلة في الحرب على الجبهة الشمالية. ولا يقل عنها أهمية أنه أتيح للطائرات الإسرائيلية مساعدة الجبهة الجنوبية. وابتداء من بعد ظهر التاسع صار لدى إسرائيل الأسلحة التقليدية التي تواجه بها أي تقدم مصري واسع نحو الممرات والنّقب خلفها. . وظهرت أهمية القوة الجوية عندما فاجأت الطائرات الإسرائيلية لواء المشاة المصري الأول الذي كان قد أنزل الهزيمة بوحدة إسرائيلية في عيون موسى واتجه جنوباً بمحاذاة خليج السويس. فانقضت عليه، وحصدت ٩٠٪ من رجاله وسلاحه. ويقول الشاذلي بأن هذه الواقعة أكدت «للأسف الضعف الكامن في وضعنا»[٣٤].

ويحتمل أن هنري كيسنجر مارس ضغطاً مباشراً على غولدا مائير ودايان لنزع فتيل صاروخ أريحا. فخلال الأيام الأولى للحرب كان كيسنجر يجتمع بسمحا دمتز، السفير الإسرائيلي إلى واشنطن، عدة مرات كل يوم وأقام خطاً تلفونياً مباشراً بين مكتبه وبين السفارة الإسرائيلية. فالحكومة الأميركية بخلاف الإسرائيليين اهتمت اهتماماً واضحاً باحتمال رد السوفييت على مثل ذلك التهديد. وعلى أي حال فإن واشنطن كما يقول وليم كوانت، لم تعتقد بأن المصالح الأمنية الحيوية

(٣٣) المصدر ذاته، ص ٣٧٣.

(٣٤) الشاذلي، المصدر السابق، ص ٢٤١.

لإسرائيل كانت مهددة. فالمصريون الذين كانت أهدافهم من العبور على ما يبدو محدودة، كانوا قد أخذوا في التمركز في الخنادق. ومهما يكن من أمر فلم تكن لديهم القدرة التكتيكية على التقدم في سيناء التي يسيطر الإسرائيليون على أجوائها.

الجسر الجوي الآخر

إذا صح أن كيسنجر حاول أن يمارس الضغط على إسرائيل فمن المؤكد أن تأثيره على غولدا مائير ودايان قوي خلال الساعات الأولى التي أعقبت اندلاع الحرب، عندما اتخذت دائرة الدفاع الأميركية إجراءات غير عادية لشحن أسلحة مهمة إلى ميدان القتال وذلك تلبية لطلبات مستعجلة من قيادةٍ إسرائيلية فقدت العزم وسادها الاضطراب والخوف.

وكان هذا هو الجسر الجوي الثاني الذي ينبغي عدم الخلط بينه وبين عمليات الجسر الجوي المكشوفة في الفترة بين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. فعَبْر الجسر الثاني تمّ شحن ما قيمته ٢،٢ بليون دولار من الأسلحة. وهو أضخم جسر جوي عرفه التاريخ العسكري[٣٥]. على أنه لم يجر إرسال أي من أسلحة هذا الجسر الثاني إلى ميدان القتال في كلا الجبهتين الشمالية والجنوبية.

ويحتمل أنه لم يكن للجسر الجوي المكشوف تأثير مباشر على مجرى القتال إلا من حيث رفعه لمعنويات الجيش الإسرائيلي في الأيام القليلة التي تلت الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر وفي وقت كان فيه الإسرائيليون لا يزالون يعانون صدمة العبور وما تلاها. غير أنه ـ أي الجسر الجوي ـ كان مثيراً. فبناء على إصرار شخصي من هنري كيسنجر، كان فريق العمل الخاص بالشرق الأوسط والتابع لوزارة الخارجية يجري مقارنات يومية لأصناف الأسلحة

---

(٣٥) «عمليات الجسر الجوي التي قامت بها قيادة الجسور الجوية خلال حرب ١٩٧٣ في الشرق الأوسط» تقرير رفعه إلى الكونجرس المدير العام للمالية في الولايات المتحدة، ١٦ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ـ مختصر.

التي يشحنها السوفييت والأميركيون عبر جسريهما الجويين. وخصصت لتنظيم هذه العملية ٢٢٩٠٩ من العسكريين و٤١٦٤ من المدنيين. واستخدمت فيها ٢٧٦ طائرة نقل من نوع «ستارلفتر س ـ ١٤١» و٧٧ طائرة هليكوبتر عملاقة من نوع «جلاكسي». ونقلت هذه الأخيرة دبابات م ـ ٦٠ زنة ١٠٠،٠٠٠ رطل (باوند) وطائرات هليكوبتر من نوع «جلي غرين» الكبيرة زنة ٢٣٠٠٠ رطل (باوند) ومئة وخمسين مدفعاً عيار ١٧٥ ملم زنة ٥٠،٠٠٠ رطل (باوند) و١٥٥ مدفع هاوزر عيار ١٥٥ ملم زنة ٤٩،٠٠٠ رطل. وكان مجموع ما شحن هو ٢٢٤٩٧ طناً تمّ نقلها في أقل من ستة أسابيع[٣٦]. وبحلول ٢ تشرين|الثاني/نوفمبر حققت القيادة العسكرية للجسر الجوي الأميركي تعادلا مع الشحنات السوفييتية. لكن عندما حل الثاني والعشرون من الشهر ذاته كانت الشحنات السوفييتية قد تضاعفت. ومع هذا فقد نظم الأميركيون ٥٦٦ رحلة مقابل ٩٠٠ رحلة سوفييتية. وكان عليهم أن يقطعوا في كل رحلة ٦٤٥٠ ميلاً مقابل ١٧٠٠ ميل يقطعها السوفييت. ولا ريب في أن هذا كان عملاً مثيراً، وأنه شغل شاشات التلفزيون والرادار.

«تجلت الأهمية الدولية للجسور الجوية العسكرية مرات عدة منذ الحرب العالمية الثانية. فجسر برلين الجوي أنقذ المدينة. وفي فيتنام الجنوبية كثيراً ما غيرت الإمدادات بالرجال والأسلحة عبر الجو مجرى الحوادث. والآن وفي الشرق الأوسط أنقذ الجسر الجوي إسرائيل وعندئذ توقف إطلاق النار.»[٣٧]

والواقع أن أقلّ من ٣٩٪ من المعدات التي نقلت إلى الشرق الأوسط «رسمياً» وصلت قبل وقف إطلاق النار الفعلي الثاني الدائم في ٢٤ تشرين

---

(٣٦) المصدر ذاته، وتمّ شحن ٦٨،٠٠ طن أخرى بالبحر.

(٣٧) «الجسور الجوية العربية الإسرائيلية» بقلم الجنرال إيرا إيكر، ٩ ديسمبر ١٩٧٣، سمحت وكالة إستخبارات الدفاع بالاطلاع عليها عام ١٩٨٤ بطلب مستند إلى قانون حرية المعلومات. وعلى العموم فإن هذه الوكالة لم تقم بأي دور بارز خلال الحرب. فبعد عبور ٥٠،٠٠٠ جندي مصري للقناة بست ساعات كان ممثلوها لا يزالون يقولون لمجلس الإستخبارات الأميركية بأن ما يجري في سيناء إنما هو من قبيل الفعل ورد الفعل.»

الأول/أكتوبر[٣٨]. وكما ذكرنا سابقاً فإن قسماً من هذه المعدات لم يصل إلى ميدان القتال قبل توقف المعارك.

على أنه كان هناك جسر جوي آخر. وبالرغم من أنه كان أصغر بكثير من الجسر الذي وصفناه فقد كان له تأثير أكبر بكثير على الحرب. وقد تمّ تنظيمه بدون إذن رسمي من الرئيس والكونجرس[٣٩]. ويحتمل أنه انطوى على خرق لاتفاقات الولايات المتحدة مع حلفائها من أعضاء حلف شمال الأطلسي. لكنه على الأقل أدى إلى إعلان حظر تصدير النفط في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ففي الرابعة من بعد ظهر السادس من أكتوبر بتوقيت واشنطن وبعد مضي تسع ساعات على بدء القتال ذهب الملحق العسكري الإسرائيلي موردخاي غور إلى وزراة الدفاع الأميركية لمقابلة الجنرال جورج س. براون رئيس أركان القوات الجوية والجنرال كرايتون أبرامز رئيس أركان الجيش. وكان يحمل معه قائمة غير رسمية بما كان الجيش الإسرائيلي في أشد الحاجة إليه. واشتملت القائمة على عشرات الأسلحة المتطورة التي كان تصديرها محظوراً بموجب قانون السيطرة على تصدير الأسلحة لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وكان بين هذه الأسلحة أجهزة الإنذار الجوي المبكر والسيطرة الجوية (أواكس) وصاروخ (إي. إي. إم) وقنابل (سي. بي. يو)[٤٠].

وبدا غور للأميركيين مقنعاً ـ فبعد مناقشة المراحل الأولى المفجعة للحرب التفت الجنرال أبرامز إلى الجنرال براون وقال: «جورج، إنهم سوف يصلبون حميرنا فعلينا أن نقوم بذلك على أي وجه.» وعلى الفور أصدرا أوامرهما لرجالهما بالبدء

(٣٨) تقرير المدير المالي العام، المصدر السابق، ص ٨.

(٣٩) هناك تقرير قومي خاص للإستخبارات أعدته لجنة مجلس الإستخبارات لفريق العمل الخاص بأزمة الشرق الأوسط في البيت الأبيض قبل اندلاع الحرب مباشرة. ويبدو أن التقرير وضع برنامجاً للخطوات التي يمكن اتباعها لاستئناف تزويد إسرائيل بالمساعدات في حال نشوب الحرب. على أن الاطلاع على هذا التقرير لا يزال محظوراً، ولهذا لا يستطيع المؤلف تحديد مضمونه.

(٤٠) لقد أخذنا تفصيلات الجسر الجوي الآخر إلا إذا أشرنا إلى غير ذلك من مصدرين رئيسيين وهما موظف كبير في هيئة الإستخبارات الجوية وعضو كبير في هيئة شؤون الأمن الدولي التابعة لإدارة الدفاع وقد طلبا عدم الكشف عن اسميهما.

بإعداد لوائح بالأسلحة والمعدات الجاهزة للشحن من تلك التي يستخدمها الجيش الأميركي في الولايات المتحدة وأوروبا. وبعد الاجتماع بساعات سافر أبرامز إلى أوروبا حيث جرد وحدات الجيش السابع من أسلحتها، واتخذ الترتيبات اللازمة لشحنها براً وبحراً عن طريق (مرهافن). وتمّ ذلك بدون استشارة الحكومة الألمانية. على أنها أثارت فيما بعد استياء الألمان واحتجاجهم.

وكان القصد من تجريد الوحدات من السلاح توفير الوقت. إذ كان نزع السلاح الجاهز أسهل بكثير من إخراجه من العنابر. وبدأ شحن الأسلحة من قاعدة أوكيانا البحرية الجوية في فرجينيا بعد اجتماع غور مع براون وأبرامز باثنتي عشرة ساعة. وكان مصدر هذه الأسلحة هو المخزون منها في لانجلي بفرجينيا.

ومن المؤكد أن الجيش الإسرائيلي لم يحصل على نفس الأسلحة التي طلبها. ويمكن القول انه لم يكن دائماً يحصل على ما يطلبه. فالشحنات الأميركية من قاعدة أوكيانا عبر المحيط اشتملت على صواريخ (إي. آي. إم ٩ ـ ٣) وليس على (أي. آي. إم ٩ ـ ل) كما طلب غور[٤١]. وغادرت الطائرة الأولى التي تحمل الأسلحة، وهي من طائرات العال للشحن في الساعة الثانية من بعد ظهر الأحد في السابع من أكتوبر.

واشتملت الشحنات الأولى من قاعدة أوكيانا علاوة على الصاروخ المذكور على قذائف للمدافع والدبابات (وخصوصاً على قذائف «هيت» ١٠٥) وقنابل (سي. بي. يو) وكان شحن هذه القنابل الأخيرة محظوراً. أما الشحنات الأولى من أوروبا فقد اشتملت على صواريخ (إي. آي. إم ٩ ـ ٣) وعلى قنابل مدافع مورتر وهاوزر عيار ١٣٥ ملم، وقذائف دبابات من عيار ١٠٥ ملم، وعلى أجهزة اتصال. كما اشتملت تلك الشحنات على أسلحة موجهة ضد الدبابات وصواريخ ضد الطائرات من نوع «ردْ آي». وكان شحن هذه أيضاً محظوراً.

وأرسلت الدفعات الأولى من الأسلحة التي شحن أكثرها سراً لكي تستخدم على نطاق واسع في القتال الذي نشب في الأسبوع الحرج من أكتوبر (١٠ ـ ١٧) في الجبهة الجنوبية عندما تحول القتال أخيراً لصالح إسرائيل. على أن هذه الأسلحة

(٤١) إن طلب غور حير الأميركيين لأنهم لم يكن لديهم طائرة ف ـ ٤ لتجهيزها بالصواريخ.

التي أرسلت على عجل كانت ذات تأثير كبير على علاقات الولايات المتحدة بالعالم العربي.

وابتداء من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أخذت الطائرات الأميركية تنقل الأسلحة مباشرة إلى العريش في سيناء المحتلة مما اختصر خط الإمداد من حيث المسافة والوقت. وقد كشفت الرادارات الجوية المصرية دخول الطائرات الأميركية في مجالها الجوي. والغريب أن الحكومة المصرية التي كانت قد علمت بأمر الجسر الجوي السري قبل ذلك بأيام وتحملت الضربة بهدوء غضبت بسبب شحن الأسحلة مباشرة إلى ميدان القتال. فمما لا شك فيه أن الطائرات الأميركية انتهكت برحلاتها سلامة الأراضي المصرية وبدت للمصريين كمظهر من مظاهر التدخل الأميركي في النزاع[٤٢]. ويرى جيمس ي. أكنز الذي ترك عندئذ قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا بوزارة الخارجية ليصبح سفيراً لبلاده في السعودية - يرى أن هذه الرحلات الجوية هي التي رجحت الكفة لصالح قرار حظر النفط[٤٣].

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وبعد ابتداء الجسر الجوي «الآخر» بخمسة أيام اعترف ناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية بأنه يجري تنفيذ «مشروع صغير» لتزويد إسرائيل «بشحنات قليلة» من الذخيرة وصواريخ «سايدوندر» و«سبارو». وزعم أنها تلبية سريعة لبعض طلبات وردت قبل نشوب القتال[٤٤]. وفي هذا كما هو واضح تصغير لحجم العملية وكذب.

ملحق آخر من الملاحق المرة الساخرة

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر قامت القيادة المصرية العليا بضغط من السادات ووزير الدفاع المشير أحمد إسماعيل بإصدار الأوامر للجيش المصري

---

(٤٢) مقابلة شخصية مع الفريق صالح عبد الحليم مدير العمليات في الجيش المصري في آب/أغسطس ١٩٨٤. وأكد رواية الفريق كل من المصدرين المشار إليهما في الهامش رقم ٣٨. أنظر أيضاً «حرب رمضان» لحسن البدري وطه المحجوب ومحمد ضياء الدين زهري - فرجينيا ١٩٧٤ ص ٨٨.

(٤٣) مكالمة تليفونية مع السفير جيمس أكنز في آذار ١٩٨٧.

(٤٤) «نيويورك تايمز» ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ص ١.

بالخروج من مظلة الصواريخ والزحف المأساوي على الممرات. وجاءت «النتيجة» على حد قول الشاذلي «كما كان متوقعاً»[٤٥] فالقوة الإسرائيلية الجوية وما تلقاه الجيش الإسرائيلي من المزيد من المدرعات مزقا الجيشين المصريين الثاني والثالث. وبعد أن نجح الإسرائيليون في إقامة رأس جسر على الضفة الغربية للقناة وفي محاصرة الجيش المصري الثالث جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار الأول وذلك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ووقف إطلاق النار الثاني في الثامن والعشرين من الشهر ذاته. وبهذا انتهت حرب يوم الغفران. وبالرغم من أن إسرائيل ظلت محتفظة بسيناء فإن العرب ثأروا لكرامتهم.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المساعدات الأولى التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل بمبادرة من الجنرال أبرامز والجنرال براون لعبت دوراً مهماً في مراحل الحرب الحرجة. وعلاوة على هذا فإن قيام الجنرالين على مسؤوليتهما بتعيين شحنات الأسلحة لإسرائيل وإعدادها حال دون حصول أي تأخير كبير عندما وافق الرئيس نكسون في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على شحنها وذلك بعد أسبوع من الجدل بين اثنين من الوزراء[٤٦]. وعليه فإنه لم يكد يصدر القرار بالموافقة حتى كانت جاهزة للشحن.

وأخيراً فإن جسر الجوي «الآخر» شاهد ملموس على تضامن الولايات المتحدة الأميركية مع إسرائيل والتزامها بالمحافظة على أمنها في وقت كانت فيه القيادة الإسرائيلية في منتهى التشاؤم واليأس فيما يتعلق بمجرى القتال وتفكر في استخدام الأسلحة النووية لإنقاذ «الكومنولث الثالث». وقد لا نعرف قريباً الدور الذي لعبته المساعدات الأميركية عند الحاجة إليها في قرار عدم استخدام صواريخ أريحا. وكما هو متوقع فإن غولدا مائير ودايان لم يتطرقا إلى الجانب النووي من حرب أكتوبر في اجتماعاتهما وتصريحاتهما بعد الحرب. وقد توفي كلاهما. ولا يحتمل أن تسمح الرقابة العسكرية الإسرائيلية لأي من مساعديهما أن يكشف شيئاً إذا شاء أن يفعل ذلك.

---

(٤٥) الشاذلي، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٤٦) أنظر «كيسنجر» بقلم مارفن كالب، منشوارت دل، نيويورك ١٩٧٤، ٤٦٤ ـ ٤٧٧.

وفي آب/أغسطس ١٩٧٤ وبعد أقل من سنة على الحرب توفي الجنرال كرايتون و. أبرامز بالسرطان عن عمر بلغ ٥٩ سنة. وعين الجنرال جورج س. براون مديراً لهيئة الأركان المشتركة وعاش خمس سنوات بعد الحرب وتوفي أيضاً بالسرطان عام ١٩٧٨. على أن تلك السنوات كانت سنوات جدل بسبب تصريحاته حول دور اليهود في السياسة الأميركية وحول العلاقات الأميركية الإسرائيلية. وفي تلك الأثناء تعرض مرات كثيرة لهجوم زعماء المنظمات اليهودية. وفي السادس من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ وهو اليوم التالي لوفاته نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» نعياً له ذكرت فيه بشيء من التفصيل الجدل الذي أثاره وتصريحاته بجامعة ديوك لصحفي فرنسي وما إلى ذلك. ولكنها لم تشر إلى الدور الذي قام به في الحيلولة دون «انتهاء الكومنولث (اليهودي) الثالث.»

الفصل السابع

نقطة تحول في الشرق الأوسط
مصر تنزع سلاحها بنفسها، ١٩٧٣-١٩٧٨

خلال ربع القرن الذي أعقب قيام إسرائيل (١٩٤٨ - ١٩٧٣) انتصرت إسرائيل على من حولها من العرب في ثلاث حروب وحققت تعادلاً مرضياً في الرابعة وهو حرب الاستنزاف. إلا أن أياً من هذه الحروب لم يطمئن زعماء إسرائيل ومناصريها المخلصين في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية الذين خشوا أن يكون الوطن اليهودي على وشك أن يقذف به في البحر.

والواقع أن إسرائيل حافظت خلال هذه المرحلة ما عدا الأشهر الأخيرة منها على تفوق عسكري حاسم على دول المنطقة الأخرى. فالعرب، مجتمعين أو منفردين، كانوا يفتقرون إلى العناصر الأساسية التي تتطلبها قوة عسكرية إقليمية متطورة، وهي الأدوات العسكرية الحديثة، والقاعدة التقنية بما فيها اليد العاملة المدربة، إضافة إلى الدولة العظمى الراغبة بتزويدهم بكل هذه الأمور بدون تحفظ وتسهيلات في الدفع.

وحتى قبل تأسيس دولة إسرائيل كان باستطاعة اليهود الفلسطينيين الاعتماد فعلاً على الموارد المالية والبشرية للجماعات اليهودية في العالم. وكان العلماء الذين تدربوا في أوروبا وأميركا يقومون بإجراء الأبحاث حول الطاقة النووية في مؤسسة وايزمن بتل أبيب حتى قبل ولادة إسرائيل. وفي منتصف الخمسينات أصبحت فرنسا شريكاً في المحافظة على أمن إسرائيل ومصدر سلاحها. فباعتها أحدث

المقاتلات والقاذفات كما زودتها بأكثر المفاعلات النووية تقدماً في الشرق الأوسط. حتى إن الطيارين الفرنسيين قاموا بتغطية الأجواء الإسرائيلية في حرب السويس عام ١٩٥٦.

وعلى العكس من هذا فإن سوريا ومصر والعراق لم تتلق من الاتحاد السوفييتي إلا طائرات ودبابات وأسلحة أخرى قديمة ولو أن كمياتها كانت كبيرة. وكما تبين من الحربين في عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ فإن المعدات والتدريب عند العرب كانت أدنى مستوى بشكل جوهري منها لدى إسرائيل. يضاف إلى هذا أن الجيوش العربية التي تزودت بتلك الأسلحة تلقت تـدريبها وتشكلت وفقـاً للمذهب العسكري السوفييتي الذي كان دفاعياً بطبيعته. وأخيراً فإن السوفييت أقاموا حاجزاً مانعاً أمام تزويد العرب بأية أسلحة أو برامج غير تقليدية سواء كانت كيميائية ـ بيولوجية أو إشعاعية أو نووية. ولم يكن في نية الولايات المتحدة أو فرنسا إقامة مثل هذا الحاجز في وجه إسرائيل.

وفي الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ حلت أميركا محل فرنسا كمسلِّح لإسرائيل، وبعد فترة قصيرة شحنت إلى المنطقة ما لم تشهده من الأسلحة الأكثر تطوراً وتعقيداً كمقاتلات وقاذفات الفانتوم ف ـ ٤ (القادرة على حمل رؤوس نووية). وأخيراً وكما رأينا رد السوفييت على ذلك بأن أرسلوا إلى المنطقة، ولأول مرة، صواريخ متقدمة مضادة للطائرات، ومقاتلات معترضة مع أطقم كافية من التقنيين والطيارين لتدريب الكوادر المصرية وتشغيل الأجهزة حتى يصبح بإمكان المصريين استخدام الأسلحة في الاشتباكات الفعلية. وكانت النتيجة أن قامت مصر في الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ بتطوير مقدرة دفاعية هامة في وجه إسرائيل نظراً لأن مظلة الصواريخ التي نصبت حول قناة السويس أصبح بإمكانها أن تجعل من أي اعتداءات إسرائيلية أخرى على الأراضي المصرية باهظة التكاليف بالنسبة لسلاح الطيران الإسرائيلي.

وفي الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أظهر الجيش المصري مقدرة هجومية متواضعة عندما نجح في الهجوم على خطوط الجبهة الإسرائيلية المحصنة تحت غطاء مظلة الصواريخ. ولم يفت أياً من العسكريين المحترفين المعنيين من السوفييت ودائرة الدفاع الأميركية والجيش الإسرائيلي والعرب

أن يلاحظ أهمية «عملية بدر». ولم يستطع الجسر الجوي الأميركي أو النتيجة النهائية لحرب ١٩٧٣ حجب ذلك. فقد كان التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، في الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣. يميل قليلاً، ولكن بشكل غير واضح، لصالح العرب.

ثم حصل شيء مذهل... فبين الأعوام ١٩٧٣ و١٩٧٩ أي سنة توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، كانت مصر على ما يرجح أول أمة في التاريخ المعاصر تتخلى عن سلاحها من جانب واحد وهي لا تزال في حالة حرب مع جار قوي. ومن الملفت للنظر أن إسرائيل زادت قوتها العسكرية في المرحلة نفسها. وقد لخص مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ـ أبيب، الخصائص الأساسية لتعزيزات إسرائيل العسكرية قبل وبعد كامب دايفيد مباشرة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) كما يلي:

أ ـ زيادة ملحوظة في ترتيبات وحدات القوات البرية بإضافة ثلاث فرق مؤللة ومدرعة.

ب ـ زيادة مهمّة، كمّاً ونوعاً، في التجهيزات القتالية كالدبابات (ومعظمها من النوع المتطور)، وناقلات الجند المدرعة، والمدفعية ـ لكي تتناسب مع زيادة الوحدات وزيادة عدد الدبابات بمقدار ١٣٠٠ دبابة، و٦٠٠ آلة مدفعية (بما فيها الهاونات).

ج ـ إقامة شبكة صواريخ مضادة للدروع من مختلف الأنواع. وقد ازداد عدد قاذفات الصواريخ المضادة للدروع من خمسين قاذفة في عام ١٩٧٣ إلى ما يقارب خمسمئة في عام ١٩٨٠.

د ـ تحسين الدفاعات الجوية بإضافة خمس بطاريات صواريخ أرض ـ جو (من طراز هوك وأنواع أخرى متطورة منه)[1].

---

(١) ياهو شوا رافيف، الميزان العسكري العربي ـ الإسرائيلي، تل أبيب: مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ١٩٨٠، ص ٢٦؛ أوراق مركز الدراسات الاستراتيجية، رقم ٧. والقسم التالي الذي يقارن بين التطور العسكري الإسرائيلي والمصري في الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ نقل بموافقة من ستيفن غرين وفرانك بونفيلان، «نزع السلاح المصري من طرف واحد: تجربة فاشلة،» شؤون عربية ـ أميركية العدد ١٢ ربيع ١٩٨٥ ص ٥٤ ـ ٥٦.

هـ ـ متابعة تطوير القوة الجوية (بما في ذلك أحدث نوع من الطائرات ف ـ ١٥).

ولسبب ما، أغفل مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في هذا التلخيص ذكر الخطوات الواسعة نحو حيازة وتجربة الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الكبرى، بما فيها الرؤوس النووية التي تمت تجربتها بالاشتراك مع جنوب إفريقيا في الأعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، وطائرات ف ـ ١٥ القادرة على حمل رؤوس نووية وأنظمة صواريخ لانس التي تستطيع حملها، والتي تمّ الحصول عليها من الولايات المتحدة.

ولخص مركز الدراسات الاستراتيجية في الوثيقة نفسها ما أسماه بـ «التعزيزات المصرية» خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ فقال إنها «زيادة متواضعة في ترتيبات وحدات القوات الراجلة... زيادة في عدد قاذفات الصواريخ المضادة للدروع... (و) تخفيض في قوة سلاح الطيران.»[٢]

ولم يلاحظ مصدر آخر أكثر تجرداً من الأول دَرَس الموضوع نفسه أية تعزيزات مصرية على الإطلاق، متواضعة كانت أو غير متواضعة. فعندما كتب جون كيغان عام ١٩٧٩ كتاب «جيوش العالم» لاحظ أن مصر، خلال السنوات الست التي تلت العام ١٩٧٣، لم تعوض حتى الدبابات التي خسرتها في الحرب. والواقع كما يقول كيغان أنه «نادراً ما زُود الجيش بأي شيء جديد منذ عام ١٩٧٣ غير السلاح المضاد للدروع.» ولم يفعل سلاح الطيران أو البحرية المصرية شيئاً أكثر من تبديل أو إعادة تأهيل بعض العتاد الروسي القديم في هذه الفترة، كما أن سلاح الجو على حد قول كيغان ـ أنقص كثيراً عدد طائراته العاملة (أي الجاهزة للقتال)، وكذلك فعل بالنسبة لمعدل عدد ساعات تدريب طياريه الشهرية[٣].

وفي إحصائيات استيراد الأسلحة لمصر وإسرائيل خلال فترة ما بعد الحرب،

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣) جون كَيغان، جيوش العالم، نيويورك، وقائع في ملف ١٩٧٩، ص ٢٠٠.

١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، قصة درامية مماثلة[٤]. فمصر التي فاق استيرادها للسلاح استيراد إسرائيل بنسبة اثنين إلى واحد في السنوات الأربع التي سبقت الحرب، خفضت هذا المستوى فجأة في عام ١٩٧٤، واستوردت بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٩ ما قيمته ١،٧٣ مليار دولار فقط من السلاح، أي أقل من ثلث قيمة ما استوردته إسرائيل في الفترة نفسها (٥،٢ مليار دولار). ويبين الجدول التالي الانفاقات النسبية السنوية[٥].

ويمكن استخلاص النتائج نفسها إذا نظرنا إلى النمو في وضع وأعتدة القوتين المتصارعتين. فبين الأعوام ١٩٧٣ و١٩٧٩ ازدادت القوة البشرية العاملة في الجيش المصري بمعدل ٤،٦ بالمائة، أي ٢٦٠ ألفاً إلى ٢٧٢ ألفاً. إلا أنه في الفترة نفسها ازداد عدد القوات الإسرائيلية المعبأة (بما في ذلك قوات الاحتياط التي قاتلت بقوة في كل حروب الشرق الأوسط السابقة) من ٢٧٥ ألفاً إلى ٣٧٥ ألفاً، أي بزيادة ٣٦،٣ بالمائة. وانخفض عدد الطائرات المقاتلة المصرية العاملة في تلك الفترة من ٧٦٨ إلى ٥٦٣ طائرة، بينما زاد عدد الطائرات الإسرائيلية من ٤٨٨ إلى ٧٢٠ طائرة. وانخفضت قوة الدبابات المصرية المتوسطة الحجم من ١٨٨٠ إلى ١٦٨٠ دبابة، بينما ازداد عدد الدبابات الإسرائيلية من ١٧٠٠ إلى ٣٠٠٠. وكانت الزيادة في معدل حيازة ناقلات الجند المدرعة أكثر من المعدلات السابقة بكثير. فبين الأعوام ١٩٧٣ و١٩٧٩، زادت مصر عدد ناقلات الجند المدرعة من ٢٠٧٦ إلى ٣٠٨٠ ناقلة، في حين تجاوزت إسرائيل مضاعفة قوتها من ٣٤٥٠ إلى ٨٠٠٠ ناقلة، مما دعم حركية الجيش الإسرائيلي وقدرته على الاجتياح والضرب في العمق.

ومن المؤكد أن هذه القوائم لا تشمل الزيادات المهمة في القوات المسلحة «لبلدان المواجهة» العربية الأخرى. فالأردن وسوريا، على سبيل المثال، زادتا عدد

(٤) الأرقام المقارنة في الفقرات التالية حول استيراد الأسلحة والقوة البشرية، والطائرات المقاتلة، والدبابات، وناقلات الجند المسلحة، مأخوذة عن: المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية وإحصائيات الوكالة الأميركية للحد من التسلح ونزع السلاح. وقد اقتبسها أنتوني كوردسمان، السلاح الأردني وميزان الشرق الأوسط واشنطن: مؤسسة دراسات الشرق الأوسط، ١٩٨٣ ـ ص ١٤٦.

(٥) هذا الجدول المأخوذ عن المصدر السابق ناقص لأنه لا يشمل مبلغ ٢،٢ مليار دولار قيمة الأسلحة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل عبر الجسر الجوي في حرب تشرين/أكتوبر.

واردات السلاح بملايين الدولارات الأميركية

السنة	مصر	إسرائيل
١٩٧٠	٦٥٠	٢٣٠
١٩٧١	٣٥٠	٢٦٠
١٩٧٢	٥٥٠	٣٠٠
١٩٧٣	٨٥٠	٢٣٠
مجموع (١٩٧٠ ـ ٧٣)	٢٤٠٠	١٠٢٠
١٩٧٤	٢٣٠	٩٥٠
١٩٧٥	٣٥٠	٧٢٥
١٩٧٦	١٥٠	٩٧٥
١٩٧٧	٢٧٠	١١٠٠
١٩٧٨	٣٦٠	٩٢٥
١٩٧٩	٣٧٠	٥٢٥
مجموع (١٩٧٤ ـ ٧٩)	١٧٣٠	٥٢٠٠

دباباتها المتوسطة الحجم، خلال هذه المرحلة، بأكثر من الضعف. وشكل تدفق السلاح على البلدان الأخرى، من دون شك، جزءاً من الحافز الذي حمل إسرائيل على تعزيز قواتها. ومع ذلك فإن النقطة الأساسية هنا هي أن مصر أخذت تخسر مواقعها بسرعة لصالح كلا الطرفين، البلدان العربية الأخرى وإسرائيل. وتضاءل نفوذها تبعاً لذلك.

وفي أواخر عام ١٩٧٦ تضاءل دور مصر التقليدي بوصفها القوة العربية الموازنة لإسرائيل عسكرياً، إذ تناقصت القدرة العسكرية للجيش المصري من جراء الاستنزاف بنسبة ٢٥ ـ ٣٠ بالمائة عما كانت عليه قبل حرب تشرين

الأول/أكتوبر، بينما هيمنت إسرائيل عسكرياً على الشرق الأوسط بثقة أكبر وشكل أتم عما كانت عليه منذ حرب ١٩٤٨.

والسؤال الذي قد يطرحه المرء هو: «لماذا فعل السادات ذلك؟» وما الذي يجعل بلاداً خرجت من مفاوضات يارنغ الطويلة المخيبة للأمل (١٩٦٨ ـ ١٩٧١)، ومن مبادرات كيسنجر/روجرز الدبلوماسية التي لا تقل عقماً (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) واستطاعت أخيراً، وبعد ٢٥ عاماً من المحاولة أن تنشىء قوة بشرية مدربة، وقاعدة صناعية تقنية كافية تمكنها من مقارعة أعدائها ـ ما الذي يجعلها تلقي سلاحها طوعاً وتختار المفاوضات؟

هناك تفسير غير تقليدي وغير مقنع قدمه مارك هيلر من مركز يافي للدراسات الاستراتيجية بتل أبيب ويقول فيه:

«خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، بلغ الجيش (المصري) الذروة حجماً وقوة. ومع ذلك فإن السياسة التي تبناها الرئيس السادات بعد عام ١٩٧٣ وهي المفاوضات السياسية لحل النزاع مع إسرائيل، والتحول باتجاه الولايات المتحدة، إضافة إلى العبء الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب أدى إلى تخلف مصر عن إسرائيل وبلدان عربية أخرى في سباق التسلح في الشرق الأوسط[٦]. ولا ريب في أن انفاق مصر على الدفاع في مطلع السبعينات بلغ مستوى لا يحتمل ـ ما يقارب ٢٥٪ من مجموع الميزانية الوطنية ـ وهذا قريب من مستوى «عبء» الدفاع الذي كاد أن يدمر الاقتصاد الإسرائيلي في مطلع الثمانينات. غير أن مصر آنذاك كإسرائيل في لبنان، كان لديها محسنون على استعداد لاستيعاب ذلك العبء.

وفي فترة ما بعد حرب ١٩٧٣، كان الاتحاد السوفييتي لا يزال خياراً متاحاً لمصر إذ استمر تدفق السلاح من هذا المصدر طوال فترة الحرب بالرغم من قرارات السادات المهينة في تموز/يوليو ١٩٧٢. والواقع أن مصر لم تدمر آخر جسورها إلا فيما بعد عندما طردت من بقي من الخبراء السوفييت وامتنعت عن تقديم

(٦) مارك هيلر ودوف تاماري وزئيف إيتان: الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٧٣، تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب ١٩٧٤، ص ٨٩.

التسهيلات المرفئية للاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٤ وألغت معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية عام ١٩٧٦.

وكذلك فإنه لم تسد الأبواب المؤدية إلى دول النفط العربية الغنية إلا بعد أن ذهب السادات إلى القدس فخطا أول خطوة في عملية السلام. وكانت لا تزال في جيبه عروض عربية لدعم الاقتصاد المصري وأي مجهود حربي في المستقبل في حدود ٢،٥ مليار دولار سنوياً. فالزيادة الهائلة في أسعار النفط خلال السنوات التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة دفعت بالثروة العربية النفطية إلى ذروتها بالمقارنة مع اقتصاد أقاليم أخرى. وكان باستطاعة العرب إعادة تسليح مصر بأحدث الأسلحة وبكميات أخرى من أسواق أوروبا والكتلة الشرقية.

صحيح أن مصر واجهت مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية بلغت عام ١٩٧٧ حد الأزمات. لكن لو أن السادات اختار الاتجاه إلى الحرب لتفادي النزاع الداخلي لما كان أول زعيم في العالم الثالث يفعل ذلك.

وأخيراً يحتمل أن تكون الوعود بتسليح مصر من مصدر آخر ـ وهو أميركا ـ هي التي دفعت السادات إلى طريق نزع السلاح بالاستنزاف ـ المزروعة بالورد. ويقول اللواء محمد عبد الغني الجمصي، الذي كان وزيراً للدفاع أثناء مرحلة نزع السلاح: إن أنور السادات اعتمد اعتماداً قوياً على وعود بالحصول على أسلحة أميركية متطورة في المستقبل قطعها شخصياً وزير الخارجية الأميركي (ومستشار الأمن القومي) هنري كيسنجر[٧].

وجرت أول محادثات وجهاً لوجه حول الموضوع أثناء المراحل الأولى من مفاوضات الكيلومتر ١٠١ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وتركزت على فصل القوات بعد حرب يوم الغفران، وبعدها بقليل خلال المفاوضات «المكوكية المصرية ـ الإسرائيلية» في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. وفي نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٧٥ قدم كيسنجر لمصر برهاناً ملموساً ورمزياً عن استعداد أميركا

(٧) مقابلة شخصية مع اللواء الجمصي في هيليوبوليس، مصر، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

لبيع أسلحة لمصر حالما يتم توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. ثم رتب عملية حول بها إلى مصر ست طائرات نقل سي - ١٣٠ كانت متجهة أصلاً إلى ليبيا. وتأثر السادات بذلك، على ما يبدو، لإن هذا تزامن تقريباً مع توقف مصر عن شراء السلاح السوفييتي.

وجرى استبعاد كل من اللواء الجمصي ووزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي عن هذه المحادثات السرية بين السادات وكيسنجر، ولم يُبلّغا بالنتائج إلا فيما بعد[٨]. ومن الملفت للنظر أن السادات وكيسنجر لم يذكرا المحادثات حول مشتريات مصر للأسلحة في المستقبل في مذكراتهما الخاصة. أما اللواء الجمصي فهو عاكف على وضع كتابه[٩].

وقبل أن يجتمع كارتر والسادات وبيغن بزمن طويل من أجل مباحثات السلام في كامب ديفيد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، بدأت إسرائيل تأخذ في الحساب الخريطة العسكرية الجديدة في الشرق الأوسط في إطار تحديد سياساتها تجاه الدول الأخرى في المنطقة. وبعد أن حيّدت مصر نفسها عن طريق استنزاف قواتها المسلحة، كان من الطبيعي لإسرائيل أن تبدأ في لعب دور فعال وبارز في فرض نفسها في كل أنحاء الشرق الأوسط.

ففي شهر آب/أغسطس ١٩٧٥، مثلاً، وافقت إسرائيل على إعادة حقول نفط أبورديس في سيناء إلى مصر كجزء من عملية فصل القوات التي بدأت قبل عامين تقريباً بمشاركة هنري كيسنجر. وفي الوقت نفسه تقريباً بدأت اسرائيل تفاوض شركة من تكساس للتنقيب عن النفط في مواقع أخرى من سيناء المحتلة. وقد أحدث الاتفاق ضجة كبرى في الكنيست نظراً لأن ثلاثة من أصحاب الملايين اليهود الأميركيين نالوا حصصاً قليلة في هذا المشروع[١٠]. وبدأت عمليات الحفر للتنقيب قرب الطور على خليج السويس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) هنري كيسنجر، «سنوات الاضطراب»، وأنور السادات، «البحث عن الذات» نيويورك: هاربر ورو، ١٩٧٧.

(١٠) نيويورك تايمز، ٨ أيار/مايو ١٩٧٦، ص ٤.

ويفترض أن الامتياز شمل حقوق التنقيب في مياه الخليج أيضاً.

إلا أن الحكومة المصرية، بدعم من الولايات المتحدة، ادعت لنفسها حق التنقيب عن النفط في المياه نفسها جول الطور، ووقعت على اتفاقية تمنح امتيازاً لشركة أموكو الأميركية لكي تبدأ الاستكشاف. وربما بدت هذه العملية لشركة أموكو ولحكومتي الولايات المتحدة ومصر مسألة قانونية، لكنها لم تكن كذلك. فعندما أرسلت أموكو سفينة تابعة لها إلى المنطقة لتبدأ العمل، قامت الزوارق الإسرائيلية المسلحة بابعادها وأطلقت النار على الإشارات والتجهيزات المستخدمة في عملية التنقيب[11].

لم تكن هذه المسألة قانونية لأنه كانت لدى إسرائيل الوسائل العسكرية التي تمكنها من حسم الخلاف لمصلحتها بسرعة. ولم تكن لدى أميركا رغبة سياسية للرد على القوة الإسرائيلية بقوة مثلها. أما مصر فيكفي القول بأنه لم تكن لديها الطائرات والسفن والصواريخ الكفيلة بالرد. وعليه فإنها استدعت السفراء، وبعثت رسائل احتجاج... الخ. وانتهى كل شيء بعد ذلك، وتوقفت أموكو بهدوء عن التنقيب. وفي ربيع ١٩٧٧ بدأ الإسرائيليون بالتنقيب الفعلي خارج شاطىء الطور، في حين كررت الخارجية الأميركية رأيها بأن عملية التنقيب غير قانونية، وأكدت بشدة على أن التصرف الإسرائيلي «لا يساعد الجهود المبذولة لدفع محادثات السلام إلى الأمام.»[12]

كان قرار مصر بأن تخرج نفسها من المعادلة العسكرية في الشرق الأوسط يعني أن على كل دولة عربية أخرى أن تقف وحيدة في وجه إسرائيل. ولم يكن مفاجئاً أن يبدأ الجيش الإسرائيلي بالقيام بزيارات مكثفة لأنحاء أخرى من المنطقة، بما فيها بعض الدول التي كانت علاقاتها مع إسرائيل هادئة نسبياً طيلة عشرات السنين. ففي عام ١٩٧٥ أخذت إسرائيل تكرر أختراقها للمجال الجوي السعودي بالتحليق فوق موانىء البحر الأحمر، وحتى فوق القواعد الجوية السعودية

(١١) نيويورك تايمز، ٨ أيلول/ستبمبر ١٩٧٦، ص ١٤.
(١٢) نيويورك تايمز، ٤ نيسان/أبريل ١٩٧٧، ص ٤.

في الشمال[١٣]. . . وفي البداية، احتج مسؤولون أميركيون لدى الإسرئيليين فلما لم يكن لذلك أي تأثير، واستمر التحليق الجوي حتى مطلع الثمانينات، وافقت أخيراً إدارة ريغن (في العام ١٩٨٢) على إقامة مراقبة جوية[١٤] وهكذا يكون الشريك الأمني.

وفي عام ١٩٧٥ أيضاً بدأت إسرائيل للمرة الأولى تتدخل مباشرة في الحرب الأهلية اللبنانية. فأقامت اتصالات مستمرة مع الكتائب المسيحية. وفي السنة التالية بدأ يتدفق عليها السلاح الإسرائيلي، بما في ذلك الصواريخ المضادة للدروع والدبابات والأسلحة الفردية. وفي آذار/مارس ١٩٧٨ أرسلت إسرائيل ٢٥ ألف جندي إلى لبنان لتحتل مؤقتاً المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني. ولم تكن القوات السورية المتواجدة في لبنان كجزء من قوات الردع التابعة لجامعة الدول العربية وبموافقة الحكومة اللبنانية في وضع يسمح لها بمقاومة الاجتياح الإسرائيلي. ففي حروب شرق أوسطية سابقة، كانت سوريا تعتمد على مصر في «فتح جبهة جنوبية». غير أنه الآن (١٩٧٨)، ومصر منزوعة السلاح، لم يعد أمام سوريا، عملياً، أي خيار عسكري في وجه إسرائيل.

وعندما أعلن السادات، بشكل مفاجىء، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، استعداده للذهاب إلى القدس، استجاب مناحيم بيغن بسرعة فوجه للزعيم المصري دعوة لإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي. وكان المفترض، كما كتب الرئيس جيمي كارتر في مذكراته، أنه بعد هذه البادرة الرمزية سيبادر الفرقاء الرئيسيون في نزاع الشرق الأوسط إلى عقد مؤتمر سلام دولي في جنيف[١٥]. وفي ذلك الوقت كان وضع السادات حرجاً للغاية. فمعظم الحكومات العربية، وعدد كبير من المصريين، رأوا في مبادرته نحو السلام خيانة لصالح عدوهم القديم المشترك. ولم يكن يبدو على الزعماء الإسرائيليين، على الأقل في نظر كارتر، أنهم أدركوا هشاشة احتمالات السلام. فقد لخص كارتر الموقف كما فهمه بعد اجتماع عاصف جداً بين بيغن والسادات في الإسماعيلية كما يلي:

(١٣) مقابلة مسجلة في آذار/مارس ١٩٨٦ مع ضابط طيران أميركي كبير.
(١٤) مقابلة مع مسؤول كبير في الخارجية الأميركية، في نيسان/ابريل ١٩٨٦.
(١٥) جيمي كارتر، حفاظ على الإيمان: مذكرات رئيس (نيويورك: بانتام، ١٩٨٢) ص ٣٠٤.

«لم يحترم الإسرائيليون التعهد الذي قطعه لي دايان بشأن سياستهم الاستيطانية، بل كانوا يبنون تلك المستوطنات في الأراضي المحتلة بأسرع ما يمكن. وكلما بدا أننا حققنا بعض التقدم مع العرب، كان بيغن يعلن عن تأسيس مجموعة أخرى من المستوطنات، أو يدلي ببيانات استفزازية أخرى. ولم يكن هذا السلوك مزعجاً فحسب، بل كان يعرض احتمالات السلام ووضع السادات في مصر وفي العالم العربي للخطر. وكانت الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة أو التفجيرات في لبنان تولد الأزمات، وكان هناك سيل من الرسائل القاسية اللهجة بيني في واشنطن، وبين بيغن في القدس[١٦].

وبعد أخذ ورد كثير من جيمي كارتر، اجتمع الزعماء الثلاثة أخيراً في كامب ديفيد بولاية ميريلاند في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨. ولم يكن أحد عندئذ يعرف تماماً ما إذا كان هدف هذا الاجتماع هو مناقشة قضية السلام أو الاتفاق على مواصلة الاجتماعات.

والمؤسف أن أنور السادات ذهب خالي الوفاض. فقواته المسلحة كانت بطبيعة الحال منهكة وضعيفة المعنويات. وكانت شعبيته قد تدهورت كما تبين من اندلاع الاضطرابات في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. أما علاقاته مع الحكومات العربية الأخرى التي تشكل ضرورة حيوية للاقتصاد المصري فكانت هي الأخرى في تدهور مستمر على أثر اتفاق فصل القوات ورحلة القدس.

وكان الشخص الوحيد الذي يعرف تماماً حقيقة وضع السادات هو مناحيم بيغن. وقد وصف ثلاثة من الصحفيين الإسرائيليين البارزين نظرة بيغن إلى مبادرة السادات للسلام كما يلي:

«لم يغفل بيغن الشجاعة التي أظهرها السادات بزيارته للقدس. ولكنه أيضاً كان يعتبر هذه الخطوة عملاً من أعمال الضعف وحتى من أعمال

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

اليأس. ففي رأيه أن السادات ما كان ليقوم بهذه المجازفة لو كان أمامه خيار آخر.»[١٧]

والواقع أن السادات قد تنازل عن الشيء الوحيد الذي كان يمكنه أن يساوم عليه وهو دور مصر المركزي في التوازن العسكري العربي الإسرائيلي. ولم يبق لديه ما يقدمه سوى معاهدة سلام لا تعدو أن تكون اعترافاً رسمياً بالواقع وهو هيمنة إسرائيل العسكرية المطلقة.

ومن الغريب أنه قلما يشار إلى هذه الخلفية الأساسية لاجتماعات كامب ديفيد حتى من قبل بعض المشاركين الرئيسيين الذين كتبوا عنها فيما بعد. فعبثاً يحاول المرء أن يبحث في الرواية الشاملة لعملية كامب ديفيد التي أوردها كارتر في مذكراته «حفاظ على الإيمان» عن أي ذكر لنزع سلاح مصر، أو لوضع السادات الذي يستجدي المعونات العسكرية. والسادات نفسه لم يعترف في سيرته الذاتية «البحث عن الذات» بالعامل العسكري. وحتى وليم كوانت، الخبير الأميركي في شؤون الشرق الأوسط، وخبير الأمن القومي، وأحد المشاركين في كامب ديفيد، لم يشر إلى هذا الموضوع في كتابه الموثوق الذي صدر حديثاً: «كامب ديفيد: صنع السلام والسياسة»[١٨].

ويبدو أن توافق المصالح بعد كامب ديفيد صور الاتفاقات كصفقة عادلة، عقدت بحرية. ولكن لا شي يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من هذا.

صحيح أن مصر خرجت من الاجتماعات (ومن المعاهدة التي وقعت فيما بعد في آذار/مارس ١٩٧٩) بوعد بإعادة سيناء إليها. غير أنها خرجت أيضاً معتمدة اعتماداً كاملاً على الولايات المتحدة في احتياجاتها الاقتصادية والعسكرية، وعليه فإنها تجمدت في وضع الطرف الأضعف بالنسبة لإسرائيل. وتعثرت علاقاتها تعثراً كاملاً مع العالم العربي والكتلة الشرقية.

وبدا عندئذ أن إسرائيل لم تخرج من كامب ديفيد بأكثر من «قصاصة ورق»:

---

(١٧) إيتان هابر، زئيف وأهود يعاري «سنة الحمامة» نيويورك، بانتام، ١٩٧٩ ص ٤٢.
(١٨) وليم كوانت، كامب ديفيد: صنع السلام والسياسة، معهد بروكنجز، واشنطن، ١٩٨٦.

أي معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية. ويبدأ المرء بفهم معنى تلك القصاصة عندما يراقب سلوك إسرائيل بعد كامب ديفيد. . . في إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وضم الجولان، وجمود عملية السلام في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وسلسلة مغامرات عسكرية تشكل محور اهتمام القسم الثاني من هذا الكتاب.

إن نزع سلاح مصر كان، من حيث تأثيره على الصراع في الشرق الأوسط أهم من حرب ١٩٧٣، لا بل يمكن القول انه كان أكثر أهمية من حرب ١٩٦٧ التي أعطت إسرائيل الأراضي المحتلة. فاتفاقات كامب ديفيد لم تكن أكثر من تثبيت لوضع مصر كخصي ضخم في العالم العربي. فنزع سلاح مصر باختصار، جعل القدس العاصمة الإدارية في الشرق الأوسط التي تسيطر على السياسات العسكرية والأمنية فيه وتسيطر من نواح كثيرة على السياسات الخارجية للدول الأخرى في المنطقة. أما قبل السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ فقد كان التوتر في المنطقة في مد وجزر بينما كانت الدول الكبرى تقوم بالمناورة والتهديد من وراء ستار. وفي تلك الأثناء كان احتمال التفاوض على حل جذور الصراع ماثلاً باستمرار وفي جو من التفاؤل في المنطقة حين كان الوسطاء الغربيون يتنقلون من عاصمة إلى أخرى.

وبعد نزع سلاح مصر، وخصوصاً بعد كامب ديفيد، لم يعد هناك ـ كما كان مناحيم بيغن يصرح دائماً ـ شيء للمفاوضة. فمنذ ذلك الحين أخذ الطيران الإسرائيلي يفصل في النزاعات بين إسرائيل وجيرانها بسرعة وقوة.

الفصل الثامن

مبنوزون وقنابل: تجربة جنوب الأطلسي النووية

الوقت هو مساء الجمعة الموافق في ٢١ سبتمبر/أيلول. وكانت البارات على طول طريق (أ ـ ١ ـ أ) على شاطىء كوكوا بولاية فلوريدا تعج بالزبائن. وكان المداومون في الليل من موظفي الوكالة القومية للفضاء بقاعدة كاب كانافيرال إلى الشمال قليلاً من كوكوا منهمكين في الإعداد لإطلاق أول مكوك فضائي في موعده في الصيف القادم. وإلى الجنوب من كوكوا أيضاً لم يتوقف العمل في قاعدة باترك الجوية، مقر أعمال وكالة الرصد النووي التابعة لسلاح الجو الأميركي.

على أنه لم يقدر لقاعدة باترك أن تشهد أمسية عادية. فقبيل التاسعة شاهد تقني يرتدي اللباس الموحد مؤشر تسجيل أحد أجهزة المراقبة أمامه يرسم علامتين كبيرتين. وكانت هذه الآلة التي تسمى «خزان الاتصال الأرضي» تسجل إشارات إلكترونية رمزية يبثها واحد من سلسلة الأقمار الصناعية «فيلا» وهي الأقمار التي تمكن أميركا من رصد التفجيرات النووية على مدار الكرة الأرضية. وكان قد جرى بين ١٩٦٣ و١٩٧٠ إطلاق ١٢ قمر «فيلا» من صنع شركة (ت. ر. و) لتحلق في المدارات القريبة من الأرض على علو ٦٠ أو ٧٠ ألف ميل، بحيث يغطي كل جهاز من أجهزة الإحساس المزدوجة فيها نصف سطح الكرة الأرضية تقريباً.

واستدعي ضابط المراقبة للحضور إلى المكان عندما أخذت أنظمة الكومبيوتر تطلق صفيرها الخافت وتحدد مكان وزمان الإشارتين الضوئيتين اللتين التقطهما

جهاز الإحساس في القمر الصناعي. وعندما تمّ التأكد من الإشـارات ومن العلامات التي ظهرت على الشاشة، تبين أنها إشارة مؤكدة إلى وقوع انفجار نووي. أما المكان فهو جزر برنس إدوارد على مسافة ١٥٠٠ ميل تقريباً جنوب ـ شرقي رأس الرجاء الصالح عند منتصف الطريق تقريباً بين جنوب إفريقيا والقارة القطبية الجنوبية. وكان الوقت يشير إلى قبيل الخامسة صباحاً (من يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر) بالتوقيت المحلي، أي موعد الفجر، عندما وقف معظم الموظفين في القاعدة على شاطىء كوكوا يراقبون الجهاز. وكان أكثرهم، إن لم يكن كلهم، يعرفون أن التجارب النووية تجري عادة قبيل الفجر، وهو الوقت الذي يمكن فيه أولاً معاينة حصيلة الإشعاعات في الظلام، وثانياً قياس مخلفات الإشعاع ونتائج الانفجار حالما يسمح الضوء بذلك.

كان هذا كافياً. ففيما بعد شرح الميجر جنرال جـورج كيغان رئيس إستخبارات سلاح الجو الأميركي ما كان يحصل عادة في لمثل هذه الحالة فقال:

«كنا عادة نحصل على الإشارة في غضون دقيقتين أو ثلاث تقريباً في مقرنا بكولورادو سبرنجز، ثم يتم إعلام هيئة رئاسة الأركان المشتركة بوزارة الدفاع الأميركية، وتصل بعدها هذه المعلومات إلى قيادة الدفاع الوطني في غضون خمس دقائق. وإذا كان للحدث النووي مضاعفات خطيرة فإن المعلومات تصل الرئيس بعد دقائق معدودة من ذلـك الوقت.»[1]

وبالطبع كان من المتوقع أن تنظر إدارة الرئيس كارتر إلى حصول انفجار قرب جنوب إفريقيا على أنه «حدث نووي له مضاعفات خطيرة» لأنه كان من المعروف على نطاق واسع أن لدى تلك الدولة برنامج أسلحة نووية في مرحلة متقدمة جداً بالرغم من أنها وقعت في عام ١٩٦٣ معاهدة حظر التجارب النووية. فاجتمع كل من وزير الدفاع هارولد براون، ومستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي أثناء الليل مع الرئيس كارتر في البيت الأبيض. ثم التأمت في صباح

(١) نسخة من برنامج «بانوراما» في تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية بلندن. عرض في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠ الساعة ٨:١٠ مساء بتوقيت غرينيتش.

اليوم التالي، يوم الأحد، لجنة تضم بين عشرة واثني عشر شخصاً للنظر في المسألة. ويقول جيرالد فنك الذي كان آنذاك كبير خبراء الشؤون الإفريقية في هيئة موظفي مجلس الأمن القومي، انه تلقى اتصالاً هاتفياً من رئيسه في وقت مبكر من ذاك الصباح:

«طلب مني زبيغ (زبيغنيو) إنزال فريقي إلى الميدان لأن أمامنا مشكلة بسيطة. وأذكر أننا اجتمعنا أولاً في الغرفة المخصصة لبحث الوضع في البيت الأبيض. وترأس الاجتماع فرانك برس (مستشار الرئيس للشؤون العلمية). وكانت التقارير الأولى التي وردتنا في ذلك اليوم والأيام التي تلته... تشير حسب افتراضي أنه جرت مشاهدة حقيقية، وذلك لأنه لم يسبق لذلك القمر الصناعي أن فشل في الاستجابة بشكل إيجابي وأن أمدنا بإشارة خاطئة.»[٢]

أما المشكلة التي أشار إليها بريجنسكي فكان من الممكن أن تكون إحدى أو جميع القضايا السياسية التي يثيرها حدوث انفجار نووي في هذا الجزء من جنوب الأطلسي. وإذا صح حدوث التجربة فإن المرشح الأكبر للقيام بها على الأقل من ناحية جغرافية هو جنوب إفريقيا التي تمتلك جزر برنس إدوارد. ولما كانت جنوب إفريقيا قد وقعت معاهدة حظر التجارب النووية فإن حيازتها للقنبلة النووية قد يضعف تلك المعاهدة ومعاهدة ١٩٦٨ لمنع انتشار الأسلحة النووية في نظر حكومات العالم الثالث. ثم إن قنبلة نووية من صنع جنوب إفريقيا قد يكون لها تأثير مباشر على الولايات المتحدة لأنها تثير تساؤلات حول المساعدة العلنية والرسمية من الولايات المتحدة لبرنامج الطاقة النووية، في جنوب إفريقيا، وحول المساعدة السرية لبرنامج أسلحتها النووية، الأمر الذي تكشفت بعض حقائقه في إحدى محاكم المقاطعات الاتحادية الأميركية في العام المنصرم.

ومما عقد الأمور أن بعض المجتمعين في تلك الغرفة بالبيت الأبيض، ممن كانوا على علم بالتعاون الوثيق بين جنوب إفريقيا وإسرائيل في الشؤون العسكرية

---

(٢) مقابلة شخصية مع جيرالد فنك، آذار/مارس ١٩٨٦.

لم يستبعدوا منذ البداية تورط إسرائيل في التجربة النووية ـ إذا كان ما حدث هو تجربة نووية. وإذا ثبتت صحة ذلك، فإن «تعديل سيمنغتون» يفرض على الولايات المتحدة قانوناً قطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية لإسرائيل في وقت كانت فيه الانتخابات الرئاسية على الأبواب[٣]. وعليه فقد كان الوضع من الناحية السياسية أشبه بالكابوس. لكن ما لم يتوقعه مديرو الأزمة في البيت الأبيض كان صعوبة التحقق مما شاهده قمر فيلا الصناعي.

وجرت العادة أن تكون الخطوة التالية في تقرير ما إذا كانت قد حصلت تجربة نووية هي إرسال طائرات استطلاعية تابعة لسلاح الجو الأميركي لتحلق على علو شاهق فوق المكان الذي شوهد فيه الانفجار، أو نقطة باتجاه الريح (أي إلى الشرق) في مكان التجربة، بهدف جمع عينات من الهواء وقياس نسبة الإشعاع فيها. لكن بعد المكان الذي حدده القمر الصناعي عقد العملية وأخر الإجراءات. فلما أمكن ذلك بعد مرور أيام قليلة، لم يتم العثور على أية نسبة إشعاعات مهمة وغير طبيعية[٤].

وواصل فريق إدارة الأزمة في البيت الأبيض، وهو مؤلف من موظفين عاديين في البيت الأبيض ومن موظفي وزارتي الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي ووكالة الإستخبارات المركزية، اجتماعاته في الأيام التالية آملاً في العثور على عينات إشعاعية تكون دليلاً على حصول التجربة. فهذا يسمح للفريق على الأقل بالاتجاه بثقة نحو تقدير المشكلات السياسية التي يطرحها هذا الحادث النووي الذي كان الجميع واثقين من وقوعه. لكن العينات لم تصل.

ومع مرور الأيام أخذت تقل اجتماعات الفريق. وانتقلت اجتماعاته من

(٣) قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ (القانون العام ٨٧ ـ ١٩٥)، المعدّل بقانون مساعدات الأمن الدولية لعام ١٩٧٧، يوجب قطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية أو منح التعليم أو التدريب العسكري التي تقدمها الولايات المتحدة الأميركية إلى أي بلد يصنع أو ينقل أو يتسلّم أو يفجّر «وسيلة تفجير نووية».

(٤) كان الموقع الذي جرت فيه مشاهدة قمر فيلا الصناعي يمتاز بغلاف أيوني أرق من أي موقع آخر على الأرض، مما جعل نسبة الإشعاع الخلفي الطبيعي عالية بشكل غير اعتيادي. وفي ذلك الوقت، اعتبر الأمر مجرد مصادفة.

الطابق الأرضي للبيت الأبيض إلى مبنى المكتب التنفيذي الغربي، واتخذت لهجته صيغة رسمية أقوى. وعندما تعذر العثور على مستويات إشعاعية غير اعتيادية، تعلقت آمال بعض أعضاء هذا الفريق غير الرسمي بالإستخبارات البشرية و/أو الإلكترونية. فإذا كانت هناك فعلاً تجربة في البحر كما دل قمر فيلا الصناعي، فلا بد أنه كانت هناك أيضاً عمليات مراقبة بحرية (وربما برية) وتحركات غير اعتيادية للسفن، واتصالات لاسلكية الخ. لذلك وضعت وكالة الإستخبارات المركزية ووكالة الإستخبارات الدفاعية عملاءها في جنوب إفريقيا على أهبة الاستعداد، على أمل أن يفتح بعضهم فمه عاجلاً أو آجلاً. لكن المعلومات لم تصل أبداً.

وكانت إدارة كارتر تواجه بالإضافة إلى المشكلات السياسية المشار إليها وضعاً لا بد أن يثير أسئلة حول جميع القدرات الأميركية على التحقق من التجارب النووية. فلو لم يحدث انفجار نووي، وتبين أن قمر فيلا الصناعي قد سجل قراءة خاطئة، فسيكون من الضروري إعادة النظر في الوسائل الأساسية لرصد التجارب النووية في أنحاء العالم وترميمها. لذلك بادر بعض المسؤولين في البيت الأبيض إلى اتخاذ قرار يؤكد أن الحاجة ماسة إلى مشورة ومساعدة علمية خارجية.

لجنة رفيعة المستوى

في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، تلقى الدكتور جاك روينا، وهو أستاذ الهندسة الكهربائية في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا وعالم سابق مصرح له أمنياً بالاطلاع على الأسرار العليا في دائرة الدفاع، اتصالاً هاتفياً من صديقه القديم فرانك برس طالباً منه الحضور إلى واشنطن لمسألة «سرية للغاية». وحتى ذلك الوقت لم يكن ما شاهده قمر فيلا الصناعي قد صار معروفاً لدى الشعب الأميركي، فقد أخفي حتى عن إدارة كارتر باستثناء اثنين أو ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن القومي.

وطُلب من روينا ترؤس لجنة خاصة تضم علماء أميركيين بارزين لمراجعة وتقييم المعطيات المستمدة من القمر الصناعي وغيره لمساعدة الإدارة في تقرير ما إذا

كان قد وقع بالفعل «حدث نووي». وكانت اللجنة ستتألف من عالم جيولوجي ومن فيزيائيين ومهندسين كهربائيين وعلماء نوويين وعدة أشخاص من ذوي الخبرة في أنظمة الإحساس الخاصة بالأقمار الصناعية[٥]. وكان مكتب البيت لسياسة العلوم والتكنولوجيا الذي يديره فرانك برس يتولى أمانة سر اللجنة، وشؤون التوثيق، وجمع الاعترافات وتنظيم ما يقدمه الخبراء من داخل الحكومة وخارجها. وقد اتفق على أن يكون جون ماركوم، وهو كبير موظفي مكتب البيت الأبيض لسياسة العلوم والتكنولوجيا، مسؤولاً عن التدابير اليومية.

إن التفجيرات النووية، حتى الناتجة منها عن أسلحة صغيرة قليلة الأثر، أحداث هامة ويمكن رصدها بطرق متنوعة. «فالإشارات» التي يصدرها التفجير النووي تشمل ومضات ضوئية كثيفة، ومخلفات إشعاعية نشطة، وموجات ضغط جوي، وموجات صوتية (سمعية ـ مائية وزلزالية) واضطرابات كهرو ـ مغناطيسية. وقد اختير أعضاء اللجنة بحيث يكون بينهم أصحاب خبرات في كل هذه المجالات، علاوة على أن معظم المعنيين هم من الإداريين الكبار الذين يفهمون عيوب وقدرات الأنظمة التقنية المعقدة في تلك الأقمار الصناعية المنتشرة حول الكرة الأرضية، والتي تستخدم لرصد التفجيرات النووية، والتمييز بينها وبين بقية الظواهر الطبيعية غير الاعتيادية.

عندما يجري بعضهم تجربة نووية، سراً أو علناً، تكون هناك بالطبع إشارات أخرى تدل عليها. وهذه تشمل الاتصالات أثناء مرحلة الإعداد، وتحركات التقنيين الذين يحضرون للتجربة، وتحركات السفن إذا كانت التجربة ستتم فوق الماء، والتنسيق التكتيكي للاتصالات أثناء المراقبة الفعلية للانفجار

---

(٥) كانت اللجنة بأكملها تضم: الدكتور جاك روينا (رئيس)، دائرة الهندسة الكهربائية في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، والدكتور لويس الفاريز، دائرة الفيزياء في جامعة كاليفورنيا بيركلي، والدكتور وليم دون، مرصد لامونت ـ دوهرتي الجيولوجي في جامعة كولومبيا والدكتور ريتشارد غاروين، مركز توماس جيه واتسون لأبحاث الفيزياء الفلكية في جامعة هارفرد، والدكتور ريتشارد مولر، دائرة الفيزياء في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، والدكتور وولفغانغ بانوفسكي، مركز ستانفورد للمسارع الخطي في جامعة ستانفورد، الدكتور ألن بيترسون، دائرة الهندسة الكهربائية في جامعة ستانفورد، والدكتور وليم سارليس، مختبر لنكولن في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. وهذه المؤسسات كانت موجودة في تاريخ إعلان تقرير اللجنة في تموز/يوليو ١٩٨٠.

نفسه، وكثيراً غيرها. ويتم عادة جمع الإستخبارات البشرية والإلكترونية حول هذه الأمور لتكمل وتحقق الدليل التقني الناتج عن التأثيرات المحسوسة للانفجار النووي.

وجرى تكليف لجنة البيت الأبيض الخاصة، وفق تقريرها النهائي غير السري، بالقيام بالمهمات الثلاث التالية:

١ ـ مراجعة كل المعطيات المتوافرة من المصادر السرية وغير السرية التي تساعد على إثبات أن إشارة قمر فيلا الصناعي كانت صادرة عن انفجار نووي، واقتراح أية مصادر لمعطيات إضافية يمكنها المساعدة في هذا المجال؛

٢ ـ تقويم احتمال كون الإشارة المعنية «إنذاراً كاذباً» ناتجاً عن خطأ وظيفي تقني كحدوث تداخل في برنامج قمر فيلا الصناعي مع عناصر كهربائية أخرى؛

٣ ـ التحقق من احتمال أن تكون الإشارة التي سجلها قمر فيلا الصناعي ذات مصدر طبيعي، نتج ربما عن تطابق ظاهرتين طبيعيتين أو أكثر، ومن ثم تحديد احتمال وقوع مثل هذه المصادفة كمياً[٦].

وقام كل من المستشار الرئاسي للشؤون العلمية، فرانك برس، ورئيس اللجنة، جاك روينا، باختيار أعضاء الفريق بشكل نهائي. فكان الفريق دون شك واحداً من أبرز تجمعات العلماء في البيت الأبيض. إذ كان بينهم حملة جائزة نوبل، مثل لويس الفاريز من جامعة كاليفورنيا، الذي شارك بشكل بارز في الجهود الدولية لتفسير الدور المحتمل الذي لعبته مسارات النجوم وتصادمات النيازك في الاختفاء المفاجىء للديناصورات وأشكال أخرى من الحياة. وكان معظم أعضاء اللجنة، وبالأخص رئيسها روينا، وكذلك وولفغانغ بانوفسكي، من ستانفورد، وريتشارد غارون من شركة (آي. بي. أم)، قد اشتركوا سابقاً في استقصاءات رسمية لدائرة الدفاع.

مع ذلك، فإن بعض موظفي الحكومة ممن شاركوا في الاجتماعات الأولى في

---

(٦) «تقرير اللجنة الخاصة حول حادث أيلول/سبتمبر «غير السري»، مكتب الرئيس التنفيذي، مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا، واشنطن، ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٠، ص ١.

غرفة بحث الوضع في البيت الأبيض أشاروا إلى أن اللجنة، رغم صلاحيتها في مراجعة «جمع المعطيات المتوافرة من المصادر السرية وغير السرية» مقصورة على العلماء وليس فيها محللون للإستخبارات أو رجال إستخبارات محترفون.

وفي البداية لم يكن لذلك تأثير كبير. فبالرغم من توقعات هؤلاء الموظفين الحكوميين الذين واصلوا اجتماعاتهم في مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا فإنه لم تظهر أية معلومات تؤكد صحة ما اعتبره عملياً جميع المعنيين، بمن فيهم أعضاء اللجنة الجديدة، مشاهدة قمر صناعي «عادية» لتجربة نووية. أما البيان الذي جرى إعداده صباح يوم الأحد، وهو الصباح التالي للمشاهدة، حول التجربة النووية فإنه لم ينشر. ومع مرور الأسابيع، لم تظهر أية مخلفات إشعاعية، أو معلومات إستخبارية، أو تصاريح علنية عن المشاهدة.

وفي مساء يوم الخميس، الموافق في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصبح الأمر أخيراً علنياً وذلك عندما كشف الصحافي جون سكالي في نشرة الأخبار المسائية لشركة الإذاعة الأميركية (إي. بي. سي) القصة. وفي الأمسية نفسها أصدرت وزارة الخارجية التي تنبهت لقصة سكالي، البيان التالي:

«إن لدى حكومة الولايات المتحدة معلومات تشير إلى إمكان حدوث انفجار نووي ضئيل القدرة في ٢٢ أيلول/سبتمبر في إحدى مناطق المحيط الهندي وجنوب الأطلسي وأجزاء من القطب الجنوبي والجزء الجنوبي من إفريقيا. لكن لم يتوافر لدينا إلى الآن ما يثبت ذلك. على أننا نواصل العمل على تقرير ما إذا كان الحدث قد وقع.»[٧]

وهذا البيان هو نفسه الذي أعد في الطابق السفلي للبيت الأبيض صباح اليوم التالي للمشاهدة.

ومرت عدة أشهر قبل أن يظفر الرأي العام في شباط/فبراير ١٩٨٠ بالجانب الآخر للقضية، وذلك عندما نقلت إذاعة كولومبيا الإخبارية (سي. بي. إس) تقريراً لدان رافيف، مراسلها في تل أبيب، زعم فيه أن انفجار جزيرتي برنس

(٧) «نيويورك تايمز»، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، ص ١.

إدوارد كان في الحقيقة عبارة عن قنبلة إسرائيلية تمّ تفجيرها من خلال تجربة مشتركة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا. وفي الشهر التالي، منعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية نشر كتاب لصحافيين إسرائيليين مشهورين وهما إيلي تيتشر وأمي دور ـ أون. إذ انطلاقاً من معلومات مستقاة من مصادر إسرائيلية، شرح المؤلفان بالتفصيل التعاون القائم بين إسرائيل وجنوب إفريقيا في تطوير الأسلحة النووية. وعنوان الكتاب: «لن يبق بعدنا أحد: قصة القنبلة الذرية الإسرائيلية».

البحث عن دليل تقني

وكما ذكرنا سابقاً فإن الوسائل العادية الأساسية والأولية للتحقق من التجربة النووية من قبل حكومة الولايات المتحدة تشمل قياس كمية الإشعاع في الهواء، (وحيثما أمكن) عينات الماء بجوار مكان الانفجار المشتبه فيه. وقد لاحظ تقرير اللجنة غير السري الذي صدر في تموز/يوليو ١٩٨٠ ما يلي:

> «لقد جرت محاولات نشطة لتحديد مخلفات الإشعاع. وبما أن كمية الإشعاع الأصلية تعتبر منخفضة عموماً في نصف الكرة الجنوبي، فإن كل ما جمعته الولايات المتحدة لم يسفر عن شيء وبعضه دل على مستويات منخفضة بشكل غير عادي للإشعاع الخلفي[٨].

وتعتبر هذه البيانات صحيحة. لكن ما لم يذكره التقرير هو تأخر الطائرات الأميركية في جمع عينات الهواء مدة ثلاثة أسابيع وذلك ـ كما تقول بعض المراجع ـ بسبب بعد منطقة المشاهدة[٩]. وشبيه بهذا ما حصل بعد التنبيه إلى ضعف عام في مستوى الإشعاع الخلفي في نصف الكرة الجنوبي فإن التقرير أغفل الإشارة إلى أن مستويات الإشعاع الطبيعية في المنطقة المجاورة مباشرة لموضع المشاهدة من قبل قمر فيلا الصناعي أي ـ كما ذكرنا آنفاً ـ قرب جزيرتي برنس إدوارد هي أعلى مستويات في العالم بسبب الرقة الفريدة للأرض في تلك المنطقة.

---

(٨) «تقرير اللجنة الخاصة» غير السري، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٩) مقابلة شخصية مع موظف في الحكومة الأميركية يرغب في عدم الإعلان عن اسمه، آذار/مارس ١٩٨٦. راجع أيضاً: «الواشنطن بوست»، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٨، و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ١.

وفي منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر وقبل اجتماع لجنة البيت الأبيض، ظن علماء معهد نيوزيلند للعلوم النووية أنهم اكتشفوا مستويات إشعاع عالية فوق العادة في عينات مياه الأمطار التي جمعت باتجاه هبوب الريح ومن مكان قريب من موضع مشاهدة قمر فيلا الصناعي. لكن في غضون ساعات أعلن مركز المراقبة الآخر بنيوزيلند وهو مختبر نيوزيلند القومي للإشعاع ما يناقض ذلك (١٠). وسرعان ما حسم الخلاف لصالح مختبر الإشعاع. وبدا أن تقرير اللجنة كان محقاً في استنتاج «أنه ظهرت نتيجة أولية في نيوزيلند، لكن تبين فيما بعد أنها خاطئة.»(١١)

وفي أول اجتماع عقدته اللجنة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ قال تقنيو مركز التطبيقات التقنية التابع لسلاح الجو الأميركي إنهم اكتشفوا «دليلاً سمعياً (في الوقت المناسب) من مراكز تنصت في مناطق متباعدة جداً في العالم، وإن الدليل يؤكد حدوث انفجار.»(١٢) لكن هذا لم يؤثر في اللجنة. وبعد استجواب صارم اعترف التقنيون أن أجهزة الإحساس التنصتية التي كان يفترض أن تلتقط الإشارات في الوقت ذاته بما فيها مركز التنصت بأستراليا وهو أقرب المراكز لجزيرتي إدوارد ـ هذه كلها لم تحس بشيء.

وأبدى بعض الموظفين الذين حضورا هذا الاجتماع اهتماماً بما قاله التقنيون وأيّدوا بحماسة وقوع حدث نووي(١٣).

ولكن علماء اللجنة الذين لاحظوا تناقض الشواهد، وشكوا في أن انفجاراً نووياً منخفض المستوى يمكن اكتشافه صوتياً في أي من مراكز التنصت استنتجوا في تقريرهم أن المعطيات الصوتية التي تلقوها «لا علاقة لها» بحادث ٢٢ أيلول/سبتمبر الذي شاهده قمر فيلا الصناعي.

---

(١٠) «نيويورك تايمز»، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ص ١١.

(١١) «تقرير اللجنة الخاصة» غير السري، المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٢) «الواشنطن بوست»، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ص ٢٣.

(١٣) تذكر كل من رئيس اللجنة، جاك روينا، وعضوها، ريكاردو جياكوني، في محادثة هاتفية مع المؤلف في شباط/فبراير ١٩٨٧، أن المسؤولين المحافظين من بين الموظفين الحكوميين الذين حضروا اجتماعات اللجنة، كانوا على ما بدا مقتنعين بحدوث تجربة نووية. وقد أشار جياكوني إلى هؤلاء بـ «المحاربين الباردين»

واستجابت اللجنة بطريقة مماثلة لمعطيات قدمها عالمان استندا فيها إلى مشاهدات مرصد أريكيبو اللاسلكي في بورتوريكو. فقد اكتشف المرصد اضطراباً متنقلاً في الغلاف الأيوني يعرف باسم «تيد» كان متجهاً من الجنوب إلى الشمال، في الوقت الذي جرت فيه مشاهدة القمر الصناعي. ولكن لجنة البيت الأبيض لاحظت أن عاصفة هبت جنوبي بورتوريكو أنذاك، وأن الأجهزة بالغة الحساسية المستخدمة في أريكيبو لقياس «تيد» لم تكن قد عملت أكثر من ١٢ ساعة مراقبة، وأنها توفر معطيات ضعيفة الأساس «لا يمكن اعتمادها للحكم على هذه الإشارة الخاصة»[١٤]. وخلصت اللجنة إلى أنه لا علاقة على الأرجح بين معطيات «تيد» وحادث ٢٢ أيلول/سبتمبر، كما فعلت بالنسبة للإشارات الصوتية.

وكانت شبكة رادار الإنذار المبكر التابعة لسلاح الجو الأميركي قد التقطت في ٢٢ أيلول/سبتمبر إشارة ما. لكن هذه الإشارة كانت غامضة إلى حد يرجح معه أن يكون مصدرها أموراً أخرى (يفترض أن تكون أموراً طبيعية) غير الحدث النووي[١٥]. غير أن اللجنة لم تجد هذه المعلومات مهمة إلى حد يوجب ذكرها في تقريرها غير السري.

كان الدليل الصوتي ـ المائي الذي قدمه مختبر الأبحاث البحرية أكثر إقناعاً لسبب واحد على الأقل هو أن مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا في البيت الأبيض كان قد طلب بالتحديد من المختبر أن يقوم بالبحث في أنحاء العالم كله عن معطيات جيوفيزيائية قد تكون لها علاقة بما رصده قمر فيلا الصناعي وتعين اللجنة في مداولاتها. وأولى مدير المختبر ألن بيرمان هذه المهمة أولوية قصوى، وخصص لها ٧٥ من موظفيه بدوام كامل. وكانت النتيجة دراسة تقع في ٣٠٠ صفحة أرسلها إلى البيت الأبيض بشكلها النهائي في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠. لكن اللجنة لم تناقش معطياتها الأولية بشكل مطول إلا في اجتماعيها الأخيرين.

وقد استنتج المختبر، على أساس كثرة الأدلة (الطبيعية)، أن قنبلة نووية

(١٤) تقرير اللجنة الخاصة، المصدر السابق، ص ١٧.

(١٥) «الواشنطن بوست» ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٨٠.

صغيرة قد تمّ تفجيرها فعلاً قرب جزيرتي برنس إدوارد في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وقرر المختبر أنه تمّ الكشف عن نبضتين صوتيتين مائيتين في الوقت الصحيح والاتجاه الصحيح، وأن أولاهما وهي الأضعف أرسلت مباشرة إلى جنوب الأطلسي، إلا أن قوتها، كما بدا لأجهزة الإحساس في شمال الأطلسي، امتصها الجزء الجنوبي من القارة الإفريقية. أما النبضة الثانية، وهي الأشد، فكان سببها انعكاس الموجة الصوتية المائية التي ولدها الانفجار أفقياً على الرف القاري للمنطقة القطبية الجنوبية، ومنه مباشرة إلى المحيط الأطلسي من الجنوب إلى الشمال. ونظراً لأنها واصلت رحلتها شمالاً فقد استغرق وصولها إلى أجهزة الإحساس وقتاً أطول.

ووجدت اللجنة أخطاء في موضوع الإشارتين: فالإشارة الأولى كانت ضعيفة إلى حد كان يصعب معه تمييزها. والثانية، قطعت مسافة طويلة لدرجة أنها لم تتزامن مع ما شاهده قمر فيلا الصناعي، تاركة مجالاً للشك في تحديد موقع الانفجار الصحيح. وقد أيد بيرمان، مدير المختبر، بقوة الحسابات الرياضية التي حددت مصدر النبضة الثانية بدقة في المكان الذي حدده القمر الصناعي للومضة. لكن اللجنة لم تقتنع هذه المرة أيضاً.

وخصص القسم الأكبر من آخر اجتماع رسمي للجنة لمراجعة مسودة الدراسة التي أعدها مختبر الأبحاث البحرية، بما فيها مصادفة اعتبرها بيرمان «ذات دلالة، وإن لم تكن قاطعة»(١٦). فقد حسب المختبر بدقة لحظة شروق الشمس على أعلى نقطة في سطح جزيرة برنس إدوارد في ٢٢ أيلول/سبتمبر، واكتشف أن المشاهدة التي سجلها قمر فيلا الصناعي حدثت قبل شروق الشمس بعشر دقائق تماماً. وتكمن أهمية ذلك في أن التجارب النووية تجري عادة قبيل الفجر لكي تسمح بقياس الإشعاع بصرياً في الظلام. ومن ثم القيام فوراً بملاحظة نتائج الانفجار وتجميع المخلفات الإشعاعية في الضوء.

وقال بيرمان إن الحسابات التي أجريت معقدة إلى حد أن الأمر سيكون حدثاً

---

(١٦) مكالمة هاتفية مع الدكتور ألن بيرمان، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

مسلياً لو تبين أن القضية برمتها هي مجرد مصادفة(١٧). لكن اللجنة لم تستطرف ذلك ولم تقتنع. بل إن أحد أعضائها، وهو ريكاردو جياكوني، أشار فيما بعد إلى أن البحث العلمي المنظم يتطلب من المرء أن يقوم سلفاً باختيار المعلومات التي سوف يستخدمها. إذ «لا يمكنك المضي عشوائياً بحثاً عن بينات».(١٨)

وفي النهاية، اعتبرت اللجنة أن الإشارات الصوتية التي سجلها قمر فيلا الصناعي نفسه هي البيئة الأهم لتقرير ما اذا كان قد حصل تفجير نووي. فمن إحدى النواحي كانت الإشارة التي أصدرها قمر فيلا الصناعي في ٢٢ أيلول/سبتمبر، مختلفة عن مشاهداته السابقة. فهذا القمر نفسه هو الذي اكتشف في الماضي ٤١ حادثاً نووياً. وفي كل مرة كانت المعلومات الإضافية على اختلافها تثبت صحة مشاهدته. وكان هذا هو الأساس الذي حمل فريق بحث الأزمة الذي اجتمع في الأصل في البيت الأبيض في «الصباح التالي» للحادث، وكذلك اللجنة نفسها عندما اجتمعت للمرة الأولى بعد ذلك بشهرين على الاعتقاد بأن حادثاً نووياً قد وقع بالفعل، وأن الدليل التقني من أجهزة إحساس أخرى سوف يظهر في آخر الأمر.

كان كل قمر من مجموعة الأقمار الصناعية لقياس الحساسية (فيلا) يحمل عدادين مهمتهما كما يقول تقرير اللجنة «ملاحظة ومضة الانفجار وتشغيل جهاز التسجيل عندما تتغير كثافة الضوء بسرعة»، كما وقد دلت تجربة أجهزة الإحساس البصرية، قبل تاريخ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، على أن إشارة الانفجار النووي المزدوجة النبضات تختلف عن أي شيء آخر في الطبيعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ نشر مختبر لوس ألاموس العلمي بحثاً شرح فيه الأسباب التي تجعل من الصعب تكذيب أقمار فيلا الصناعية. وبعد أن قدم البحث شرحاً مصوّراً لإشارة نموذجية لتفجير نووي قال:

إن الجزء الأكبر من مجمل الطاقة التي تشعها كتلة اللهب يتولد من الذروة (الضوئية) الثانية، التي لا تختلف كثيراً في وهجها الفوري عن الذروة الأولى،

(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) مكالمة هاتفية مع ريكاردو جياكوني، المصدر نفسه.

لكنها تدومَ لمدة أطول مائة مرة... ثم إن ازدواج الذروة في النبضة الضوئية والطاقة الهائلة من الذروة الثانية يدلان بشكل لا يقبل الخطأ أن الإشارة الضوئية نجمت من انفجار نووي... وقد تتولد في الطبيعة مصادر ذات ضوء نابض، كما أنه يمكن بناء مثل هذه المصادر ويمكن لأي مضدر منها أن يعادل الانفجار النووي في قوته أو في مدة النبض، لكنه لا يمكن أن يعادله في الأمرين معاً(١٩).

واكتشفت اللجنة أن المشكلة بالنسبة لإشارات قمر فيلا الصناعي في ٢٢ أيلول/سبتمبر، هي أن عدّاديْه أعطيا، بالنسبة لما شاهده بالذات، قراءات لكثافة نسبية مختلفة بالمقارنة مع قراءات لمشاهدات سابقة. ومع أن أجهزة الإحساس البصرية في «العدادين» معدّة للإشارة إلى كثافات مختلفة لكي تمدنا بقراءتين مختلفتين للضخامة، فإنه ينتظر أن تمدنا بالقراءات النسبية نفسها بين مشاهدة وأخرى، حتى لو اختلف حجم الانفجارات المكتشفة. فمثلاً، لو كانت قيم القراءتين خلال الانفجار الأول ٢:١ فلا بد أن تكون خلال الانفجار التالي ٢:١.

وقد درست اللجنة اثني عشر اكتشافاً من الاكتشافات التي سبق لقمر فيلا الصناعي أن سجلها، وتبين لها أن نسبة قراءات جهازي الإحساس البصريين كانت نفسها خلال جميع الانفجارات الاثني عشر السابقة. ولكن الذي حدث في ٢٢ أيلول/سبتمبر هو إن الحدبة الثانية للنبضة المزدوجة في أحد أجهزة الإحساس البصرية تسببت في «هبوط النسبة هبوطاً حاداً خارج نطاق الذبذبات النووية». ويفسّر تقرير اللجنة ذلك بقوله:

> «وهذا يعني من الناحية النوعية أنه أثناء الحدبة الثانية تكون نسبة إشارات العداد مختلفة اختلافاً كبيراً عما يتوقع المرء من انفجار قرب سطح الأرض. وهذا السلوك الشاذ لم يلاحظ مطلقاً في تسجيلات العداد أثناء التفجيرات النووية السابقة. إذن وعلى الرغم من أن

---

(١٩) «الوميض الضوئي المتولد عن انفجار نووي جوي» تأليف غاي باراسك، مختبر لوس ألاموس العلمي، مختصرات لمختبر لاسل ٨٤ ـ ٧٩، لوس ألاموس، نيومكسيكو، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

حادث ٢٢ أيلول/سبتمبر يحمل كثيراً من خصائص الإشارات النووية فإنه يختلف عنها في أمر أساسي»[٢٠].

ولم تتمكن اللجنة من تعليل هذا التباين في سلوك القمر الصناعي إلا بافتراض وجود مصدر أو مصادر ضوئية قرب القمر الصناعي. وبعد فحص عدة مصادر ضوئية بديلة، توصلت اللجنة إلى أن «ظاهرة ما» مثل «انعكاس ضوء الشمس على جُسيمات تطايرت من جراء اصطدام بعض النيازك بالمركبة الفضائية» هي التفسير البديل والممكن لإشارة ٢٢ أيلول/سبتمبر[٢١]. ثم أضاف تقرير اللجنة: «لكننا لا نعتبر هذا التفسير بحد ذاته صحيحاً بالضرورة»[٢٢].

وخلصت لجنة البيت الأبيض إلى القول بأن اكتشاف قمر فيلا الصناعي:

«يحمل تناقضاً ذاتياً كافياً لإثارة شك قوي حول ما إذا كانت الإشارة ناجمة من انفجار نووي أو عن أي مصدر صوتي بعيد عن مكان قمر فيلا الصناعي»[٢٣].

على أن النسخة غير السرية من تقرير اللجنة لم تأخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور تقديرات أخرى مختلفة. واكتفت أخيراً بالقول إنه من المحتمل أن لا تكون الإشارة ناجمة من انفجار نووي. ومنذ ذلك الحين وحتى ١٩٨٧ أصر رئيس اللجنة جاك روينا على أن احتمالات عدم وقوع انفجار نووي أقوى من احتمالات وقوعه بنسبة خمسة أو ستة إلى واحد. ففي عام ١٩٨٧ اتصف كلام روينا بتحفظ غاب عن تقرير اللجنة. قال روينا:

«آمل أن تكونوا على علم بما جاء في التقرير. فقد قال التقرير بأننا لا نعرف حقيقة الوضع آنذاك، وأن المعطيات كانت غامضة. وقلنا بأن استنتاجنا الوحيد هو أنه إذا قلنا بأن انفجاراً نووياً قد وقع فإنه يتعين

(٢٠) تقرير اللجنة الخاصة، غير السري، المصدر نفسه، ص ١٠.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨.

علينا أن نجد تفسيراً لكثرة من المعطيات الفنية. وعلينا أن نفعل الشيء ذاته إذا قلنا بأنه لم يقع»[٢٤].

أصر روينا بقوة على نقطة واحدة وهي أن اللجنة أجمعت على الاستنتاجات التي توصلت إليها. فقد اجتمع تسعة من أبرز علماء البلاد بشكل دوري لمدة ثمانية أشهر وراجعوا الشواهد على «حادث ٢٢ سبتمبر» وتوصلوا إلى استنتاجات واحدة. وقد أجريت في العام ١٩٨٧ مقابلات مع أغلبية أعضاء اللجنة، ومع موظفي مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا، ومسؤولي مجلس الأمن القومي، ووكالة الإستخبارات المركزية، وموظفي وزارة الخارجية والدفاع المشاركين في أعمال اللجنة، فأيدت جميعها ما قاله روينا حول هذه النقطة. ولم يكن هناك خلاف جدي بين الأعضاء.

خبراء آخرون واستنتاجات أخرى

لما قدمت لجنة خبراء البيت الأبيض تقريرها غير السري في ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٠، كان مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا قد تسلم التقرير النهائي الذي قدمه مختبر الأبحاث البحرية، والذي يقع في ٣٠ صفحة. وكما ذكرنا من قبل فإن المكتب، بصفته أمين سر اللجنة، كلف المختبر بالقيام «بتحليل مستقل لهذه المعطيات». ولكن ما لم يمكن التكهن به، عندما تمّ تكليف المختبر بهذه المهمة بعد أسابيع من مشاهدة قمر فيلا الصناعي، هو أن «التحاليل المستقلة» للمختبر ستتعارض آخر الأمر مع تحاليل اللجنة نفسها.

لقد وضعت مسودة تقرير لجنة البيت الأبيض في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٠، وتمت الموافقة عليها بصيغتها النهائية في اجتماع اللجنة الرسمي الأخير في نيسان/ابريل. وفي هذا الاجتماع الأخير، جوبهت اللجنة بالاستنتاج الأولي لمدير مختبر الأبحاث البحرية، بيرمان، وهو أن أكثر الأدلة ترجح وقوع «حادث نووي». وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠، وقبل أسبوعين من نشر تقرير لجنة البيت الأبيض،

---

(٢٤) مكالمة هاتفية مع جاك روينا، المصدر نفسه.

قدم مختبر الأبحاث البحرية دراسته النهائية إلى مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا (واللجنة).

لكن بدلاً من أن تعيد لجنة البيت الأبيض النظر في تقريرها و/أو تعيد كتابة مسودة للفصل في الاختلافات، قررت اعتبار دراسة مختبر الأبحاث البحرية «تحليلاً أولياً جداً» و«ناقصاً جداً لا يمكن تطبيقه على الحادث»[٢٥].

ويقول ألن بيرمان إنه لا يفهم إلى هذا اليوم لماذا اختارت اللجنة أن تسيء إلى دراسة مختبر الأبحاث البحرية، وتصفها بأنها «أولية». وقد سبق لبيرمان أن كان على صلة وثيقة بكل من جاك روينا وفرانك برس، وكان يعتبرهما صديقين شخصيين، وقد استنتجت مجلة «العلوم» ما يلي:

> إن انشقاق بيرمان عن الإدارة مهم لأنه من المنشقين القلائل الذين تكلموا علناً. أما «الآخرون» فقد انبهروا بهالة نجوم لجنة البيت الأبيض، التي حفلت بحملة جائزة نوبل، أو أسكتوا بحجة احترام التدابير الأمنية[٢٦].

وكلمة «آخرون» هنا تشمل عناصر المجتمع العلمي الأميركي الذين وجدوا صعوبة في فهم غموض اللجنة. وكثيراً ما كانت الصحافة تورد على لسان علماء دائرة الطاقة، وبخاصة في مختبري لوس ألاموس وسانديا أقوالاً تؤيد هذا الدليل أو ذلك حول حادث ٢٢ أيلول/ سبتمبر النووي[٢٧]. وقد ذهب مختبر لوس ألاموس بعملية تسريب المعلومات خطوة أبعد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ عندما نشر «بحثاً قصيراً» للمختبر (ذكرناه سابقاً) بعنوان «وميض ضوئي ناتج عن انفجار نووي جوي». ومع أن البحث لم يتطرق إلى حادث ٢٢ أيلول/ سبتمبر بشكل خاص، إلا أن توقيت نشره وحجته القوية لصالح إشارة جهاز الإحساس البصري

---

(٢٥) تقرير اللجنة الخاصة، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٦) «المختبر البحري يستنتج أن فيلا شاهد قنبلة»، أليوت مارشال، مجلة علوم، رقم ٢٠٩، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٠، ص ٩٩٦.

(٢٧) «المختبر البحري يستنتج أن فيلا شاهد قنبلة»، المصدر نفسه و«الواشنطن بوست» ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ١١.

الفريدة من نوعها في مجال الكشف عن الانفجارات النووية، شكل تعبيراً قوياً، ولو حذرا، عن وجود «رأي مختلف» على الأقل ضمن المجتمع العلمي الأميركي.

ومن الممكن أن يكون علماء لجنة البيت الأبيض قد توصلوا فعلاً إلى إجماع على استنتاجاتهم، ولكنهم لم يعبروا في تحاليلهم للمعطيات العلمية عن آراء كل الاختصاصيين والعلماء العاملين بحكم مهنهم في مجال الكشف عن التجارب النووية.

لقد اختلف العلماء الأميركيون في الرأي حول ما شاهده قمر فيلا الصناعي، لكن دوائر الإستخبارات الأميركية لم تفعل ذلك. ففي أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، أبلغت وكالة الإستخبارات المركزية لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الشيوخ الأميركي أن أسطول جنوب إفريقيا البحري كان يقوم بتدريبات في المنطقة نفسها التي شاهد فيها قمر فيلا الصناعي الحادث وسط إجراءات أمنية غير اعتيادية. وألمحت الوكالة بقوة أمام أعضاء مجلس الشيوخ إلى أن هذه «التدريبات» كانت إجراءات نموذجية لعملية مراقبة تجربة نووية(٢٨). وفي ذلك الشهر نفسه نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن «مصادر» وزارة الدفاع الأميركية أن الإحصاءات تؤكد أن حادث ٢٢ أيلول/سبتمبر كان في الحقيقة انفجاراً نووياً.

وفي حزيران/يونيو ١٩٨٠، وقبيل تقديم التقرير النهائي لمختبر الأبحاث البحرية، علم البيت الأبيض بأن وكالة إستخبارات وزارة الدفاع قد استنتجت رسمياً في دراستها الخاصة لما شاهده قمر فيلا الصناعي أنه قد جرى بالفعل تفجير قنبلة نووية في المنطقة الواقعة بين جنوب إفريقيا والمنطقة القطبية الجنوبية في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وكان من المقرر نشر دراستها هذه في ١٥ تموز/يوليو. لكن جاك روينا رئيس لجنة البيت الأبيض أخذ منذ ذلك الحين يصف الدراسة بأنها من الناحية الفنية في مستوى «صف أول وربما ثالث جامعي»(٢٩)

ولكن كان هناك اهتمام باستنتاجات الوكالة يكفي لجعل مكتب سياسة

---

(٢٨) صحيفة «الغارديان» اللندنية، ٣١ كانون الثاني/يناير، ١٩٨٠.
(٢٩) مكالمة هاتفية مع جاك روينا، المصدر نفسه.

العلوم والتكنولوجيا واللجنة يسارعان إلى نشر نسخة غير سرية من تقريرهما في ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٠.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ أتبعت وكالة الأخبار المركزية شهادتها أمام الكونجرس بتقرير منها قدمته في حزيران/يونيو لمجلس الأمن القومي. وقد أشارت في تقريرها إلى أن جهازاً معداً لغرض نووي بقوة ٢ ـ ٣ آلاف طن جرى تفجيره في المكان والوقت اللذين اكتشفهما قمر فيلا الصناعي على علو ٨٠٠٠ كلم أثناء اختبار اشتركت فيه على ما يرجح قوات جنوب إفريقيا وإسرائيل(٣٠).

ما لم يقل للجنة البيت الأبيض

كانت المسألة في ظاهرها غير معقولة. فهنا لجنة من علماء بارزين يحتلون مناصب هامة في المجتمع العلمي الأميركي ويتمتعون بالاحترام وبسمعة دولية يحرصون عليها يقضون ثمانية أشهر في مراجعة كل المعطيات المتوافرة من مصادر سرية وغير سرية ويقررون في النهاية أنه يرجح أن ما شاهده قمر فيلا الصناعي ليس من مصدر نووي. وفي الفترة ذاتها تقوم جماعة الإستخبارات بمراجعة ما يفترض أنه المعطيات السرية وغير السرية ذاتها وتراهن على سمعتها فتصدر تقارير تتناقض بشكل مباشر مع لجنة البيت الأبيض. فما هو تفسير هذا التناقض؟

يكمن تفسيره في أن العلماء ومحللي رجال الإستخبارات لم تكن لديهم المعطيات ذاتها.

ففي ٢١ مارس/آذار ١٩٨٠ ظهر موظف كبير بمكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا وهو جون ماركوم في برنامج «بانوراما» الذي تقدمه هيئة الإذاعة البريطانية على التلفزيون. وماركوم ـ كما ذكرنا سابقاً ـ كان مدير هيئة موظفي لجنة

(٣٠) راجع ما كتبه جاك أندرسون في صحيفة «واشنطن بوست» في ١٤ سبتمبر ١٩٨٠، وهناك تسجيل بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ لشريط تلفزيوني بعنوان «قنبلة جنوب إفريقيا» من برنامج «أحداث العالم» لتلفزيون غرانادا بلندن. وقد أكد صاحب الشريط استنتاج دراسة وكالة الإستخبارات المركزية وهو أنه حدث انفجار نووي في ٢٢ سبتمبر وذلك في مكالمة تلفونية مع مدير الإستخبارات المركزية آنذاك وهو ستانفيلد تيرنر، كما أكده لرجل في الإستخبارات شارك في مداولات لجنة البيت الأبيض لكنه لا يرغب في الكشف عن اسمه.

البيت الأبيض والمسؤول عن تنظيم الشهادات وشؤون التوثيق وشؤون اللجنة اليومية. وعند عرض البرنامج على شاشة التلفزيون البريطاني لم تكن نصوص المسودات السرية وغير السرية لتقرير لجنة البيت الأبيض قد وضعت بشكلها النهائي. على أن وسائل الإعلام الأميركية تناقلت استنتاجات اللجنة.

في بداية البرنامج التلفزيوني طلب المذيع من ماركوم أن يفسر تقرير اللجنة فقال:

«طلبنا في اللجنة أولاً مراجعة جميع الأدلة ذات العلاقة بهذا الحدث. وخصوصاً محاولة تحديد ما إذا كانت هناك معطيات ثبوتية تؤكد بأن الحدث نجم من انفجار نووي، وأن تكشف لنا عن أي نوع من المعلومات قد نكون أغفلناه وقد تكون له علاقة بالحدث، وطلبنا من اللجنة ثانياً مراجعة نظام القمر الصناعي والنظر في إمكان حدوث خلل فني أدى إلى توليد الإشارة. وطلبنا منها أخيراً أن تنظر في إمكان قيام ظاهرة طبيعية بتوليد الإشارة وبالتالي بإحداث الإنذار الخاطىء في أجهزة الإحساس.»[٣١]

ويتفق وصف ماركوم لمهمات اللجنة مع ما جاء في رواية التقرير عن المسائل التي درستها اللجنة خلال فترة وجودها. ويشير التقرير بالفعل في مقدمته (خلفية الدراسة) إلى أن المعطيات التقنية والبشرية والإلكترونية قد تمت مراجعتها، أي أنها راجعت كل المعطيات المتوافرة التي يمكن أن تساعد في إثبات ما إذا كانت تلك الإشارة حدثت بفعل انفجار نووي بالإضافة إلى التحليلات التي أجرتها الوكالات الحكومية وكانت لها علاقة باحتمال انطلاق إشارة ٢٢ سبتمبر من مصدر نووي. وذكر التقرير أن مجموعة منبثقة عن اللجنة «أطلعت على ما لدى الإستخبارات من معلومات تتعلق بحدث ٢٢ سبتمبر»[٣٢].

على أن مقدم البرنامج سأل ماركوم في وقت لاحق من البرنامج سؤالاً مباشراً وهو:

---

(٣١) تسجيل برنامج بانوراما من محطة ٨ في الساعة العاشرة يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠.
(٣٢) تقرير اللجنة الخاصة، المصدر نفسه، ص١.

«هل أدخلت اللجنة في اعتبارها أن جنوب إفريقيا كانت آنذاك تقوم بتدريبات بحرية سرية في المنطقة؟»

وبهذا السؤال وضع مقدم البرنامج يده على مفتاح القضية مثار التساؤل وهي: لماذا جمع كارتر هذا الفريق من العلماء ذوي الشهرة وحملهم على الخوض في بحث طويل وعقيم وغير واقعي؟ فالواقع هو أن اللجنة انهمكت في الجدل حول عدد الملائكة الذين كانوا على رأس دبوس الكشف النووي.

ورداً على سؤال مقدم البرنامج حول تدريبات أسطول جنوب إفريقيا، قال ماركوم:

«حسناً، إن اللجنة التي دعيت إلى الاجتماع لتقديم مشورة علمية بصدد هذا الموضوع كلفت بالقيام بتحليل فني للعوامل الثلاثة التي ذكرناها. ولهذا فإنها لم تستهدف مراجعة المعلومات السياسية والعسكرية الواردة من الإستخبارات حول الموضوع.»(٣٣)

والحقيقة هي أن رد ماركوم كان **شطحة** صدق ونزاهة انبعثت من زلة لسان حول مسألة في غاية الحساسية وهي ما لم يبلغوه للجنة(٣٤).

وخلال الأيام التي تلت مشاهدة قمر فيلا الصناعي مباشرة، جرت أعمال البحث عن مخلفات إشعاعية وعن معلومات إضافية (من تنصت على الاتصالات)، إلى صور أخذت من علو شاهق، ومعلومات من ملحقي وزارة الدفاع الأميركية، ومخبرين في كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا الخ. ولكن أياً من هاتين المحاولتين لم تحقق في البداية أي نجاح يذكر. فالموقع النائي في عرض المحيط ووجود عواصف شديدة في المنطقة قد يكون السبب في عدم وجود مخلفات إشعاعية في الهواء وذلك لأن المطر في عرض المحيط «ينظف» الهواء الواقع في مهب

(٣٣) تسجيل برنامج «بانوراما» التلفزيوني لهيئة الإذاعة البريطانية المصدر نفسه.

(٣٤) في مقابلة شخصية مع المؤلف في فبراير ١٩٨٧ نفى جون ماركوم أن يكون لدى أي وكالة من وكالات الحكومة الأميركية معلومات غير فنية (أي معلومات المخابرات) لها تأثير مادي على مسألة ما إذا كان «حادث ٢٢ أيلول/سبتمبر» بالفعل انفجاراً نووياً.

الريح. وعلى أي حال فإنه لم يعثر على مخلفات إشعاعية. وكما هو معلوم فإن القيام بتجربة نووية جوية فوق الماء يستلزم قدراً كبيراً من النشاط اللوجستي وما يرافقه من اتصالات بين القاعدة والسفينة، وبين السفينة والطائرة، وبين سفينة وأخرى. ويرجح أن جيري فنك لم يكن الوحيد بين المشاركين في الاجتماع بالبيت الأبيض لبحث الأزمة الذي كان ينتظر بثقة وأمل نتائج عمليات التنصت على الاتصالات أو/و الإستخبارات البشرية المؤيدة.

وكان وصول المعلومات من الإستخبارات البشرية بطيئاً. ولكن المهم هو أنها وصلت. فلم تكد تمضي أيام قليلة على قيام قمر فيلا الصناعي بالمشاهدة حتى علمت كل من وكالتي إستخبارات وزارة الدفاع والإستخبارات المركزية أن ملحق جنوب إفريقيا العسكري في واشنطن كان طلب من المركز القومي للمعلومات التقنية في واشنطن معلومات مفصلة عن الأنظمة الأميركية والدولية الخاصة برصد التجارب النووية. وعلمت الوكالتان أيضاً، في هذه المرحلة، أن أسطول جنوب إفريقيا البحري كان نشطاً جداً، حيث كان يقوم بنوع من التدريبات في المنطقة التي أشار إليها قمر فيلا الصناعي صباح ٢٢ أيلول/سبتمبر. ولكن مع مرور الأيام، اتضح تماماً أن عمليات التنصت على الاتصالات ستلقى مصير عمليات البحث الجوية عن مخلفات إشعاعية، أي أنها لن تتمخض عن دليل ملموس. فلم يُسمع أي بحار أو تقني جنوب إفريقي وهو على السفينة المناسبة وفي الوقت المناسب يعد باللغة الإفريقية: «عشرة.. تسعة.. ثمانية.. سبعة».. الخ.

عند هذه النقطة بالذات التي بدأت منها جماعة الإستخبارات الأميركية في اتخاذ موقف «حول ما شاهده قمر فيلا الصناعي» وصفه موظف كبير بأنه «لا أدري» وعند هذه النقطة وصل تقرير من الملحق العسكري الأميركي في بريتوريا يفيد أن سفن الأسطول البحري لجنوب إفريقيا التي رست قرب جزيرتي برنس إدوارد في ٢٢ أيلول/سبتمبر كانت من حيث الحجم والطاقم مناسبة لمراقبة أو إجراء تدريبات على التجارب النووية[٣٥].

(٣٥) مقابلة هاتفية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ مع وليم دين هاولز الثاني الذي كان آنذاك أحد كبار الإداريين في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية ضمن مكتب الإستخبارات والأبحاث في وزارة الخارجية الأميركية.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد ذلك بأيام قليلة سمع جون سكالي، وهو معلق على الأخبار في شبكة التلفزيون الأميركي (إي. بي. سي)، محادثة في نادي «ديزيري» الليلي في فندق «فور سيزنز» في واشنطن. وفي اليوم التالي وهو ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، كشف قصة اكتشاف قمر فيلا الصناعي في نشرة أخبار التلفزيون الأميركي المسائية. وما أن ذاعت القصة حتى تعرضت حكومة إفريقيا الجنوبية إلى ضغوطات هائلة للحصول منها على معلومات تكفي لتغطية أخبار المشاهدة. وكانت الرواية التي اختيرت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، بعد يومين من إخبارية سكالي، هي تصريح لنائب أميرال إفريقي جنوبي، هو ج. س. وولترز، جاء فيه أن انفجاراً وقع على متن غواصة نووية سوفياتية ويحتمل أن يكون هو ما شاهده قمر فيلا الصناعي(٣٦).

وكانت وكالة الأمن القومي الأميركية هذه المرة على أهبة الاستعداد للتصدي للنقاش الذي تلا هذا التصريح وللروايات الأخرى المهمة التي تتناول صمت مسؤولين إسرائيليين وإفريقيين جنوبيين، الأمر الذي خلق موجة مما كان معروفاً لدى العاملين في حقل الإستخبارات الاتصالية باسم «ضجة... إشارات... نشاط...»، واستمرت هذه الموجة يومين أو ثلاثة بعد تقرير سكالي. وفي هذه الأثناء أخذت حكومة جنوب إفريقيا تضع روايتها الخاصة عن الحادث. ولكن جماعة الإستخبارات الأميركية عثرت على دليل قوي على تورط جنوب إفريقيا وإسرائيل في تجربة ٢٢ أيلول/سبتمبر النووية عام ١٩٧٩.

وفي أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر وهو تاريخ الاجتماع الرسمي الأول للجنة البيت الأبيض الخاصة، كانت الصورة التي كونتها الإستخبارات واضحة، لكن بلا دليل ملموس كالتنصت على العد العكسي المفترض من قبل تجربة جنوب إفريقيا، ومع هذا فقد كان حافلاً بالدلالة ومهماً إلى حد يفترض معه أن يُعرض على اللجنة في اجتماعها الأول. لكنه لم يعرض. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. ففي الأيام التالية، وقبل صدور تقرير اللجنة النهائي في تموز/يوليو ١٩٨٠ بقليل، وبينما كانت اللجنة تواصل اجتماعاتها، ظلت وكالة الإستخبارات المركزية بالذات

(٣٦) نيويورك تايمز، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، ص ١٤.

تتلقى معلومات مؤكدة «تسربت» من داخل أوساط حكومية كبيرة في جنوب إفريقيا وإسرائيل. لكن هذه المعلومات أيضاً لم تصل إلى لجنة البيت الأبيض على الإطلاق[٣٧].

وفي اجتماع اللجنة الثاني الذي عقد في كاليفورنيا مراعاة لشعور أعضائها الأربعة الذين يقطنون الساحل الغربي، اطلع فريق منبثق عن اللجنة على معلومات إخبارية متصلة بحادث ٢٢ أيلول/سبتمبر. وكان كل من جاك روينا، رئيس اللجنة، وريتشارد غاورن وولفغانغ بانوفسكي من بين العلماء الذين اطلعوا على المعلومات التي كشفها «شخص من أوساط المخابرات»، لم يتذكر رئيس اللجنة والآخرون هويته أو الوكالة التي يعمل لها[٣٨]. وكان موضوع «تحركات السفن» من بين الأمور التي كشفها ذلك الشخص، لكن المشاركين أكدوا أنه لا علاقة مادية لأي من تلك المعلومات بمسألة ما إذا كان حادث ٢٢ أيلول/سبتمبر قد نتج عن تجربة نووية أم لا[٣٩].

وقد يفهم المرء سر إنكار اللجنة «للصورة الواضحة» التي كانت بحوزة أوساط الإستخبارات (وبخاصة وكالة الإستخبارات المركزية) في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩. فلم يكن لدى أي عضو في اللجنة ومنهم روينا، صلاحية خاصة أو «حاجة لمعرفة» القصة الكاملة لمسألة مراقبة التجربة النووية والتنصت على الاتصالات. لكن عدم تخويل اللجنة مثل هذه الصلاحية جعل من أعمالها مهزلة علمية لا سيما وأن اللجنة كررت في تقريرها النهائي الزعم بأنها راجعت «جميع المعطيات المتوافرة» التي تبين ما إذا كانت مشاهدة قمر فيلا الصناعي هي نتيجة تفجير نووي. وباختصار لم يكن هذا صحيحاً ثم إن مدير الإستخبارات المركزية وهو الأميرال ستانسفيلد يؤكد أنه لم يتقدم أحد بطلب هذه المعلومات.

(٣٧) الوصف المتقدم حول كيف ومتى علمت دوائر المخابرات الأميركية بحادث ٢٢ أيلول/سبتمبر النووي مستقى من مصدرين: رئيسي وثانوي. والمصدر الرئيسي هو موظف مخابرات أميركي كبير يرجو عدم الإعلان عن اسمه، والثاني، موظف سابق في المخابرات العسكرية الإسرائيلية.

(٣٨) استناداً إلى مقابلة هاتفية مع روينا وبانوفسكي وجياكوني (الذي لم يكن بين الفريق) وإلى مقابلة شخصية مع جون ماركوم، المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

وعدم توافر هذه المعلومات هو الذي جعل ستانسفيلد يصف استنتاجات اللجنة بأنها: «سخيفة» (٤٠).

الخاتمة

قد يتساءل المرء لماذا لم يقدّم الرئيس كارتر نفسه المعلومات بشكلها الموجز أو المنقح إلى اللجنة بواسطة مستشاره لشؤون الأمن القومي، زبيغنيو بريجنسكي، أو بواسطة المستشار الرئاسي للشؤون العلمية، فرانك برس، أو بواسطة أي شخص آخر بحاجة للمعرفة وله صلة مباشرة باللجنة؟ وإذا عجز المرء عن فهم ذلك، فإن من الصعب عليه أن يفهم لماذا لم يعيدوا النظر في إطار عمل اللجنة على أساس أكثر تواضعاً فور اتضاح صورة المعلومات الإستخبارية، وذلك لتحديد ما إذا كان بالإمكان القول بحدوث تجربة نووية واحدة منخفضة المستوى عُرف أنها حدثت في مكان بعيد، أو التحقق منها عن طريق الوسائل التقنية الصرفة المتاحة آنذاك؟

ربما يكون الجواب عن السؤالين أن أياً من الإجراءين كان سيشكل اعترافاً ضمنياً رسمياً بوقوع حادث نووي، ويؤدي مباشرة إلى قيام حملة عامة نشطة لتحديد الدولة أو الدول المسؤولة عنه. ولأسباب متنوعة كان مثل هذا الاعتراف سوف يقلق إدارة كارتر:

«إذ كانت الولايات المتحدة، وفقاً لبرنامج الذرة من أجل السلام قد قامت بتدريب أغلبية الخبراء النوويين في جنوب إفريقيا. وظلت الشركات الأميركية طوال سنوات تزود برنامج جنوب إفريقيا النووي بالوقود بموافقة من حكومة الولايات المتحدة. وباعت أميركا لمفاعل الأبحاث في فالندابا بجنوب إفريقيا أجهزة إلكترونية، وأنظمة للتهوية والتبريد. وبعد عام ١٩٧٧ قام علماء أميركيون وإسرائيليون بالمساعدة

---

(٤٠) مقابلة هاتفية مع الأميرال ستانسفيلد تيرنر، المصدر نفسه، ويقول بن هيرمان، عضو مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا، الذي قام بدور ضابط ارتباط بين اللجنة ومجلس الأمن القومي، بأن طلباً قدم إلى وكالة المخابرات المركزية للحصول على المعلومات المتعلقة بالحادث، وبأنه هو الشخص الذي أعد الطلب.

في تطوير أساليب تعزيز أشعة ليزر من أجل انتاج اليورانيوم.

«وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ وعلى أثر انتشار نبأ مشاهدة قمر فيلا الصناعي، كتب عضو مجلس الشيوخ، دونالد ج. بيز، إلى لجنة البيت الأبيض للشؤون الخارجية طالباً التحقيق في إمكانية وجود علاقة بين حادث ٢٢ أيلول/سبتمبر وبين التحقيق الواسع الجاري في محكمة فدرالية عليا في فيرمونت حول شحنات أسلحة غير قانونية من الولايات المتحدة إلى جنوب إفريقيا، مؤلفة من نظام إطلاق نووي تكتيكي، ومدافع ميدان بعيدة المدى من عيار ٥٥ مم وقذائف. وخلاصة القول ان انفجاراً نووياً تحدثه جنوب إفريقيا مع إسرائيل أو بدونها كان سيثير أسئلة لا تسر إدارة الرئيس كارتر.

«وكان قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١، وتعديله عام ١٩٧٧ (تعديل سيمنغنون)، يفرض على الرئيس كارتر أن يقطع المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية عن أي دولة تصنع أو تنقل أو تتلقى أو تفجر سلاحاً نووياً. وفي هذه الحالة كانت الدولتان المشاركتان في التجربة هما جنوب إفريقيا وإسرائيل. ونظراً لأن العام ١٩٨٠ كان عام انتخابات رئاسية فمن المرجح أنه كان باستطاعة جيمي كارتر أن يتحمل مقاطعة جمهور ناخبيه المتعاطفين مع جنوب إفريقيا، (ولكن هل كان باستطاعته إغضاب مؤيدي إسرائيل الديمقراطيين والجمهوريين؟)

«وانعكس الجانب الأكثر تهديداً من جوانب حادث ٢٢ أيلول/سبتمبر في عنوان بارز لمقال ظهر في صحيفة «نيويورك تايمز» في اليوم التالي لاعتراف الولايات المتحدة بمشاهدة قمر فيلا الصناعي. أما العنوان فهو: «تصريح أميركي غامض يثير الشكوك حول القدرة على مراقبة التفجيرات النووية»[٤١] وكانت القضية تتطلب مواقف رسمية أميركية

(٤١) نيويورك تايمز، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، ص ٢٢.

من قضايا لها صلة بمعاهدة حظر التجارب النووية وهي (أ) إذا كان الانفجار قد حصل بالفعل؛ (ب) إذا كان الدليل المادي غامضاً (كما بدا بعد شهر من مشاهدة القمر الصناعي؛ (ج) إذا كانت إدارة كارتر ستجد صعوبة كبيرة في إقناع الشعب الأميركي بأن معاهدة حظر التجارب النووية يمكن تنفيذها.»

كان على الإدارة أن تواجه مشكلات أخرى محتملة في حال التأكد من حدوث الانفجار. فحكومات إفريقيا السوداء والحكومات العربية التي لم تفاجأ فقط بحيازة إسرائيل وجنوب إفريقيا قنبلة نووية بل وبجهاز صغير متطور تمت تجربته بنجاح. كانت كما هو منتظر أن تقلب الدنيا في سبيل الحصول على سلاحها النووي الخاص المعادل. وكانت الحكومة الأميركية ستضطر بالرغم من التزامها بسياسة حظر الانتشار النووي إلى الرضوخ للمنطق الذي يملي على تلك الدول حيازة الأسلحة النووية باسم حاجات أمنها القومي.

وخلاصة القول إنه كان باستطاعة إدارة كارتر أن تؤكد حدوث تفجير ٢٢ أيلول/سبتمبر النووي قرب ساحل جنوب إفريقيا. والذين كانوا «بحاجة لمعرفة» ما تقوله الإستخبارات عن قمر فيلا الصناعي وكانوا في موقع يضمن لهم مشاركة لجنة البيت الأبيض الخاصة في المعلومات يشكلون - كما ورد سابقاً - قائمة قصيرة تضم كارتر وتيرنر وبريجنسكي وبرس. والذي يبدو هو أن الفريق المخادع لا يخرج عن هؤلاء. فمساعد بريجنسكي لشؤون الإستخبارات، روبرت غيتس[٤٢]، ومساعد برس في مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا، جون ماركوم، كانا على اطلاع أكيد على «الصورة الكاملة» أيضاً، ولكنهما لم يكونا في وضع يمكنهما من أن يأخذا على عاتقهما تقديم معلومات كاملة للجنة.

ومن الجائز أنه كانت لدى إدارة كارتر أسباب بدت آنذاك جيدة وكافية تحملها على المراوغة لتجنب اكتشاف تجربة أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ النووية على

---

(٤٢) عينّ روبرت غيتس في أوائل عام ١٩٨٧ خلفاً لوليم كيسي كمدير للمخابرات المركزية في ظل إدارة ريغن.

ساحل جنوب إفريقيا وذلك بتجاهل «مادة» الإستخبارات في سياق التحقيق الجاري من قبل اللجنة الخاصة. لكن بهذا كان البيت الأبيض في ظل إدارة كارتر ينسف سياسة اتبعتها بلاده منذ زمن طويل تجاه حظر الانتشار النووي. وكانت النتيجة كما قال الأميرال تيرنر غير معقولة. إذ أصدرت الحكومة الأميركية أربعة قرارات مع أربع نتائج مختلفة. وفي النهاية لم تسفر العملية إلا عن إثارة الشكوك حول عملية اكتشاف التجارب النووية.

وأهم من هذا بكثير أن البيت الأبيض باتخاذه موقفاً يخدم مصالح سياسية قصيرة المدى تجاه القضية رهن أمن واستقرار الأجيال الإفريقية والشرق أوسطية والأميركية المقبلة. وكانت المحصلة أن دولتين منبوذتين قامتا بتجربة جهاز نووي موثوق وتكتيكي وقابل للاستعمال.

تعقيب شخصي

في أوائل ١٩٨٧ وبينما كنت أكتب هذا الفصل اتصلت بعالم نووي اسمه ثيودور تايلور سبق لي قبل سنوات أن عملت معه في إعداد دراسة سياسية وطلبت مساعدته في فهم النواحي الأساسية في تصميم الأسلحة النووية وتجربتها: وكان ثيودور تايلور، عالماً فيزيائياً مشهوراً قام بتصميم أسلحة للحكومة الأميركية، وأسهم في نشاطات تعليمية وإدارية واستشارية، وألف عدة كتب عن الانتشار والإرهاب النوويين.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، طار فريق تحقيق تابع لصحيفة «الصنداي تايمز» اللندنية إلى واشنطن ليطلب من تايلور المساعدة على التحقق من أمر أكثر من ٦٠ صورة التقطت لمفاعل ديمونا المخصص للأبحاث في إسرائيل، وكذلك من أمر وصف مفصل أخرجه منها الفني النووي الإسرائيلي، موردخاي فانونو. وكان فانونو قد زعم أن ما لا يقل عن ١٠٠ سلاح نووي قد تمّ إنتاجها في ديمونا، بما فيها القنابل الهيدروجينية. وكان ما نشرته «التايمز» عن استنتاجات تايلور وكوّن جزءاً من بحثي هو ما ذكّرني بزمالتنا السابقة في مشروع نشر خاص بمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.

سألني د. تايلور أثناء مناقشتنا أموراً تقنية وأساسية للغاية تتعلق بما شاهده قمر فيلا الصناعي عما إذا كنت قد اطلعت على ما قيل بصدد هرب موردخاي فانونو من إسرائيل، ثم اختطافه من قبل السلطات الإسرائيلية وإعادته إلى إسرائيل لمحاكمته. وشرح تايلور بشيء من التفصيل الصور التي التقطها فانونو والشهادة التي قدمها. وكانت حكومة النروج قد أبدت قلقها من جراء التفاصيل التي وردت في صحيفة «الصنداي تايمز» لدرجة أنها أشارت إلى رغبتها في أن تستند إلى حقوق التفتيش عن عشرين طناً من الماء الثقيل كانت قد باعتها لإسرائيل. إذ يحتمل كما يقول الخبراء أنها تمكنت بواسطة هذا الماء أن تبدأ إنتاجها لأسلحة مصنعة بالبلوتونيوم في ديمونا[43]. والواقع أنه لم تحل سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ حتى صار خبراء وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا يعتقدون أن مفاعل ديمونا ينتج البلوتونيوم لصنع الأسلحة[44].

وخلال مناقشتي مع تايلور سألته: «هل كان في صور فانونو ومعلوماته دليل على أن برنامج الأسلحة الإسرائيلي قد اختبر سابقاً؟»

قال: «آه.. طبعاً، ومن دون أدنى شك، فقد كانت إسرائيل منهمكة أصلاً في عملية معقدة جداً تهدف إلى تعزيز قدرة أسلحتها. والأهم أنها كانت تقوم بذلك على أساس إنتاجي. وقال تايلور إن القسم المركزي من مفاعل ديمونا كان يستخدم لصنع التريتيوم والديتريوم من الليثيوم ـ ٦، وإن هاتين المادتين الثمينتين كانتا تدخلان في صلب الأسلحة من أجل تسريع عملية الانشطار، وبالتالي زيادة الحرارة المنبعثة، أو قدرة السلاح. وبعبارة أخرى، كانت إسرائيل تنتج أسلحة نووية حرارية صغيرة، إنما قوية، من ضمن برنامج متقدم جداً.

وأضاف تايلور إن الشيء المهم في هذه العملية بالذات، هو أن تعزيز قدرة

---

(٤٣) راجع «النروج قلقة من احتمال انتهاك إسرائيل للميثاق السري الخاص بالمواد الذرية»، «وول ستريت جورنال»، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، ص ٢٧، و«النروج تسعى لدراسة المواد النووية الإسرائيلية»، «وول ستريت جورنال» شباط/فبراير ١٩٨٧، المقالتان كتبهما جون فيالكا.

(٤٤) مكالمة هاتفية مع ثيودور تايلور، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، كان الدكتور تايلور يعمل عندئذ في مقر أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الأسلحة يولد شكوكاً أثناء إنتاج الأسلحة، فلا يمكن في الحقيقة القيام بهذا من دون إجراء تجارب، إذ أن أقل خطأ في حسابات الصهر وإدخال الديتريوم في الأسلحة يؤدي إلى هدر المواد المكونة للأسلحة الضرورية لأي عملية إنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري فحص الأجزاء المعدنية المخصصة. وهذه العملية لا يمكن القيام بها عبر رسومات بيانية وجداول مستعارة أو مسروقة. ومع ذلك، فإن إسرائيل كانت وما تزال تنتج كميات من الأسلحة النووية الحرارية «المعززة» في مفاعل ديمونا. وختم تايلور كلامه قائلاً: إن إسرائيل قامت بتجربة جهاز نووي مصغر. . . في مكان ما.

الفصل التاسع

عملية بابل
الغارة على المفاعل العراقي

بعد ظهر يوم الأحد في السابع من حزيران/يونيو ١٩٨١، أقلعت ١٦ طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي مزودة بأسلحة ثقيلة من قاعدة أتزيون الجوية الواقعة شرقي سيناء المحتلة. منها ثماني طائرات فالكون ف ـ ١٦ المقاتلة تحمل كل منها قنابل موجهة بأشعة ليزر وزنة كل قنبلة منها ٤٠٠٠ باوند (رطل) وكانت مهمتها التخريب. أما الطائرات الثماني الأخرى فكانت من طراز إيفل ـ ف ١٥ ومزودة بصواريخ جو ـ جو من طراز سايدوندر وسبارو لتوفير غطاء جوي وبأحدث أنواع حجيرات الوقود الإلكترونية ذات التدبير المضاد، وبخزانات وقود إضافية.

عبرت الطائرات، وهي تحلق على علو منخفض وبتشكيلة محكمة، خليج العقبة، واتجهت نحو المجال الجوي السعودي، حيث التقت بطائرة بوينغ ٧٠٧ تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، ومجهزة بأذرع تستخدم للتزويد بالوقود، فتزودت منه بما تحتاجه لرحلتها الطويلة إلى بغداد.

في هذا الوقت تقريباً، التقط الفنيون السعوديون صورة الطائرات الإسرائيلية على شاشات راداراتهم بالقرب من قاعدة تبوك الجوية. لكنهم قرروا بعد التشاور مع الأميركيين الذين يعملون معهم أن البقعة الكبيرة المشعة على شاشاتهم هي لطائرة بوينغ ٧٤٧[1]. وعلى كل حال، فقد ظهرت الطائرة في خط

---

(١) كان الأميركيون موظفين لدى شركة ريثيون ويعملون في تنفيذ مقاولة بين دائرة الدفاع والقوات ـ

جوي مخصص للطائرات المدنية المحددة المواعيد.

واخترقت القاذفات المقاتلة الإسرائيلية المجال الجوي العراقي محلقة فوق التلال الصغيرة وأشجار النخيل بسرعة ٦٠٠ عقدة تقريباً. وكانت الساعة السادسة و٢٥ دقيقة حسب التوقيت المحلي حين لاحت قبة المفاعل النووي الضخمة في منطقة التويثة الواقعة في إحدى الضواحي القريبة من بغداد.

وزادت طائرات الـ ف ـ ١٦ من ارتفاعها، قبل أن تنقض على الهدف، وتسقط قنابلها بسرعة من علو عدة مئات من الاقدام وتنسحب مرتفعة بشكل حاد لتفادي صواريخ سام (أرض ـ جو)، والمدافع المضادة للطائرات، بينما حامت طائرات الـ ف ـ ١٥ فوقها على شكل دائري، استعداداً لمجابهة أية مقاومة جوية. إلا أن تلك المقاومة لم تحصل. ولم تطلق أية صواريخ أو مدافع مضادة للطائرات كذلك. وكان الأمر غاية في السهولة. وبعد مرور ساعة من الوقت، وبينما كانت السفارة الإيطالية تحتفل بذكرى عيدها الوطني في مقرها بالقرب من نهر دجلة، جرى إطلاق نيران مضادة للطائرات لمدة ١٥ دقيقة على أهداف غير ظاهرة، ولكنها جاءت متأخرة[٢]. وكان المفاعل قد دمر كله بما فيه القسم المركزي منه، وقتل تقني فرنسي وعدد من العراقيين.

وتريثت واحدة من طائرات الـ ف ـ ١٥ قليلاً لالتقاط الصور، لكنها سرعان ما لحقت بالأخريات اللواتي حلقن عالياً في تشكيلة محكمة، واتجهن مسرعات غرباً نحو إسرائيل (بسرعة ٢ ماك بالنسبة للصوت). ولدى مرور الطائرات فوق الأردن، تمكنت أجهزة الرادار العسكرية من التعرف على «إشارات» معادية، فأطلق عليها صاروخ هوك الدفاعي الجوي. لكن طائرات الـ ف ـ ١٥ استطاعت أن تشوش بسهولة على نظام تصويب القذيفة التي سقطت

= . الجوية العربية السعودية الملكية والشركة حسب ضابط عسكري أميركي لا يرغب في الإعلان عن اسمه.

(٢) برقية «سرية» لوزارة الخارجية الأميركية، رقم ١٥٥١، من قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية، تاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٨١، نزعت عنها صفة السرية عملاً بقانون حرية الإعلام. لقد حجبت جميع أقسام البرقية المتعلقة بضحايا الغارة والبرقيات الأخرى عن النشر من قبل وزارة الخارجية «حرصاً على الأمن القومي والمصالح الخارجية»، الأميركية على الأرجح.

من دون أن تلحق ضرراً. وعادت الطائرات الست عشرة إلى قواعدها سالمة، بعد فشل المحاولات الأردنية الأخرى لإطلاق صواريخ الهوك الأميركية الصنع بسبب عطل في أجهزتها.

ساد الصمت طوال الأربع وعشرين ساعة التي أعقبت الغارة. فلم يصدر عن العراق أو إسرائيل أي إعلان، في حين سادت أجواء الارتباك في بغداد. وفي يوم الأثنين، اليوم التالي للغارة، قدم «قسم المصالح» الأميركية (إذ لم يكن بين الولايات المتحدة والعراق تمثيل دبلوماسي كامل في ذلك الوقت) تقريراً إلى واشنطن يقول:

«إن الإشاعات في الشارع العراقي تنسب سبب إطلاق صفارات الإنذار بوقوع غارة جوية وما تلاه بعد ساعة من إطلاق مدافع مضادة للطائرات إلى الإيرانيين أو الإسرائيليين أو حزب الدعوة الشيعي، أو الخيال العراقي»[3].

لم يتوقع ممثلو الولايات المتحدة الأميركية في بغداد أن تستمر حالة الارتباك طويلاً، وحذروا من أن القيادة العراقية قد تحمل الولايات المتحدة «جزءاً كبيراً من المسؤولية عن الغارة، مهما قلنا»، وذلك بسبب: (أ) استخدام إسرائيل لأسلحة جو ـ أرض أميركية متقدمة، (ب) دعم الولايات المتحدة الثابت لإسرائيل، (ج) شك عميق بأن الولايات المتحدة قد تكون إما شجعت الهجوم واماقبلت به. وجاء في نهاية التحذير قوله:

«من المهم حفاظاً على سلامتنا هنا وسلامة الأميركيين في أماكن أخرى فن المنطقة أن... نعمل كل شيء ممكن لتبرئة ساحتنا من العمل الإسرائيلي.»[4]

---

(٣) برقية «سرية» لوزارة الخارجية الأميركية، رقم ١٥٥٨، من قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية، تاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٨١. وقد نزعت عنها صفة السرية عملاً بقانون حرية الإعلام.

(٤) برقية «سرية» لوزارة الخارجية الأميركية، رقم (٠١٥٥٩) من قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية، تاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٨١. ونزعت صفة السرية عنها عملاً بقانون حرية الإعلام.

وبعد ساعات قليلة من توجيه هذه الرسائل، ظهرت أخيراً ردة فعل حكومة العراق، فجاءت مشوبة بالغضب الشديد كما كان متوقعاً. لكن المثير للاهتمام كان غياب أي ذكر للولايات المتحدة. فقد أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي من محطة الإذاعة الحكومية أن طائرات صهيونية معادية قامت بالغارة وربطت الهجوم بالحرب بين العراق وإيران. وقالت الإذاعة إن إسرائيل كانت تزود إيران «بمعدات عسكرية وقطع غيار»، وإنها الآن قد أخذت تلعب دوراً مباشراً في الحرب بمهاجمتها مرفقاً حيوياً كانت إيران قد فشلت بضربه في غارة جوية على بغداد منذ تسعة أشهر. وادعى البيان أن السبب الرئيسي للغارة كان رغبة إسرائيل في الإبقاء على «الفجوة الفنية والعلمية بينها وبين الأمة العربية»(٥)، وكان ذلك بمثابة إشارة مقنعة لبرنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي.

الهجوم الثاني: غارة دعائية

وعند إذاعة البيان العراقي بعد ظهر الثلاثاء في الثامن من حزيران/يونيو أصدر مكتب رئيس الوزراء بيغن في القدس بياناً مكتوباً، قدم فيه تفسير الحكومة الإسرائيلية للغارة. يقول البيان:

«هاجم ودمر سلاح الجو الإسرائيلي بالأمس مفاعل «أوسيراك» النووي قرب بغداد. وعادت جميع طائراتنا إلى قواعدها سالمة(٦).

«ولتنوير الرأي العام تجد الحكومة نفسها مضطرة لشرح الأسباب التي حملتها على إقرار هذه العملية الخاصة.

«لقد تابعنا منذ وقت طويل وبقلق بالغ عملية إنشاء مفاعل «أوسيراك» النووي، وقد علمنا من مصادر موثوقة للغاية أن الهدف من المفاعل هو إنتاج القنابل الذرية، على الرغم من التصريحات المخالفة.

«إن هدف هذه القنابل هو إسرائيل. وهذا ما عبر عنه بصراحة الحاكم

(٥) «نيويورك تايمز»، ٩ حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ٣:٨.

(٦) استعملت كلمة «أوسيراك» لوصف نوع مفاعل بغداد الخاص وتصميمه. وقد تمّ على غرار مفاعل «ساكليه» بفرنسا.

العراقي. فبعد أن ألحق الإيرانيون بعض الضرر بالمفاعل، علق (رئيس الجمهورية العراقية) صدام حسين بقوله «إنه لا حاجة للإيرانيين بمهاجمة المفاعل لأنه أنشيء ضد إسرائيل وحدها.»

«إن القنابل الذرية التي كان بمقدور هذا المفاعل إنتاجها معززة باليورانيوم أو البلوتونيوم، هي من النوع نفسه الذي أسقط على هيروشيما. وهكذا فإنها تشكل خطراً على وجود إسرائيل.

«لقد أبلغتنا مصادر موثوقة للغاية موعدين لإنجاز المفاعل وتشغيله: الأول في بداية تموز/يوليو ١٩٨١، والثاني في بداية أيلول/سبتمبر من العام الحالي.

«وكان المفاعل النووي العراقي سيبدأ بعد وقت قصير بالعمل بقوة. ولو حدث ذلك لما أقدمت أي حكومة إسرائيلية على اتخاذ قرار بتفجيره لأن ذلك يطلق موجة إشعاعية ضخمة فوق بغداد ويلحق الضرر بسكانها الأبرياء.

«لذلك اضطررنا للدفاع عن أنفسنا بمنع تجهيز قنبلة نووية في العراق الذي ما كان سيتردد في استخدامها ضد إسرائيل ومراكزها الآهلة بالسكان.

«لذلك قررت الحكومة الإسرائيلية أن تتحرك من دون تأخير لضمان سلامة شعبنا.

«كانت الخطة محكمة. وقد تمّ تحديد الأحد موعداً لتنفيذ العملية على افتراض أن الخبراء الأجانب، البالغ عددهم ما بين ١٠٠ و١٥٠ خبيراً، وهم العاملون في المفاعل، لن يكونوا فيه يوم عطلة المسيحيين. وقد ثبتت صحة هذا الافتراض. ولم يصب أي خبير أجنبي بأذى.

«وكانت حكومتان أوروبيتان تساعدان الرئيس العراقي في إنتاج الأسلحة النووية لقاء حصولها على النفط. ونحن ندعوهما مجدداً إلى

الامتناع عن هذا العمل المروع واللاإنساني.

«ولن نسمح في حال من الأحوال لعدو بإنتاج أسلحة ذات قدرة تدميرية جماعية ضد شعب إسرائيل»[7].

وفي اليوم التالي، يوم التاسع من حزيران/يونيو، توسع رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن، في مؤتمر صحفي عقده في القدس، في الكلام الذي جاء في البيان، وشدد بشكل خاص على موضوع الدليل على برنامج الأسلحة النووية العراقي، وعلى نوايا الحكومة العراقية في استخدام القنبلة ضد إسرائيل لو سمح لهم بإنتاجها. ولكي يبرهن على هذه النقطة اقتبس عبارات وردت في صحيفة «الثورة» العراقية الرسمية بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ بعد أيام قليلة من قيام طائرات ف ـ ٤ الإيرانية بإلحاق بعض الأضرار بمفاعل بغداد النووي، وهي:

«إن على الشعب الإيراني أن لا يخشى المفاعل النووي العراقي، الذي لا نية لاستخدامه ضد إيران، وإنما ضد العدو الصهيوني»[8].

أما بالنسبة لتوقيت الغارة، فقد كرر بيغن ادعاءه بأن المفاعل «سيكون جاهزاً» في تموز/يوليو، ولهذا اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن الجهود الدبلوماسية لوقف البرنامج، وإلى قصف المفاعل في حزيران/يونيو تجنباً لقتل أولئك الذين كان سيقضي عليهم الإشعاع لو تمّ تنفيذ الهجوم نفسه بعد شهر وقال بيغن للصحافة الدولية في المؤتمر:

«كانت أخلاقنا ولا تزال توجب أن نقاتل كما يجب أن يكون القتال قتال مسلحين ضد مسلحين. فنحن لا نستخدم السلاح أبداً ضد مواطنين أبرياء وعزل من السلاح»[9].

ومما يثير علامات الاستفهام أنه في اليوم نفسه الذي عقد فيه بيغن مؤتمره الصحفي في القدس، قدم عضو مجلس الشيوخ الأميركي ألن كرانستون

---

(٧) «نيويورك تايمز»، ٩ حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ٨.

(٨) «نيويورك تايمز»، ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ١.

(٩) المصدر نفسه.

(كاليفورنيا) مقالة افتتاحية إلى صحيفة «نيويورك تايمز» ورد فيها هذا الكلام نفسه[10]. وليس الأمر كما سنرى مجرد مصادفة.

وفي ١٢ حزيران/يونيو، وبعد يومين من ذلك، عاد بيغن شخصياً إلى الدفاع عن الغارة في بيان صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. وقال فيه إن العراق أقام منشأة لإنتاج القنابل بصورة سرية على عمق ١٣٠، قدماً تحت مركز المفاعل وتشتمل على تجهيزات ومواد كان يتعذر على مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية رؤيتها. وأضاف بيغن أنه من المفترض أن تكون هذه المنشأة أيضاً قد دمرت في الغارة كما يظهر من الصور التي التقطت للمفاعل بعد الهجوم[11].

والغريب في البيان بعد الغارة وتعقيب بيغن عليه أنه لم يشتمل على عبارة واحدة صحيحة وأن الحكومة الإسرائيلية نفسها تبرأت في الأسابيع التالية علناً من بعض ما جاء فيه. وأقل ما يقال في ذلك إن إسرائيل قامت بعمل عسكري مفضوح استناداً إلى معلومات ضئيلة جداً.

قال بيان القدس: «أبلغتنا مصادر لا شك في صدقها أن القصد منه (المفاعل) كان إنتاج القنابل الذرية.» وفيما بعد كشفت الشهادات أمام الكونجرس الأميركي عن أدلة ظرفية على أن العراق كان يخزن احتياطياً من اليورانيوم — («الكعك الأصفر») بكميات تزيد عن حاجته لتشغيل المفاعل المخصص للأبحاث[12] على أن هذه الشهادات اشتملت أيضاً على شواهد تدل على أنه لم يكن بمقدور العراق أن يصنع أسلحة نووية، ولا حتى اتخاذ خطوات تمهيدية للقيام بذلك، من غير أن يكتشفها الفنيون الفرنسيون (الذين كانوا يتمتعون بالحرية التامة في الوصول إليه) ومفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية[13]. وعلاوة على هذا فإن

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١١) «نيويورك تايمز» ١٢ حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ١.

(١٢) الشهادات أمام العلاقات الخارجية، مجلس الشيوخ الأميركي، المؤتمر السابع والتسعين الجلسة الأولى حول الغارة الإسرائيلية والقضايا المتصلة بها، تاريخ ١٨ و١٩ و٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣١ و١٦٨ - ١٦٩. راجع أيضاً: «نيويورك تايمز»، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨١.

شهادة الخبراء أشارت بوضوح إلى أن العراق لم يكن يستطيع وحده ومن غير مساعدة فرنسية وإيطالية مباشِرة أن يصنع القنبلة[١٤].

وزعم البيان على أثر الغارة أن الزعيم العراقي قال بصراحة بأن هدف القنابل هو إسرائيل. لكن عندما تحدى البعض الحكومة الإسرائيلية أن تثبت ذلك لم تستطع تقديم أي تهديد علني ـ صريح أو غير صريح ـ صدر عن الرئيس العراقي صدام حسين بذلك المعنى.

وحتى وزارة الخارجية الأميركية ذاتها ساهمت في البحث، واستنتجت كما قال مساعد وزير الخارجية نقولاس فليوتس للجنة الشؤون الخارجية «إنه لا وجود إطلاقاً لتلك المقالات[١٥]. وكان فليوتس قد تلقى في الأسبوع السابق برقية تلكس من بعثة رعاية المصالح الأميركية في بغداد وردت فيها الفقرة التالية:

«اطلعنا على تقارير تسربت من إسرائيل ونشرتها الصحافة الأميركية تقول إن صدام حسين صرح في الآونة الأخيرة بأن الأسلحة النووية العراقية ستستخدم ضد إسرائيل. إلا أنه لا يمكننا ايجاد أساس لذلك.»[١٦]

وتبين أن الاقتباس من صحيفة «الثورة» الذي أورده بيغن في المؤتمر الصحافي في اليوم التالي للغارة كان كاذباً. وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية بذلك فيما بعد، قائلة إن رئيس الوزراء بيغن كان ضحية «فشل موظفيه»[١٧].

وقال بيان القدس الرسمي الصادر بعد الغارة: «كان المفاعل النووي العراقي سيبدأ بالعمل بقوة»، ولا يمكن في هذه الحال للطائرات الإسرائيلية أن تغير عليه لأن «ذلك يطلق موجة ضخمة من الإشعاع فوق مدينة بغداد ويلحق

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٤.

(١٥) «نيويورك تايمز»، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ١٨.

(١٦) برقية «سرية» لوزارة الخارجية الأميركية، رقم ١٥٦٨، من بعثة رعاية المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية، تاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٨١. رفعت عنها صفة السرية استجابة لقانون حرية الإعلام.

(١٧) «نيويورك تايمز» ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٨١، ٣:٤.

الضرر بالمدنيين. لذلك، كان لا بد من القيام بالهجوم في الوقت الذي تمّ فيه غير أن الدكتور هوبرت كوتس، رئيس دائرة الطاقة النووية في مختبر بووكهافن النووي القومي، أبلغ لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي فيما بعد أن ذلك لم يكن صحيحاً. وأضاف أن أقصى علو كانت ستصله المخلفات الإشعاعية هو ١٠٠٠ قدم، وبالتالي فإنها ستبقى ضمن محيط المنشأة(١٨). وقد اتفق معه في الرأي خبراء آخرون، من بينهم الدكتور هربرت غولدشتاين من جامعة كولومبيا، وتقرير حول الموضوع أعدته للكونجرس مصلحة الأبحاث التابعة له(١٩).

وقال بيان القدس: «كان الإعداد للعملية محكماً» وأنها نفذت في يوم أحد لتفادي وقوع إصابات ما بين ١٠٠ و١٥٠ خبيراً أجنبياً لا يعملون في ذلك اليوم لأنهم مسيحيون. وإضاف البيان: إن ذلك تحقق لأنه لم يصب أي خبير أجنبي بأذى. والواقع أن معظم الفنيين الأجانب وعددهم ١٧٠، كانوا يزاولون عملهم يوم الأحد ويعطلون يوم الجمعة مع المسلمين، مثل باقي الأجانب العاملين في العالم العربي. ولكن لحسن الحظ أن الطائرات الإسرائيلية وصلت عند نهاية فترة العمل تقريباً. ومع ذلك فقد قتل تقني فرنسي يدعى م. شوسبيد، في الغارة(٢٠). ومرة أخرى كان بيغن ضحية «فشل موظفيه».

وربما كانت غلطة بيغن الأكثر غرابة ودلالة هي ما ورد في تصريحاته بشأن «المنشأة السرية لإنتاج القنابل»، التي كشف النقاب عنها في البيان الصحفي الذي أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية في ١١ حزيران/يونيو. وزعم بيغن أن هذه المنشأة تقع على عمق ٤٠ متراً تحت سطح الأرض وأنه مع ذلك تمّ تدميرها بنجاح بواسطة الطائرات الإسرائيلية. ولكن عندما أحرج بعض الصحفيين الأجانب المتشككين رئيس الوزراء بيغن، في مؤتمر صحفي لاحق حول هذه المسألة زعم أن

---

(١٨) «جلسات لجنة العلاقات الخارجية»، المصدر نفسه، (هامش ١٢)، ص ١٣٤.

(١٩) «نيويورك تايمز» ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨١ ص ١ : ٩ راجع أيضاً دراسة أعدتها وارن دونلي لمكتب مصلحة الأبحاث التابع للكونجرس وعنوانها «احتمال تلوث بغداد من جراء قصف المفاعل العراقي» ونشرت في ١٨ حزيران/يونيو في جلسات لجنة العلاقات الخارجية، المصدر نفسه ص ١٥٤.

(٢٠) «نيويورك تايمز»، ٩ حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ٧.

مصنع القنابل كان موجوداً ولكن على عمق أربعة أمتار فقط تحت الأرض[21].

وعند افتتاح جلسات الكونجرس حول الغارة، راح المسؤولون الإسرائيليون في واشنطن يتراجعون عن قضية وجود «مصنع سري» تراجعاً كاملاً[22]. وفي ١٦ حزيران يونيو ١٩٨١، أعلن اللواء يهوشوا ساغي، رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية (مودين) بأنه لا توجد «غرفة سرية»[23]. وبعد أيام قليلة، احتج رئيس الإستخبارات المدنية (موساد)، الجنرال اسحق حوفي لمكتب بيغن بأن رئيس الوزراء يعرض مصادر الإستخبارات السرية وأساليبها للخطر ببياناته المتكررة حول الغارة[24].

لم يكن مناحيم بيغن ضحية فشل الموظفين، بل كان يكذب علناً مرة بعد أخرى مما أثار الشبهات حول معلومات الأمن القومي.

خداع الكونجرس

كان المفروض أن يكون التاسع من حزيران/يونيو ١٩٨١ يوماً مزدحماً بالعمل في مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس الأميركي. فبعد تأخير دام ٢٤ ساعة، نشرت صحف الصباح أخبار الغارة على مفاعل بغداد؛ فكان لا بد من استدعاء عدد من أقسام مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس المعنية لإجراء أبحاث حول الأسلحة النووية، وقانون مراقبة تصدير الأسلحة، واستخدام إسرائيل للطائرات الأميركية، ودقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إنجاز عملها، إضافة إلى غيرها من نظم مراقبة التسلح.. الخ. وقد حضر بعض الموظفين إلى مكاتبهم ذلك الصباح ولديهم إحساس داخلي بأنه كان عليهم التغيب بحجة

---

(٢١) راجع: «جلسات لجنة العلاقات الخارجية، المصدر نفسه، ص ١٢٧. و: «نيويورك تايمز»، افتتاحية انتوني لويس، ٢١ حزيران/يونيو ١٩٨١.

(٢٢) «نيويورك تايمز»، ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ٧.

(٢٣) «الغارة الإسرائيلية على العراق»، موجز إخباري أرشيفي، أعدته مكتبة الكونجرس، مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس، تاريخ ١٨ حزيران/يونيو وكانت نسخة سابقة عن هذا التقرير قد نشرت في: «جلسات لجنة العلاقات الخارجية»، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢٤) «نيويورك تايمز»، ٢٥ حزيران/يونيو، ص ١:٩.

مرضية. ثم ما لبث أن وصلهم طلب بخصوص الاقتباسات.

تقدم عدد من أعضاء الكونجرس في الصباح الباكر بطلبات استيضاح حول تهديدات عامة وجهها قادة عراقيون ضد إسرائيل، فتمّ كشفها بسرعة. على أنه لم يكن في تلك التهديدات أي جديد. وقد وجد معظمها في المواد الأخيرة الصادرة عن مصلحة الإذاعة الأجنبية للمعلومات. وفي وقت متأخر من ذلك الصباح اتصل عضو من الكونجرس طالباً التحقق من دقة الاقتباسات. وكان طلبه «مستعجلاً». وقال إن الاقتباسات تثبت أن منشأة مفاعل بغداد النووي كانت تستخدم لإنتاج الأسلحة، وأن هذه الأسلحة كانت تستهدف إسرائيل.

ووصلت قائمة الاقتباسات إلى مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس عن طريق أحد السعاة. ولوحظ منذ البداية أن فيها جملة أشياء مستغربة، فهي من جهة لم تحمل عنواناً ولا إشارة لاسم الشخص الذي جمع الاقتباسات وترجمها، رغم أن أكثرها مأخوذ عن صحف أو إذاعات عربية، ومن جهة أخرى كانت هناك مشكلة التهجئة ـ إذ كانت هناك أخطاء في تهجئة أسماء أماكن معروفة جيداً.

وتقاسم اثنان من موظفي الأبحاث القائمة نظراً لأن الطلب كان مستعجلاً، وباشرا عملية التقصي، ولكنهما بعد انقضاء يوم بكامله لم يخرجا بشيء يذكر. وفي وقت متأخر من ذلك اليوم، جرى الاتصال بصاحب الطلب وإبلاغه الخبر السيء. فكان جوابه: «واصلوا البحث». وفي اليومين أو الثلاثة التي تلت، اتصل عدد من أعضاء الكونجرس يطلبون التحقق من بعض الأمور، وقدموا القائمة نفسها. وفي تلك الأثناء، أخذ الشك يساور بالفعل مصلحة الأبحاث. فطلبت المساعدة من عدة وكالات وخبراء آخرين مثل وكالة الإستخبارات المركزية، ووكالة الإستخبارات العسكرية، ووزارتي الدفاع والخارجية، بالإضافة إلى بعض الأساتذة الجامعيين في واشنطن. فلم يحالفهم الحظ أيضاً. ثم قام موظفو مصلحة الأبحاث بالاتصال بالسفارة الإسرائيلية وباللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة وسألتهما عما إذا كانتا هما اللتان أصدرتا القائمة وذلك لكثرة ما فيها من أخطاء في التواريخ وأسماء الصحف وكتابة الأسماء العربية بالحروف الأجنبية. وكان جواب كل من السفارة الإسرائيلية واللجنة المذكورة أنهما ليستا الجهة التي

أعدت هذه القـائمة. وأضـافتا أنـه لا داعي لقلق مصلحة الأبحـاث، لأن الاقتباسات على الأرجح صحيحة.

وفي تلك الأثناء استشهد بيغن في مؤتمر الحادي عشر من حزيران الصحفي بأحد الاقتباسات الواردة في القائمة وهو من جريدة «الثورة». كما أن سفير إسرائيل إلى الأمم المتحدة، يهودا بلوم استند إلى عدد من هذه الاقتباسات خلال المناقشة التي جرت في مجلس الأمن حول الغارة على المفاعل العراقي.

وأخيراً تمّ العثور على (ترجمة) عدد من هذه الاقتباسات لدى قسم الشرق الأدنى التابع لمكتبة الكونجرس. لكن الدكتور جورج عطية مدير المكتبة قال إنه غير واثق مما إذا كانت تلك هي الاقتباسات التي تسعى إليها مصلحة الأبحاث. فقد كانت الاقتباسات مماثلة للنصوص ولكن مع بعض الاختلافات في بعض الكلمات والمعاني. ومع ذلك، طلبت مصلحة الأبحاث أن ترسل الترجمات إليها.

وفي وقت متأخر من بعد ظهر يوم الجمعة اتصلت مصلحة الأبحاث مرة ثانية بوزارة الخارجية الأميركية، وباللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة «إيباك» وبالسفارة الإسرائيلية لتعلن عن عجزها في متابعة المسألة، ولتحذر كلا من اللجنة والسفارة بأنهما ستبدوان سخيفتين لو صح حدسها واتضح بأنهما الطرف الذي أعد قائمة الاقتباسات. وأكدت أنها ستقدم ما لديها إلى طالبيها الأصليين، وتبين لهم أن بعض الاقتباسات صحيحة، رغم أنها انتزعت من قرائنها وبالتالي تغيرت معانيها تماماً، وأن الاقتباسات الأخرى هي عبارة عن مقالات لم تنشر أبداً، وخطابات لم تلق إطلاقاً على الأقل في الوقت والزمان المحددين في القائمة.

تقضي قوانين مصلحة الأبحاث أن يحدد أصحاب الطلب الأصليون ما إذا كانت الأبحاث التي طلبوها ستوزع أم لا. وفي هذه الحالة بالذات، فقد وافق أصحاب الطلب على جواز التوزيع بعد تسلم المواد. وبالفعل، تسلمت مصلحة الأبحاث بعد ظهر يوم الجمعة طلباً لعدة نسخ من مادة البحث. ولم يكن صاحب هذا الطلب سوى مكتب وزير الخارجية الكسندر هيغ. وفي هذه الأثناء انتشر الخبر حول زيف قائمة الاقتباسات، والتعديلات التي جرت عليها. فأثار هذا قلقاحول مصلحة الأبحاث في وزارة الخارجية، وبالطبع في إسرائيل.

وفي يوم الأحد الموافق في ١٤ حزيران/يونيو، نشرت إحدى وكالات الأنباء مقالاً عن محاولة مصلحة الأبحاث. فاستغلتها بعد أيام إحدى كبريات الصحف الإسرائيلية وهي «دافار» في انتقاد بيغن بسبب «فشل موظفيه».

وفي يوم الأثنين الموافق ١٥ حزيران/يونيو، نشرت مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس تقريرها عن الاقتباسات الغريبة، ولخصت النتائج كما يلي:

«بين الاقتباسات الثمانية المدرجة في القائمة ثلاثة منقولة مباشرة عن مسؤولين عراقيين، وأربعة منقولة بشكل غير مباشر، وواحد بدا أنه مقتبس مباشرة عن افتتاحية إحدى الصحف. وواحد من الاقتباسات المباشرة لا يذكر مصدره، فتعذر العثور عليه. ونقل آخر بطريق غير مباشر عن صحيفة «القبس» الكويتية، عدد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، ولكن تعذر التحقق منه نظراً لعدم وجود العدد المذكور لدينا في الوقت الحاضر. وبين الاقتباسات الستة الباقية في القائمة لم يظهر اثنان في المصدر المذكور. أما الاقتباسات الأربعة في القائمة التي تظهر فعلاً في المصادر الأصلية، فيبدو أن ثلاثة منها انتزعت من قرائنها في النص مما شوه معانيها. والاقتباس الرابع هو الاقتباس الصحيح الوحيد في القائمة. ومما يذكر أنه لا يأتي على ذكر الأسلحة النووية»[٢٥].

ولا بد أولاً من أن نذكر أن الجملة الأخيرة في هذا الملخص قد تفسر الدافع إلى وضع القائمة أصلاً. فالزعماء العراقيون بوجه عام والرئيس صدام حسين بوجه خاص لم يصرحوا بشيء شفهي أو كتابي عن برنامج عراقي لإنتاج الأسلحة النووية بشكل يبرر للعالم القيام بالهجوم بالقنابل على ضاحية عراقية تبعد ١٢٠٠ ميل عن إسرائيل. وبما أن الدليل الظرفي، كما سبق ورأينا، كان غامضاً جداً وغير مقنع على وجه التأكيد، فقد وضعت القائمة. لكن من هو صاحب فكرة القائمة؟ بعد يوم أو نحو ذلك من الغارة أخذ ديفيد كمحي مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية يوزع

(٢٥) «اقتباسات حول نوايا العراق النووية»، بقلم باتريشيا شوارتز فالدر وكلايد ر. مارك، مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس، مكتبة الكونجرس، واشنطن، ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ١. نشر في: «جلسات لجنة العلاقات الخارجية»، المصدر نفسه، ص ٥٨.

بياناً مكتوباً يبرر فيه الغارة، وأرفقه بقائمة الاقتباسات لتبرير مزاعمه[٢٦]. وكان بيغن قد عقد مؤتمره الصحفي الذي أورد فيه اقتباساً من جريدة «الثورة» كدليل على رغبة الرئيس صدام حسين في «تدمير وجود إسرائيل» بالأسلحة النووية في الساعة ١٦ وخمس دقائق بتوقيت غرينتش يوم الثلاثاء الواقع في ٩ حزيران/يونيو. ولم تكن قد مضت ٤٨ ساعة على الغارة و٢٤ ساعة على الإعلان عنها من راديو إسرائيل حين قال بيغن:

«يتساءل البعض: أين البراهين على ما نذهب إليه؟ وهأنذا اليوم أحمل معي اقتباساً واحداً قصيراً من جملة اقتباسات: ففي الرابع من أكتوبر ورد في جريدة «الثورة» ببغداد. . . الخ[٢٧].

وكان المصدر الوحيد الذي لم يحصل منه بيغن يومها على اقتباس «الثورة» هو صحيفة الثورة نفسها. ومع ذلك فقد ظهر اقتباسه في وقت واحد وبصيغة واحدة في كل من القدس وواشنطن صباح ٩ حزيران/يونيو. وعليه فإنه يصعب على المرء أن لا يستنتج أن الحكومة الإسرائيلية هي التي وضعت القائمة.

بعد نحو أسبوع من محاولة مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس اقتفاء أثر الاقتباسات حفز حب الاستطلاع موظفيها إلى معرفة مصدرها. وعندما سألوا أعضاء الكونجرس الذين كانوا أول من طالب بالتحقيق في أمر الاقتباسات ومن أين جاءتهم قالوا إنهم تلقوها من ناخبيهم. وعندما حاول عدد من مكاتب أعضاء الكونجرس الاستفسار من «ناخبيهم» عن مصدرها أجاب بعضهم أنهم تلقوا بعضها من منظمات أميركية يهودية. وقال آخرون إنهم حصلوا عليها من سفارة إسرائيل في واشنطن[٢٨]. ومن الصعب جداً عدم الاستنتاج أن الحكومة الإسرائيلية هي التي وضعت القائمة.

(٢٦) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ١٦٠٠، من قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية، تاريخ ١١ حزيران/يونيو ١٩٨١، وقد رفعت عنها صفة السرية عملاً بقانون حرية الإعلام.

(٢٧) سجل إذاعة المؤتمر الصحفي، الذي نقل حياً عبر المصلحة المحلية في القدس. «قول إسرائيل» الساعة ١٦ وخمس دقائق بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٨١.

(٢٨) بناء على مقابلات مع أعضاء الكونجرس لا يرغبون في الكشف عن هوياتهم، أيار/مايو ١٩٨٦.

متى تمّ تصنيف القائمة ونقلها إلى أعضاء الكونجرس الأميركي لاستخدامها في مجلسي الشيوخ والنواب؟ لقد قدمت القائمة في البداية إلى مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس «للتحقق منها»، وذلك صباح يوم الثلاثاء في ٩ حزيران/يونيو، أي بعد أقل من ٤٨ ساعة من الغارة نفسها. وفي الصباح التالي، ١٠ حزيران/يونيو، ظهرت مقالة رئيسية في قسم التحرير بصحيفة «نيويورك تايمز»، كتبها السناتور ألن كرانستون، (من كاليفورنيا) وأورد فيها اقتباس صحيفة «الثورة» المزيف الذي يطابق حرفياً الاقتباس الأول الوارد في القائمة المقدمة إلى مصلحة الأبحاث[٢٩]. وعلى افتراض أن قسم التحرير في «نيويورك تايمز» يوجب تقديم نص المقالة إليه قبل ١٢ ساعة على الأقل من موعد نشرها، ففي هذه الحالة، يكون ألن كرانستون تلقى الاقتباس المذكور قبل مؤتمر بيغن الصحفي، وبعد وقت قصير جداً من الغارة نفسها.

الواقع أنّه من المحتمل أن تكون القائمة قد أعدت في وقت سابق للغارة، وأن تكون قد وزعت على الأصدقاء في الكونجرس الأميركي بعد الغارة بقليل، أو حتى قبلها، حتى يكون هؤلاء الأصدقاء على أتم الاستعداد للمناقشة التي كان ينتظر أن تدور حول اقتراف أي انتهاك للقانون الأميركي، أي لشروط قانون مراقبة تصدير الأسلحة وشروط اتفاقية ١٩٥٢ للتعاون المتبادل بين أميركا وإسرائيل، وهي الاتفاقية المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة الأميركية لأغراض هجومية وذلك بموجب برنامج بيع الأسلحة لجهات أجنبية. وإذ لاحظ أحد أعضاء مصلحة الأبحاث الوقت القصير بين الغارة وظهور قائمة الاقتباسات في الكونجرس، وكذلك غموض وتباين المصادر (مثل خطاب السفير العراقي في البرازيل، ومقتطفات من منشورات كويتية ولبنانية وعراقية وعربية صادرة في باريس الخ) فإنه استنتج أن «تلك القائمة أعدت سلفاً... وأن هذه الأشياء كانت جاهزة للتصدير»[٣٠].

---

(٢٩) التزاماً بقواعد التكتم في مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس حول طلبات البحث من قبل أعضاء الكونجرس، فقد امتنع أعضاء المصلحة عن التأكيد ما إذا كان عضو مجلس الشيوخ، ألن كرانستون، هو الذي طلب البحث بشأن «الاقتباسات» يوم الثلاثاء في ٩ حزيران/يونيو ١٩٨١.

(٣٠) بناء على مقابلة شخصية مع عضو في مصلحة الأبحاث لا يرغب في ذكر اسمه.

وسواء كانت الاقتباسات بقصد الدعاية أو لم تكن، وسواء كانت صحيحة أو لم تكن، فإنها أدت غرضها وعاشت فترة طويلة. ففي ١١ حزيران/يونيو، أي بعد يوم واحد من قيام مصلحة الأبحاث بإثارة الأسئلة حول دقة القائمة عبر اتصالات هاتفية بوكالة الإستخبارات المركزية ووكالة الإستخبارات العسكرية ووزارة الخارجية... الخ، أثار الرئيس ريغن سخط السفراء العرب في اجتماع له معهم في البيت الأبيض باستشهاده باقتباس صحيفة الثورة[٣١].

وفي ١٨ حزيران/يونيو أي بعد ثلاثة أيام من قيام مصلحة الأبحاث بنشر تقريرها، وقبل دقائق فقط من قيام تشارلز برسي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بتسجيله، استشهد السناتور ألن كرانستون في المجلس بواحد من الاقتباسات التي وردت في القائمة على أساس أنه مأخوذ من صحيفة «الجمهورية» بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، ووصف الصحيفة بأنها «أداة رسمية ناطقة باسم الحزب الحاكم في العراق». ونقل كرانستون عن الصحيفة قولها:

> «من سيستفيد من تدمير المفاعل النووي العراقي؟ هل هو إيران أم الكيان الصهيوني؟ إن هذا المفاعل لا يشكل خطراً على إيران، لكنه يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل.»[٣٢]

وقد أشار تقرير مصلحة الأبحاث إلى أن الاقتباس من صحيفة «الجمهورية» بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر المذكور في القائمة حذفت منه فقرة تقع بين الجملتين الثانية والثالثة، وهي الفقرة التي تصف مخاوف إسرائيل من المفاعل. وتقول آخر جملة في هذه الفقرة: «إنه يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل وهذا ما قاله بيغن وقادة العدو الصهيوني.»[٣٣] وقال تقرير مصلحة الأبحاث إن حذف الاقتباس لهذه الفقرة تمّ بطريقة شوهت معنى الاقتباس كله[٣٤]. وجوهر المسألة هنا أن

---

(٣١) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ١٦٧٤، من قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية، تاريخ ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨١، ونزعت عنها صفة السرية عملاً بقانون حرية الإعلام.

(٣٢) «شهادات لجنة العلاقات الخارجية»، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ملحق رقم ٤، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٩.

التشويه فيما أورده السناتور ألن كرانستون، في ١٨ حزيران/يونيو، كان متعمداً ومدبراً.

وبعد أن نشر تقرير مصلحة الأبحاث حول الاقتباسات بسنة واحدة قام اثنان من الاكاديميين الأميركيين ـ الإسرائيليين، هما أموس برلموتر ومايكل هاندل، بالاشتراك مع ضابط إسرائيلي سابق في سلاح الجو الإسرائيلي، بتأليف كتاب بعنوان «دقيقتان فوق بغداد: أجرأ غارة عسكرية منذ عينتابة» وتحت عنوان أحد فصول الكتاب وهو «صدام حسين ومشروع تموز»، ظهر اقتباس من مجلة «الأسبوع العربي» اللبنانية، عدد ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥[٣٥]. على أن تقرير مصلحة الأبحاث (وجملة كتابات صحفية عنه) أشارت إلى أنه لم يعثر على الاقتباس المذكور في المجلة»[٣٦]. وكما يحصل في كل مرة تنشر فيها حكومة ما معلومات مضللة، فقد أدى هذا الجهد الإسرائيلي الأخرق هذه المرة، إلى النيل في النهاية من سمعة كتاب/وباحثين أبرياء وسذج (كما تفترض).

فرس النهر في حفلة كوكتيل

بعد أسابيع من وقوع الغارة عقد كل من مجلسي الشيوخ والنواب جلسات لمناقشتها. وكانت ثمة رغبة عامة من جانب الأعضاء لمراجعة ظروف الهجوم وتبريراته، والنظر في مضاعفات الحادث بالنسبة لانتشار الأسلحة النووية في المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم الثالث. وكان ذلك على الأقل ما قاله بعض الأعضاء في بياناتهم الافتتاحية الرنانة. وكانت «أعمال» الجلسات تنحصر في الاضطلاع بمسؤولية الكونجرس في تنفيذ قسم ٣ ج من قانون تصدير الأسلحة، واتفاقية عام ١٩٥٢ لتبادل المساعدة بين أميركا وإسرائيل وذلك بتحديد ما إذا كانت الغارة على بغداد تشكل استخداماً «هجومياً» لأنظمة الأسلحة

(٣٥) «تموز» كان الاسم الذي اعتمدته الحكومة العراقية لمفاعل التويثة.

(٣٦) كتاب برلموتر «دقيقتان فوق بغداد» مطبوعات كورجي، لندن ١٩٨٢. وفيه إشارات عنصرية إلى «خصائص» قومية عربية خاطئة، وهو مليء بالأخطاء حول أمور مثل الإشراف الفرنسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية على مفاعل بغداد، ومثل تزويد المقاتلات الإسرائيلية بالوقود أثناء التحليق، وإطلاق نار مضاد للطائرات خلال الهجوم. وهذا نموذج لأسلوب الكتابة «غير الخيالية» عن المغامرات العسكرية الإسرائيلية المعتمدة على الإفراط في إبراز البطولات والإقلال من إبراز الحقائق.

الأميركية المنشأ، الأمر الذي يحتم قطع المساعدة الأمنية الأميركية ومبيعات الأسلحة إلى إسرائيل.

وعندما بدأ العمل في اليوم الأول من الجلسات، في ١٨ حزيران/يونيو بحث رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، تشالرز بيرسي، المسألة مع مستشار وزارة الخارجية آنذاك، روبرت ماكفرلين واتفق الاثنان على أن (أ) مسؤولية رئيس الجمهورية والكونجرس «المشتركة» وفقاً لقانون مراقبة تصدير الأسلحة في تحديد ما إذا كان قد حدث انتهاك يوجب قطع المساعدة، ولكن (ب) التعديلات التي اقترح إدخالها على هذا القانون عضوا مجلس الشيوخ، جاكوب جافيتس وهيوبرت همفري، في العام ١٩٧٦، وأقرت في العام نفسه، أعفت الرئيس والكونجرس من هذه المسؤوليات (القيام بالتحديد) «في الظروف السياسية الصعبة»[٣٧]. وبما أن البيت الأبيض والكونجرس متفقان على أن أي شيء يتعلق مبدئياً بانتهاكات إسرائيلية محتملة للقانون الأميركي يشكل «ظروفاً سياسية صعبة»، فإن الجميع باتوا متفقين على أن قانون مراقبة تصدير الأسلحة لا ينطبق فعلياً على إسرائيل، نظراً لتعديلاته.

وبدا الأمر كما لو أن (توم سوير) (وهك فين) اللذين وصلا إلى المدرسة صبيحة يوم من أيام الشتاء ليجدا أن مخزن الخشب قد إنهار وبأن الدراسة قد عطلت. فقد طرحت «العمليات» جانباً، وخصص اليومان ونصف اليوم المتبقيان للشهادات والخطب الرنانة عن الخداع العربي، وعن ضرورة إعادة المارد النووي إلى القمقم وإنقاذ الجنس البشري. على أن البيت الأبيض اتخذ خطوة رمزية عملاً بقانون مراقبة تصدير الأسلحة، فأخر تسليم طائرات ف ـ ١٦ (لمدة ثلاثة أسابيع كما اتضح). ولكن الجميع تنفسوا الصعداء عندما تقرر أنه لا حاجة إلى اتخاذ قرار بشأن وقف تسليم بعض المواد العسكرية الثقيلة المقررة لإسرائيل في الفترة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ١٩٨١. وكانت هذه تشمل، وفق ما ذكرته وزارة الخارجية:

(٣٧) راجع مذكرة فرد تيبسون (مستشار اللجنة) إلى السناتور تشارلز بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في: «جلسات لجنة العلاقات الخارجية»، المصدر نفسه ص ٩٣ ـ ٩٥.

المادة	الكمية
هاوزر ١٥٥ ـ م ١٠٩ ـ أ ١ ب	١١
ناقلات مورترم ١٢٥ ـ أ ٢	٢٨
سيارات إسعاف	٨٤
صواريخ هوك	١٥٣
قذائف عيار ١٧٥مم	٢٥٠٠٠
قنابل ماركس ٨٤	١٠٠٠
صواريخ تاو	٨٤٧
طائرات ف ـ ١٥	٥
دبابات م ٦٠ ـ أ ٣	٤٩
ناقلات جند مدرعة م ١١٣	١٣٥
عربات استشفاء م ٨٨ أ ١	٢٥
قذائف مورتر عيار ٨١ مم	٧١٠٠٠
قذائف عيار ١٧٥ مم	٤٠٠٠٠
صواريخ سايدوندر أي م ـ ٩	٣٠٠
صواريخ مختلفة	٩١٦

وعليه فإن خط الأنابيب كان سيواصل تدفقه ويحمل شحنات بأكثر من بليوني دولار خلال الأشهر الاثني عشر التالية[٣٨].

وبدا أن عدداً من الشيوخ كانوا مصممين على أن نتوم جهة أخرى والأفضل ان تكون وزارة خارجية ريغن بمنع إسرائيل من استخدام ترسانة أسلحتها الهائلة لأغراض هجومية. لكن الاهتمام الفوري كان محصوراً بشكوى إسرائيل حول نقل سوريا لصواريخها الدفاعية الجوية إلى لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال تقييد استخدام إسرائيل لقوتها الجوية ضد المعاقل الفلسطينية في تلك البلاد. وقد أدى هذا إلى مشادة مع مستشار وزارة الخارجية، روبرت ماكفرلين، مما أثبت أنه حتى النزاع في الشرق الأوسط كان له جانبه الأقل عبوساً.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٥.

الرئيس: هل أوضحنا للإسرائيليين بجلاء أن العمل العسكري الذي تستخدم فيه أسلحة لاقتلاع الصواريخ سيكون مخالفاً لاتفاقية عام ١٩٥٢؟

السيد ماكفرلين: أؤكد مجدداً ـ وليست لدي النية لإخفاء المعلومات أو التعتيم عليها ـ أن حكومة إسرائيل تفهم تماماً نظرتنا إلى ما ستجلبه هذه الأعمال من نتائج مضرة جداً إذا حدثت قبل أن تكون لدينا فرصة لاستخدام الدبلوماسية.

السناتور بيل: سأتابع الكلام حول الفكرة ذاتها. هل جرى إبلاغ إسرائيل أن استخدام الأسلحة الأميركية ضد الصواريخ السورية سيشكل خرقاً للاتفاقية؟

السيد ماكفرلين: إن إطار الحوار القائم بيننا وبين إسرائيل بصدد مسألة استخدام معدات زودتها بها الولايات المتحدة وبصدد تحركاتها في إطار مهمة حبيب، كان سياسياً في اتجاهه. وأؤكد مجدداً يا سناتور بيل أنه ما من شك في أن حكومة إسرائيل تفهم جيداً أن الأعمال التي تعرقل المساعي القائمة لحل هذا النزاع، سواء استخدمت معداتنا أو لم تستخدمها، ستكون لها آثار ضارة جداً.

السناتور بيل: إني أفهم ما تقوله تماماً. ولكنك لم تجب عن سؤالي. هل تمّ إبلاغهم بشكل محدد على هذا الأمر بالذات؟

السيد ماكفرلين: حسناً، أفهم من سؤالك أنك تستوضح عما إذا كنا قد ألمحنا إلى اتخاذ إجراء قانوني أو حكم قضائي ضد استخدام أسلحتنا على نحو شبيه بما قد تفعله إسرائيل. ترى هل أخطأت في فهمي للموضوع؟

السناتور بيل: المسألة كما أراها وأعتقد أن السناتور بيرسي يتفق معي حولها هي السؤال عما إذا كان قد جرى إبلاغ إسرائيل أنها إذا

استخدمت أسلحة أميركية ضد سوريا، فإنها ستخرق الاتفاقية؟ قد لا تكون أبلغتهم ذلك لأنك لم تقرر بعد أن ذلك سيكون خرقاً. لكن سؤالي هو: هل جرى إبلاغهم بوجهة النظر هذه بالذات؟ أعتقد أن الجواب هو «كلا»، لكنني أرغب فقط في سماعها منك.

السيد ماكفرلين: هل أبلغت الولايات المتحدة إسرائيل أن استخدام أسلحتنا ضد سوريا سيشكل خرقاً للاتفاقية؟

السناتور بيل: ضد الصواريخ في لبنان ـ الصواريخ السورية في لبنان.

السيد ماكفرلين: بالنسبة لهذا الأمر بالتحديد، لا أذكر أننا أبلغناهم شيئاً. لكن استهداف منع العنف كان شيئاً حقيقياً[٣٩].

لقد جرى بحث تبرير الهجوم على المفاعل مطولاً في جلسات مجلسي الشيوخ والنواب. وقد سرّ أعضاء الكونجرس الذين كانوا بوجه عام يؤيدون إسرائيل عندما شهد خبراء مختصون أن العراق كان يكدس كميات وأنواعاً من المواد النووية تفوق بكثير ما بدا ضرورياً لبرنامج أبحاث متواضع[٤٠]. ثم إنه لم يبد هناك تفسير عقلاني لإنشاء الطاقة النووية في بلد غني جداً بموارد الوقود الطبيعية. ومن جهة أخرى فإن أعضاء الكونجرس الذين عارضوا الغارة سرهم أن يشهد أكثرية الخبراء، إضافة إلى وزارة الخارجية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن: (١) أنظمة المراقبة التابعة لفرنسا والوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت ستكتشف برنامج الأسلحة لو أن العراق سعى إلى الحصول على مواد أولية لإنتاج الأسلحة النووية أو لإعادة تصنيع هذه المواد، (ب) حتى لو أن العراق أراد إنتاج «القنبلة»، فليست لديه الخبرة الكافية للقيام بذلك بمفرده ومن دون مساعدة فرنسية وايطالية مباشرة[٤١].

وقُدر لهذه الجلسات أن تستمر ثلاثة أيام قبل أن يعرض السفير السابق،

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

جيمس أكينز أمراً بديهياً وهو أن الغارة الإسرائيلية بدلاً من أن تؤخر عهد الذرة في النزاع الشرق أوسطي فإنها لسوء طالع إسرائيل قدمته وقال:

«ليس لدي شك في أن هذا الجانب من الهجوم الإسرائيلي أكثر جوانبه خطراً ويثير أعمق مشاعر الأسف. فقد أدى فيما أدى إليه إلى تصميم العراق والعالم العربي على الحصول على قنبلتهم النووية. والأرجح أن هذا التصميم لم يكن له وجود قبل الهجوم أو كان على الأقل موضع تساؤل. فلدى العرب أموال طائلة وقوى هائلة. وفي العالم كثيرون ممن لديهم التكنولوجيا النووية وبإمكانهم بيعها أو تقديمها إلى العرب بدءاً بباكستان ومروراً بالهند والصين. وقد لا يقدم الاتحاد السوفييتي على ذلك، لكن الآخرين قد يقدمون عليه»[٤٢].

ما الذي يجعل العرب يسعون إلى الحصول على أسلحة نووية؟ لماذا يظن البعض أن العراق سعى إلى ذلك؟ وما الذي سيؤدي حتماً إلى المجابهة النووية في الشرق الأوسط التي حذر منها السفير أكينز؟... هذه الأسئلة لم ترد في جميع الشهادات سواء كانت مكتوبة أو شفهية مع العلم بأنها تقع في ٢٩٩ صفحة.

والسبب واضح وهو البرنامج النووي الإسرائيلي. فقد وقفت قنبلة إسرائيل النووية خلف مقاعد قاعة الجلسات مثل فرس النهر فحرص من حضر من الشيوخ والنواب على تجنب الإشارة إليها آملين أن لا يلاحظ أحد ذلك.

لقد تعرضت كل من باكستان والهند والصين والبرازيل وليبيا وغيرها من الأعضاء الجدد أو المحتملين في النادي النووي للتحقير بشكل متكرر ومناف للأخلاق أثناء الشهادات. وتعرضت للشيء ذاته كل من فرنسا وإيطاليا والمانيا الغربية وغيرها من «الدول المصدرة» للأسلحة والمواد النووية للبلدان النامية. أما قنبلة إسرائيل فلم يرد ذكرها إلا بشكل عابر[٤٣]. ولم يرد كذلك ذكر جنوب

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٤٣) سأل السناتور كليبورن بيل (رود أيلند) سؤالاً واحداً حول الموضوع، ولكنه لم يتابع المسألة. وأشار اثنان من الشهود الخبراء بشكل غير مباشر إلى أسلحة إسرائيل النووية، ولكنهما لم يثيرا اهتمام أعضاء الكونجرس الحاضرين أو أسئلتهم.

إفريقيا، ربما لعلاقتها الأخيرة المعروفة بالتجربة النووية المشتركة مع إسرائيل.

لقد أشاع السناتور كرانستون جواً حماسياً عند بداية الجلسات عندما قال:

«سيدي الرئيس، من الواضح أن الأسلوب الدولي الحالي في السيطرة على الانتشار النووي غير عملي. وانتشار القنبلة يواجه الجنس البشري بأعظم تحد أساسي. فبقاء حضارتنا ذاتها يتعرض للخطر عندما يتاح للقدرة على إنتاج أسلحة ذات طاقة تدميرية جماعية أن تنتشر على الأرض. فعلينا جميعاً أن نقف معاً في وجه هذا التهديد. ولا يمكن أن تكون هناك مهمة أكثر أهمية منها»[٤٤].

وما لا نجده في الشهادات المدونة هو أن فرس النهر المتربص في آخر القاعة أدار رأسه المخيف عند هذه النقطة، وسلط نظره على المتحدث الأصلع الذي كان يواجه الأضواء والكاميرات. (فلم يشر إلى إسرائيل).

ملحق: قرار مجلس الأمن الدولي

في ١٩ حزيران/يونيو، وبعد يوم واحد من خطاب السناتور كرانستون المثير، صادق مجلس الأمن الدولي على قرار يدين الهجوم على المفاعل ويدعو إسرائيل «إلى وضع مرافقها النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية»[٤٥]. وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار الذي أعد في الحقيقة بمشاركة مباشرة من سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت جين كيركباترك وبالتعاون الوثيق مع وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي. إلا أنه لم يرد في القرار ذكر لعقوبات ضد إسرائيل.

أما الدبلوماسيون الأميركيون في بغداد الذين أدهشهم رد الفعل العراقي المعتدل على الغارة وعدم مهاجمة الولايات المتحدة وهي أكبر مناصر لإسرائيل فقد تنفسوا الصعداء عندما صدر قرار الأمم المتحدة ولم تستخدم أميركا الفيتو كالعادة. إذ جاء في رسالة تلكس بعثوا بها إلى وزارة الخارجية الأميركية:

---

(٤٤) «جلسات لجنة العلاقات الخارجية»، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤٥) «نيويورك تايمز»، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨١، ٥:١.

«هنـاك إجماع بـين الدبلومـاسيين الأوروبيـين الشرقيين والـزمـلاء الأوروبيين الغربيين والعرب على أننا تغلبنا على العاصفة بشكل جيد. ومع ذلك فإن السيناريو لم يكتمل بسبب عرقلة ما يراه العراقيون والعرب الآخرون عقوبات عادلة ضد إسرائيل، فسوف يتركز انتباههم على استعدادنا لحمل إسرائيل على التقيد بقرار مجلس الأمن الذي تفاوضنا بشأنه. والعراقيون واقعيون لدرجة أنهم لا يتوقعون تعويضات إسرائيلية. لذلك فإنهم يريدون أن يروا ما إذا كانت الولايات المتحدة ستمارس ضغطاً على إسرائيل يكفي لحملها على إخضاع مرافقهـا النووية للتفتيش وفقاً لقرار مجلس الأمن.»(٤٦)

على أن الولايات المتحدة التي كان ينتظر منها أن تعمل على تقليص أو إلغاء برنامج إسرائيل للأسلحة النووية تمشياً مع السياسة الأميركية الثابتة فإنها لم تقم حتى بالضغط عليها لإخضاع برنامجها للتفتيش. وخيم الصمت على البيت الأبيض ومجلس الشيوخ وعلى كرانستون. فعندما يكون هدفك هو بقاء الحضارة فالأفضل تحاشي التورط في التفاصيل. وإن ذهب فرس النهر بعد انتهاء الجلسات فلا بد أنه ذهب وعلى وجهه ابتسامة (سخرية). وعلى أي حال لم يلتفت إليه أحد.

---

(٤٦) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ١٧٦٢، من قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية، تاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٨١، نزعت عنها صفة السرية عملاً بقانون حرية الإعلام.

الفصل العاشر

المساعدة على تمزيق لبنان
غارات القصف عام ١٩٨١

في التاسع من حزيران/يونيو ١٩٨١، وبعد الغارة على المفاعل العراقي بيومين قدم المتحدث الصحفي باسم وزارة الخارجية الأميركية، دين فيشر، للصحفيين موجزه المعتاد.

قال فيشر إنه لا يعرف متى ستنتهي الوزارة من إعداد تقريرها للكونجرس حول «احتمال» استخدام الطائرات الأميركية في الغارة، وإنه لا يعرف كيف سيأتي التقرير. وأضاف أنه لا يود أن يأخذ على عاتقه القول ما إذا كان استخدام الطائرات ـ إذا كانت قد استخدمت ـ يشكل خرقاً للقانون الأميركي، وأنه لا يود الدخول في مسألة الاختلاف قانوناً بين استخدام الأسلحة الأميركية لأغراض هجومية ودفاعية. وزعم أنه ليس لديه ما يقوله حول ما إذا كانت الوزارة قد وافقت إسرائيل على أن العراق كان يطور منشأة لإنتاج الأسلحة النووية في منطقة التويثة، وأنه ليست لديه تفاصيل حول الأضرار التي أحدثتها الطائرات الإسرائيلية، أو حول الإصابات بين المستشارين الأجانب.

واستنتج أحد الصحفيين عند هذا الحد، وبشكل منطقي جداً، أن هذا الموجز لن يلقي ضوءاً على الوقائع التي ستنشر في ذلك اليوم، فطرح كما قال سؤالاً «شبه فلسفي» وهو:

«لقد قام وزير الخارجية، الكسندر هيغ، برحلة إلى الشرق الأوسط في

أوائل نيسان/ابريل محاولاً إقناع البلدان العربية المعتدلة والمحافظة أن مصدر التهديد الحقيقي لأمنها هو الاتحاد السوفييتي لا إسرائيل. هل هذه الاستراتيجية لا تزال مقبولة بعد هذه الغارة؟

فأجاب فيشر بقوله: «من المؤكد أن هذا ما نود أن يكون». وفيما ساد الصمت بين الصحفيين الحاضرين في الغرفة، تابع السائل بإلحاح قائلاً:

«هناك دليل على أن الدول العربية معرضة لغارات سلاح الجو الإسرائيلي الذي أمدته الولايات المتحدة بأكثر المواد الحربية تطوراً، وعلى أن الولايات المتحدة لا تفعل شيئاً لمنع إسرائيل من القيام بتلك الغارات. هذا في حين أنك لا تزال تصر على أن ما يهدد الأمن والبلاد هو روسيا. فهل تنوون محاولة إحياء تلك الاستراتيجية؟ أم أنكم تنوون القول بأنها كانت ضلالاً؟ وهل تنوون أن تفعلوا كل شيء لتقديم شاهد ملموس على سلامة تلك الاستراتيجة»

فأجاب فيشر مصراً على موقفه بقوله:

«إننا لن نتخلى عن أهداف رحلة (نيسان) التي أعلنها الوزير بوضوح. وعلينا أن نتصرف حيال الحالة والوقائع كما هي على الأرض. ونرى أنه لا داعي إلى التخلي كما صرح به الوزير لأنه سياسة هذه الإدارة.»[1]

وفي نيسان/ابريل ١٩٨١، كانت أدارة الرئيس ريغن لا تزال تتلمس طريقها إلى النزاع الشرق أوسطي. وإذا كان وزير الخارجية هيغ لم يتوصل خلال رحلته إلى تفاهم مشترك مع الحكومات العربية «المعتدلة»، فمن المؤكد أنه توصل إلى اتفاق مع مناحيم بيغن في إسرائيل، كان له تأثير كبير على أرض لبنان وأهله. والواقع أن بيغن أطلع هيغ مقدماً أثناء اجتماعاتهما على اعتزام إسرائيل القيام بغارات على جنوب لبنان[2].

(١) برقية «غير سرية» لوزارة الخارجية، من وزير الخارجية إلى السفارة الأميركية في عمان، رقم ١٥٠٧٤٨، تاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٨١.

(٢) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ٠٣٦٢٤ من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، تاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٨١.

عقد هيغ اجتماعين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وكان أحدهما مغلقاً، فلم تسجل وقائعه. إلا إن وزير الخارجية الأميركي تحدث إلى الصحفيين بعد الاجتماع عن اتفاق وجهات النظر بالنسبة لابعاد التهديد الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بما فيها التهديدات العسكرية التقليدية من قبل الاتحاد السوفييتي، ونشاط منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن الاتحاد السوفييتي[٣]. وكان الإسرائيليون هم الجانب أكثر افصاحاً. ففيما بعد وصف بيغن الاجتماع لزملائه بقوله: «اعتاد بن غوريون أن يقول: إنك إذا كنت تنتهج سياسة قد تؤدي إلى الحرب، فمن المهم جداً أن تكون وراءك قوة كبرى»[٤]. وتحدث وزير الخارجية الإسرائيلي، اسحق شامير الذي حضر الاجتماعات أيضاً بعبارات مبطنة عن موقف أميركي «ثوري» وجديد من القضايا الأمنية في المنطقة. أما معنى هذه العبارة فسيتضح بعد قليل.

وكان اهتمام إسرائيل خلال ربع القرن الأول الذي تلا قيامها كدولة يتركز بشكل أساسي على قضايا أمنية في منطقة نهر الليطاني (جنوب لبنان) إلى شمالي الحدود الإسرائيلية. وبالفعل تحدث ديفيد بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق وكتب مراراً عن حاجة إسرائيل إلى إنشاء دويلة مسيحية مارونية «حاجزة» على حدودها الشمالية. لكن الدولة اليهودية في ذلك الوقت، وفي السنوات التي تلت، لم تكن تملك الموارد التي تكفل لها التدخل مباشرة في شؤون لبنان.

على أن هذا الوضع تغير خلال الحرب الأهلية في لبنان عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ بعد أن خرجت إسرائيل من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قوة عسكرية مسيطرة في المنطقة، وفي عام ١٩٧٨ بدأت تقيم اتصالات منتظمة مع الزعيم الكتائبي بشير الجميل. وعلى أثر قيام منظمة التحرير الفلسطينية بهجوم في غاية العنف على الطريق الساحلي جنوبي الحدود اللبنانية (واسفر عن مصرع ٣٤ مدنياً) وجهت إسرائيل أكثر من ٢٥ ألف جندي ـ فرقتين مؤللتين ولواء مدرع ـ إلى

---

(٣) «جيروزاليم بوست»، ٧ نيسان/ابريل ١٩٨١، مذكورة في: «مجلة الدراسات الفلسطينية»، جزء ٤٤/٤٥، صيف/خريف ١٩٨٢، ص ٢٩.

(٤) زئيف شيف وإيهود يعاري: «حرب إسرائيل في لبنان»، سايمون وشوستر، نيويورك، ١٩٨٤، ص ٣١.

جنوب لبنان. وأسفرت «عملية الليطاني»، كما أسماها الإسرائيليون، عن مصرع أكثر من ألف فلسطيني ولبناني، أكثريتهم الساحقة من المدنيين. وكان هدف إسرائيل الرئيسي من هذه العملية، بالإضافة إلى ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، توسيع الشريط الحدودي تحت سيطرة الرائد سعد حداد، القائد العسكري الكتائبي الموالي لإسرائيل. ولما طلب من بشير الجميل المساعدة، أرسل عدداً من جنده إلى الجنوب، لكنهم فروا من الخدمة. ومع ذلك، فقد كانت تلك بداية مرحلة جديدة من التعاون الإسرائيلي ـ الكتائبي.

وفي عام ١٩٧٩، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، عازر وايزمن، عن سياسة «أمنية» جديدة للبنان تتلخص في أن: إسرائيل ستضرب من ذلك الوقت فصاعداً ساعة تشاء المرافق المشبوهة لمنظمة التحرير من دون أن تنتظر وقوع غارات فلسطينية على أراضي إسرائيل. وبحلول عام ١٩٨٠، لم تقم إسرائيل بغارات جوية منتظمة على جنوب لبنان فحسب، بل بدأت بتقديم أسلحة بقيمة ملايين الدولارات مجاناً لجيش الجميل الكتائبي[٥].

وفي أوائل عام ١٩٨١، أصدرت حكومة إسرائيل بياناً عن نجاح سياسة الهجوم «المباغت»، مدعية أنها أدت إلى انخفاض «الحوادث الإرهابية» بشكل كبير في إسرائيل. ومما يذكر أن إحصائيات إسرائيل نفسها، التي وردت في هذا البيان، أظهرت أن ٧،٧ بالمائة فقط من الهجمات داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل كان مصدرها لبنان ـ بينما كان مصدر أكثرها أو نحو ٩٢ بالمائة هو الضفة الغربية وقطاع غزة[٦].

وفي بداية شهر نيسان/ابريل ١٩٨١، قرر بشير الجميل اختبار علاقته الجديدة مع جيرانه الأقوياء في الجنوب، فهاجم المقرّ الرئيسي للجيش السوري في لبنان بالقرب من مدينة زحلة في وادي البقاع والمراكز السورية الأخرى على الطريق الرئيسي بين بيروت ودمشق.

---

(٥) المصدر نفسه: ص ٢٨.

(٦) «نيويورك تايمز» ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، مذكورة في: مجلة الدراسات الفلسطينية، المصدر نفسه، هامش ٣، ص ٢٨.

أما السوريون، الذين كان جيشهم في لبنان جزءاً من قوات الردع العربية التي دخلت لبنان بناء على طلب من الحكومة اللبنانية، وبمباركة أميركية وإسرائيلية في البداية على الأقل، فكانوا يعتبرون وادي البقاع مهماً لأمنهم القومي إلى الدرجة التي كانت إسرائيل تعتبر جنوب لبنان مهماً لها، وللأسباب ذاتها. فالبقاع متاخم لها. وعليه وكما هو منتظر رد الجيش السوري فحاصر رجال الجميل كما حاصر مدينة زحلة. وكما كان متوقعاً أيضاً، فقد استغاث الجميل بالقدس، مما أدى إلى تحرك سلاح الجو الإسرائيلي وإسقاطه طائرتين مروحيتين سوريتين كانتا تنقلان الإمدادات. وهنا كان أمام الرئيس حافظ الأسد خياران رئيسيان: التراجع عن الالتزام التاريخي والتقليدي لسوريا في لبنان والتخلي عن مناطق حدودية تبعد اثني عشر ميلاً عن وسط العاصمة دمشق، أو تصعيد الأزمة.

ولم يكن مفاجئاً أن يختار الأسد الحل الثاني. فبعد أن عرض بالسماح لرجال الجميل الانسحاب بسلام إنْ هم تخلوا عن زحلة، قام بنصب صواريخ سام ـ ٦ المضادة للطائرات في وادي البقاع، وصواريخ سكود التكتيكية الذاتية الدفع على مشارف دمشق. وبدا أن الصواريخ الأولى شكلت تهديداً لهيمنة إسرائيل الجوية على وسط لبنان وشماله، بينما شكلت الثانية تهديداً ماثلاً لإسرائيل. إلا أنه في الواقع كانت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية مجهزة أصلاً بأنظمة إلكترونية مضادة زودتها بها الولايات المتحدة، وبإمكانها خداع صواريخ سام وابطال مفعولها، بينما كانت صواريخ سكود غير دقيقة بحيث لا تشكل خطراً على المراكز الإسرائيلية الآهلة بالسكان أو المنشآت العسكرية.

على أن تهديد مناحيم بيغن العنيف بتدمير الصواريخ السوفييتية واجه الشرق الأوسط مرة أخرى بخطر نشوب حرب بين القوى الرئيسية في المنطقة. وإذ أدرك الرئيس ريغن هذا، أبلغ جميع الأطراف بعزمه على إيفاد مبعوثه الخاص، فيليب حبيب للتوسط في الأزمة، فيما بدأ الخبراء السوفييت بالوصول إلى سوريا بأعداد كبيرة. ويلاحظ أحد الكتب التي أرّخت لتلك الفترة، أنه:

«فيما كان دوي السلاح يرتفع صار حصار زحلة أمراً ثانوياً. وبعد أن

حقق الجميل هدفه بإحداث أزمة توقف بهدوء عن المقاومة وسحب رجاله من المدينة.»[٧]

ويرجح أن القيادة الإسرائيلية لم تفاجأ بحضور وزير الخارجية الأميركية إلى المنطقة وقيامه بالحض على اتخاذ إجراء عسكري ضد «وكلاء السوفييت» كما أنهم لم يفاجأوا بعد ذلك بأيام بقدوم مبعوث رئاسي يحض على السلام. فقد سبق لهم أن رأوا الشيء ذاته في فترة روجرز ـ كيسنجر في الستينات وأوائل السبعينات ولم يشك الإسرائيليون في تأثير مثل هذه الفوضى في سياسة واشنطن على خياراتهم الخاصة. فقد كان بإمكانهم القيام بما يشاؤون ثم يبررون للكونجرس والرأي العام أي إجراء يرونه ضرورياً في تلك الظروف. أما مناحيم بيغن، الذي كان عندئذ منشغلاً بحملة انتخابية شاقة للغاية ويبحث في الوقت نفسه عن تهديد خارجي ليُظهر «بشكل حاسم» أنه لا يزال يستطيع أن يكون بيغن ذاته.

وبعد أن غادر الكسندر هيغ القدس بوقت قصير، كتب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» في القدس ديفيد شبلر، يقول:

«يبدو أن التغيير الأساسي في موقف الولايات المتحدة من الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، قد أتاح مرونة جديدة للجيش الإسرائيلي وقواته الجوية التي كانت منهمكة مؤخراً بشن غارات جوية وهجمات أرضية على قواعد الفدائيين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية[٨].

والواقع أن اهتمام قوات الدفاع الإسرائيلية بلبنان يتعدى بكثير قواعد فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية. على أن شبلر كان مصيباً في تقويمه للوضع المثقل باحتمالات تجدد العنف. وكان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، أيضاً يدرك الخطر جيداً. وفي أواخر نيسان/ابريل اجتمع بأمين عام الأمم المتحدة، فالدهايم، ووافق على وقف شن الهجمات على إسرائيل من الأراضي اللبنانية.

---

(٧) شيف ويعاري: المصدر نفسه، هامش ٤، ص ٣٥.
(٨) «نيويورك تايمز» ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨١، ص ٣.

وفي أيار/مايو وحزيران/يونيو شنت إسرائيل غارات جوية متفرقة على لبنان، تخللتها ـ كما رأينا ـ الغارة البعيدة على المفاعل النووي خارج بغداد، في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨١. لكن منظمة التحرير الفلسطينية لم ترد بهجمات على إسرائيل. وفي تلك الأثناء، كان المبعوث فيليب حبيب يقوم برحلات مكوكية بين القدس ودمشق ويحاول نزع فتيل «أزمة الصواريخ» في وادي البقاع. وفي أوائل تموز/يوليو أعيد انتخاب مناحيم بيغن رئيساً للوزراء وسط هتافات الجماهير في القدس «بيغن، ملك إسرائيل». وغادر حبيب المنطقة دون ضجة خلال الانتخابات الإسرائيلية ولكنه عاد إلى بيروت في ٩ تموز/يوليو. وفي اليوم التالي لذلك، أي في ١٠ تموز/يوليو وقعت الضربة الإسرائيلية.

وفي البداية اقتصرت الغارات الإسرائيلية على جنوب لبنان. ففي صباح ١٠ تموز/يوليو، قصفت الطائرات الإسرائيلية طرق وقرى منطقة حبوش شمالي النبطية، وكذلك المنطقة الواقعة جنوبي صيدا على الساحل اللبناني. وقدرت الإذاعة اللبنانية الإصابات بستة قتلى وعشرين جريحاً[٩]. فيما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن بعض «التقارير» وقوع ثلاثة قتلى و١٥ جريحاً[١٠]. وفي أعقاب هذه الغارات، قصفت منظمة التحرير الفلسطينية المستوطنة الإسرائيلية في كريات شمونة.

ويبدو أن السفير الأميركي في بيروت، روبرت ديلون، أدرك منذ البداية أن هناك في المسألة أكثر من تبادل عابر للقصف. فبعث في ١٦ حزيرن/يونيو تقريراً إلى وزارة الخارجية يقول فيه:

> «هذه دورة أخرى من دورات العنف. إلا أن بداياتها هذه المرة كانت واضحة. فبعد أن تعهد عرفات لفالدهايم بوقف العمليات من جنوب لبنان أوقفت المنظمة بالفعل عملياتها لمدة شهرين بالرغم من أن الإسرائيليين شنوا خلالها غارات جوية. صحيح أن وقف إطلاق النار

---

(٩) برقية «ذات استعمال رسمي محدود» لوزارة الخارجية الأميركية، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٦١١، تاريخ ١١ تموز/يوليو ١٩٨١.
(١٠) «نيويورك تايمز»، ١١ تموز/يوليو ١٩٨١، ص ١.

كان غير ثابت لكنه كان كذلك من الجانب الفلسطيني على الأقل»[11].

وقال السفير ديلون أن توقيت الغارة كان أسوأ ما في الأمر، وأضاف:

«فوقوع الغارات الإسرائيلية خلال فترة وجود المبعوث حبيب في لبنان وإسرائيل، ووجود مستشار وزارة الخارجية، روبرت ماكفرلين، في تل أبيب لبحث مسألة استخدام إسرائيل للأسلحة الأميركية، أدى إلى ظهور أكثر من صرخة احتجاج ضد الولايات المتحدة، وبشكل يفوق ما كان يحدث عندما يغير الإسرائيليون على جنوب لبنان»[12].

وبعد ذلك بيومين، أي في ١٢ تموز/يوليو، قصفت القوات الجوية الإسرائيلية موقعين آخرين في لبنان، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وجرح خمسة وعشرين. وكتب السفير ديلون في تقريره إنه (خلافاً لما جاء في التقارير الإسرائيلية الرسمية) كانت معظم الإصابات في صفوف المدنيين[13]. مشيراً إلى «أن القصف ليس علماً دقيقاً». وبدأت صحيفة «النيويورك تايمز» نفسها تشك في الرواية الإسرائيلية حول الغارات. فبعد أن نقلت ما قاله المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية وهو أن الغارات الثانية أصابت مواقع مدفعية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومخازن أسلحة ومستودعات ذخيرة، قالت:

«إن المراسلين الذين زاروا المنطقة حول بلدة الدامور، على بعد نحو عشرة أميال جنوبي بيروت، شاهدوا مصنع برادات وأبنية تحترق»[14].

وفي تلك الأثناء أخذ غضب الصحافة والشعب في لبنان ينصب على الحكومة اللبنانية التي كانت تجتمع يومياً مع حبيب ممثل الحكومة التي زودت إسرائيل بالطائرات والتي أعطتها، فيما يبدو الضوء الأخضر لاستخدامها ضد

---

(١١) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٧٥٣، تاريخ ١٦ تموز/يوليو ١٩٨١.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) برقية «للاستعمال الرسمي المحدود»، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٦٣٥، تاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٨١.

(١٤) «نيويورك تايمز»، ١٣ تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ١.

لبنان. وعندما استدعي ديلون السفير الأميركي في بيروت للاجتماع برئيس الوزراء اللبناني، شفيق الوزان، أبرق لوزارة الخارجية الأميركية يقول:

«أعتقد أن الموضوع يتعلق بالغارات الإسرائيلية وردة فعلنا تجاهها. وقد يساعدنا صدور بيان فوري عن المتحدث باسم وزارة الخارجية يعلن معارضتنا للغارات، ويأسف بشدة لوقوع إصابات بين المدنيين(١٥).

وبالفعل أصدرت وزارة الخارجية بياناً حول الغارات، لكنها لم تستطع أن تحمل نفسها على التعبير عن أسفها الشديد لوقوع إصابات بين المدنيين سببتها الطائرات الإسرائيلية.

وفي ١٤ تموز/يوليو، وقعت الغارات الإسرائيلية الثالثة خلال فترة أربعة أيام. واستهدفت بشكل خاص وبقسوة قرية زفتا بالقرب من صيدا. وكانت خسائر الشعب اللبناني تزداد على ما يبدو في كل غارة، فقد تحدثت المراجع الرسمية عن عشرة قتلى وثلاثين جريحاً، بينما نقلت السفارة الأميركية أرقاماً غير رسمية تذكر ٢٧ قتيلاً و٦٨ جريحاً. وكذلك أسقطت طائرة ميغ ـ ٢٣ سورية كانت تحاول الدفاع عن زفتا. وفي الليلة نفسها، رد فدائيو منظمة التحرير بقصف صاروخي عنيف على المستوطنات الإسرائيلية في الجليل أسفر عن مقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح خمسة وعشرين. وكان ادعاء كل من الفريقين في ذلك الوقت أنه «يرد» على استفزازات الفريق الآخر.

وقد أثار رئيس وزراء لبنان، شفيق الوزان، علناً وللمرة الأولى إلى مسألة مسؤولية الولايات المتحدة عن الغارات، فيما راحت مختلف الصحف تدعو للانتقام من الولايات المتحدة و«مصالحها» في المنطقة. وحذر السفير ديلون في تقريره حول هذا الموضوع فقال:

---

(١٥) برقية «سرية» لوزارة الخارجية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٦٥٢، تاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٨١. وقد حذف طلب ديلون إصدار «بيان فوري» من نص البرقية الأصلية، التي سمحت وزارة الخارجية للمؤلف بالاطلاع عليها.

«لقد أخذ الشعور بأن الولايات المتحدة تؤيد أعمال إسرائيل في جنوب لبنان مما يزيد باستمرار صعوبة الحفاظ على أي مظهر من مظاهر عدم انحيازنا مما يؤدي إلى إضعاف قدرتنا على التأثير في الأحداث. وإن ارتفاع عدد الإصابات بشكل غير اعتيادي، وتقارب الفترات بين الغارات التي وقعت خلال مهمة حبيب في المنطقة، يشكلان من غير شك سبباً قوياً لهذا الشعور.»[١٦]

وعندئذ صعّدت إسرائيل هجماتها بشكل خطير. فبعد ظهر ١٦ تموز/يوليو دمرت خمسة جسور في جنوب لبنان. وقال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال رافاييل إيتان، إن الهدف من قصف الجسرين الواقعين على نهري الليطاني والزهراني هو إبطاء عملية «تدفق الأسلحة المستمر» على فدائيي منظمة التحرير في جنوب لبنان[١٧]. كما أصيب في الغارات أيضاً مخيم اللاجئين في عين الحلوة قرب صيدا، ومجمع مصفاة النفط في الزهراني الذي تمتلكه وتديره شركة مدريكو الأميركية. على أن إيتان لم يبين سبب اختيار الأهداف. ولم تذكر «النيويورك تايمز» المصفاة الأميركية عند تغطيتها غارات ١٦ تموز/يوليو.

وبلغ عدد الإصابات حسب التقديرات غير الرسمية ٣٢ قتيلاً و٩٧ جريحاً، نصفهم تماماً من المدنيين اللبنانيين، لا من الفدائيين ولا حتى من الفلسطينيين، وقال الجنرال إيتان للصحفيين إن القوات الجوية الإسرائيلية تجنبت في الماضي قصف الجسرين مراعاة للمدنيين. أما الآن فسيظلان مدمرين. وأعلن إيتان أنه «إذا كان الآخرون (من خارج منظمة التحرير) يعانون، فعليهم الضغط على «الإرهابيين» لوقف هجماتهم علينا»[١٨]. وبالطبع ردت منظمة التحرير ذلك المساء بقصف المستوطنات الإسرائيلية بالصواريخ.

وفي صباح يوم ١٧ تموز/يوليو، وسعت الطائرات الإسرائيلية نطاق غاراتها

---

(١٦) برقية «سرية» لوزارة الخارجية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٧٠٦، تاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٨١.

(١٧) «نيويورك تايمز» ١٧ تموز/يوليو ١٩٨١، ص ٣.

(١٨) المصدر السابق.

المدمرة فقصفت منطقة الفاكهاني في بيروت، فقتلت أكثر من ١٥٠ شخصاً وجرحت ما يزيد على الستمئة، إذ انهارت أبنية سكنية فوق سكانها. وأرسل السفير ديلون، الذي شاهد الغارة عن كثب من شرفة منزل وزير سابق في الحكومة اللبنانية وهو تقي الدين الصلح، تقريراً مفصلاً نوعاً ما عن هذه الغارة بالذات قال فيه:

«كانت الأضرار هائلة. فقد تلقت منطقة الفاكهاني والطريق الجديدة قرب مخيم شاتيلا للاجئين الضربة الأعنف، مما أدى إلى انهيار أبنية عدة بأكملها، معيدة إلى الأذهان الحرب العالمية الثانية. وكانت مكاتب منظمة التحرير التي استهدفتها الغارة موجودة من دون شك في الطوابق السفلية من الأبنية»[١٩].

لقد استخدم الإسرائيليون قنابل موقوتة لتنفجر بعد مرور خمس وأربعين دقيقة بعد ارتطامها بالأرض، أي عندما يقوم عمال الطوارىء بأعمال الإنقاذ[٢٠].

وذكر بيان صدر عن مكتب رئيس الوزراء بيغن بعد الغارة: «أننا لن نترك العدو يرتاح إلا عندما نضع حداً لثورته الدموية ويسود السلام بين إسرائيل ولبنان»[٢١]. وهكذا كان هناك شخص على الأقل يعمل من أجل السلام وسط هذا العنف كله. ومع أن بيغن نفسه كان في ذلك الوقت وزيراً للدفاع، إلا أنه كان يتلقى باستمرار نصائح حول جهود السلام هذه من وزير الزراعة في حكومته، وهو جنرال سابق يدعى اريبل شارون. فقال بيغن إن سلاح الجو الإسرائيلي سيضرب من الآن فصاعداً قواعد منظمة التحرير أينما وجدت، وحتى لو «عمدت إلى التواجد داخل مناطق آهلة بالسكان أو قربها»[٢٢]. وكانت الحكومة اللبنانية عاجزة عن فهم منطق بيغن، فاتهمت إسرائيل في ١٧ تموز/يوليو بأنها تعمدت

---

(١٩) برقية «سرية» لوزارة الخارجية الأميركية، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٨٠٧، تاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٨١.
(٢٠) «نيويورك تايمز»، ١٩ تموز/يوليو ١٩٨١، ص ١.
(٢١) المصدر ذاته، ١٨ تموز/يوليو ١٩٨١.
(٢٢) المصدر نفسه.

قصف بيروت لنسف «جهود السلام الجدية الجارية» مشيرة بذلك إلى دبلوماسية حبيب المكوكية.

وفي المساء نفسه أبلغت السفارة الأميركية واشنطن بأنها قدرت أرقام الإصابات التي أوقعتها الغارات الإسرائيلية في الفترة ما بين أول نيسان/ابريل و١٧ تموز/يوليو في بيروت وحدها بـ ٤٣٨ قتيلاً و٤٧٩ جريحاً(٢٣).

واشتمل التقرير «الشامل» الذي أرسلته السفارة الأميركية عن أحداث ١٧ تموز/يوليو على فقرة تشير إلى أن المصفاة الأميركية قصفت مرة أخرى. تقول:

«قال المدير الأميركي لمصفاة مدريكو الأميركية في الزهراني، المقيم في بيروت، إنه أصيبت ثلاثة خزانات وأغلقت المصفاة (ولم يكن هناك أميركيون يعملون فيها)»(٢٤).

وحتى المرافق الأميركية نفسها نالت نصيبها من اهتمام صانعي السلام الإسرائيليين. وفي غارات تالية دمرت ثلاثة جسور أخرى. فبلغ عدد الجسور التي دمرت منذ ١٠ تموز/يوليو، تسعاً.

وهكذا أصبحت البنى التحتية الآن هي الأهداف الوحيدة تقريباً للغارات الإسرائيلية. ففي ١٨ تموز/يوليو قصفت منطقة جسر الحمراء جنوبي صيدا وقصفت مصفاة مدريكو مجدداً. وهذه المرة، قامت الزوارق الحربية الإسرائيلية بقصف المنشأة مشعلة النار في خزاناتها كما قصفت الطرق العامة ومحطات الكهرباء ومحطات ضخ المياه ومرافق الاتصالات. مما دفع موظفي السفارة عند هذا الحد إلى التساؤل عن سبب اهتمام إسرائيل الكبير بالمصفاة الأميركية وغيرها من منشآت

---

(٢٣) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٨٠٣، تاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٨١.

(٢٤) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية، رقم ٤٧٩٨، تاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٨١. لقد حذفت هذه الفقرة وجميع الفقرات المتعلقة بقصف المصفاة الأميركية من الوثائق التي سمح للمؤلف بالاطلاع عليها بموجب قانون حرية الإعلام.

البنى التحتية، التي لا علاقة واضحة تذكر بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية أو أمن حدود إسرائيل(٢٥).

وتتالت الغارات يومياً، فوقعت كل من ١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ تموز/يوليو. ففي ٢٠ تموز/يوليو أبلغ مناحيم بيغن المبعوث حبيب أن وقف إطلاق النار لن يحل مشكلة هجمات منظمة التحرير الفلسطينية على شمالي إسرائيل، وتذمر من تأخير تسليم طائرات ف ـ ١٦ الأميركية الأربع، التي علق تسليمها في أعقاب غارة ٦ حزيران/يونيو على بغداد. وفي ٢٢ تموز/يوليو، قصفت مصفاة مدريكو مجدداً من قبل الطائرات الإسرائيلية، فتعطلت ثانية عن العمل لمدة قدرها مديرها الأميركي هذه المرة بأسبوعين. وأبلغ السفارة الأميركية أن النقص الناتج في البنزين سوف يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي عن بيروت وجنوب لبنان(٢٦). وهكذا استخدمت إسرائيل الأسلحة الأميركية لشن حرب شاملة على لبنان وشعبه.

وذكرت «النيويورك تايمز» الهجمات الإسرائيلية على مصفاة مدريكو في معرض تغطيتها للأحداث في ١٩ و٢٣ تموز/يوليو. إلا أن أياً من المقالين لم يشر إلى أن المصفاة أميركية الملكية والإدارة. ولم يحدث أن ذكرت تلك الصحيفة ولا مرة واحدة أثناء تغطيتها الشاملة لأعمال القصف والتفجير في لبنان في تموز/يوليو ١٩٨١، أن المصفاة يملكها أميركيون.

على أن «التايمز» أخذت عندما اشتد انتقاد إسرائيل في أوروبا والأمم المتحدة تغطي بمزيد من التفصيل أخبار الإصابات بين المدنيين الإسرائيليين من جراء هجمات منظمة التحرير الفلسطينية. ففي ٢٠ تموز/يوليو نقلت الصحيفة خبر مقتل صبي في الرابعة عشرة من العمر إثر قصف منظمة التحرير لمستوطنة كريات شمونة. وفي ٢١ تموز/يوليو، كتبت الصحيفة خبراً عن مقتل امرأة في الأربعين من العمر وجندي إسرائيلي في السابعة والعشرين من العمر، وذكرت فيه اسميهما

(٢٥) مكالمة هاتفية مع السفير روبرت ديلون، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.
(٢٦) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، رقم ٤٨٩٤، تاريخ ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨١.

وطريقة موتها. لكنها خلال شهر تموز/يوليو كله لم تعرّف باسم أو عمر أو ظروف موت أي من المدنيين اللبنانيين الذين قتل مئات منهم وجرح وتشوه آلاف آخرون بفعل القنابل الإسرائيلية. فهؤلاء الضحايا اللبنانيون، على ما يظهر، كانوا في نظرها غير جديرين بالإشارة إليهم.

وفي ٢٤ تموز/يوليو، أبلغت السفارة الأميركية في بيروت وزارة الخارجية في واشنطن أن مصدراً في الجيش اللبناني قد زود الملحق العسكري الأميركي بأرقام (من المفترض أن تكون سرية) رسمية صادرة عن الحكومة اللبنانية حول جنسية القتلى والجرحى الذين وقعوا بنتيجة «عمليات الميليشيات الإسرائيلية» في الفترة ما بين ١٠ و٢٢ تموز/يوليو. وتبين أن ٥٩ بالمائة من القتلى و٦٨ بالمائة من الجرحى كانوا من اللبنانيين، في حين كان ٣٥ بالمائة من القتلى و٣٠ بالمائة من الجرحى من الفلسطينيين (مدنيين وعسكريين). وبعد أن لاحظ السفير ديلون أن أرقام المصدر العسكري تختلف إلى حد ما عن الأرقام التي أعلنت قبل ذلك قال معلقاً: «إن حجم المحنة كبير واللبنانيون هم الذين ينالون أكثر العقاب.»[٢٧]

إن هذه الإحصائيات تعكس اختيار إسرائيل لأهدافها خلال غارات تموز/يوليو ١٩٨١ الغريبة والوحشية على لبنان. وكانت الأهداف هي المصانع، والجسور، ومحطات الكهرباء وضخ المياه والطرق، بالإضافة إلى غارات خمس تركزت على مصفاة أميركية الملكية والإدارة كانت تزود لبنان كله بالبنزين والوقود الحيوي. ترى ما هي علاقة كل هذا بهجمات منظمة التحرير على الجليل الشمالي، حتى لو سلم المرء جدلاً بقول إسرائيل إن منظمة التحرير (خلافاً لتقارير السفارة الأميركية) هي التي «بدأت كل شيء»؟

لقد شغل السؤال نفسه موظفي السفارة الأميركية في تلك الفترة. يقول السفير ديلون:

«كان من الواضح لدى السفارة أن هناك مبالغة كبيرة في الحديث الدائم

(٢٧) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية، رقم ٤٩٥٢، تاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨١.

عن بناء قوة منظمة التحرير في جنوب لبنان، والحديث باستمرار عن مدفعيتها وأسلحتها الثقيلة الخ . . . ففي تلك الفترة كان الوصول إلى جنوب لبنان متيسراً. والحديث عن قيام منظمة التحرير ببناء جيش حديث. . . مبالغ فيه أيضاً. وأميل إلى القول بأن الغارات كانت تمهيداً لما حدث عام ١٩٨٢ (أي الاجتياح).»(٢٨)

وحدث عدة مرات أثناء غارات تموز/يوليو وأثناء تنقل فيليب حبيب من وإلى لبنان أن أشار مراسلو الصحف في واشنطن وبيروت إلى أن مهمة حبيب قد تغيرت وتوسعت. ففي الأصل أُرسل إلى المنطقة لنزع فتيل أزمة الصواريخ السورية الإسرائيلية. لكن لم تلبث أن تتالت التقارير التي أيدتها أخيراً وزارة الخارجية بأن حبيب والولايات المتحدة يسعيان إلى تحقيق أهداف أوسع وبالتحديد حل مشكلة الحرب الأهلية اللبنانية وتثبيت دعائم الحكومة اللبنانية(٢٩).

هل هذا هو ما كانت إسرائيل عندئذ تسعى إليه؟ إن تدمير الجسور والمصانع والطرق والمصافي يدل على أنها لم تكن تسعى إليه. ترى هل كان هناك مقاتلون تابعون لمنظمة التحرير، وأسلحة ومكاتب للمنظمة في مدريكو عندما ضربتها إسرائيل في الغارة الأولى في ١٦ تموز/يوليو؟ إن الحكومة الإسرائيلية ذاتها لم تقم بذلك. ومن المؤكد أنه لم يكن فيها شيء من ذلك خلال الغارات التالية بما في ذلك نسف خط الأنابيب إلى بيروت.

كان هدف إسرائيل الرئيسي في تموز/يوليو ١٩٨١، من وراء دعمها لقوات بشير الجميل الكتائبية بالأسلحة، وأخيراً بالدعم الجوي التكتيكي، ومن وراء توجيهها ضربات متكررة ومركزة على بُنى لبنان التحتية هو زعزعة استقرار حكومة لبنان واقتصاده. وبهذا كانت إسرائيل تعمل في خط معاكس للسياسة الأميركية المعلنة.

وأخيراً وفي ٢٠ تموز/يوليو، قررت إدارة ريغن أن تعبر علناً عن استيائها

---

(٢٨) مقابلة مع السفير روبرت ديلون، المصدر نفسه، هامش ٢٥.

(٢٩) راجع مثلاً: «نيويورك تايمز»، ١٣ تموز/يوليو ١٩٨١، ص ٣، ١٩ تموز/يوليو، ص ١، ١٩ تموز/يوليو، ص ١٣، و٢١ تموز/يوليو ص ١.

لتدمير لبنان من الجو. فأعلن وزير الخارجية الكسندر هيغ عن القرار الرئاسي بتأخير تسليم ست مقاتلات ف ـ ١٦ أخرى إلى إسرائيل. فأصبح بذلك عدد الطائرات التي تأخر تسليمها في حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو، عشر طائرات. وفي ٢٢ تموز/يوليو، عبر السفير الإسرائيلي في واشنطن، إفرايم أفرون، عن «خيبة أمله العميقة» لهذا القرار. وقال بأن «من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة»[٣٠].

وأخيراً وفي ٢٤ تموز/يوليو، تمّ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والحكومة اللبنانية، بمساعدة من المبعوث حبيب. وقدر لهذا الاتفاق أن يدوم أحد عشر شهراً، وحتى قيام ٣٠،٠٠٠ جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي باجتياح الحدود اللبنانية في حزيران/يونيو ١٩٨٢.

وعندما طلبت من السفير ديلون أن يقوم وقف إطلاق نار تموز/يوليو ١٩٨١، قال:

> «كان وقف إطلاق نار جيد وظل ثابتاً. فالجانب الفلسطيني ـ حسب علمي ـ لم يخرقه أبداً: ولم يكن هذا مفاجئاً لي. ففي حالات مثل هذه، نادراً ما يخرق الطرف الضعيف هذه الأشياء. وعندما تسمع فجأة أن البلد الفلاني الضعيف انتهك أجواء الجار الفلاني القوي وحدوده، وأجبره بالتالي على الرد بعنف عليه، يخامرك بعض الشك في حصول ما حصل على هذا النحو تماماً. ومع ذلك فإننا نطالب بأن نصدق ذلك مرة بعد مرة»[٣١].

كان لبنان وغالبية الشرق الأوسط تجد أن من الصعب تصديق ذلك. وهذا ما جعل الكسندر هيغ يلاقي نجاحاً ضئيلاً في محاولة إقناع حكومات المنطقة، بأن مصدر التهديد الرئيسي لأمنهم القومي هو من الاتحاد السوفييتي.

---

(٣٠) «نيويورك تايمز»، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨١، ص ١.
(٣١) مقابلة مع السفير روبرت ديلون، المصدر نفسه، هامش ٢٥.

الفصل الحادي عشر

خائن دائماً
إسرائيل وقوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات في لبنان ١٩٨٢ - ١٩٨٣

لم يستطع أحد في البداية أن يفهم ما جرى. وبالرغم أنه حدث مرة ثانية وثالثة فإن مشاة البحرية الأميركية اعتبروه شيئاً مزعجاً لا خطراً حقيقياً. ولكنهم مع هذا عجزوا عن تفسيره. فلماذا تقوم الطائرات وزوارق الدورية الإسرائيلية بملاحقة وإزعاج سفن الأسطول الأميركي وطوافات مشاة البحرية الأميركية التي كانت تمهد لوصول الكتيبة الأميركية المشاركة في قوة حفظ السلام بلبنان؟

بدأ الحادث في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٢ عندما أخذت زوارق الدوريات الإسرائيلية (سار) تظهر في طريق مركب الإنزال البرمائي الأميركي الذي كان يقل الجنود والمؤن جيئة وذهاباً بين مرفأ بيروت وسفن قوة المهمات البرمائية الأميركية الموجودة في عرض البحر. وكذلك أخذت طائرات ف ـ ١٦ الإسرائيلية تقترب بشكل خطير من الطوافات التي كانت تنقل ضباط المهمات اللوجستية والتخطيطية من مرفأ بيروت ومطارها الدولي المجاور وإليهما.

وأرسل الأميركيون احتجاجاً معتدل اللهجة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي عبر الأقنية. ويقول أحد ضباط البحرية الأميركية ممن قرأوا الرسالة: «لقد طلبنا منهم الكف عن ذلك فقط». أما البريجادير جنرال جيمس س. ميد الذي كان قائداً للوحدة البرمائية الثانية والثلاثين في شهر آب/أغسطس ١٩٨٢، فيقول «إنه حار كثيراً في نوايا الإسرائيليين». وكان متأكداً من أن ما حدث لم يكن صدفة «لأنه لم

يكن هناك آخرون في البحر في ذلك الوقت»[1]. فأرسلت عدة تقارير روتينية عن الحادث بالطرق المعهودة إلى سلاح البحرية ومقر القيادة المشتركة في واشنطن.

وكانت تلك نهاية المسألة، أو هكذا بدت عندئذ. فقد اعترفت السفارة الإسرائيلية في واشنطن بوقوع تلك الحوادث، لكنها بررتها بأنها كانت نتيجة «سوء فهم مؤسف»، سببه عدم إبلاغ السلطات العسكزية الأميركية عن رحلات الطوافات[2]. لكن ضابط مشاة البحرية الملحق بالقيادة المشتركة رفض ذلك التبرير، وحذر من أن الحوادث ليست سوى نذير بما سيحدث عندما تصل القوات المتعددة الجنسيات نفسها وقال: «إن لأولاد الحرام هؤلاء (الإسرائيليين) مخططهم الخاص، ونحن نقف في طريقهم». لكن زملاءه رفضوا منطقه واعتبروا ما قاله رأياً شخصياً صادراً عن شخص مناهض لإسرائيل.[3]

وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٢، وصل ثمانمئة من جنود البحرية الأميركية إلى بيروت كجزء من قوة حفظ السلام. وباستثناء حرس البحرية في السفارة الأميركية وبعض الضباط الأميركيين الملحقين بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كان هؤلاء الجنود أول وحدات أميركية ترسل إلى لبنان منذ تدخل الرئيس أيزنهاور في أزمة داخلية للحكومة في لبنان عام ١٩٥٨. لكن أزمة آب/أغسطس ١٩٨٢ التي حشرت فيها البحرية الأميركية لم تكن داخلية على الإطلاق. فقبل ذلك بشهرين ونصف الشهر زحف ثلاثون ألف جندي إسرائيلي إلى جنوب لبنان لتحقيق هدف علني وهو إخراج الفدائيين الفلسطينيين من «المنطقة الأمنية» الواقعة شمالي الحدود الإسرائيلية. وقد أطلقت الوزارة الإسرائيلية على الاجتياح اسم عملية «سلام الجليل».

لكن لم تكد تنقضي أيام قليلة حتى ظهر في إسرائيل نفسها التباس حول نطاق هذه الحرب وأهدافها الفعلية. ويقول الصحفي والكاتب الإسرائيلي البارز جاكوبو تمرمان إن من أوائل العلامات في بلاده على أن هذه الحرب كانت أكثر من مجرد عملية أمنية هي رائحة الجثث التي حملها زملاؤه العائدون من الجبهة. ومع

(١) مكالمة هاتفية مع البريجادير جنراك جيمس س. ميد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.
(٢) رسالة لوكالة «يونايتد برس» ٩ آب/أغسطس ١٩٨٢.
(٣) مقابلة مع ضابط من مشاة البحرية لا يود الإفصاح عن اسمه.

أنهم لم يعلقوا عليها في الإذاعة أو التلفزيون بسبب المراقبة العسكرية التي فرضها الجيش الإسرائيلي، فإنهم عادوا بهذه الرائحة، وعادوا كذلك بفهم لما يجري.

قال مراسلو الصحف إنهم عجزوا عن التخلص منها. وبعد فترة قصيرة:

«صار أفراد الطبقة الوسطى في إسرائيل يتحدثون عن الرائحة في مجالسهم العائلية وفي حفلاتهم، وفي أثناء انتظار خروج أطفالهم من روضاتهم، وأثناء وقوفهم طوابير أمام البنوك... وعاد مراسلو الصحف ومعهم شيء آخر. فقد شهدوا بالمنظار من مواقع مطلة مختلفة عمليات التدمير المدروس لثلاث مدن كبرى، هي صور، وصيدا، وما تبقى من بلدة الدامور بعد الحرب الأهلية. وكان هذا أيضاً سبقاً صحفياً. إذ كانت قنابل القوات الجوية الإسرائيلية بمؤازرة المدفعية ووابل نيران البحرية تهدم مدناً بأكملها. ولم يسبق لهم أن شاهدوا شيئاً من هذا القبيل أو تصوروا إمكان حدوثه. وسرعان ما اكتشفوا أنه النتيجة العادية والطبيعية لحرب يتمتع المرء فيها بتفوق عسكري هائل»[٤].

واستهدف الجيش الإسرائيلي بالقصف، بيروت الغربية الآهلة بالسكان، فأمطرها بالقنابل والصواريخ بصورة متواصلة تقريباً منذ اليوم الثاني للغزو. وبحلول ١٩ حزيران/يونيو، أي بعد أقل من أسبوعين على بداية عملية «سلام الجليل» قدرت السفارة الأميركية عدد الذين شردوا من مساكنهم في الشوارع والحدائق والمباني المهجورة في بيروت الغربية بثمانين ألف شخص[٥] وقالت السفارة إنه من الصعب وسط فوضى الحرب الشاملة تقدير عدد القتلى والجرحى بدقة.

كانت عملية «سلام الجليل» على ما يبدو تعني أي شيء عدا السلام بالنسبة لسكان بيروت الغربية. فقد استخدمت قنابل النابالم والقنابل الفوسفورية، وحتى الأسلحة المتقدمة المصنوعة من مزج الوقود بالهواء، بالإضافة إلى القنابل العنقودية، لقصف أحياء المدينة السكنية المكتظة أو شبه المكتظة بالسكان. ونشرت

---

(٤) جاكوبو تمرمان، «أطول حرب: إسرائيل في لبنان»، ألفرد نوف، نيويورك ١٩٨٢، ص ١٣.
(٥) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ٤٢٨٥، من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

وسائل الإعلام الكثير عن استخدام هذه الأسلحة وعن عدم التمييز بين الأهداف لأن الهدف كان بيروت الغربية كلها[٦]. وجاء في «الصندي تايمز» أن القصف خلال الشهرين الأولين شمل خمسة أبنية تابعة للأمم المتحدة و١٣٤ مركزاً للسفارات أو منازل الدبلوماسيين وستة مستشفيات وعيادات ومؤسسة واحدة للأمراض العقلية، والمصرف المركزي وخمسة فنادق والصليب الأحمر. ومراكز صحفية لبنانية وأجنبية، وعدداً كبيراً من المنازل السكنية[٧].

وحاول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حماية السكان المدنيين فصوت في أول آب/أغسطس على قرار يقضي بإرسال مراقبين إلى بيروت الغربية. وبعد بضعة أيام، دعا الرئيس رونالد ريغن وزعماء غربيون آخرون إلى إخراج أولئك الذين يفترض أن القصف المجنون يستهدفهم وهم منظمة التحرير الفلسطينية والجنود السوريون من بيروت بشكل آمن ومنظم.

وأعد مبعوث الولايات المتحدة فيليب حبيب بالتفاوض مع لبنان وإسرائيل مشروع خطة للانسحاب. والتزمت كل من الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا من حيث المبدأ بالاشتراك في القوة المتعددة الجنسيات التي ستشرف على القضية. وكانت البحرية الأميركية (وبالتحديد الوحدة البحرية البرمائية الثانية والثلاثين التابعة للأسطول السادس الأميركي) هي التي سترفع العلم أثناء العملية التي كان الجميع يقدر مدى ضخامتها.

إلا أن ما لم يكن باستطاعة الدبلوماسيين المعنيين أو البحرية الأميركية معرفته هو أنه في يوم ٨ آب/أغسطس وهو تاريخ بداية التحرشات الإسرائيلية في المرفأ، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي، ارييل شارون، أمراً صريحاً لوحدات من جيش الدفاع الإسرائيلي يقضي بالتدخل في عملية انتشار القوات المتعددة الجنسيات[٨].

(٦) يوجد مسح للتغطية في «معركة بيروت»، بقلم مايكل جانسن، ساوث إندبرس، بوسطن ١٩٨٣، الفصلان ٢ و٣، وفي: «إسرائيل في لبنان: تقرير البعثة الدولية» («بعثة ماك برايد»)، إيثاكا برس، لندن ١٩٨٣، القسم الثاني.

(٧) صحيفة «صندي تايمز» اللندنية، ٨ آب/أغسطس ١٩٨٢، في: «لبنان، البلد المجزأ»، بقلم ديفيد غلمور، سانت مارتن برس، نيويورك ١٩٨٣، ص ١٦٦.

(٨) زئيف شيف وأيهود يعاري: «حرب إسرائيل في لبنان» سيمون شوسنر، نيويورك ١٩٨٤، ص ٢٢٣=

ولم تكن هذه الأحداث تقع بشكل عفوي. وإذا كان حبيب قد ظن أنه أبرم اتفاقاً مبدئياً مع رئيس الوزراء بيغن ووزير الخارجية الإسرائيلي بشأن القوات المتعددة الجنسيات، فإنه نسي أن الذي كان يصدر الأوامر لجنود الجيش الإسرائيلي في لبنان هو شارون. وبالفعل كان حبيب في ذلك اليوم في إحدى الطوافات التي تحرش بها الإسرائيليون، وعندما قدم حبيب خطته المفصلة النهائية للجلاء بعد ذلك بيومين أي في ١٠ آب/أغسطس، رفضها شارون، وطلب عدم إنزال القوات المتعددة الجنسيات قبل بداية الإجلاء الذي سماه يومها «طرداً» وأصر شارون فعلاً على أن تقوم إسرائيل لا القوات المتعددة الجنسيات[٩] بالإشراف على عملية إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية.

إجلاء، إفناء، تكفير

أخيراً وفي ١١ آب/أغسطس قبلت الحكومة الإسرائيلية بضغط من البيت الأبيض خطة حبيب. وبعد بضعة أيام أنزل ٨٠٠ من مشاة البحرية الأميركية من الوحدة البرمائية الثانية والثلاثين لمساعدة الوحدات الفرنسية والإيطالية التابعة للقوات المتعددة الجنسيات في الإشراف على الإجلاء. وخلال ثلاثة أسابيع، غادر بيروت براً وبحراً وبشكل سلمي حوالى ١٥ ألف من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية والجنود السوريين مع عدد من المدنيين التابعين لهم. وعلى العموم تمّ إنجاز المهمة الأولى لقوة حفظ السلام من دون مواجهات كبرى مع الجيش الإسرائيلي، علماً بأن شارون استفز القوات المتعددة الجنسيات، الأميركية والفرنسية والإيطالية على السواء ـ بإعادته بعض السفن المغادرة وهي تنقل مقاتلي منظمة التحرير، وبإقامة وحدة تصوير مراقبة على طرف المرفأ[١٠].

= ـ ٢٢٤. وقد أكد ديفيد هاليفي صدور الأوامر من قبل شارون في مكالمة هاتفية مع المؤلف في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. وكان هاليفي عندئذ مراسلاً لمجلة «تايم» في القدس وبريجادير جنرال في الإستخبارات العسكرية.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥. ويدرج شيف ويعاري اعتراضات وطلبات أخرى لشارون.

(١٠) إيرك هاميل، «الجذر: المارينز في بيروت، آب/أغسطس، شباط (فبراير) ١٩٨٤»، هاركورت بريس جوفانوفيتش، نيويورك ١٩٨٥، ص ٢٤ ـ ٢٥.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، غادرت الوحدة البرمائية الثانية والثلاثون لبنان ظناً منها أن مهمتها قد انتهت بعد أن غادرت منظمة التحرير الفلسطينية، أو الجزء الأكبر منها، بيروت، وأصبح للبنان رئيس جمهورية جديد هو بشير الجميل الذي انتخب في ٢٣ آب/أغسطس. ووافقت إسرائيل تمشياً مع مفاوضاتها مع حبيب حول الجلاء على عدم اجتياح بيروت الغربية. وفي أول أيلول/سبتمبر طرح الرئيس ريغن عبر دعوته «لانطلاقة جديدة» في المنطقة خطة جديدة لحل المشكلة الفلسطينية، التي كانت طوال ثماني سنوات تزيد من خطورة النزاع الداخلي بلبنان. ومع أن خطة ريغن رفضت على الفور وبشكل حازم ورسمي من قبل إسرائيل، فقد خفت حدة المعارك في أوائل أيلول/سبتمبر، وعندما انسحبت القوات المتعددة الجنسيات وجد المتفائلون ما يدعوهم إلى الأمل في أن يتبع ذلك انسحاب القوات الأجنبية وهكذا لاح أخيراً بصيص نور في نهاية النفق اللبناني.

على أنه لم تكد تمضي ١٩ يوماً على رحيل مشاة البحرية الأميركية حتى تجدد العنف الطائفي في بيروت، واستأنف الجيش الإسرائيلي غاراته الجوية الكثيفة على وسط لبنان وشرقه، واغتيل بشير الجميل. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أرسل اريل شارون جيش الدفاع الإسرائيلي إلى بيروت الغربية منتهكاً بذلك اتفاقية وقف إطلاق النار. فبدأت المعركة التي لم يردها أحد سوى شارون.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر اختلفت الحكومتان الإسرائيلية والأميركية علناً حول الترتيبات الأمنية لحماية المدنيين في بيروت الغربية. وأصدر كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية بياناً يدين غزو إسرائيل لبيروت الغربية، ويتهم حكومة رئيس الوزراء بيغن بخرق اتفاقيات سرية أبرمت في «كل من واشنطن وإسرائيل». ومما قاله البيان أيضاً ان وجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في القطاع الإسلامي من المدينة يشكل «انتهاكاً واضحاً للتفاهم حول وقف إطلاق النار الذي كانت إسرائيل طرفاً فيه»[١١] مشيراً إلى الاتفاق الذي قبل ياسر عرفات ومنظمة التحرير بموجبه مغادرة بيروت ونشرت بنوده قبل أربعة أسابيع، في ٢٠ آب/أغسطس. وحملت «مصادر» في إدراة الرئيس ريغن بشكل غير معلن اريل

(١١) نشر نص البيان الأميركي في «النيويورك تايمز»، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ص ٨.

شارون مسؤولية الخطوة الأخيرة التي تمت كما يبدو «بموافقة رئيس الوزراء بيغن.»[١٢]

وبعد اجتماع وزاري دام أربع ساعات، أصدرت القدس التي ضايقتها هذه الاتهامات، بياناً تقول فيه إن الجيش الإسرائيلي قد دخل بيروت الغربية «لدرء خطر العنف وسفك الدماء والفوضى»، وانها لن تنسحب حتى يصبح الجيش اللبناني قادراً على «تأمين النظام والأمن»[١٣]. وتزامن اجتماع الوزارة والبيان الرسمي مع بداية مذابح صبرا وشاتيلا، اللتين قامت بهما ميليشيات الكتائب في مخيمين كبيرين مكتظين بالسكان، ومحاطين فعلياً بجنود إسرائيليين مسلحين. واستغرقت عمليات القتل يومين كاملين. وانفضح أمرها في ١٨ أيلول/ سبتمبر، وتبين أنه قتل فيها ١٢٠٠ شخص «اختفى» بعضهم تحت الأنقاض أو دفن في قبور جماعية حفرت بسرعة.

وقبيل المذابح وعلى أثرها أذاعت وسائل الإعلام (المكتوبة والمسموعة) في إسرائيل أنباء تقول بأن الجيش الإسرائيلي في بيروت واكب الكتائبيين إلى المخيمين (راديو كول إسرائيل في ١٦ سبتمبر) وكلفهم بتطهيرهما من الإرهابيين (راديو الجيش الإسرائيلي في ١٧ سبتمبر) وأنه تلقى من جنوده تقارير عن مذبحة تجري في بيروت وذلك في وقت مبكر يسمح بالتدخل لمنع وقوعها (هاآرتس ٢٣ سبتمبر)[١٤]. وفي الأيام التالية تناهى إلى علم الإسرائيليين أن جيش الدفاع الإسرائيلي اجتمع مرتين قبل عمليات القتل بعدد قليل من قادة الكتائب بهدف «التنسيق»، وأنه أنشأ مركز قيادة فوق أحد السطوح المطلة على مخيمي صبرا وشاتيلا أثناء المذبحة، وأنه قام بإطلاق القنابل الضوئية فوق المخيمين لانارتهما أثناء ليلتي القتل، وأنه زود الكتائب بجرافات لعله يستطيع بها أن يخفي فظاعة الجريمة عن طريق الدفن الجماعي في الخنادق. واستخدم الجنود الإسرائيليون القوة

(١٢) المصدر نفسه، ص ١.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) «معركة بيروت»، المصدر نفسه (هامش ٦)، ص ١٠٢ ـ ١٠٥ راجع أيضاً: «بعثة ماكبرايد»، المصدر نفسه (هامش ٦)، ص ١٦٧.

لمنع جماعات من النساء والأطفال استولت عليها الهستيريا وحاولت الهرب من المخيمين أثناء المذبحة[15].

وأخذت إسرائيل تعاني من عقدة الذنب. فقد رددت بيروت الغربية أصداء (مذابح) وارسو وردد صبرا وشاتيلا أصداء (مذابح) ليدس وأحرق المحتجون إطارات السيارات على الطريق بين تل أبيب وحيفا، وتظاهروا في القدس وفي مركز سياحي قرب الحدود اللبنانية. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر شهدت تل أبيب مسيرة معادية للحرب والمذبحة اشترك فيها بين مئة ألف وأربعمئة ألف شخص. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٨٢ كتب جاكوبو تمرمان المعروف بمعارضته للفاشية واللاسامية في الأرجنتين، يقول:

> «أرى أن يهود العالم وحدهم هم القادرون على أن يفعلوا شيئاً من أجلنا. فعلى يهود الشتات الذين قد حملوا لواء ما في تقاليدنا الأخلاقية والثقافية من قيم ـ وهي القيم التي داسها الإسرائيليون بتعصبهم وقوميتهم ـ عليهم أن يشكلوا محكمة للحكم على شارون وإيتان وجميع هيئة أركان القوات الإسرائيلية المسلحة. فهذا وحده هو الوسيلة التي يمكن بها التخلص من المرض الذي يدمر إسرائيل الآن وقد يقضي على مستقبلها. ما الذي حولنا إلى مجرمين تقطر أيديهم بالدماء؟»[16]

وفي جلسة غير اعتيادية دعا تجمع معارض لحزب العمال بتل أبيب إلى إجراء تحقيق قضائي، وإلى الاستقالة الفورية لكل من رئيس الوزراء بيغن ووزير الدفاع شارون. وطالب أحد أعضاء تحالف الليكود الحاكم حتى بطرد شارون[17]. وتحدث زعيم حزب العمال، شمعون بيريز، أمام الكنيست، فأعاد إلى الأذهان مصير اليهود في أوروبا في الأربعينات، وأشار إلى «الانهيار الأخلاقي» تحت

---

(١٥) كشف النقاب عن اجتماعات «التنسيق» والقنابل المضيئة أثناء كلمة وزير الدفاع شارون أمام الكنيست في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. كما نوقشت التفاصيل الأخرى وردات الفعل العامة في إسرائيل نحوها، في: شيف ويعاري، المصدر نفسه (هامش ٤)، الفصل ١٣، وفي «بعثة ماكبرايد»، المصدر نفسه، الفصل ١٥.

(١٦) جاكوبو تمرمان، المصدر نفسه (هامش ٤)، ص ١٦٧.

(١٧) «نيويورك تايمز»، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ص ١.

الأنقاض والجثث في المخيمين. وحرص بيريز على عدم تحميل مسؤولية المذابح مباشرة للحكومة، مع أنها كانت مسؤولة. وقال بيريز إنه عندما تقرر إرسال الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية، أخذ بيغن وشارون على عاتقهما مسؤولية ما سيحدث هناك[١٨].

ووافق ريغن أو بدا موافقاً على ذلك. وفي ١٨ سبتمبر يوم الكشف عن المذابح عبر ريغن عن «هلعه» ودعا الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب الفوري من بيروت الغربية. وفي اليوم التالي اجتمع بمجلس الأمن القومي، وبحث إمكانية اشتراك الولايات المتحدة في قوة حفظ سلام دولية تدخل بيروت منعاً لحدوث المزيد من أعمال القتل، وبعد ذلك بيوم واحد، أعلن عن اتفاق كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا على تشكيل قوة متعددة الجنسيات ثانية تدخل بيروت الغربية وتساعد الحكومة اللبنانية على إعادة النظام وتغليب العقل.

لم تكن حكومة الولايات المتحدة مجرد مراقب لأحداث بيروت. فقد تمّ التوصل إلى اتفاقية إجلاء منظمة التحرير من خلال مفاوضات أجراها مبعوثها فيليب حبيب وأعلنت بنودها وعليه فإن الولايات المتحدة بدت في نظر العالم ضامنة لسلامة المدنيين هناك وبالتالي مسؤولة إلى حد ما عما يسمح شارون وقيادته بحدوثه. وكان هذا هو الإطار الذي تحرك فيه ريغن بسرعة للضغط على إسرائيل لتنسحب من بيروت ولإعادة تشكيل القوة المتعددة الجنسيات لدخول بيروت وحماية المدنيين فيها.

وكان رد فعل ارييل شارون سريعاً وقاسياً. ففي خطاب طويل وغير مترابط ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي، وأعده خصيصاً للدفاع عن نفسه وعن حكومته بصدد المسؤولية عن مذبحتي صبرا وشاتيلا، كرر مرة بعد أخرى حجة غريبة وهي أن أولئك الذين ينتقدون ما فعله هو والحكومة (الإسرائيلية) في بيروت الغربية إنما يساعدون ويرضون «الأميركيين» الذين يريدون أن ينتزعوا من إسرائيل ما هو حق لها وهو اليهودية والسامرة[١٩].

---

(١٨) نشر نص كلمة بيريز في: «نيويورك تايمز»، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ص ١٨.
(١٩) نشر نص خطاب شارون في: «نيويورك تايمز»، المصدر نفسه.

وذهب الجنرال رافاييل إيتان، رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أبعد من ذلك، فحمل «الموظفين الأميركيين» في لبنان مسؤولية المذابح، قائلاً إنهم كانوا يعلمون مسبقاً عن عمليات القتل، لكنهم أقنعوا الحكومة اللبنانية بعدم إرسال الجيش اللبناني إلى داخل مخيمات اللاجئين بعد دخول الجيش الإسرائيلي بيروت الغربية. وأضاف إيتان: «أن الأميركيين يتحملون مسؤولية لا تقل عن مسؤولية إسرائيل»[٢٠].

مهمات متضاربة

خلال الأسبوع الذي سبق عودة الفرقة البرمائية الأميركية الثانية والثلاثين إلى لبنان اختلف رونالد ريغن ومناحيم بيغن مراراً وعلناً حول توقيت انسحاب الجيش الإسرائيلي من مطار بيروت الدولي الذي كان مخصصاً للوحدة الأميركية.

وكان تحديد مواقع الوحدات قد أستأثر بالكثير من الاهتمام. فتولت وحدة مشاة البحرية الفرنسية حراسة الشوارع في القسم الشمالي بما فيه المنطقة التجارية في غرب بيروت ومخيمي صبرا وشاتيلا. أما الإيطاليون، الذين جاءوا ومعهم وحدة طبية كاملة التجهيز، فقد تولوا وسط المدينة، بما فيه مخيم برج البراجنة للاجئين، بينما وافق الأميركيون على تولي المنطقة في أقصى جنوب المدينة بما فيه المطار، ظناً منهم ـ وهو ما يثير السخرية ـ انهم أكثر معرفة وصداقة مع قوات الجيش الإسرائيلي التي كان لها مقر إلى الجنوب قليلاً من المطار في منطقة خلدة الواقعة على الساحل بين بيروت والدامور.

كان هذا هو الوضع الجغرافي الذي قامت فيه الفرقة الثانية والثلاثون الأميركية لحفظ السلام بعملها. أما الإطار السياسي فكان أقل وضوحاً. وقد لخص دارس للشرق الأوسط الوضع كما يلي:

«وسط ظروف الفوضى عام ١٩٨٢ وضعت سياسة أميركية نحو لبنان

---

(٢٠) مذكرة «سرية» إلى وزارة الخارجية، موجهة إلى الأمين العام بالوكالة من هيو مونتغمري في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وقد استشهدت بالصحيفة الإسرائيلية «معاريف» في عددها الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

قائمة على أساس التوطيد التدريجي المتوقع لإدارة أمين (الجميل) وسلطة الدولة. فأمين - خلافاً لأخيه - كان سيقيم حكومته على الحوار مع شركائه التقليديين من الموارنة ومع الجدد كما كان يؤمل. وكانت إسرائيل بموجب تلك السياسة ستنسحب في مقابل اتفاق تتم المفاوضة عليه برعاية أميركية. وهذا يفسح المجال - كما كان مأمولاً - أمام انسحاب مشابه ولكن غير متزامن أو مطابق للقوات السورية[٢١]

في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، كان الجيش اللبناني غير معد لاستعادة النظام و «دعم» حكم إدارة أمين الجميل. فسبع سنوات من العنف الطائفي المستمر بين المسلمين السنة والشيعة والدروز والمسيحيين الموارنة والأرثوذكس وجماعات متفرعة عن هذه الفئات، انتهت باجتياح إسرائيل للبلاد واحتلالها. ومع ذلك فقد بقي الجيش اللبناني أثناء تلك الفترة مؤلفاً من فئات طائفية أو هكذا تقريباً رآه اللبنانيون. ومهما يكن من أمر فقد كان ضعيف الدربة والتمويل.

وفي البداية كانت مهمة الحملة الثانية للقوة البحرية لحفظ السلام، كما حددها الأمر الصادر من قيادة الأركان المشتركة في ٢٣ سبتمبر كما يلي:

«توفير جو يسمح للجيش اللبناني بالقيام بمسؤولياته في منطقة بيروت. . . والقيام باحتلال وحماية مواقع على طول القطاع المحدد من الخط الممتد من جنوب مطار بيروت الدولي إلى جوار القصر الجمهوري، والاستعداد لحماية القوات الأميركية والقيام بعمليات تراجع عندما يطلب ذلك منها.»[٢٢]

ومنذ البداية دب النزاع بين قادة القوات البحرية ونظرائهم الإسرائيليين حول مواقعهم النسبية وأدوارهم. وكان الإسرائيليون يريدون أن يشتركوا مع القوات البحرية في احتلال أجزاء من منطقة المطار. وعجزوا عن أو رفضوا أن

---

(٢١) إيتامار رابينوفيتش، «الحرب من أجل لبنان، ١٩٧٠ - ١٩٨٥»، مطابع جامعة كورنيل، إيتاكا، ١٩٨٥، ص ١٨٣.

(٢٢) «تقرير بعثة وزارة الدفاع حول عملية مطار بيروت الدولي الإرهابية» («تقرير البعثة المطول»)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، ص ٣٥.

يدركوا أنه لا يمكنهم أن يكونوا طرفاً في النزاع وفي حفظ السلام في وقت واحد. ولذلك أصدر قادة البحرية الأميركية تعليمات إلى قواتهم تقول: «إن علاقاتهم مع الإسرائيليين تنتهي عند الحدود اللبنانية.»

وكانت منطقة طريق صيدا، التي تبدأ من الجهة الجنوبية للمطار وتحيط به من الشرق، تضم أفضل المواقع الدفاعية الطبيعية بالنسبة لقوات البحرية. ومع ذلك فقد أصر الجيش الإسرائيلي على استخدام هذه الطريق لإعادة إمداد حواجز التفتيش التابعة لهم والواقعة إلى الشمال والشرق من طريق بيروت ـ دمشق العام. وانتهى الأمر بأن قبل قادة القوات البحرية التابعون للقوات المتعددة الجنسيات بمواقع دفاعية أقل أهمية قرب المطار لمجرد تجنب الظهور بمظهر الحامي لطرق تموين الجيش الإسرائيلي[٢٣].

حادث العريف ريغن

كان هناك نذير شؤم آخر. فبعد وصول الوحدة البرمائية الأميركية الثانية والثلاثين بيومين توفي أول بحار من قوة حفظ السلام وجرح ثلاثة آخرون. وكان العريف ريغن يشرح طريقة تعطيل القذائف التي لم تنفجر وانتثرت على أرض المطار عندما انفجرت بالصدفة قنبلة صغيرة تلقى على الأشخاص. فأصابت شظاياها ساقه وبطنه وصدره. ومن حسن حظه ورحمة به. دخلت شظية أو أكثر إلى دماغه فحالت دون إحساسه بالألم. وتوفي في مركز الإسعاف المؤقت التابع للكتيبة.

وكانت القنبلة التي قتلت العريف ريغن قنبلة إسرائيلية عنقودية من نوع (سي. بي. يو ـ ٥٨) الذي يعرفه ريغن ولا يخشاه. وكانت اتفاقية الأمن المتبادل التي وقعتها إسرائيل والولايات المتحدة بمقتضى قانون المساعدة للدفاع المشترك لعام ١٩٥٢، تحظر على إسرائيل استعمال أسلحة معينة من دون موافقة مسبقة من

---

(٢٣) مبنية على مكالمة هاتفية تمت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ مع الجنرال مايك ترينور الذي كان نائب رئيس الأركان المسؤول عن التخطيط والسياسات والعمليات في مركز عمليات فيالق البحرية الأميركية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ومقابلة مع العميد جيمس سي ميد، قائد الوحدة البرمائية الثانية والثلاثين آنذاك. راجع أيضاً: هاميل، المصدر نفسه، (هامش ١٠)، ص ٤٣.

حكومة الولايات المتحدة. وقد اعتبرت هذه القنابل بالتحديد عند استخدامها في المناطق الآهلة بالسكان فتاكة لدرجة أن إدارة فورد طلبت عقد اتفاقية خاصة تقيد استخدامها عندما زودت إسرائيل بها للمرة الأولى عام ١٩٧٦.

وفي آذا/مارس ١٩٧٨، استخدمت إسرائيل هذا السلاح على نطاق واسع ضد المناطق المدنية السكنية خلال غزوها لجنوب لبنان. وهذا ما حمل إدارة الرئيس كارتر بعد أن أرسلت شهادة رسمية خطية إلى الكونجرس تؤكد استخدامها، على اتخاذ خطوة غير اعتيادية تمثلت في تسريب معلومات مفصلة عن اتفاقية جديدة سرية ومحددة تعهدت إسرائيل بموجبها بعدم استخدام القنابل العنقودية إلا ضد الأهداف العسكرية المحصنة وفي حالة الدفاع عن النفس فقط عندما يهاجمها أكثر من بلد واحد.

لكن القوات الجوية الإسرائيلية استخدمت هذه الأسلحة مجدداً أثناء اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، وعلى نطاق واسع ضد الأهداف العسكرية والمدنية معاً. فألقيت عدة قنابل من هذا النوع على مخيمات اللاجئين، بما فيها صبرا وشاتيلا. وعلى الأثر أعلن الرئيس ريغن في ١٩ تموز/يوليو بوقف شحن المزيد من هذه الأسلحة إلى إسرائيل بانتظار دراسة طريقة استعمالها في لبنان وظروفها.

كانت القنبلة العنقودية التي أودت بحياة العريف ريغن من نوع خطير بشكل خاص لا ينفجر عند ارتطامه بالأرض. فهو محاط بشكل لولبي «بعقدة ماغنوس»، فلا ينفجر إلا فيما بعد عند تعرضه لارتجاج مفاجىء، تماماً مثل «قنابل الفراشة» التي استخدمها الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، حظر استخدام هذا الصنف من الأسلحة على مقربة من السكان المدنيين وذلك بموجب بروتوكول تبناه مؤتمر الأمم المتحدة لمنع أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة. وقد جرى تبني البروتوكول بالإجماع وبمشاركة من ممثلين عن إسرائيل والولايات المتحدة[٢٤]. ومنذ زمن طويل اعتبرت القنابل

---

(٢٤) أنظر: «حظر وتقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة»، أيف ساندوز، في: «المجلة الدولية للصليب الأحمر»، كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير ١٩٨١.

العنقودية المزودة وغير المزودة بفتيل لتأخير الانفجار أسلحة تسبب آلاماً غير ضرورية وتقتل بلا تمييز(٢٥). ويؤكد أريك هامل أن «عشرات الآلاف من القنابل العنقودية الصغيرة غير المنفجرة التي صنعتها الولايات المتحدة» وألقتها الطائرات الإسرائيلية كانت تملأ أرض مطار بيروت الدولي عندما التقط العريف ريغن واحدة تحمل اسمه(٢٦).

لقد نشرت «النيويورك تايمز» في الأول والثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، أربع مقالات عن مقتل العريف ريغن وجرح ثلاثة من جنود البحرية التابعين للقوة المتعددة الجنسيات. لكن أياً من المقالات الأربعة لم تشر إلى أن سبب الحادث كان سلاحاً إسرائيلياً، عدا مقالاً واحداً لوليم فاريل، وردت في نهايته فقرة واحدة لا تمت بصلة إلى النص وتقول:

«لقد أثار تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالأسلحة العنقودية جدلاً في واشنطن أثناء الاجتياح، بسبب ورود أنباء حول اتفاقية تقضي بعدم استخدام إسرائيل لهذه الأسلحة إلا في حال مهاجمتها(٢٧).

ولا يعتقد روبرت ديلون، الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في لبنان عام ١٩٨٢، أن اللوم يجب أن يقع على مراسلي «التايمز» لهذا الإغفال الاستراتيجي، لأنه:

«من المؤكد أنهم كانوا يعرفون. وكنا واضحين مع الجميع بأن الرجل التقط قنبلة عنقودية وأن القنبلة أداة إسرائيلية، وأن استخدام هذا السلاح خرق للاتفاقية مع الولايات المتحدة. وأظن أن عدم الاهتمام بالأمر في الولايات المتحدة يعود في الأكثر للمحررين لا للمراسلين الذين كانوا هناك. فالصحف كان لها شبان طيبون هناك ولكنهم كانوا

(٢٥) أنظر: «أسلحة قد تسبب عذاباً غير ضروري، ولا يمكن التحكم بآثارها»، تقرير عمل الخبراء، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ١٩٨٣، الفصلان ١ و٢.

(٢٦) هاميل، المصدر نفسه (هامش ١٠)، ص ٤١.

(٢٧) «نيويورك تايمز»، ٢ تشرين الأول، أكتوبر ١٩٨٢، ٨:٥.

يواجهون متاعب مع المحررين»[٢٨].

أما بالنسبة «للتايمز»، فيبدو أن رؤساء تحريرها في نيويورك كانوا يدخلون الاعتبارات السياسية في حساباتهم وهم يحددون الأخبار «الصالحة للنشر».

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وقع وزير الدفاع الأميركي مذكرة تفاهم مع حكومة إسرائيل نصت على أمور منها استئناف شحن الذخائر العنقودية الأميركية إليها بعد أن كان الرئيس ريغن علقها في تموز/يوليو ١٩٨٢. وكان هذا الجزء من المذكرة بلا معنى. فقد كشفت إذاعة كولومبيا عن أن الشحنات استمرت رغم أمر الرئيس وذلك في برنامج أذيع بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، أي قبل مقتل العريف ريغن بيوم واحد[٢٩].

سوء تفاهم بين أصدقاء

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، استبدلت الوحدة البحرية البرمائية الثانية والثلاثون في بيروت بالوحدة البرمائية الرابعة والعشرين. وقضت هذه الوحدة الشهرين التاليين وهي تقوم بمهمات الحراسة الروتينية في منطقة المطار، وتدريب أفراد ووحدات صغيرة من الجيش اللبناني، بالإضافة إلى دوريات منتظمة في شرق بيروت ومنطقة بعبدا المطلة على القصر الجمهوري.

كانت الاتفاقية العملية الأساسية التي تسمح للجيش الإسرائيلي بالتزود بالمؤن عن طريق صيدا المحيط بالمطار تحدد عدد القوافل الإسرائيلية بقافلتين «صغيرتين» في الأسبوع. لكن لم يكد يحل منتصف تشرين الثاني/نوفمبر حتى صارت تشاهد قوافل كبرى للجيش الإسرائيلي تعبر الطريق عدة مرات في اليوم. فكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى قيام فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية والشيعة والدروز العاملين في المنطقة على زرع الألغام على طول الطريق، وإلى إطلاق النار

(٢٨) مكالمة هاتفية مع السفير روبرت ديلون في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. لقد عمل ديلون سفيراً للولايات المتحدة في لبنان في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو ١٩٨١ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.

(٢٩) «نيويورك تايمز»، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ١٤:٥.

على القوافل أثناء مرورها في يعبدا متجهة شمالاً. وهكذا بدأ ما أسماه البحارة الأميركيون «حماقات الصباح الباكر».

«كان الإسرائيليون يسلكون الطريق كل صباح، فينفجر بهم لغم أو يتعرضون لرصاص القناصة، وعندها يطلقون نيران أسلحتهم على كل شيء يتحرك من أي اتجاه... وكنا نتجمع على السطح لنشاهد ذلك. وكثيراً ما كانوا يضطروننا إلى الاحتماء في خنادقنا من رصاصهم العشوائي.. وهذا ما كان يثير غضبنا»[30].

ومع مرور الوقت، تهدمت بلدان بكاملها على امتداد طريق صيدا ـ مثل الشويفات ـ بسبب رد الجيش الإسرائيلي الهستيري على أي نوع من الهجوم، بما فيه رصاصة قنص واحدة[31]. ويعتبر هذا الأسلوب الذي عرف في حرب فيتنام بـ «الاستكشاف بالنار» ردّ فعل غير مجد وهستيري صادر عن جنود «خضر» (أي لا خبرة لهم) في حالات انهار فيها الانضباط والقيادة. وعليه فإن رجال البحرية الأميركية، الذين أتوا إلى بيروت وهم يكنون الاحترام والتقدير لجيش الدفاع الإسرائيلي، أو على الأقل لسمعة هذا الجيش، سرعان ما بدأت تساورهم الشكوك حوله. ثم كانت هناك مسألة الأمن:

«كانت الدفعة الأولى من الجيش الإسرائيلي تتألف من جنود لا بأس بهم. ثم أرسلوا جنود الاحتياط الذين صاروا يتركون متاعهم بلا حراسة وينامون. وفي صباح اليوم التالي يقيمون الدنيا ويقعدونها بلا جدوى لانعدام الأمن[32].

وبعد ظهر الخامس من كانون الثاني/يناير وقع ما لا مفر منه، إذ اخترقت دبابتان وحاملة جنود مدرعة تابعة للجيش الإسرائيلي سياج المطار باتجاه منطقة عمليات مشاة البحرية الأميركية، ثم اتجهت جنوباً على طول الطريق المحيط.

---

(٣٠) مقابلات (نيسان/ابريل ١٩٨٦) مع ثلاثة ضباط في البحرية الأميركية من الذين خدموا في بيروت وواشنطن خلال وجود القوات الأميركية التابعة للقوة المتعددة الجنسيات في لبنان.
(٣١) هاميل، المصدر نفسه (هامش ١٠)، ص ٤٨.
(٣٢) مقابلات مع ثلاثة ضباط من البحرية، المصدر نفسه، (هامش ٣٠).

وحين تصدى لها رجال البحرية، زعم قائدها المقدم رافي لاندسبرغ أنه ضل الطريق، فأخرج في الحال ولكن برفق من المنطقة. ولما كانت المنطقة التي جرى فيها الحادث محاطة بعلامات واضحة كالبراميل المطلية ومسيجة، فإنه كان من الصعب على رجال البحرية التصديق أن لاندسبرغ ضل طريقه(٣٣). وعلى أي حال فما الذي يحمل عسكرياً برتبة مقدم على اقتحام منطقة عمليات عسكرية على رأس عدد صغير من الدبابات يقودها في العادة جاويش أو ملازم على أكثر تقدير؟

وفي اليوم التالي، اقتربت سيارتا جيب وشاحنة صغيرة مقفلة تابعة للجيش الإسرائيلي من نقطة تفتيش مشتركة بين البحرية الأميركية وجنود الجيش اللبناني في المنطقة نفسها. وقال الضابط الإسرائيلي المسؤول انه يرغب في سلوك الطريق المحيطة بالمطار للذهاب إلى كلية العلوم بالجامعة اللبنانية وتفتيشها. ومرة أخرى أخرج الإسرائيليون من منطقة المطار.

وبعد يومين، في ٨ كانون الثاني/يناير، عاد المقدم لاندسبرغ. وكان في هذه المرة أكثر تصميماً ويقود سيارتي جيب وناقلة جند مدرعة. ولم يكن يحمل أية إشارة تدل على رتبته العسكرية. وعندما طلب مقابلة قائد كتيبة البحرية الأميركية، تمّ إبلاغه أنه وفقاً لاتفاقية القوات المتعددة الجنسيات المبرمة مع الحكومة اللبنانية (والتي كان الإسرائيليون على معرفة جيدة بها)، ينبغي توجيه مثل هذا الطلب عبر القنوات السياسية ـ وهي، في هذه الحالة، السفارة الأميركية. لكن لاندسبرغ عاد بعد ساعة تواكبه هذه المرة دبابتان و١٥ جندياً مما حمل الأميركيين على طلب التعزيزات. على أن الوضع عاد إلى طبيعته عندما انسحب الإسرائيليون. وفي كلا الحادثين خرجت وحدات إسرائيلية عن طريق صيدا واقتربت من نقاط تفتيش واضحة المعالم في مناطق القوات المتعددة الجنسيات(٣٤).

وأخذ الوضع يزداد تأزماً. ففي عصر اليوم العاشر من شهر كانون

(٣٣) ملحق برسالة من الجنرال ر. هـ. بارو، قائد فيالق البحرية، إلى كاسبار واينبرغر، وزير الدفاع، تاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٨٣. راجع أيضاً: «القوات المتعددة الجنسيات في لبنان» بقلم كلايد مارك، مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣، ملحق ٣ ص ١٩.

(٣٤) المصدر نفسه.

الثاني/يناير، دخل رجل لبناني يحمل بندقية قديمة أرضاً خالية تكسوها شجيرات قصيرة شرقي خطوط رجال البحرية الأميركية وأخذ يصطاد الحمام. ولم تكن هذه ظاهرة غير عادية في تلك المنطقة. إلا أنه ما كاد يطلق الطلقة الأولى. حتى فتح الإسرائيليون النار من مدافع رشاشة فأصابوه بجراح. وبطريقة ما، تمكن الرجل من الوصول إلى سيارته والانطلاق بها في الوقت الذي بدأ فيه الجيش الإسرائيلي يفتش المنطقة. وعندما اقتربوا من نقطة تفتيش مشتركة لرجال البحرية وجنود الجيش اللبناني، طلبوا السماح لهم بالمرور مدعين أن الرجل قد لاذ بالفرار عبر خطوط القوات المتعددة الجنسيات. وبعد نصف ساعة عادت وحدة من الجيش الإسرائيلي إلى نقطة التفتيش، وانتشر عناصرها بأسلحتهم المعدة والمجهزة والمصوبة نحو رجال البحرية، وطلبوا السماح لهم بالمرور. وعندما رفض طلبهم انصرفوا[٣٥].

وأوردت «النيويورك تايمز» نبأ الحادث بشكل ملفت للنظر. فذكرت أن جندياً إسرائيلياً صوب بندقيته «للحظات» نحو أحد جنود البحرية «قاصداً على ما يبدو التظاهر بالشجاعة لا التهديد»[٣٦].

وبعد ذلك بأسبوع واحد، في ١٧ كانون الثاني/يناير، اقتربت دورية للجيش الإسرائيلي من نقطة تفتيش مشتركة للبحرية الأميركية والجيش اللبناني بإمرة الكابتن تشارلز جونسون. ومنع الإسرائيليون هذه المرة أيضاً من المرور، فغادروا المكان. إلا أنهم عادوا إليه. وعندما اعترضهم هذه المرة عريف في البحرية يدعى جون ثيبودو، انطلق جندي إسرائيلي بسرعة في سيارة الجيب وصدم ثيبودو وكاد أن يوقعه أرضاً. وهذه المرة كان جنود البحرية هم الذين جهزوا أسلحتهم وعبأوها مهددين الإسرائيليين الذين سرعان ما رحلوا[٣٧]. ويقول ضابط بحرية

---

(٣٥) المصدر نفسه، وقد وردت معلومات إضافية في المقابلة التي جرت مع ضباط البحرية الثلاثة، المصدر نفسه (هامش ٣٠).

(٣٦) «نيويورك تايمز» ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ص ١ عمود ٧.

(٣٧) ملاحق رسالة بارو، وتقرير مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس، المصدر نفسه. وقد وردت معلومات إضافية في المقابلة مع ضباط البحرية الثلاثة، المصدر نفسه، (هامش ٣٠). راجع أيضاً: «الواشنطن بوست»، ١ نيسان/ابريل ١٩٨٣، أ ٢: ١.

كبير سابق في مركز قيادة البحرية بواشنطن: «كنا نعاني من التوتر الشديد في هذه المرحلة لأننا كنا نشم رائحة اشتباك مسلح مقبل».

كان الوقت قد حان لنزع فتيل الأزمة. ففي بيروت عقد اجتماع غير عادي استغرق ٩٠ دقيقة حضره ضباط من الجيش الإسرائيلي ومن البحرية الأميركية وحضره المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، موريس درايبر. لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود الدقيقة للمناطق المتجاورة لعمليات الجيش الإسرائيلي وقوات البحرية التابعة للقوة المتعددة الجنسيات بالرغم من أن كلا من الطرفين وافق على محاولة تجنب وقوع المزيد من الحوادث. ويذكر أحد المراقبين الذين حضروا الاجتماع أن المشكلات «حلت في إطار اللاحل».

ولم يكن جنود البحرية الأميركية التابعين للقوات المتعددة الجنسيات وحدهم الذين اصطدموا بالإسرائيليين في لبنان في ذلك الوقت. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير وبينما كان الرائد البحري الأميركي جون تود الذي كان يعمل مع مراقبي الهدنة التابعين لهيئة الأمم مع قافلة على طريق بيروت دمشق احتجز بقوة السلاح مدة ٢٥ دقيقة قبل إطلاق سراحه، بينما سمح لباقي عربات القافلة بمواصلة السير. وبعد خمسة أيام في ٣٠ كانون الثاني/يناير أطلق الجنود الإسرائيليون النار على الرائد في الجيش الأميركي، هرمان كافورا، العامل أيضاً في هيئة مراقبة الهدنة، بينما كان في سيارة عليها شارة الأمم المتحدة وترفع علمها. وكان كافورا آنذاك يحقق في موت امرأتين مدنيتين أثناء «عملية استكشاف بالنار» إسرائيلية. وفي اليوم التالي، ٣١ كانون الثاني/يناير، أطلقت دبابة إسرائيلية النار على أميركي آخر من البحرية وهو الكابتن بروس دينولت الذي كان يعمل مع مراقبي الهدنة. وكان الكابتن بروس عندئذ على طريق بيروت دمشق[٣٨].

وفي ٢ شباط/فبراير عاد رافي لاندسبرغ، وتكرر المشهد نفسه مجدداً على نقطة تفتيش مشتركة لجنود البحرية التابعين للقوة المتعددة الجنسيات والجيش

(٣٨) وصفت الأحداث الثلاثة جميعها في صحيفة «الواشنطن بوست»، ١٨ آذار/مارس ١٩٨٣، ص ١، وذكرت في: تقرير مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس، المصدر نفسه، ص ٢١.

اللبناني قرب مكتبة الجامعة اللبنانية. وحصلت المواجهة في هذا الحادث الذي حظي عندئذ بتغطية إعلامية واسعة بين لاندسبرغ على رأس ثلاث دبابات إسرائيلية والكابتن تشارلز جونسون قائد كتيبة ليما التابعة للوحدة البرمائية الرابعة والثلاثين في البحرية الأميركية.

وحصل الحادث عندما تحولت الدبابات الإسرائيلية عن طريق صيدا باتجاه خطوط البحرية الأميركية المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات. وهذا ما قالته وزارة الدفاع الأميركية، وقالت إسرائيل إن الكابتن جونسون اقترب من الدبابات الإسرائيلية (على طريق صيدا) مشياً على الأقدام. والمتفق عليه هو أن لاندسبرغ طلب المرور عبر خطوط البحرية الأميركية، وعندما رفض طلبه، تحركت دبابتان من الثلاثة نحو الخطوط، فقفز جونسون إلى دبابة لاندسبرغ شاهراً مسدسه وأمره بتحويل مسار الدبابات، ففعل. وبعد رحيل الدبابات بساعتين سقطت قذيفة دبابة من عيار ٧٥ ملم على مسافة ٥٠ ياردة من أحد مواقع البحرية على مدرج المطار، لكنها لم توقع إصابات. وعلى الفور اتصل ضابط إسرائيلي بقائد البحرية في المكان لينكر انها كانت قذيفة إسرائيلية.

وقد أثار هذا الحادث الغضب في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وصدرت بيانات صحفية وتصريحات متناقضة عن وزارتي الدفاع في واشنطن والجيش الإسرائيلي في القدس، وعن كل من بيغن وريغن، بالإضافة إلى ما لا يقل عن مؤتمرين صحفيين عقدهما المقدم رافي لاندسبرغ. وكان الموقف الإسرائيلي الأساسي من الحادث هو أنه وقع في «منطقة إسرائيلية» خارجة تماماً عن نطاق مسؤولية القوات المتعددة الجنسيات. ورداً على الموقف الإسرائيلي شكك مسؤول في البنتاغون في أن يقوم ضابط في البحرية الأميركية برتبة كابتن بالخروج مشياً على الأقدام من خطوطه لمهاجمة دبابات بمسدس(٣٩).

وكانت هناك نواح أخرى عجيبة في الرواية الإسرائيلية عن حادثة جونسون. ففي مقابلة للاندسبرغ مع راديو إسرائيل ووكالة أنباء «ايتيم»

(٣٩) محطة إذاعة كولومبيا، الأخبار المسائية، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٣.

الإسرائيلية، قال إن الدبابات كانت تقوم بدورية على مسافة ٤٠٠ متر من خطوط القوات المتعددة الجنسيات. أما السفارة الإسرائيلية في واشنطن، فدفعت هذه المسافة إلى الوراء وقدرتها بـ ٦٦٠ متراً. وفي إحدى المقابلات قال لاندسبرغ إن جونسون سار مشياً نحو دبابته، وفي مقابلة أخرى قال بأنه تقدم راكضاً نحوها. وخلال المقابلات، ادعى لاندسبرغ، الذي كان لديه (بطبيعة الحال) جهاز لاسلكي في دبابته أنه كان عاجزاً عن الاتصال بالقيادة، مع أن مركزها كان يشاهد من مكان وقوع الحادث. وأخيراً، قال لاندسبرغ إن جونسون كانت تفوح منه رائحة الخمر عندما اعتلى الدبابة، وان ذلك ربما أثر على حكمه. لكن زملاء جونسون (وفيما بعد عائلته في الولايات المتحدة) أكدوا أنه لا يشرب الخمر. وقال متحدث باسم القوات البحرية رداً على تهمة شرب الخمر أثناء تأدية الواجب بأنها غير صالحة للنشر(٤٠).

واستمر وقوع الحوادث. ففي ٢٨ شباط/فبراير، أبلغ ضابط أميركي في هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة الصحفيين أن الجنود الإسرائيليين هددوا في مناسبات عدة في المدة الأخيرة بقتل ضباط مراقبي الهدنة أثناء تنقلهم على طريق بيروت ـ دمشق العام. وفي الأول والثاني عشر من آذار/مارس اعترض الجيش الإسرائيلي دوريات لجنود البحرية الأميركية المشاركين في القوات المتعددة الجنسيات، علماً إن الإسرائيليين كانوا قد وافقوا على أن تقوم القوات المتعددة الجنسيات بمثل هذه الدوريات في المناطق التي يحتلها الجيش الإسرائيلي. وحدث أيضاً أن عاد الإسرائيليون وأقاموا حاجز تفتيش متنقل بقصد اعتراض رجال البحرية الأميركيين(٤١).

ويذكر بعض رجال البحرية ممن كانوا هناك العديد من الأمثلة التي لم يعلن عنها على الاستفزازات الإسرائيلية، وهي حوادث لم تنشر آنذاك، ولم تذكرها رسالة بارو. ومن هذه الحوادث مثلاً أن مراكز البحرية في مطار بيروت الدولي

---

(٤٠) وردت جميع الروايات المتناقضة في تقرير مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس، المصدر نفسه (هامش ٢٣)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٤١) وردت «حوادث الدوريات» بالتفصيل في: تقرير مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس، المصدر نفسه، ص ٢٤. ومنها رسالة بارو، المصدر نفسه (هامش ٣٣)، حادثة ٢ آذار/مارس، و١٢ منه.

كانت تتعرض لعمليات استكشاف متكررة من قبل المروحيات الإسرائيلية التي كانت تسلط أضواءها على مواقع البحرية، مما يعرضها لاحتمال إطلاق النيران عليها من الأبنية والتلال المجاورة. وعندما كان جنود البحرية يتحدون الطيارين الإسرائيليين بالكشف عن هوياتهم بواسطة اللاسلكي، كان هؤلاء يرفضون الإجابة والتعريف بأنفسهم، مما يضطر رجال البحرية أخيراً، للتخلص من هذه المروحيات، إلى توجيه موجات من الأضواء ورادار السيطرة على الحريق صوبها. وكان النمط نفسه من «تحرشات المروحيات» قد حصل لسفن الأسطول الأميركي في البحر أثناء الإقامة المؤقتة للقوات المتعدد الجنسيات في بيروت[٤٢].

وعندما وصلت التقارير بالتلكس عن «أحداث وقعت للدورية»، في وقت متأخر من يوم ١٢ آذار/مارس، إلى مركز قيادة البحرية في واشنطن تلقى الجنرال روبرت بارو قائد مشاة البحرية رسالة من رائد أميركي ملحق بهيئة مراقبي الهدنة بلبنان تصف «نسق» الهجمات والاستفزازات الإسرائيلية ضد هيئة مراقبة الهدنة، ومن بينها أمثلة عن استهداف ضباط أميركيين وإهانتهم وتهديدهم واحتجازهم و/أو إطلاق النار بالقرب منهم بقصد «التخويف».

استدعى بارو أحد مساعديه إلى مكتبه وسأله، بعد أن أطلعه على رسالة هيئة مراقبي الهدنة: «هل تتفق هذه الرسالة مع تجربتنا مع الإسرائيليين؟». فكان جواب المساعد بالموافقة، قائلاً إن بإمكانه تقديم شهادات خطية موقعة تبين نمطاً واضحاً من استفزازات الجيش الإسرائيلي للقوات الأميركية التابعة للقوات المتعددة الجنسيات وللضباط الأميركيين الملحقين بهيئة مراقبي الهدنة. فما كان من بارو المعروف بهدوئه إلا أن انفجر غاضباً.

وبعد أن بحث قائد البحرية مع موظفيه الخيارات المتاحة أمامهم، تقرر كخطوة أولى وضع مسودة شكوى رسمية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولذلك تمّ الاتصال بمقر قيادة الجيش والقوات الجوية للحصول على تفاصيل الحوادث المتعلقة بضباطهم العاملين لدى هيئة مراقبة الهدنة. على أننا إذا أمعنا

(٤٢) مقابلة مع ثلاثة من ضباط البحرية، المصدر نفسه (هامش ٣٠).

النظر في الوضع يتبين لنا أن الشكوى الرسمية للأمم المتحدة ستكون عملية طويلة وعقيمة في وقت كان اهتمام بارو فيه يتركز على حياة الأميركيين العاملين على حفظ السلام في لبنان لأنها كانت معرضة للخطر.

ولهذا وقع الاختيار على طريقة أخرى للعمل. فاتصل الجنرال بارو برئيس مجلس القيادة المشتركة، الجنرال جون فيسي، وطلب منه توجيه رسالة إلى وزير الدفاع واينبرغر تلفت فيها نظره إلى هذا الوضع بين القوات الأميركية التابعة للقوة المتعددة الجنسيات وإسرائيل التي يفترض أنها حليفة. ولم يكن الجنرال فيسي متأكداً من أنه يريد أن يعرض نفسه لمضاعفات هذه القضية نظراً لوجود أصدقاء كثيرين أقوياء لإسرائيل في الكونجرس. ولم يكن يرغب في أن يكون «في الواجهة» حسب قوله، لكنه لم يعارض قيام الجنرال بارو بتوجيه رسالة إلى واينبرغر(٤٣).

كانت الرسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٣. وقال فيها بارو: «علي أن أسجل رسمياً قلقي العميق»، مشيراً إلى «حوادث تحرشات خطيرة» شملت ضباطاً في القوات الأميركية التابعة للقوات المتعددة الجنسيات وضباطاً في هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، وفي ملحق بعنوان «حوادث قوات البحرية الأميركية - جيش الدفاع الإسرائيلي»، وصف بارو بالتفصيل ثماني حوادث منفصلة عرّفها بأنها «أوضاع خطرة على الحياة، مفعمة بإهانات كلامية للضباط وزيهم العسكري وبلادهم». وكانت كما قال جرت محاولات لنزع فتيل هذه المشكلات، وأقيم نظام اتصالات فعال بين البحرية والجيش الإسرائيلي، إلا أن المشكلة كما قال ظلت قائمة. وأضاف بارو، مستبقاً رد فعل إسرائيل، أن «توسيع روابط الاتصالات واستخدام ضباط الارتباط» لن يحل المشكلة. وينبغي لحلها أن «يحصل تغيير في موقف وأعمال الإسرائيليين».

وقد عكست أقسام معينة من رسالة الجنرال بارو حيرة حقيقية حول سلوك إسرائيل. قال بارو:

«لا يمكنني أن أتصور لماذا يتعرض الأميركيون الذين يقومون بحفظ

---

(٤٣) يستند هذا السرد إلى مكالمة هاتفية مع عضو سابق في هيئة أركان الجنرال بارو.

السلام للازعاج والخطر على يد حليفة لنا. . . لقد حان الوقت لاتخاذ موقف حازم وقوي لنبين للإسرائيليين أن دور حفظ السلام لا يفترض الضعف. وعلى الإسرائيليين أن يحترموا جهودنا في هذه المنطقة».

لكن جوهر رسالة بارو الذي أثار أقوى رد فعل من الجيش الإسرائيلي والكونجرس الأميركي و «النيويورك تايمز» هو الذي اشتملت عليه العبارة التالية:

«من الواضح لي، ويراه القادة الأميركيون العسكريون في البحر والبر، أن الحوادث بين البحرية وجيش الدفاع الإسرائيلي ذات توقيت وتنسيق يخدمان أغراضاً سياسية إسرائيلية خفية».

وألحقت برسالة الجنرال بارو نسخة عن برقية سرية من الملحق العسكري في بيروت يتناول فيها بالتفصيل والتحديد الأحداث التي كانت فيها الاستفزازات الإسرائيلية مصحوبة بإطلاق نار و/أو التهديد بقتل المسؤولين العسكريين في لبنان.

وبالحاح من واينبرغر نقلت وزارة الخارجية الأميركية رسالة بارو بشكل رسمي إلى وزير الخارجية الإسرائيلي اسحق شامير. وأعلن لاري سبيكس الناطق باسم الإدارة الأميركية أن البيت الأبيض سوف يجري تحقيقاً حول المزاعم التي وردت في رسالة الجنرال بارو.

وفي مقابلة مع محطة «إن. بي. سي» في نشرتها الإخبارية المسائية توسع الجنرال بارو في الحديث عما حمله على اتخاذ تلك الخطوة فقال إن عدد الحوادث:

«يثير بعض التساؤل حول احتمال وجود محاولات مدبرة للاستفزاز. ومن يدري؟»[٤٤]

وأوردت نشرة «إن. بي. سي» الإخبارية عن مسؤولين كبار في وزارة الدفاع الأميركية «قولهم إن الإسرائيليين كانوا يتعمدون تشويه سمعة قوات حفظ السلام الدولية» لدعم حجتهم في أنه لا يضمن السلام في تلك البلاد إلا الوجود

---

(٤٤) نشرة «إن. بي. سي» الإخبارية المسائية، السادسة والنصف مساء بالتوقيت الشرقي، ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦.

العسكري الإسرائيلي. وقبل ذلك بشهر واحد أشار جورج ولسون مراسل «الواشنطن بوست» إلى أن هناك «قادة عسكريين أميركيين» يعتقدون أن وزير الدفاع الإسرائيلي اريل شارون هو الذي تعمد محاولة تشويه سمعة القوات المتعددة الجنسيات بإصدار أوامر بالمجابهات(٤٥).

ومع أن الجنرال بارو لم يشر إلى شارون بالاسم في رسالته المعلنة، إلا أن وصف بارو للأحداث بأنها «ذات توقيت وتنسيق يخدمان أغراضاً سياسية إسرائيلية خفية» كان واضح الدلالة. والواقع أن قلة ـ إذا وجدت ـ من مسؤولي وزارة الدفاع الذين لهم علاقة بمهمة حفظ السلام في لبنان أو المطلعين عليها كانوا يشكون في أن شارون هو قائد الأوركسترا. ويذكر الجنرال جيمس ميد، قائد مشاة البحرية الأميركية التابعة للقوة المتعددة الجنسيات «أن الدليل الظرفي (حول تورط شارون) كان طاغياً» فكيف استطاع رافي لاندسبرغ ارتكاب الخطأ نفسه أربع مرات؟(٤٦).

كان ديفيد هاليفي مراسلاً لمجلة «التايم» في القدس عندما وقعت الحوادث. وكان له أصدقاء عديدون واتصالات في الجيش الإسرائيلي لكونه عميداً سابقاً في جهاز الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية. ويذكر أنه سمع من ضباط في الجيش الإسرائيلي عملوا في لبنان أنهم تلقوا أوامر مباشرة من وزير الدفاع شارون باستفزاز جنود وحدة مشاة البحرية التابعين للقوة المتعددة الجنسيات والتحرش بهم(٤٧). وقد قيل لهاليفي ان الإستخبارات العسكرية الأميركية كانت تقف على أوامر شارون بعد صدورها بقليل. لكن إذا كان هذا صحيحاً فإن مشاة البحرية الأميركية كانوا يجهلونه. فليس بين الذين جرت مقابلتهم منهم من كان يعرف أن شارون كان يتعمد إثارة المتاعب.

---

(٤٥) «الواشنطن بوست»، ٥ شباط/فبراير ١٩٨٣، ص ٢١.

(٤٦) مكالمة هاتفية مع الجنرال جيمس ميد، المصدر نفسه (هامش ١).

(٤٧) مكالمة هاتفية مع ديفيد هاليفي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. وقد صرح السفير ديلون الذي كانت سفارته مسرحاً للمجابهات السياسية المتكررة الناشئة عن الحوادث أن معلومات هاليفي عن أوامر شارون كانت «متوافقة تماماً مع ما رأيناه».

إطار عقلاني للحوادث

ما الذي يحمل اريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي الذي كان قد وقع مذكرة تشرين الثاني/نوفمبر للتفاهم حول التعاون الاستراتيجي بين جيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الدفاع الأميركية على أن يتحدى الجنود الأميركيين وهم يقومون بدورهم في حفظ السلام بلبنان؟ علينا أن نتذكر أن شارون أغرب قائد في الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى أنه لا يختار دائماً الطريق المباشر لتحقيق هدفه. ومن الأمثلة على هذا أنه خدع الوزارة الإسرائيلية التي كان هو نفسه عضواً فيها وحملها على توسيع نطاق غزو لبنان بشكل أساسي وذلك عندما صور الأمر على أنه لمجرد الالتفاف حول السوريين[٤٨]. ومع هذا فيحتمل أن تكون هناك دوافع أخرى للاعتداءات الإسرائيلية على مشاة البحرية.

منذ نزول أول وحدة أميركية من وحدات القوة المتعددة الجنسيات، وهي الوحدة التي أرسلت إلى بيروت للمساعدة في إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية، ظهر بوضوح أن الجيش الإسرائيلي كان يرغب في المشاركة في العملية. ولهذا تباطأت القوات الإسرائيلية في الانسحاب، وبذلك تركت لمشاة البحرية الخيار بين تأخير نزولها أو الاشتراك مع الجيش الإسرائيلي في التواجد في بعض أنحاء المدينة. وكان هذا سيجعل البحرية الأميركية تبدو وكأنها تحمي الإسرائيليين، أو تتعاون معهم ميدانياً في مهمة حفظ السلام. وعندما وصلت قوات مشاة البحرية الأميركية الثانية التابعة للقوة المتعددة الجنسيات في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، اقترح الإسرائيليون في البداية مشاركتها في تولي منطقة المطار ثم منطقة طريق صيدا[٤٩].

وعندما رفضت هذه المحاولة لسبب بديهي وهو أنها ستسبب الإحراج لمهمة قوات حفظ السلام بدأ الجيش الإسرائيلي يسعى إلى ارتباط أوثق بأصدقاء إسرائيل في الكونجرس وخارجه بافتعال حوادث المجابهة بصورة مستمرة. وعندما حظيت الحوادث بإعلام حتمي واسع في الولايات المتحدة، كان رد فعل كل من بيغن

(٤٨) راجع: شيف ويعاري، المصدر نفسه (الفصل العاشر، هامش ٤) ص ١٥٦.
(٤٩) مكالمة هاتفية مع الجنرال مايك ترينور والسفير روبرت ديلون، المصدر نفسه (هامش ٢٣ و٢٨).

وشارون والسفارة الإسرائيلية في واشنطن الخ، هو أنهم ألقوا المسؤولية على عدم وجود ارتباط وثيق بين حفظة السلام الأميركيين والمقاتلين (الإسرائيليين). وكم كان المرء يود أن يرى رد فعل إسرائيل لو أن حكومة الولايات المتحدة وافقت ثم فعلت شيئاً شبيهاً بذلك مع الجيش السوري ومختلف الفئات اللبنانية المتناحرة. لكن يشك المرء في أن ذلك هو ما كان يريده الإسرائيليون.

والسبب المحتمل الثاني للحوادث هو المفاوضات السرية التي كان يجريها اريل شارون مع الرئيس اللبناني أمين الجميل في الفترة بين نوفمبر وديسمبر ١٩٨٢. وكان هدف شارون أن يظهر للشعب الإسرائيلي أن ما أصبح يعرف في إسرائيل «بحرب شارون» هو بمستوى التضحيات البشرية والمالية التي تتطلبها من البلاد وذلك بحصوله من الجميل على تنازلات ملموسة عن طريق إجراء مفاوضات سرية ومباشرة بين البلد الخاضع للاحتلال والقوة المحتملة. وبالتحديد فقد كانت مسودة اتفاقية الجميل ـ شارون ستتيح الفرصة لعقد معاهدة سلام إسرائيلية ـ لبنانية تؤدي آخر الأمر إلى تطبيع العلاقات بين البلدين ـ وتقضي بموافقة الحكومة اللبنانية على تمركز قوات إسرائيلية بشكل دائم في جنوب لبنان.

على أن فيليب حبيب المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط كان في تلك الأثناء يعقد اجتماعات سرية مع اللبنانيين ينصحهم فيها بعدم عقد اتفاق سري مع شارون قد يؤدي ـ برأي حبيب ـ إلى زعزعة أسس الحكومة الائتلافية في لبنان وإلى خلق مشكلات خطيرة مع جيرانه العرب. فأخذ شارون ينتقد علناً وبمرارة التدخل الأميركي في مفاوضاته «للسلام». ومن الجائز أنه عندئذ قرر الانتقام لعرقلة الجهود الأميركية السلمية بما فيها دور القوة المتعددة الجنسيات[٥٠].

والسبب الثالث المحتمل هو أن شارون ربما كان يسعى إلى إضعاف الثقة بقدرة القوة المتعددة الجنسيات على حفظ السلام وإثبات أنها ليست بديلاً للجيش الإسرائيلي الذي «حافظ على السلام» وهو يحتل البلاد. كما أن شارون كان يأمل

---

(٥٠) «نيويورك تايمز»، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، ص ٦ : ١٣، وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، ص ١٠ و٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣. ونشرة «سي. بي. إس» المسائية، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.

أن تقوم الحكومة اللبنانية العاجزة فعلاً عن السيطرة على مختلف الفئات المسيحية والإسلامية المتناحرة بطلب المساعدة من إسرائيل وأن لا تصر على برنامج محدد لانسحابها من البلاد. ومن المفروغ منه أنه إذا استطاعت الحكومة اللبنانية بمساعدة القوة المتعددة الجنسيات أن تعيد سيطرتها على جميع أنحاء لبنان أو على الجزء الأكبر منه فسوف تقف بالمرصاد لإسرائيل في تلك المحادثات «السرية».

وأخيراً، فقد كان لدى إسرائيل في أوائل عام ١٩٨٣ ما يدعوها إلى تأخير انسحابها من أجزاء من لبنان أو تجميده. إلا أنه لم يكن لهذه الأسباب أية علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية أو أمن الجليل الشمالي في إسرائيل.

فقد أنشأت إسرائيل على قمة جبل الباروك في منطقة الشوف منصة تنصت إلكترونية هامة للتجسس على السوريين. ويبلغ ارتفاع هذا الجبل نحو ألفي متر ويبعد نحو ثلاثين ميلاً عن دمشق. وكان في إمكان الجيش الإسرائيلي التقاط اتصالات القوات السورية في البقاع وحتى في دمشق نفسها من هذا الجبل دون خطر تعريض طائرات التجسس الإسرائيلية لصواريخ أرض ـ جو السورية[٥١].

وكانت هناك أيضاً مسألة مياه لبنان. ففي عام ١٩٧٨ قدرت هيئة المياه الإسرائيلية بأن العجز السنوي في موارد المياه بإسرائيل سيصل إلى ٤٥٠ متراً مكعباً عام ١٩٨٥. وهذا العجز يزيد قليلاً عن نصف التدفق السنوي لنهر الليطاني، وهو النهر الرئيسي في جنوب لبنان. وفي الأسابيع الأولى من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، استولى جيش الدفاع الإسرائيلي على لوائح بيانية عن مياه النهر وحوّل قسماً من سيله إلى إسرائيل بواسطة أنابيب مكشوفة فوق سطح الأرض تصل الليطاني والحاصباني. كما قام الجيش الإسرائيلي بإجراء دراسات صوتية زلزالية ومسح لمخاضات الليطاني في دير ميماس[٥٢].

---

(٥١) مقابلة مع ثلاثة ضباط من مشاة البحرية، المصدر نفسه (هامش ٣).

(٥٢) جون كولي، «حرب على المياه» «مجلة السياسة الأميركية»، ربيع ١٩٨٤ (عدد ٥٤)، راجع أيضاً: لسلي سي. شميدا، «بحث إسرائيل عن المياه»، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ (مجلد ١٧، عدد ٤). ويكشف مقال شميدا أن «بحث إسرائيل عن المياه» في لبنان استمر طويلاً إلى ما بعد الفترة التي يعالجها هذا الفصل. ففي آب/أغسطس ١٩٨٤، قدم مندوب لبنان في الأمم المتحدة رشيد فاخوري إلى مجلس الأمن الدولي دليلاً على أن إسرائيل حفرت لتوها نفقاً يصل الليطاني بنقطة على الحدود الإسرائيلية.

وفي أوائل عام ١٩٨٣ طلبت الحكومة اللبنانية من القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) التعجيل بمد سيطرة الجيش اللبناني (وبالتالي الحكومة) على جميع الأراضي اللبنانية. وبما أن مد سيطرة الحكومة اللبنانية على البلاد عام ١٩٨٣ كان سيؤدي إلى عرقلة المحاولات الإسرائيلية المختلفة الخاصة بتحويل المياه بما فيها مياه الليطاني، فقد لجأ الجيش الإسرائيلي في أوائل عام ١٩٨٣ إلى تضييق الخناق على القوة المتعددة الجنسيات في بيروت وقوات الأمم المتحدة في الجنوب، بينما قام جيش لبنان الجنوبي (وهو الجيش الموالي لأسرائيل في الجنوب) بالاعتداء على قوات الأمم المتحدة في لبنان.

كان هناك عامل أو إطار واضح جداً وراء المسببات الخاصة لحوادث الجيش الإسرائيلي ومشاة البحرية الأميركية لدرجة أن قليلين هم الذين لاحظوه في ذلك الوقت، وهو أن مصالح إسرائيل وأميركا ولبنان كانت متضاربة بشكل أساسي. وقد لخص جوزف س. هارسك الوضع في عدد شباط/فبراير ١٩٨٣ من صحيفة «كريسشيان سينس مونيتور» بشكل مثير للإعجاب، قال:

«إن مشاة البحرية الأميركية موجودون في لبنان من أجل هدف واحد. والقوات الإسرائيلية التي تواجههم موجودة من أجل هدف واحد يختلف عنه اختلافاً تاماً ويتضارب معه. فالقوات الأميركية تحاول تعزيز استقلال دولة لبنان وتمكين حكومته من استعادة سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية. أما القوات الإسرائيلية فهي تحاول فرض نفوذ إسرائيلي دائم في جنوب لبنان. ويطالب الإسرائيليون لكي ينسحبوا إقامة مراكز مراقبة عسكرية دائمة في جنوب لبنان، كما أنهم يريدون من لبنان فتح أبوابه لتجارتهم وسياحتهم، وتطبيع علاقاته معهم. ولو وافق لبنان على ذلك فلن تكون له سيادة على أراضيه أو سيطرة على سياسته الخارجية.»[٥٣]

عامل شارون

إن الأمر الذي يحير إلى أبعد حد في الحوادث التي وقعت لكثرة من مشاة

---

(٥٣) «كريسشيان سينس مونيتور» شباط/فبراير ص ٢٣.

البحرية الأميركية هو العداء المتأصل الذي أظهره الجندي الإسرائيلي في مجابهة بعد أخرى مع الأميركيين. وفي رسالة بارو إشارة إلى «الأوضاع المهددة للحياة والمفعمة بالإهانات الكلامية للضباط وزيهم العسكري وبلادهم» واتخذت الحوادث أيضاً إطاراً عاطفياً عقلانياً أثار شعوراً بالعار والذنب بين الإسرائيليين الذين كانوا في بيروت الغربية.

وكانت القوة المتعددة الجنسيات قد تُشكلت في البداية للمساعدة على إجلاء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في ظروف رفضت فيها إسرائيل وجيشها إجراء أية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية سوى ما ينطلق من فوهات المدافع. وقد تطلبت عمليات إجلاء نحو ١٥ ألف مقاتل فلسطيني ونزع سلاحهم في الوقت نفسه وفي أوضاع شديدة التقلب وجود طرف ثالث وسيط تمثل في الجند. ومن المؤكد أن هذا لم ينطو على طعن في المقاييس الإنسانية للجنود الإسرائيليين في بيروت.

وكانت مهمة القوة الثانية المتعددة الجنسيات مختلفة. ففي اليوم الذي تلا الكشف عن مذابح صبرا وشاتيلا تحدث الرئيس ريغن عن الحاجة إلى إعادة تشكيل قوات حفظ السلام لتقوية الحكومة اللبنانية ومنع المزيد من قتل المدنيين في بيروت الغربية[٥٤]. وفي اليوم نفسه اشترت السفارة الإسرائيلية صفحات إعلانية كاملة في كبريات الصحف الأميركية حملت عنوان «تهمة سفك الدماء» وجاء فيها:

> «إن أي اتهام مباشر أو ضمني يحمل جيش الدفاع الإسرائيلي أي مسؤولية عن المأساة البشرية هو بلا سند أو أساس على الإطلاق، وأن حكومة إسرائيل، ترفض مثل تلك الاتهامات بالازدراء الذي تستحقه... إن شعب إسرائيل فخور بمبادىء جيشها الأخلاقية واحترامه للحياة البشرية... هذه هي القيم اليهودية التقليدية التي نشأنا عليها أجيال المقاتلين الإسرائيلين، وسوف نواصل ذلك»[٥٥].

(٥٤) «نيويورك تايمز»، ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، ص ١.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٩.

كان إرسال القوة الثانية المتعددة الجنسيات إلى بيروت يعني تماماً ما يلي: اتهام ضمني للجيش الإسرائيلي بحمله مسؤولية المذابح، وبالتالي عدم ثقة المجتمع الدولي في قدرة الجيش الإسرائيلي أو استعداده للحيولة دون تكرار الحوادث. وعليه تمّ إرسال مشاة البحرية الأميركية وعناصر أخرى من القوة المتعددة الجنسيات إلى بيروت للسيطرة على «عامل شارون» في الجيش الإسرائيلي.

وعندما وقعت الأحداث بين مشاة البحرية والجيش الإسرائيلي كان شارون بشخصه ماثلاً أمام لجنة كاهانا للتحقيق التي حملته في أوائل شباط/فبراير «مسؤولية غير مباشرة» عن المذابح، وطالبت بطرده أو استقالته. لكن المسؤولية تجاوزت شارون بكثير. فمن المؤكد أن الجيش الإسرائيلي في لبنان كان يفهم جيداً أن بمجرد وجود القوة المتعددة الجنسيات هناك كان مذكراً ملموساً ومؤلماً بما حدث. ويقول ضابط في مشاة البحرية الأميركية عندما شاهد الجيش الإسرائيلي لأول مرة في بيروت وهو يعتمد على «الاستكشاف بالنار»:

> «ينبغي عليك أن تفهم كيف يفكر الجندي الإسرائيلي عندما يواجه عربياً. إن مثله كمثل أي ضابط في سلاح الفرسان الأميركي عام ١٨٧٥ . . . الذي كان يرى أن الهندي الطيب هو الهندي الميت».

كانت أصداء وارسو تتردد في بيروت وأصداء من ليديس (التي دمرها النازيون) تتردد في صبرا وشاتيلا.

خاتمة . . . رسالة «نهاية العالم»

في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، وبعد الحادثة التي قفز فيها الكابتن الأميركي جونسون إلى الدبابة الإسرائيلية، دخلت الولايات المتحدة فعلاً حرب لبنان. وفي تموز/يوليو، انسحبت إسرائيل فجأة من جبال الشوف وضواحي بيروت وأعادت انتشار جنودها عند نقطة جنوبي نهر الأولي. ودخل الجيش اللبناني على الأثر في جبال الشوف لإعادة النظام واخماد التناحر الحزبي الذي تفاقم بعد الانسحاب الإسرائيلي. وكانت أوضاع الجيش اللبناني مضطربة. إذ كان لا يزال ضعيف التدريب ويتعرض للهجوم ويرد بسيل من قذائف المدفعية. ويقول أحد مشاة البحرية الأميركية:

«وفي سوق الغرب كانوا يطلقون قذائف الهاوزر من عيار ١٥٥ ملم بمعدل يفوق مستويات المدفعية في الحرب العالمية الأولى. . . أنا لا أتحدث عن عملية إطلاق نار محددة الأهداف، بل فقط عن عملية شد على الزناد وإحداث ضجة»[٥٦].

لكن هذه الطريقة لم تنجح. فقد بدأت ذخيرة الجيش اللبناني من قذائف عيار ١٥٥ ملم تنفد. فما كان من الحكومة اللبنانية التي خشيت أن تقتحم الميليشيات الدرزية مواقع الجيش وأن تستخدم من ثم مرتفعات الشوف لضرب القصر الجمهوري والمطار إلا أن بعثت رسالة بالتلكس إلى البيت الأبيض عن طريق فيليب حبيب. وكان فحوى الرسالة هو: «أرسلوا مشاة البحرية».

وفي مقر مشاة البحرية بواشنطن بادر أحدهم إلى وصف الرسالة بأنها «رسالة نهاية العالم». ذلك أن رسائل كتيبة مشاة البحرية ببيروت لم تر أن الموقف يدعو إلى كل ذلك الذعر، كما أن تقريرها للوضع كان كما يلي (أ) إن مواقع الجيش اللبناني في سوق الغرب منيعة، وأنه يحتمل أن يحتفظ بمواقعه، و (ب) حتى لو لم تصمد المواقع فإن التلال المتنازع عليها ليست أنسب المواقع لإطلاق النار على بيروت الغربية. وباختصار فإن تقدير مشاة البحرية للوضع أشار إلى أن نهاية العالم كانت لا تزال بعيدة.

على أن البيت الأبيض أولى الرسالة اهتماماً كبيراً، وتدخل الرئيس ريغن شخصياً عبر مساعده روبرت ماكفرلين الذي طلب من الجنرال تيموثي جيراكتي قائد مشاة البحرية الأميركية ببيروت أن يستخدم المدفعية لدعم الجيش اللبناني في الشوف. لكن الجنرال تيموثي رفض لأن ذلك يتعارض مع مهمة القوة المتعددة الجنسيات ومع القواعد التي وضعت لمشاة البحرية التابعين للفرقة ٣٢ والتي تقول «بعد نزول القوة إلى البر يحظر عليها القتال إلا دفاعاً عن النفس»[٥٧]. وكان ماكفرلين يدرك ذلك جيداً ـ حسب رأي أكثر من مسؤول كبير في مشاة البحرية

(٥٦) مكالمة هاتفية مع ضابط من مشاة البحرية لا يود الإفصاح عن اسمه.
(٥٧) تقرير «بعثة لونج» المصدر نفسه (هامش ٢٢) ص ٥٠.

آنذاك ـ كان متحمساً لزج الولايات المتحدة مباشرة في النزاع (وهـذا بالطبع ما كانت تسعى إليه إسرائيل منذ عدة شهور كما سنرى في الفصل القادم) وقد كان ماكفرلين يضعف بشكل غريب أمام النفوذ الإسرائيلي. ولهذا اتصل بالبحرية. وعندئذ فقط وبتلك الطريقة قامت البارجة الأميركية نيوجيرزي بقذف حممها على مرتفعات الشوف.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ بدأت الولايات المتحدة تقتل القرويين في التلال الواقعة خارج بيروت. فمع أن اربيل شارون كان قد استقال فإن عامل شارون بقي قائماً.

وبعد ذلك بشهر واحد نسف مقر مشاة البحرية الأميركية مما أسفر عن مقتل ٢٤١ بحاراً. وحتى قبل نسفه أتلفت كل الأوراق المتعلقة بالقرارات التي شكلت سياسة التدخل الأميركي المباشر في حرب لبنان. وكانت «رسالة نهاية العالم» قد أرسلت إلى البيت الأبيض بواسطة ماكفرلين الذي كان موجوداً آنذاك في لبنان. وكانت تحمل عبارة «لا توزيع». لكن نسخاً أخرى منها صورت أثناء الحادث ودخلت واحدة منها على الأقل ملفات مقر العمليات البحرية في واشنطن. لكن عمليات إزالة الأدلة بدأت بعد سبعة أيام من تاريخ بعث الرسالة. وبأوامر من البيت الأبيض عن طريق وزارة الدفاع أخرجت «رسالة نهاية العالم» والردود عليها من الملفات وأتلفت.

الفصل الثاني عشر

الحرب بالنيابة
إسرائيل وأميركا تسلحان إيران ١٩٨٠ - ١٩٨٦

إن المؤرخين كالمستكشفين الذين يبحثون عن المنابع الصغيرة للأنهار العظيمة مولعون بتحديد الأصول غير البارزة للتحولات المهمة في السياسة. فعندما يكتب في المستقبل تاريخ نهائي لبدايات رئاسة رونالد ريغن وتدهورها المزري سوف يؤيد بعض المؤرخين ما ذهبت إليه لجنة تاور وهو أن بدايات تورط أميركا في قضية إرسال الأسلحة إلى إيران بعد الثورة تعود إلى إرسال شحنات ينقصها التنسيق في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥[1].

وكما حصل في بيروت قبل ذلك بسنتين، وجدت الإدارة نفسها مسوقة إلى اقحام نفسها في صراع كانت إسرائيل تتخذ فيه دوراً متحيزاً ضد العرب. وهنا أيضاً كان الوسيط الرئيسي لهذا التحول في السياسة هو مستشار الرئيس ريغن لشؤون الأمن القومي روبرت ماكفرلين الإبن.

كان وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين قد اتصل هاتفياً بماكفرلين أثناء انعقاد لقاء القمة في جنيف ليطلب مساعدته في إقناع الحكومة البرتغالية بالسماح بشحن صواريخ هوك المضادة للطائرات وقطع غيار عبر أجوائها إلى إيران. وكان

(١) كانت «لجنة تاور» (واسمها الرسمي «المجلس الرئاسي للمراجعة الخاصة») مؤلفة من ثلاثة أعضاء عينهم الرئيس رونالد ريغن ومهمتها دراسة عمليات وموظفي مجلس الأمن القومي وخصوصا التركيز على دور المجلس في «قضية إيران/الكونترا» وصدر تقرير اللجنة النهائي (٢٨٨ ص) في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٧.

البيت الأبيض قبل ذلك بثلاثة أشهر قد سكت على قيام إسرائيل بإرسال شحنة من صواريخ «تاو» الأميركية بهدف إذكاء نار الحرب الإيرانية ـ العراقية. وعليه فمن المرجح أن طلب رابين الحالي لمساعدة الولايات المتحدة المباشرة في إجراءات الشحن بدا لماكفرلين مجرد خطوة أخرى صغيرة في تورط أميركا في تلك الحرب. وبما أن إيران كانت في نظر حكومة الولايات المتحدة من الناحية الرسمية في قائمة «الدول التي تدعم الإرهاب» فإن الأمر كان في حاجة ماسة إلى بعض الأكاذيب الصغيرة.

أصدر ماكفرلين تعليماته إلى الكولونيل أوليفر نورث مساعده في مجلس الأمن القومي بمساعدة الإسرائيليين. وأبلغه أن الرئيس ريغن قد وافق على شحنة الأسلحة الأميركية. على أن الرئيس قد لا يكون وافق عليها وذلك بناء على الشهادة التي قدمت فيما بعد أمام لجنة تاور وشهادة تالية أمام لجنة الكونجرس. ومهما يكن من أمر ذلك فإن نورث حاول الحصول على تصريح الجمارك البرتغالية بمرور الشحنة ولكنه فشل. فاتصل ماكفرلين نفسه برئيس الوزراء البرتغالي وقال إن للشحنة «أغراضاً إنسانية». . . فكان هذا بمثابة شد حبل الحقيقة إلى الحد الذي ينقطع فيه[٢]. وعندما استخدم رئيس الوزراء البرتغالي الحكمة ورفض هذا الطلب، تحول ماكفرلين مرة أخرى إلى نورث وطلب منه أن يقوم بإرسال شحنة الصواريخ وقطع الغيار بنفسه عن طريق وكالة الإستخبارات المركزية. فاتخذ نورث الإجراءات بعد أن أكد للوكالة المذكورة أن الشحنة عبارة عن أدوات لحفر آبار النفط. . . وهذا غير صحيح بالطبع.

---

(٢) تفاصيل هذا الموضوع في هذه الفقرة والفقرات التالية حول شحنة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ من صواريخ هوك إلى إيران موجودة في تقرير لجنة تاور، القسم الثالث، وفي تقرير حول الموضوع نفسه أصدرته لجنة مجلس الشيوخ الأميركي المختارة للنظر في الإستخبارات في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧، رقم ٧ ـ ١٠٠، بعنوان «التحقيق الأولي في بيع الأسلحة لإيران واحتمال تحويل الأموال إلى المقاومة النيكاراغوية». وقد استعان المؤلف أثناء اطلاعه على الوثيقتين المذكورتين بتقرير مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس رقم ٨٦ ـ ١٩٠ ف وعنوانه «قضية إيران ـ كونترا: الوقائع»، بقلم كلايد مارك، ونشرته مصلحة أبحاث الكونجرس في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧، وأدخلت عليه بعض التعديلات في ٢٩ نيسان/ابريل.

لم تظفر العملية بالنجاح المذهل المتوقع. ففي قمة جنيف أخبر ماكفرلين الرئيس ريغن ووزير الخارجية شولتز عن الشحنة الإسرائيلية وقال إن إيران ستطلق سراح رهائن أميركية في لبنان مقابل شحنة صواريخ «هوك». لكن عندما وصلت الصواريخ أخيراً إلى إيران في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر لم يطلق سراح أي من الرهائن. وإذا كنا لا نعرف بالتأكيد لماذا لم يطلق سراحهم، فإن لدينا بعض الشواهد المفيدة. فقد كانت إسرائيل ملتزمة بتسليم إيران ثمانين صاروخاً من طراز هوك المحسّن. ولكنها لم تسلمها سوى ثمانية عشر[٣]. هذا فضلاً عن أنها لم تكن من النوع «المحسن» الذي توقعه الإيرانيون وأن نصفها كان يحمل «نجمة داود» الأمر الذي أغضب الإيرانيين وأذلهم. وانتهى الأمر في اللحظات الأخيرة بأن ضاعف الإسرائيليون الثمن.

ولم يكن مفاجئاً أنه لم تكد تمضي ساعـات قليلة على عملية التسليم حتى اتصل مكتب رئيس الوزراء الإيراني هاتفياً بأحد الوسطاء الإسرائيليين الرئيسيين في لندن وهو يعقوب نمرودي وطلب منه إعادة الصواريخ والمال. فأعاد نمرودي المال. أما الرهائن فلم تعد عليهم هذه العملية بأكثر من تعريض حياتهم للخطر. وبعد أسبوع واحد قدم روبرت ماكفرلين استقالته كمستشار للأمن القومي إلى الرئيس.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يفكر فيها ماكفرلين بالاستقالة. فقبل ذلك بأربعة أسابيع أي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر قام أوليفر نورث بشيء مستغرب، فكلف ديفيد كمحي، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية بالمساعدة في إقناع رئيسه (أي ماكفرلين) بعدم الاستقالة[٤]. ويعكس لجوء نورث إلى مسؤول في الحكومة الإسرائيلية لطلب المساعدة في التأثير على رئيسه مستشار الأمن القومي لدى رئيس الولايات المتحدة مدى تخبط كل من ماكفرلين ونورث في تحديد الرئيس

(٣) لقد حددت الشهادات أمام لجنة تاور ولجنة مجلس الشيوخ المختارة حول الإستخبارات عدد صواريخ هوك التي وعدت إيران بها ٦٠ و١٢٠ صاروخاً. وهذا ما يذكره مارك في «الوقائع» (المصدر نفسه). أما الرقم الذي تكررت الإشارة إليه فهو ٨٠.

(٤) «نيويورك تايمز»، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ص ١. وقد اعتمدت على مقابلة أجراها مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» ستيفن أنغلبرغ مع ديفيد كمحي.

الذي يدينون له بالولاء. وقد يفسر هذا أيضاً سبب عدم وقف شحنات الأسلحة الأميركية ـ الإسرائيلية بعد كارثة ـ صواريخ هوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ لكنني بدأت أستبق الأحداث.

استطاع بعض موظفي الإدارة الكبار أن يحافظوا على قدرتهم على التمييز بين المصالح القومية الأميركية والمصالح الإسرائيلية. ففي حزيران/يونيو ١٩٨٥، وعندما أرسل ماكفرلين معاونه «لدين» إلى إسرائيل ليبحث وسائل الانفتاح على إيران مع رئيس الوزراء شمعون بيريز متجاوزاً بذلك وزارة الخارجية، كتب وزير الخارجية جورج شولتز إلى ماكفرلين محذراً:

> «. . . إن مخططات إسرائيل نحو إيران «ليست كمخططاتنا». وإن إقامة علاقات إستخبارات مع إسرائيل حول إيران قد تشوه فهمنا وتحليلنا للموقف في إيران، وأضاف: «إن معرفة ما تفكر فيه إسرائيل نحو إيران موضع اهتمامنا، ولكن علينا أن نتعامل معها على أساس أن لها أغراضها الخاصة». وختم تحذيره قائلاً بأن مبادرة (لدين) «بذور. . . خطأ خطير علينا إصلاحه»[٥].

وبعد أيام قليلة شارك موظف آخر في مجلس الأمن القومي يعتبر من رجال ماكفرلين وهو هوارد تيخر في وضع «مشروع قرار للأمن القومي» يقترح فيه أموراً منها «مبادرات لتقديم معدات عسكرية مختارة لتعزيز النفوذ الغربي وتقليص النفوذ السوفييتي في إيران. وقال شولتز في تعليقه على هذا الاقتراح بأنه «ضلال» وأنه «مناقض لمصالحنا». وحذا حذوه وزير الدفاع كاسبار واينبرغر فقال إن «هذا أسخف من أن يعلق عليه»[٦]. وقد يكون الاقتراح خاطئاً وغير معقول إلا أن السياسة التي اتبعتها إسرائيل طيلة سبعة عشر شهراً بين ١٩٨٥ و١٩٨٦ في تسليح إيران الخمينية صارت سياسة أميركية.

وعندما أدلى ماكفرلين فيما بعد بشهادته أمام «لجنة مختارة من مجلس الشيوخ

---

(٥) تقرير لجنة مجلس الشيوخ الأميركي المختارة حول الإستخبارات، واشنطن، المصدر السابق، ص ٣ ـ ٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.

حول الإستخبارات» حاول أن يخادع بالقول إنه لم يكن على علم «بالأغراض الخاصة» للسياسة الإسرائيلية، مشيراً بذلك إلى التاريخ السابق لشحنات إسرائيل السرية من الأسلحة إلى إيران الخمينية. وأضاف ماكفرلين أنه لو كان على علم بذلك لكان أقل استجابة لطلب إسرائيل فيما بعد استئناف الشحنات»[٧].

لم يكن تاريخ شحنات الأسلحة الإسرائيلية إلى إيران شيئاً جديداً على ماكفرلين ونورث، ولا على المتخصصين في قضايا الشرق الأوسط أمثال لدين وتيخر. ولو طلب ماكفرلين معلومات حول الموضوع لكانت زودته بها واحدة من عدة مؤسسات حكومية أميركية. إلا أنه من المرجح أن ماكفرلين ولدين وغيرهما كانوا يدركون تماماً أنهم اختيروا لمساعدة الحكومة الأميركية في تنفيذ سياسة إسرائيلية طويلة الأمد.

الأسلحة والشاه: ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩

خلال الأعوام الأربعة الأخيرة من عهد الشاه صارت إيران المستورد الأول للسلاح في العالم. وكانت الولايات المتحدة مصدر حوالي ٨٠٪ من الأسلحة المستوردة. وبلغت نفقات إيران العسكرية في تلك الفترة ٦٤،٧ بليون دولار، وهي أكبر بكثير (٣،٤ أضعاف) من نفقات العراق، عدو إيران التقليدي في المنطقة، وتفوق حتى نفقات منافستها الطبيعية الأخرى في الخليج وهي المملكة السعودية، بمقدار ١١،٥ بليون دولار[٨].

وكان الشاه حريصاً على نوعية السلاح. ففي عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ تلقى شحنة طائرات ف ـ ١٤ أ المقاتلة القاذفة، وطائرات الاستطلاع التكتيكي ر. ف ـ ٤، وصواريخ جو ـ أرض من طراز هاربون وفينكس، وصواريخ هوك الجديدة المضادة للطائرات، ومدمرات من طراز سبروونس، ودبابات أم ـ ٦٠ المجهزة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢.

(٨) «الشؤون العسكرية العالمية وتحويلات الأسلحة، ١٩٨٥»، منشورات «الوكالة الأميركية للحد من الأسلحة» ١٢٣، أعدته الوكالة في آب/ أغسطس ١٩٨٥ أنظر الجدول رقم ١.

بمدفع ١٠٥ ملم الجديد[٩]. وعندما هرب الشاه من البلاد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، كانت أسلحة أكثر تطوراً في طريقها إلى إيران بينها مقاتلات ف ـ ١٦، وطائرات أواكس، وطائرات خاصة من طراز كوبرا ف ـ ظ ١ المقاتلة التي صممتها شركة نورثروب خصيصاً لسلاح الجو الإيراني. وعند سقوط الشاه كان هناك ما قيمته ٢٢ بليون دولار من المعدات العسكرية الثقيلة والمنشآت الأميركية بما فيها بناء قاعدة شاه باهار البحرية[١٠].

وبالإضافة إلى المعدات الثقيلة باعت الولايات المتحدة إيران أسلحة للشرطة ومواد غير عسكرية، وعملت على تدريب الشرطة الوطنية الإيرانية و«السافاك» (جهاز الإستخبارات المخيف)، كما دربت الجيش على مكافحة التجسس[١١]. لكنه لم يعد باستطاعة كارتر أن يدافع عن حقوق الانسان في العالم من جهة وأن يبيع السافاك وسائل التعذيب وأدواته من جهة أخرى. لذلك تمّ إلغاء برامج تدريب الشرطة الوطنية والسافاك عام ١٩٧٨ كجزء من حملة الرئيس جيمي كارتر الدولية من أجل حقوق الانسان. لكن قيام التظاهرات المعادية للشاه في إيران أواخر عام ١٩٧٨ أدى إلى شحن المزيد من معدات الشرطة الأميركية لمواجهة الحالة الطارئة.

كانت هناك دولة أخرى متورطة بشكل كبير مع القوات الإيرانية العسكرية والأمنية في تلك الفترة: وهي اسرائيل. ويقول مسؤول سابق في وكالة الإستخبارات العسكرية الأميركية كان في مبنى مقر الإستخبارات العسكرية الإيرانية: «كنا في الطابق السفلي، وكان الإسرائيليون في الطابق العلوي»[١٢]. وكان الإسرائيليون قد تخصصوا أيضاً في تدريب الشرطة والتدريب على مكافحة

---

(٩) «مبيعات الأسلحة الأميركية والمساعدة الأمنية للشرق الأوسط وإفريقيا» بقلم ديل غافلاك، مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس، واشنطن، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ص ٨ ـ ٩.

(١٠) أخذنا المعلومات عن أسلحة معينة من «أسلحة العالم ونزع السلاح ـ كتاب سبري السنوي» لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، شركة كرين وروساك، نيويورك، ١٩٨٠، ص ٩٨ ـ ٩٩. أما قيمة المعدات والأسلحة الأميركية فقد أخذناها في آذار/مارس ١٩٨٧ خلال مقابلة مع مسؤول سابق في إستخبارات وزارة الدفاع يرغب في عدم الكشف عن اسمه.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٢) مقابلة مع مسؤول سابق في وكالة الإستخبارات العسكرية الأميركية، المصدر السابق.

التمرد، لكنهم كانوا أيضاً يقومون بعمليات داخل العراق لدعم الثوار الأكراد.

ويقول آرون كليمن الأستاذ في جامعة تل أبيب وخبير مبيعات الأسلحة الإسرائيلية عن تلك الفترة:

«كانت مصالح واشنطن وطهران والقدس الاستراتيجية في الأساس توازي احداها الأخرى: فأهدافها المشتركة خلال عقد السنوات السابع من هذا القرن تركزت في مقاومة العدوان الروسي على المنطقة واحباط التوسع العراقي وكبح الإرهاب المتطرف الذي يهدد كلا من إسرائيل وإيران ودعم الأنظمة العربية المعتدلة مثل مصر والأردن»[١٣].

وفي حين أنه لا يمكننا أن نقرر ما إذا كان واحد أو آخر مما ذكرناه هو مصلحة استراتيجية حقيقية أو غير حقيقية، فإنه من المؤكد أن القول بأن اسرائيل كانت في هذه الفترة تدعم الحكومتين المصرية والأردنية هو تجاوز للحقيقة. غير أنه لا يمكننا إلا أن نسلم بالفكرة الأساسية وهي أنه خلال حكم الشاه كانت للدول الثلاث نظرة واحدة إلى غالبية المسائل الأمنية في المنطقة.

ومن المؤكد أن المصلحة «الاستراتيجية» المشتركة لا شك فيها اشتركت فيها إسرائيل وأميركا بين إسرائيل وأميركا في إيران هي أرباح التجارة. فخلال هذه الفترة ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى إيران من ٢٣ مليون دولار في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ إلى مئة مليون دولار في عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، ومن ثم إلى مئتي مليون دولار في عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧[١٤]. وكانت أغلبية هذه الأموال ثمن معدات عسكرية وخصوصاً الأسلحة الصغيرة والمتوسطة. ويمكن في الواقع إدراك أهمية هذه السوق بالنسبة لإسرائيل إذا تذكرنا أن مجمل قيمة صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى مختلف البلدان عام ١٩٧٧ لم يزد على ٣٠٠ مليون دولار[١٥]. وكانت إيران من الميادين الأولى لما يعرف بـ «دبلوماسية عوزي» نسبة إلى بندقية

---

(١٣) «تغلغل إسرائيل في العالم» دبلوماسية مبيعات الأسلحة بقلم آرون كلمان، برغامون براسي، واشنطن ١٩٨٥، ص ١٥٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥٨.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

«عوزي» الإسرائيلية المعروفة. ومن الملفت للنظر أن إيران لم تكن تشتري أسلحة «كبرى» في تلك الفترة، إذ كانت جنوب إفريقيا والأرجنتين والسلفادور في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ أكبر مستوردي للطائرات والدبابات وناقلات الجند المدرعة الإسرائيلية[١٦]. وفي هذه الأثناء سيطرت الولايات المتحدة على سوق إيران المربح لبيع هذه الأسلحة.

وقد تكون الولايات المتحدة هي التي باعت الأسلحة الثقيلة لإيران لكن إسرائيل كانت حتى قبل سقوط الشاه قد تمكنت من توقيع عقود مع القوات الإيرانية المسلحة للتدريب والصيانة. ولم تكن دائماً مستعدة لمشاركة حلفائها الأميركيين في هذا، لدرجة أن وزارة الدفاع الأميركية فوجئت في عام ١٩٧٨ عندما اكتشفت من خلال صور زودها بها أحد الأقمار الصناعية أن طائرات ف ـ ٤ الإيرانية كانت تشارك في عمليات تدريبية في قواعد جوية إسرائيلية[١٧].

لم يكن ذلك الشيء الوحيد الذي أخفي عن حكومة الولايات المتحدة، إذ كشفت وثائق تركتها بعثة التجارة الإسرائيلية في طهران بعد أن تركت على عجل خلال أيام الفوضى الأولى من الثورة، أن جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش الإيراني كانا يتعاونان بشكل سري لتطوير صاروخ أرض ـ أرض التكتيكي الذاتي الدفع والمصمم لحمل رأس نووي إلى مدى ٢٠٠ كلم. مع أن البلدين كانا على علم بأن وزير الدفاع الأميركي شلسينجر كان يرفض بشدة بيع إيران صواريخ بيرشينغ التكتيكية الذاتية الدفع انسجاماً مع سياسات أميركا الثابتة في الحد من الانتشار النووي والتزامات كل من الولايات المتحدة وإيران بموجب معاهدة ١٩٦٨ للحد من التسلح[١٨].

وفي صيف عام ١٩٧٧ شاهد وزير الدفاع الإيراني حسن طوفانيان تجربة إطلاق ما كان يعتبر في حينه آخر طراز من صواريخ «جريكو»، الذي كان

(١٦) كتاب مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام السنوي، ١٩٨٠، المصدر السابق، ص ٨٦.
(١٧) مقابلة مع مسؤول سابق في وكالة الإستخبارات العسكرية الأميركية، مصدر سابق.
(١٨) «لندن أوبزرفر»، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٦، ص ١٩ وقد كتب مارتين بيلي القصة لصحيفة الأوبزرفر استناداً الى نسخ الوثائق التي تمّ الحصول عليها من بعثة التجارة الإسرائيلية.

سيستخدم نموذجاً أولياً للصاروخ الإسرائيلي ـ الإيراني المشترك. وكان المشروع الذي عرف بـ «عملية الزهرة» واحداً من أهم عناصر صفقة سرية من النفط مقابل السلاح بقيمة مليار دولار، وتمّ التوقيع عليها بين طوفانيان ووزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريز في عام ١٩٧٧[١٩]. ولكن الاتفاقية لم تصمد في وجه الثورة فكان على إسرائيل أن تفتش عن مصدر آخر لتأمين حاجاتها النفطية.

ربما كانت هناك عناصر أخرى في العلاقات السرية بين إسرائيل وإيران في مرحلة ما قبل الثورة. فبعد ذلك بسنوات قليلة صرح يعقوب نمرودي، الذي كان يرأس البعثة العسكرية الإسرائيلية في طهران طيلة ثلاثة عشر عاماً عرف خلالها «بالسيد إسرائيل»، متباهياً أمام المراسل الصحفي الإسرائيلي يوسي ملمان في مقابلة نشرتها صحيفة «دافار»: «إذا سمح لنا يوماً ما بالحديث عن كل ما قمنا به في إيران فأنك سوف تفزع لأن الأمر يفوق تصورك[٢٠]. ولم يشعر نمرودي بالخجل عندما ادعى فيما بعد أمام الصحفي لالي ويموث من «الواشنطن بوست» بأنه هو الذي «أسس الإستخبارات الإيرانية»، أي السافاك[٢١].

وينعكس مدى تغلغل إسرائيل في مؤسسات الشاه العسكرية والأمنية في حقيقة أن الإستخبارات الإسرائيلية خلافاً لنظيرتها الأميركية في طهران توقعت سقوط الشاه واتخذت خطوات معينة لإعادة تنظيم المصالح الإسرائيلية في ضوء هذا التقدير. ففي عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ مثلاً أجرت مفاوضات مع نيجيريا والمكسيك ومصادر نفطية أخرى بديلة[٢٢]. أما الشخص الذي يعتبر عادة صاحب الفضل في هذه الرؤية فهو أوري لوبراني الذي كان رجل الموساد الأول المقيم في إيران عند رحيل الشاه وعودة الخميني. وهذا ما نقرأه في كتاب أصدره مايكل لدين بالاشتراك مع وليم لدين وعنوانه «الهزيمة ـ فشل أميركا في إيران». فهو

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) «دافار»، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

(٢١) «الواشنطن بوست»، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ص ٤٤.

(٢٢) أكدت صحيفة «وول ستريت جورنال» (٩ شباط/فبراير ١٩٧٩) أنه أثناء الثورة أمنت إيران أكثر من نصف حاجة إسرائيل من الطاقة لكن هذه المفاوضات وما نتج عنها من ترتيبات شراء حالت دون حصول أزمة طاقة في إسرائيل.

ينتقد بشدة اداء الإستخبارات الأميركية في إيران ويقابلها مع تقرير أساسي أعده لوبراني في أوائل عام ١٩٧٨ وتنبأ فيه بسقوط الشاه. يقول لدين:

«قوبل تقييم لوبراني ببرود في تل أبيب، وتحداه العديدون في وزارة الخارجية. لكن الحكومة الإسرائيلية اهتمت به إلى حد أنها أقدمت على خطوتين: أنذرت الطائفة اليهودية في إيران بأن الوضع يبدو سيئاً (وشجعت اليهود الإيرانيين على إعداد الخطط لرحيلهم). وأرسلت إلى واشنطن فحوى مخاوف لوبراني. فعكس جواب الحكومة الأميركية وجهة نظر أوساط الإستخبارات ووصف مخاوف لوبراني بأنها تثير قلقاً لا داعي لها»[٢٣].

ربما كان لدين قاسياً بعض الشيء على الأميركيين المعنيين، أو متساهلاً مع الإسرائيليين، ذلك أنه لم يذكر أن الموساد كان ينقل لوبراني بشكل روتيني من طهران إبان الأزمة التي تنبأ بها. وبالإضافة إلى ذلك فإنه عندما انهارت حكومة الشاه في أوائل عام ١٩٧٩ حشر الدبلوماسيون الإسرائيليون في طهران وطلبوا إخلاءهم على متن طائرة أميركية بعد أن احتلت منظمة التحرير الفلسطينية مقر بعثتهم[٢٤].

وإذا كانت المصالح الأميركية والإسرائيلية في ظل إدارة الشاه قد اتصفت بالتفاهم على أمور يشوبها شيء من عدم الصراحة فإنها أخذت تتباعد كثيراً عندما وصل آية الله الخميني إلى طهران في شباط/فبراير ١٩٧٩. وعندما انهارت حكومة الشاه أسرعت وزارة الدفاع الأميركية في إرسال مسؤول كبير في مكتب الوزير وهو أريك فان ماربود إلى مسرح الفوضى في طهران. وكانت مهمته أن يعثر على مسؤولين عسكريين إيرانيين كبار يوقعون على مذكرة تنهي برنامج مبيعات الأسلحة الخارجية في إيران[٢٥]. وبهذا الإجراء وضع أساس «قانوني» لقطع توريد أسلحة

---

(٢٣) «الهزيمة: فشل أميركا في إيران»، بقلم مايكل لدين ووليم لويس، ألفرد نوف، نيويورك، ١٩٨١، ص ١٢٦.

(٢٤) غاري سيك في: «الكل يسقط»، راندوم هاوس، نيويورك ١٩٨٥، ص ٣٤٥ ن. كان سيك من العاملين في قسم إيران بمجلس الأمن القومي أثناء الثورة.

(٢٥) مقابلة مع مسؤول سابق في وكالة الإستخبارات العسكرية الأميركية، المصدر السابق.

متطورة بقيمة عدة مليارات من الدولارات كانت في طريقها إلى حكومة آية الله الثورية. وكان القلق يساور الأميركيين حول الأخطار التي قد تنجم من وجود أنظمة الأسلحة التي سبق تسليمها. حتى إن وزارة الدفاع الأميركية بحثت في إحدى المراحل مع أنور السادات إمكانية الحصول على عون مصري «لتحييد» ثمانين طائرة ف ـ ١٤ (تومكات) مقاتلة مجهزة بصواريخ فينكس كانت لدى سلاح الجو الإيراني[٢٦].

وفي عام ١٩٧٩ تدهورت العلاقات الأميركية ـ الإيرانية باطـراد. وفي نيسان/ابريل رفضت أوراق اعتماد السفير الأميركي الجديد المعين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر اقتحم ٥٠٠ «طالب» السفارة الأميركية واحتلوها، وألغت إيران معاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة وأعلن الرئيس كارتر عن وقف كل المشتريات الأميركية من نفط إيران. وأخيراً في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام بتجميد ما قيمته ١٢ بليون دولار من الممتلكات الإيرانية في الولايات المتحدة. ومن ثم مضت الشهور بطيئة دون أن يطلق سراح رهائن السفارة. أما العلاقات الدبلوماسية فلم تقطع رسمياً إلا في نيسان/ابريل ١٩٨٠، ولكن عندما قطعت، قطعت بشكل نهائي. وحظرت الأوامر التنفيذية الصادرة عن البيت الأبيض التصدير إلى إيران والاستيراد منها. كما حظرت إقامة أية علاقات تعاقدية مع هيئات إيرانية. وفتحت مخازن المعدات الحربية الضخمة لتضخ المبيعات لأمكنة أخرى. وعند هذا المنعطف كانت إيران الخمينية في حالة حرب فعلية مع أميركا.

الأسلحة خلال أزمة الرهائن: ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

بينما كانت مصالح الولايات المتحدة ووجودها في إيران تشهد تغييرات أساسية، لم يحدث نسبياً شيء يذكر يهم إسرائيل التي كانت لا تزال متفقة مع إيران حول العراق. وبالرغم من أن وضع يهود إيران الذين كان أكثرهم في طهران كان مصدر قلق للحكومة الإسرائيلية فإن إيران في نظر إسرائيل كانت تبدو مصدراً ممكناً ومناسباً للنفط. أما أيران فقد أصبحت خصوصاً عندما أخذت علاقاتها مع

(٢٦) كتاب مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام السنوي، المصدر السابق ص ٩٩.

العراق بالتدهور، سوقاً مربحة للأسلحة وقطع الغيار. وبالإضافة إلى ذلك كان أسلوب إيران في القتال يقوم على أساس استخدام الأسلحة الأميركية التي كانت تضمها ترسانة جيش الدفاع الإسرائيلي. وبما أن إيران صارت سوقاً للأسلحة والأدوات الصناعية فإن مصالح إسرائيل في إيران تزايدت بعد سقوط الشاه ووقف تدفق الأسلحة الأميركية.

وفي عام ١٩٨٠ صارت الأسلحة تحتل أهمية جديدة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. والواقع أن إسرائيل كانت في تلك السنة قد أصبحت سابع أكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم وأكبر تلك الدول في العالم الثالث[٢٧]. وعلى الرغم من عدم توافر الأرقام الإسرائيلية الرسمية لعام ١٩٨٠ فان آرون كليمان نقل عن «مسؤولين لم يعرّف بهم» أنه في عام ١٩٨١ بلغت القيمة الإجمالية للصادرات (الإسرائيلية) المحلية الصنع أو المعدات الدفاعية المصنعة ١،٢ مليار دولار. وهذا يزيد قليلاً على نصف إجمالي صادرات إسرائيل الصناعية في تلك السنة[٢٨].

وبغض النظر عن الرهائن فإن إيران في عام ١٩٨٠ كانت مستعدة للشراء وإسرائيل مستعدة للبيع. وقد علق أبا إيبان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق بعد سنوات بأسى على هذه الفترة بقوله:

> «عندما يكون النظام الإيراني صديقاً فإننا نمكنه من الحصول على الأسلحة للاحتفاظ بصداقته. وعندما يكون معادياً فإننا نمكنه من الحصول على الأسلحة لتخفيف عدائه. وننتهي إلى وضع يكون فيه بيع السلاح هو الأمر الثابت الوحيد»[٢٩].

وفي أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ظهر دافع جديد لحصول إيران على

---

(٢٧) «الايكونوميست»، ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٥، ص ١٧. أنظر أيضاً إحصائيات مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام المذكورة في «الجيروزاليم بوست»، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦، ص ١٣.

(٢٨) كليمان، المصدر السابق، ص ٦٣ ـ ٦٦ حسب «النيويورك تايمز» (٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١، ص أ ـ ٣) فإنه بحلول عام ١٩٨١ كان حوالى ٣٠٠ ألف إسرائيلي أي ما يشكل ربع القوة العاملة في البلد يعملون في مجال الدفاع.

(٢٩) «الواشنطن بوست»، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ص ١.

الأسلحة من أي مصدر وهو دخول القوات المسلحة العراقية إيران على نحو مفاجىء وعلى طول قطاع يبلغ ستين ميلاً من الحدود المشتركة بينهما في شط العرب. وفي الأسابيع الأولى من القتال العنيف الذي شهد تقدم القوات العراقية مسافة ثلاثين ميلاً داخل إيران واجتياح مدينتين مهمتين وهما خرمشهر وعبادان، تكبدت إيران خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر اعترف رئيس أركان الجيش الإيراني عبر إذاعة طهران أن إيران تواجه مشكلة «التصليحات والصيانة وقطع الغيار»[٣٠]. وفي الأيام والأسابيع التالية تكاثرت التقارير الإخبارية في العالم عن بحث إيران الحثيث عن الأسلحة وقطع الغيار. فتركز انتباه إيران على الدول الأخرى التي تعتبر أكبر المستوردين لمختلف الأسلحة الأميركية. لكن حكومات تركيا وكوريا الجنوبية واليابان نفت نفياً قاطعاً أنها تمد إيران بالسلاح. وليس هذا غريباً لأن إعادة تصدير الأسلحة الأميركية إلى دولة حظرت الولايات المتحدة تصدير السلاح إليها يعتبر انتهاكاً لقانون التحكم بتصدير الأسلحة الأميركية والاتفاقيات الثنائية المتبادلة للمساعدة مع الدول التي تصدر إليها[٣١].

في الأول من تشرين الأول/أكتوبر أكد دبلوماسي إيراني في بروكسيل أن إيران كانت تحصل على قطع غيار من «السوق الحرة» رغم كل شيء، وبعد ذلك بأسبوع واحد صرح الرئيس الإيراني ـ أبو الحسن بني صدر لصحيفة «لوموند» أن إيران كانت بالفعل تعثر باستمرار على قطع غيار لأسلحتها الأميركية عن طريق ما وصفه بـ «التجار الدوليين»[٣٢]. لكن هؤلاء التجار على أي حال لم يكونوا سوى وسطاء والسؤال هو من أين كان التجار يحصلون على البضاعة؟ والغريب أن قلائل في ذلك الوقت فكروا في الإجابة على هذا السؤال بصورة منطقية.

كانت هناك إشارات. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر و٤ تشرين الأول/أكتوبر

---

(٣٠) «أزمة رهائن إيران ـ تأريخ للتطورات اليومية» تقرير أعدته مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، واشنطن، آذار/مارس ١٩٨١، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٢٠ ـ ٣٢٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

١٩٨٠ نشرت الصحف الكويتية أنباء تفيد أن إسرائيل كانت تستخدم طائرات أجنبية وطرقاً جوية أوروبية غير مباشرة لشحن قطع الغيار إلى إيران، وكل ذلك بمعرفة مسبقة من حكومة الولايات المتحدة وموافقتها. وفي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ذكرت صحيفة «الأوبزرفر» اللندنية أن إسرائيل كانت ترسل قطع غيار لطائرات الفانتوم ف - ٤ وأجزاء مروحيات وصواريخ على متن سفن إلى مرافىء إيرانية على الخليج العربي ومن بينها مرفأ بندر عباس. وأضافت «الأوبزرفر» أن بعض الشحنات المتوجهة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل تمّ تحويلها مباشرة إلى إيران من دون أن تمر بإسرائيل[٣٣]. وبعد أربعة أيام نقلت صحيفة «هاآرتس» اليومية الإسرائيلية عن وزير الخارجية الإسرائيلي اسحق شامير قوله إن الحكومة الإسرائيلية كانت تتابع الحرب الإيرانية - العراقية «باهتمام بالغ» لكي تكون قادرة على «التدخل عندما تدعو الحاجة إلى ذلك»[٣٤].

وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وفيما كانت رهائن السفارة لا يزالون في قبضة إيران ظهرت تقارير صحفية في الولايات المتحدة تفيد أن إسرائيل كانت تهرب الأسلحة وقطع الغيار إلى إيران بعلم إدارة كارتر وموافقتها وذلك في أواخر عهد كارتر وقبيل بداية عهد ريغن. وفي ٥ كانون الثاني/يناير نفت وزارة الخارجية بشكل قاطع أن تكون الولايات المتحدة قد وافقت على مثل هذه المبيعات بواسطة «إسرائيل أو أية دولة أخرى». وعندما تمّ توجيه سؤال مباشر إلى المتحدث باسم الوزارة عما إذا كانت إسرائيل رغم ذلك قد زودت إيران بقطع الغيار، أجاب: «لقد اطلعت على تقارير بهذا المعنى، ولكن ليس لدي ما أقوله لكم عنها.»[٣٥]

ولم يظهر كارتر وموظفوه استعدادهم للاعتراف بموافقة الحكومة الأميركية على قيام إسرائيل بتوريد الأسلحة الأميركية إلى إيران إلا بعد أن تركوا مناصبهم. فعندما تركوها اعترفوا بأن إسرائيل (أ) طلبت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ترخيصاً

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٩ - ٣٧٠.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٧٦ - ٣٧٧.
(٣٥) دليل صحفي صادر عن وزارة الخارجية، أعد في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، ونزعت عنه السرية استجابة لطلب قانون حرية الإعلام.

أميركياً ببيع معدات عسكرية لإيران، (ب) تمّ رفض الطلب و(ج) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ بدأت إسرائيل تبيع إطارات طائرات فانتوم ف ـ ٤[٣٦]. وفيها بعد كشف تاجر سلاح فرنسي كان متورطاً في الصفقة لبرنامج «بانوراما» التلفزيوني في هيئة الإذاعة البريطانية أن الإطارات التي شحنها الإسرائيليون كانت مستعملة ومجددة ودون المستوى القياسي، حتى إذا اكتشفت تجاهلها الناس بوصفها عملية تافهة[٣٧]. وكان لا بد لتجديد الإطارات في إسرائيل أن يثير مسألة قانونية حول ما إذا كانت إعادة تصديرها تشكل انتهاكاً للقانون الأميركي وقد استخدم مطار مدني في مدينة تيمز الفرنسية بالقرب من قاعدة عسكرية محطة ترانزيت. فلم تستغرق عملية «نقل» الإطارات من طائرة شحن مؤجرة إلى أخرى سوى ساعتين.

ونظراً لأن إدارة كارتر لم تقتنع بفكرة بيع الأسلحة الإسرائيلية لإيران فقد راح «أصدقاء إسرائيل» في أميركا يعرضون الفكرة على فريق ريغن حتى قبل أن يتولى أفراده مناصبهم. وفي أواخر العام ١٩٨٠ اقترح موريس أميتاي من اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة عملية بيع من هذا النوع على عضو إدارة ريغن الانتقالية ريتشارد ألن المعروف بأنه من المعجبين المتحمسين بالدولة الصهيونية. ولم يكن ذلك أول اتصال تلقاه ألن. ففي منتصف عام ١٩٨٠ عرض عليه عضو مغمور في لجنة مجلس الشيوخ للخدمات المسلحة أن يجري (أي العضو) اتصالات مع الإيرانيين (بمساعدة إسرائيلية كما هو مفترض) ويقوم بعدها بتسليم رهائن السفارة في طهران إلى مقر حملة ريغن الانتخابية بطريقة استعراضية تسبق موعد الانتخابات بقليل. ولم يكن ذلك العضو سوى روبرت س. ماكفرلين الإبن[٣٨].

«تانغو نوفمبر» ١٩٨١

اعتبرت الشحنة الأولى من إطارات طائرات ف ـ ٤ منذ البداية «شحنة

(٣٦) «نيويورك تايمز»، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨١، ص ٥.

(٣٧) تسجيل لبرنامج «بانوراما» التلفزيوني في هيئة الإذاعة البريطانية الذي أذيع في أول شباط/فبراير ١٩٨٢، الساعة الثامنة وعشر دقائق مساء بتوقيت غرينتش.

(٣٨) «واشنطن بوست»، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، ص ٩.

إختبارية»، حتى إذا تمت بسرية ودون عائق تلتها شحنات أخرى. وبعدها مباشرة أرسلت شحنة ثانية من عشرين طناً من قطع الغيار قيمتها ٦٠٠،٠٠٠ دولار[٣٩]. إلا أن خط الإمداد الفرنسي انهار بعد الشحنة الثانية وذلك على ما يبدو بسبب وسيط فرنسي لا يتورع عن شيء فاستبدل بتاجر سلاح بريطاني قام بتنظيم خط جديد للطيران الإسرائيلي إلى إيران بطريق قبرص مستخدماً طائرات شحن من طراز سي. أل. ـ ٤٤ تابعة للشركة الأرجنتينية «ترانسبورتي ايرو ريو بلا تينسي»[٤٠]. وشملت مواد هذه الشحنات قطع غيار للدبابات و٣٦٠ طناً من ذخيرة دبابات أم ـ ٤٨ وأم ـ ٦٠ ومحركات نفاثة مجددة وإطارات إضافية للطائرات ومعدات أخرى[٤١].

ولا شك في أن كميات الأسلحة والأموال التي كانت إسرائيل طرفاً فيها قد بلغت عند هذا المنعطف حداً أثرت معه في سير الحرب. وبعد خمس سنوات وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، اكتشفت جماعة إيرانية منشقة ونشرت عقداً واحداً يعود تاريخه إلى عام ١٩٨١ يشمل صفقة أسلحة بقيمة ١٣٦ مليون دولار[٤٢]. أما التاجر الذي عقد الصفقة فهو يعقوب نمرودي الذي كان قد تقاعد (على الأرجح) من خدمة الجيش الإسرائيلي وأقام في لندن وأخذ يشتغل بالتجارة مستفيداً من معرفته الأسطورية بطهران. وقد ادعت مجموعة «مجاهدي خلق» المنشقة أنها استطاعت أن تجد ترابطاً ثابتاً بين وصول شحنات الأسلحة الإسرائيلية وبين توقيت الهجمات الإيرانية على العراق. أما الحكومة الإسرائيلية التي كانت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ تترنح أمام كشف بعد آخر في فضيحة إيران فقد نفت أن

---

(٣٩) تسجيل برنامج «بانوراما» التلفزيوني، المصدر السابق.

(٤٠) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ١٢٢٩٩، من السفارة الأميركية في تل أبيب إلى وزير الخارجية، تاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٨١. وتستشهد البرقية بوكالة أنباء (نونيسياس أرجنتينياس بالنسبة لقضية ملكية الطائرات).

(٤١) «إسرائيل والحرب الإيرانية ـ العراقية»، بقلم شاهرام تشوبين، في: «مجلة الدفاع الدولية»، المجلد ١٨، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٨٥، ص ٣٠٤.كان شوبين في تلك الفترة مدير الأبحاث لبرنامج الدراسات الاستراتيجية في المؤسسة الدولية للدراسات العليا في جنيف. أنظر أيضاً: كتاب مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام السنوي، ١٩٨٢، المصدر السابق، ص ٢٨ من المقدمة.

(٤٢) «واشنطن بوست»، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ص ٩.

تكون لها أية علاقة رسمية بنمرودي[٤٣].

لكن الأصعب كان نفي إبرام صفقة صغيرة بقيمة ٢٧،٩ مليون دولار. وكانت لهذه الصفقة علاقة بطائرة السي. ال. ـ ٤٤ التي استؤجرت من تل أبيب إلى إيران عبر قبرص لتقوم إشارة النداء الخاصة بها هي «تانغو نوفمبر» باثنتي عشرة رحلة جوية ولكنها عندما كانت في طريق عودتها من إيران إلى قبرص خلال الرحلة الثالثة بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٨١ اختفت الطائرة من على شاشات الرادار في منطقة قريبة من الحدود التركية ـ السوفييتية. وبعد وقت قصير نشرت صحف الاتحاد السوفييتي وقبرص وإسرائيل والأرجنتين وعدة دول أوروبية روايات بنتها على وثائق خاصة بالطائرات واتفاقية الإيجار والرحلة نفسها... الخ، كما جرت مقابلات مع المسؤولين في المطار. وأخيراً وافق أحد المسؤولين مباشرة عن خطة تسليم الأسلحة وهو مواطن سويسري يدعى أندرياس جيني على الكلام، فنشرت صحيفة «الصندي تايمز» اللندنية أول تقرير مفصل عن الخطة المجهضة في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨١.

قد لا يعرف بالضبط أبداً كيف انتهى أمر الطائرة. فقد نقلت صحيفة «الصندي تايمز» عن «مصادر إستخبارات غربية» أن مقاتلة ميغ ٢٥ سوفييتية أسقطت الطائرة، بينما ذهبت وكالة تاس السوفييتية للأنباء أن الطائرة لم تستجب لمصلحة تنظيم حركة الطيران الجوي السوفييتية الأرضية، وأنها حلقت بطريقة غريبة في المجال الجوي السوفييتي وأخيراً اصطدمت بطائرة أخرى[٤٤]. لكن أندرياس جيني أكد أن المقاتلات السوفييتية اعترضت الطائرة فوق الأراضي التركية وأجبرتها على اجتياز الحدود. وعلى كل حال فقد لاقى ستيوارت ماك كفرتي شريك جيني في تنظيم الرحلات وثلاثة ملاحين أرجنتينيين حتفهم. واتخذت الحكومة السوفييتية خطوة غير اعتيادية، فعرضت على السفير الأرجنتيني أن تنقله إلى مكان

(٤٣) «الصندي تايمز» اللندنية، ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨١.

(٤٤) إن أشمل روايتين عن «قضية الطائرة الأرجنتينية» قرأتهما بالإضافة إلى رواية «الصندي تايمز» هما: برنامج هيئة الإذاعة البريطانية التلفزيوني بتاريخ أول شباط/فبراير ١٩٨٢، مصدر سابق، ومقالة بعنوان «تانغو نوفمبر» بيع إسرائيل الأسلحة الأميركية لإيران، «بقلم تشارلز ر. دنتون»، «ميدل إيست برسبكتف»، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ٣.

سقوط الطائرة، فقبل. وبعد أن تفقد الطائرة تمّ تسليمه بعض القوارير التي قال السوفييت إنها تحتوي على رفاة الملاحين. على أنه لم يتوافر دليل على وجود طائرة ثانية[٤٥]. وقالت «النيويورك تايمز»: «لم يبلغ رد فعل إسرائيل حد النفي القاطع وأعقبه صمت تام بينما أخذت تتسرب تفاصيل أكثر عن القضية»[٤٦].

أسلحة، أسلحة، أسلحة: ١٩٨٢ - ١٩٨٤

في أوائل عام ١٩٨٢ كانت إيران قد بدأت تأخذ زمام المبادرة في الحرب. فاسترجعت الأراضي التي خسرتها ونقلت المعارك إلى داخل العراق في عدة نقاط على طول الحدود. أما في الشرق الأوسط العربي فقد أخذت الأصولية الإسلامية الشيعية تتحول إلى عنصر مهم «للتطرف» في التشكيلات السياسية في عدة أقطار مما أدى إلى تزايد الحديث عن حكومة آية الله الخميني كمصدر دعم للإرهاب الدولي في أوروبا وغيرها. ومع أن علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل تغيرت بعض الشيء بعد إطلاق سراح الرهائن، إلا أن الحظر على الأسلحة والتجارة الذي فرضه الرئيس كارتر ظل ساري المفعول. وفي الوقت نفسه بدأت الولايات المتحدة «تميل» نحو العراق في نظرتها للنزاع. وفي آذار/مارس ١٩٨٢ أسقطت إدارة ريغن العراق من لائحة البلدان التي تصنفها داعمة للإرهاب. وبعد ذلك بوقت قصير سمحت لشركتي البوينغ ولوكهيد ببيع طائرات مدنية وطائرات نقل للعراق[٤٧].

وكان المرء يتوقع أن تساهم هذه العوامل بالإضافة إلى انشغال إسرائيل بلبنان في وقف تدفق الأسلحة من إسرائيل إلى إيران، وخصوصاً بعد أن أبلغ المسؤولون الأميركيون إسرائيل بكل وضوح ودون مجاملة في أوائل عام ١٩٨٢ أن بيع الأسلحة المستمر إلى إيران «لا يخدم المصالح الأميركية»[٤٨]. ومع ذلك أبلغ رؤساء هيئة الأركان المشتركة وزارة الخارجية ووكالة الإستخبارات المركزية..

---

(٤٥) تسجيل برنامج «بانوراما» التلفزيوني، المصدر السابق، ص ٩.
(٤٦) «نيويورك تايمز»، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١، ص ٣.
(٤٧) «نيويورك تايمز»، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٢، ص ٩.
(٤٨) المصدر نفسه.

الخ، أن لديهم معلومات عن شحنات جديدة من إسرائيل إلى إيران تتألف من «كميات غير محددة» من ذخائر دبابات عيار ١٠٥ ملم وذخائر هاوزر عيار ١٥٥ ملم، وقطع غيار طائرات فانتوم ف ـ ٤ الأميركية الصنع ودبابات أم ـ ٤٨ وأم ـ ٦٠ وأجهزة اتصال كاملة مع قطع غيارها[٤٩]. وفي عام ١٩٨٧ شهد وزير الدفاع كاسبار واينبرغر أمام الكونجرس أثناء الإدلاء بالشهادات في فضيحة إيران أنه استمع إلى «تقارير» عن شحنات أسلحة إسرائيلية إلى إيران قبل عام ١٩٨٥ لكن مصادر الإستخبارات لم تزوده بشيء محدد. وعليه فإن الاقتباس الذي سنورده بعد قليل سوف يساعده.

لم يستمر تدفق الأسلحة فحسب بل تحسنت نوعيتها. ففي تموز/يوليو ١٩٨٣ عرض الإيرانيون المنفيون على صحيفة «بوسطن غلوب» فواتير مبيعات عليها أختام بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، وفي فواتير صفقة أسلحة باعتها شركة إسرئيلية لإيران وفيها ما يلي:

- صواريخ سايدوندر جو ـ جو
- أجهزة رادار
- ٤٠٠ ألف قذيفة مدفع هاون
- ٤٠٠ ألف طلقة مدفع رشاش
- ألف هاتف ميداني
- ٢٠٠ جهاز تشويش للاتصالات الهاتفية[٥٠].

وفي الشهر نفسه، تموز/يوليو، نشرت صحيفة «ليبراسيون» اليسارية الفرنسية ما وصفته بأنه معلومات جديدة عن صفقة نمرودي التي بلغت ١٣٦ مليون دولار. وأكدت الصحيفة أن القسم الأكبر من المعدات العسكرية التي شملتها عملية البيع هي أسلحة أميركية متطورة محظور على إسرائيل تحويلها إلى دولة ثالثة من دون تفويض الحكومة الأميركية وذلك بموجب القانون الأميركي. وقد تألفت الصفقة وفقاً لما جاء في الصحيفة من صواريخ لانس التكتيكية الذاتية

(٤٩) برقية سرية لوزارة الخارجية، رقم ٠٢٢٠٣١ ز من هيئة الأركان المشتركة في واشنطن إلى وزير الخارجية في واشنطن، تاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٢.
(٥٠) «بوسطن غلوب» ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٣، ص ٤.

الدفع، وصواريخ هوك المطورة المضادة للطائرات، وقذائف مدفعية عيار ١٥٥ ملم من نوع تامبيلا وكوبرهيد الموجهة بأشعة ليزر[٥١].

وبعد ظهور الخبر في صحيفة «ليبراسيون» قامت صحيفتان إسرائيليتان يوميتان لهما مكانة كبيرة وهما «بديعوت أحرونوت» و«هاآرتس» بنشر مقالات فيها تفاصيل إضافية عن صفقة نمرودي. تستند كما يظن إلى تحريات قام بها مراسلوهما الصحفيون في إسرائيل[٥٢] وبعد ذلك بأيام قليلة ذكرت مجلة «ولتوتش» السويسرية أن شحنات منتظمة من «معدات عسكرية ثقيلة» كانت ترسلها إسرائيل إلى طهران على متن ما وصفته «بطائرات شحن أميركية». وربما قصدت بذلك أن الطائرات كانت من صنع أميركي لا تابعة للحكومة الأميركية[٥٣].

كان رد فعل وزارة الخارجية الأميركية على هذه التقارير من النوع البيروقراطي الذي يقتل الرسول الذي يحمل أنباء سيئة، أو على الأقل يشكك فيه. وطلبت الخارجية من سفارتيها في باريس وبرن أن ترسلا تقريراً عن مدى مصداقية ما نشر في أوروبا واتجاهه السياسي وخصوصاً ما يتعلق منها بإسرائيل. وكم كانت خيبة أمل مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية عندما أجابت السفارة الأميركية في باريس بقولها:

> «أصبحت «الليبراسيون» واحدة من أبرز الصحف وأكثرها تمتعاً بالاحترام. وفي حين أننا لا نعرف من هم كاتبو المقالة فيها، فإن سيرج جولي رئيس تحريرها الذي لم تنشر إلا لموافقته صحفي مشهور.. وليس لدينا ما يدل على وجود أي صلة «لليبراسيون» بأي من الحكومات المعنية.»[٥٤]

---

(٥١) برقية سرية لوزارة الخارجية، رقم ٢٣١٣٥٥، من وزير الخارجية في واشنطن إلى السفارة الأميركية في لندن، تاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٣.

(٥٢) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ٢٣٢٤٩١، من وزير الخارجية في واشنطن إلى السفارة الأميركية في لندن، تاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٣.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ٣٠٦٤٣، من السفارة الأميركية في باريس إلى وزير الخارجية في واشنطن، تاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٣.

وأضافت سفارة باريس أن جولي رئيس تحرير الصحيفة أشار علانية إلى «احترامه الكبير للديمقراطية الإسرائيلية، فإن موقف الجريدة العام مناصر للفلسطينيين»[55].

على أن تقارير بيرن لم تكن أفضل. فبعد أيام قليلة بعثت السفارة الأميركية في سويسرا تقريراً يقول:

> «ولتوتش» مجلة إخبارية باللغة الألمانية واسعة الانتشار وموضع احترام القراء توزع حوالى ١٥٠ ألف نسخة في سويسرا. وهي معتدلة من الناحية السياسية. وتؤيد سياسة الولايات المتحدة عموماً مع أنها في بعض الحالات تنتقد بشكل بناء مواقف أميركية معينة.»[56]

ويرجح أن رؤساء تحرير ومراسلي هذه المطبوعات لم يكونوا على علم بأن مواقفهم حيال أميركا كانت موضع تساؤل وتحقيق رسميين بسبب ما أوردوه من معلومات عن شحن إسرائيل أسلحة إلى إيران.

وفي كانون الثاني/يناير نشرت دورية أخرى جديرة بالاحترام وأميركية هذه المرة وهي «يومية الدفاع والشؤون الخارجية» معلومات تفيد أن إسرائيل كانت تشحن قذائف عنقودية «محرمة» إلى إيران. وأضافت أن «قطع غيار ما تبقى صالحاً من طائرات غرومان ف ـ ١٤ تومكات القليلة في سلاح الجو الإيراني ترسل مباشرة وبانتظام من إسرائيل على متن طائرات شحن»[57].

وتراكمت التقارير والدلائل إلى حد أن وزارة الخارجية لم تستطع من التحقق من نزاهة المنشورات والمؤسسات المعنية. ففي آذار/مارس ١٩٨٤ نشرت مجلة «شتيرن» الألمانية مقالاً آخر حول صفقة يعقوب نمرودي تبين أن المعدات العسكرية التي تشملها الصفقة كانت تشحن على متن طائرات «العال» للشحن في رحلات

---

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ٤٣٤٣، من السفارة الأميركية في برن إلى وزير الخارجية في واشنطن، تاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٣.

(٥٧) اقتباس من «الدفاع والشؤون الخارجية اليومية» بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ص ١ في «تقرير مصلحة الأبحاث التابعة للكونجرس» رقم ٨٦ ـ ١٨٧، المصدر السابق.

ليلية تمر فوق الأراضي السورية في طريقها إلى إيران[٥٨]. (كانت سوريا في ذلك الوقت تقف علناً في النزاع إلى جانب إيران).

وعندما قامت الخارجية الأميركية بالتحقيق المعتاد مع السفارة الأميركية في بون عما حصل، استاء موظفوها من شكوك واشنطن التافهة. وعبروا عن استيائهم بقولهم في تقريرهم:

«نعلمكم أن مسؤولاً في معهد لندن للدراسات الاستراتيجية صرح أيضاً في مقابلة أذاعتها شبكة التلفزيون الثانية في المانيا بتاريخ ٨ آذار/مارس أن إسرائيل كانت تزود إيران بالأسلحة»[٥٩].

وزيادة في التأكيد أضافت سفارة بون أنه في ١٧ آذار/مارس قدرت صحيفة «فرانكفورتر» الألمانية التي وصفتها السفارة بأنها «يومية محافظة» «أن ما سلمته إسرائيل لإيران من أسلحة حتى الآن بلغ ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار، واشتمل على أسلحة من صنع أميركي إسرائيلي، وأسلحة صودرت في لبنان»[٦٠]. وعليه لم يعد الحديث مقتصراً على مجرد إطارات مجددة.

اعتبارات «فنية»

لا بد وأن تكون التقارير عن صواريخ لانس والقنابل العنقودية وقطع غيار طائرات ف ـ ١٤ وقذائف ١٥٥ ملم الموجهة بأشعة ليزر وغيرها التي أرسلت إلى إيران قد أثارت بعض الاهتمام لدى وزارة الدفاع الأميركية، لأنه كان من المعروف تماماً لدى أوساط تجار الأسلحة أن الدول الرئيسية الثلاث الأخرى التي تزود إيران بالأسلحة هي ـ حسب أهميتها ـ كوريا الشمالية، وليبيا، وسوريا[٦١]. ولم

(٥٨) (للاستعمال الرسمي المحدود). برقية رقم ٧٤١٤ مرسلة من السفارة الأميركية في بون إلى وزارة الخارجية في واشنطن في ٢٠ آذار/مارس، ١٩٨٤.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) كتاب مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام السنوي ١٩٨٤، المصدر السابق، ص ١٩٩. وقد ذكرت المؤسسة أن ٤٠ بالمائة من واردات إيران من السلاح في عام ١٩٨٢ كان مصدرها كوريا الشمالية.

يكن هناك معدى عن الافتراض أن المستشارين والمدربين وخبراء الصيانة وغيرهم التابعين لهذه الدول والعاملين في إيران كانوا يستطيعون الاطلاع مباشرة على أية أسلحة أرسلتها إسرائيل إليها. وأخيراً وبما أن كل واحدة من هذة الدول كانت لها علاقات عسكرية وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، فإنه لم يكن من المستبعد الإساءة إلى تقنية تلك الأسلحة واستغلالها.

على أن هذه العلاقة الإيرانية الإسرائيلية كانت من حين إلى آخر تصاب بالفشل بالرغم من محاولات الطرفين تفادي ذلك. ففي أوائل عام ١٩٨٣ مثلاً اقترحت الحكومة الإسرائيلية على الإيرانيين عبر وسيط في باريس يدعى آفي مافو أن تبيعهم مئتي دبابة من طراز أم ـ ٤٨ أ ـ ٥. وكانت هذه الدبابات قد جددت في مصنع دبابات إسرائيلي بتل أبيب تمهيداً لشحنها إلى تايوان. لكن هذه الصفقة فشلت لأن المعدات كانت «متوافرة في إيران ولأن الدبابة كانت معروفة في إيران لأنها كانت منذ عشر سنوات بين الأسلحة الإيرانية.

لكن دبابات أم ـ ٤٨ هذه كانت من نوع مميز جداً. فقد أعيد تزويدها بمدافع أكثر قوة من عيار ١٠٥ ملم، كما زودت بأحداث أجهزة اليسون لتغيير وجهة السير. وأدخلت فيها أجهزة التحكم بإطلاق النار من نوع أم ـ ١٧٨ أي. سي. الموجه بأشعة ليزر، مع معادل أوتوماتيكي لمختلف أنواع الذخائر، وبنواظير ليلية من طراز أم ٣٢ أي يتحكم بها الكمبيوتر الذاتي الدفع أم ١٣ أ ٤. وباختصار فإن هذه الدبابات لم تكن من نوع السلاح الذي أرادت وزارة الدفاع أن يقع في أيد غير صديقة.

ولحسن الحظ فقد تعثرت الصفقة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. فالإسرائيليون الذين استثمروا مبلغاً يتراوح بين ٦٠٠ إلى ٦٥٠ ألف دولار في الدبابة الواحدة المعدلة عرضوا بيعها لآفي مافو بمبلغ ٩٨٠ ألف دولار. فقام هو بدوره بعرضها على الإيرانيين بسعر مليون و٢٥٠ ألف دولار للدبابة الواحدة ـ أي بزيادة نهائية قدرها مائة بالمائة. وعليه فإن هذه الصفقة التي بلغت قيمتها ٢٥٠ مليون دولار كانت ستدر ربحاً صافياً قدره ١٠٠ إلى ١٢٥ مليون دولار. وعلى كل حال فقد قرر الإيرانيون الذين كانوا يكرهون أساساً الصفقات المباشرة مع

الحكومة الإسرائيلية البحث عن مصدر آخر[٦٢]. فما كان من وزارة الدفاع الأميركية التي تابعت الصفقة عن كثب إلا أن تنفست الصعداء.

سياسة الفوضى

كانت المشكلة تكمن في الموقف الأميركي من بيع الأسلحة لإيران. فهذا الموقف الذي كان متماسكاً وثابتاً في ظل إدارة كارتر تزعزع في عهد ريغن. وكانت عملية الزعزعة قد بدأت قبل أن يقنع رابين وكمحي البيت الأبيض بالتورط المباشر بوقت طويل. وعندما ظهر مقال صحيفة «ليبراسيون» في تموز/يوليو ١٩٨٣ حول صفقة نمرودي قام مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية بواشنطن بإرسال برقية إلى سفارات الولايات المتحدة في دول الشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية المختارة تقول بلهجة المجروح:

«إن التقارير العديدة المشابهة التي نشرت خلال العام الفائت تخلق انطباعاً بأن الولايات المتحدة تتغاضى عن إعادة تزويد إيران سراً بأسلحة وقطع غيار أميركية هي بأمس الحاجة إليها، أو أنها تشجع على ذلك بقوة.»

لكن الوزارة أكدت مجدداً لممثليها في الخارج أنها:

«عموماً لم تجد أي أساس لمثل تلك الصفقات في التقارير السابقة. ولدينا شكوك في أن بعض هذه التقارير مزيفة تماماً.... وعلى الرغم من عدم وجود أي دليل على صحة هذا التقرير (عن صفقة نمرودي) على الاطلاق فإننا نقوم بالتحري عنه خصوصاً وأن لدينا تقارير مشابهة عن وسائل الإعلام والمخابرات منّ العام الماضي.»[٦٣]

(٦٢) لقد تمّ الحصول على قصة «صفقة الدبابات» من شخص كان يعمل سابقاً في الجيش الأميركي برتبة ضابط، وارتبط شخصياً بالصفقة، لكنه يرغب بشدة أن يبقى مجهولاً. وقد أجريت مقابلات شخصية معه في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٧.

(٦٣) برقية «سرية» لوزارة الخارجية، رقم ٣٣٢٤٩١، من وزير الخارجية في واشنطن إلى إحدى وعشرين سفارة في الشرق الأوسط وأوروبا، بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٣.

لم يكن من السهل تبديد الشائعات بالقول إنها مؤامرة من معهد لندن للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام ووسائل الإعلام الرئيسية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل، لكن وزارة الخارجية كانت مصممة على المحاولة حتى لو تطلب ذلك منها تجاهل تقارير الإستخبارات الصادرة عن وزارة الدفاع الأميركية.

لم يكن مفاجئاً أن الرسالة ـ هذا إذا كانت هناك رسالة ـ لم تصل إلى الحكومة الإسرائيلية. ففي أيار/مايو ١٩٨٤ سافر اريبل شارون إلى الولايات المتحدة وصرح هناك علناً أن إسرائيل كانت تبيع أسلحة إلى إيران، وأنها كانت تفعل ذلك بمعرفة الحكومة الأميركية. وكان شارون الذي كان قد أعفي من منصبه كوزير للدفاع بسبب دوره في اقتراف مجزرتي صبرا وشاتيلا قد ظل يشغل وزارة من دون حقيبة في حكومة الليكود الائتلافية حتى ١٩٨٧. وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٨٤ قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية رداً على أسئلة صحفية أثارها تصريح شارون بقوله:

«لقد أكدت لنا حكومة إسرائيل أنها لا تزود إيران بأسلحة أميركية المصدر أو إسرائيلية الصنع. ولا تزال حكومة الولايات المتحدة حيادية حيال الحرب الإيرانية ـ العراقية، وبالتالي فهي لا تبيع الأسلحة لأي من الدولتين المتحاربتين. كما أننا لا نسمح لأي طرف ثالث بتحويل أسلحة أميركية مرخصة إلى إيران»(٦٤).

لا تسمع شراً، لا تر شراً.. الخ. وهذا هو حال صاحب هذا التصريح. فبعض تصريحه صحيح وبعضه من قبيل التمني أن يكون صحيحاً، وبعضه كذب صريح. ومع هذا فقد أضاف يقول إنه في حين أن الحكومة الأميركية تفضل تسوية عن طريق المفاوضة تكون عادلة للجانبين فإنها اقتنعت بأن إيران معتدية إلى حد ما وعليه فإنها طلبت من إسرائيل وغيرها من الحلفاء المساعدة في وقف تدفق الأسلحة للضغط على إيران من أجل المفاوضة.

(٦٤) دليل صحفي صادر عن مكتب قضايا الشرق الأدنى («سؤال مأخوذ»)، تاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٤، نزعت عنها صفة السرية استجابة لقانون حرية الإعلام.

ومن الناحية السطحية كانت العبارة الأخيرة من التصريح صحيحة. فقبل ذلك بأربعة أشهر وبعد أن نسبت أعمال تفجير في لبنان لمجموعات مدعومة من إيران أعلنت إدارة ريغن «رسمياً» أن إيران دولة تدعم الإرهاب. وفي آذار/مارس ١٩٨٤ كلفت وزارة الخارجية السفير فوق العادة ريتشارد فيربانكس بتنسيق الجهود مع إسرائيل ومع الدول الأوروبية المصدرة للسلاح من أجل قطع شحنات السلاح إلى إيران. وأطلق على المشروع اسم «العملية المانعة».

والواقع أن سياسة البيت الأبيض في ظل إدارة ريغن إزاء هذه المسألة كانت تمر بمرحلة انتقالية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، أي قبل شهرين من تكليف فيربانكس، كتب جفري كمب المدير الأول لشؤون الموظفين لقضايا الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي مذكرة إلى روبرت ماكفرلين مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي يقترح فيها خطاً جديداً متصلباً حيال إيران يقضي بإحياء العمليات السرية ضد حكومة الخميني. وحسبما جاء في تقرير لجنة تاور، فقد قال كمب لماكفرلين. .«إن الإيرانيين في المنفى ممن كان على اتصال منتظم بهم يأملون في تعيين حكومة موالية للغرب بمساعدة خارجية.»[٦٥]

لكن أية «مساعدة خارجية؟» إن كلا من تقرير لجنة تاور وربما مذكرة كمب أيضاً لم تحدد ذلك. ولكن قد يكون لهذه العبارة وقع مألوف. فقبل ذلك بسنتين قام كل من يعقوب نمرودي وديفيد كمحي الذي كان عندئذ مديراً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية بالإعلان صراحة من على شاشة التلفزيون البريطاني أن ما يلزم هو «دعم خارجي» يشمل تقديم السلاح لإحداث انقلاب في إيران. وكان كل من نمرودي وكمحي يعلمان أين توجد الأسلحة الثقيلة الضرورية في إسرائيل.

واحتاج ماكفرلين فيما يبدو عدة أشهر لهضم مذكرة كمب. لكنه وعلى أي حال ففي آب/أغسطس طلب رسمياً من خلال توجيه صادر عن دراسات مجلس الأمن القومي أن تتعاون الوكالات الأميركية على إعداد مراجعة لعلاقات الولايات المتحدة مع إيران[٦٦]. وبالفعل تمّ تقديم الدراسة المطلوبة بعد شهرين أي في

---

(٦٥) تقرير لجنة تاور، المصدر السابق، ملحق ب، ص ٢.

(٦٦) المصدر نفسه.

تشرين الأول/أكتوبر. وقد تناولت الدراسة مباشرة، وإن بشكل غير نهائي، مسألة إرسال شحنات أسلحة أميركية إلى إيران، وكما هو مفروض إلى المجموعات المنشقة فيها. ودفع هذا عجلة الأحداث. ففي تشرين الثاني/نوفمبر قام مسؤول سابق في وكالة الإستخبارات المركزية كانت لا تزال له صلات وثيقة بها بمقابلة رجل الأعمال الإيراني منوشير غوربانيفار في أوروبا. فقال هذا بأن شحن بعض صواريخ تاو إلى طهران قد يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن الأميركية في لبنان، ويؤدي أيضاً (بطريقة ما) إلى منع انتشار النفوذ السوفييتي في إيران[٦٧]. ويرجح أن غوربانيفار كان يدرك أن لتلك الكلمات تأثيراً سحرياً على البيت في ظل إدارة ريغن. وفي ٨ تموز/يوليو ١٩٨٧ أدلى الكولونيل أوليفر نورث مساعد ماكفرلين في مجلس الأمن القومي شهادة أمام لجنة الكونجرس المكلفة في فضيحة إيران قال فيها إن وكالة الإستخبارات المركزية علمت بعد الاتصال الأوروبي فقط أن منوشير غوربانيفار كان عندها يعمل لحساب المخابرات الإسرائيلية.

الضياع في إيران

يتطلب الأمر هنا صبراً ونفساً عميقاً وتعطيلاً محسوباً للمنطق لفهم كيف حدث في قرابة سنة أن تحولت سياسة أميركية رسمية من مبدأ «لا أسلحة لإيران» إلى سياسة رسمية تؤيد مبدأ «الأسلحة لإيران». ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بدأ تاجرا السلاح الإسرائيليان نمرودي وأدولف شويمر بالتعاون مع أميرام نير، الذي كان مستشاراً لرئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز في مسألة مواجهة الإرهاب، سلسلة من اللقاءات مع غوربانيفار لبحث شكليات الحصول على دعم أميركي من أجل فتح «حوار مع إيران»[٦٨]. ومع أن لجنة تاور لم تحدد ماهية الحوار المراد فإن طبيعة عمل الذين شاركوا في الاجتماعات تطرح احتمال أن يكون البحث قد تناول شحنات الأسلحة. وحسب تقرير لجنة تاور بين رجل أميركي حضر بعض الاجتماعات أن «الربح المادي كان حافزاً أكيداً»[٦٩].

(٦٧) المصدر نفسه، ملحق ب، ص ١١.
(٦٨) المصدر نفسه ، ملحق ب، ص ١١.
(٦٩) المصدر نفسه، ملحق ب، ص ٦.

وفيما بعد قامت حكومة إسرائيل عبر أدوات روبرت ماكفرلين ومساعده الكولونيل أوليفر نورث ومايكل لدين المستشار في مجلس الأمن القومي بالتدخل مراراً لتشجيع وتقرير وإحياء شحنات الأسلحة الأميركية المباشرة إلى إيران وبالتحديد إلى حكومة آية الله الخميني. وفي أيار/مايو ١٩٨٥ قام لدين على ما يظهر بزيارة غير رسمية إلى إسرائيل. وهناك طلب رئيس الوزراء شمعون بيريز بشكل محدد مصادقة ماكفرلين (أي مصادقة الولايات المتحدة) على شحنات إسرائيلية من الذخائر إلى إيران(٧٠). وكانت هذه الرحلة هي التي دفعت شولتز إلى إرسال مذكرة إلى ماكفرلين محذراً من أن برنامج إسرائيل وبرنامج أميركا بخصوص إيران مختلفان. لكن من المشكوك منه أن شولتز نفسه كان إذ ذاك يدرك مدى التزام إسرائيل بتسليح إيران.

وفي تموز/يوليو اتصل ديفيد كمحي الذي كان لا يزال مديراً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية بناء على أوامر محددة من رئيس الوزراء بيريز، بماكفرلين شخصياً ليفتح معه موضوع إمدادات الأسلحة الأميركية المباشرة لإيران(٧١). فقام ماكفرلين بنقل الرسالة إلى الرئيس الأميركي، لكنه أظهر الحرص فيما بعد عندما شهد أمام كل من لجنة تاور ولجنة مجلس الشيوخ المختارة لشؤون الإستخبارات أن كمحي لم ينقل طلباً إيرانياً مباشراً لأسلحة أميركية.

وكرّت السّبحة، ففي وقت لاحق من الشهر نفسه أثار رئيس الوزراء بيريز بنفسه اقتراح الأسلحة مقابل الرهائن مع وزير الخارجية الأميركي شولتز أثناء زيارة هذا الأخير لأستراليا. وفي الوقت نفسه أرسل بيريز شويمر كمبعوث له لبحث الاقتراح مرة أخرى مع ماكفرلين(٧٢). وفي شهر تموز/يوليو ذاته قام لدين بزيارة أخرى من زياراته لإسرائيل، ولكن هذه المرة للاجتماع بغوربانيفار وكمحي وشويمر ونمرودي. وفي هذا الاجتماع بالذات تمّ بحث اقتراح إيراني مباشر لمقايضة الأسلحة بالرهائن(٧٣). وفي آب/أغسطس أطلع كل من ماكفرلين ونائب الأميرال

---

(٧٠) المصدر نفسه، ملحق ب، ص ٢.
(٧١) المصدر نفسه، ملحق ب، ص ١٤.
(٧٢) المصدر نفسه، ملحق ب، ص ١٦.
(٧٣) تقرير لجنة الشيوخ المختارة لشؤون الإستخبارات، المصدر السابق ص ٦

جون بويندكستر إدارة ريغن خلال ندوة فريق التخطيط للأمن القومي على ما دعته لجنة مجلس الشيوخ المختارة في تقريرها «باقتراح كمحي السماح ببيع صواريخ تاو لإيران عبر إسرائيل»[٧٤]. وحضر الندوة كل من ريغن وبوش وشولتز وواينبرغر ومدير شؤون الموظفين الرئاسي دونالد ريغن ومدير وكالة الإستخبارات المركزية وليم كيسي. ويبدو أن هذه كانت اللحظة التي عبر فيها ريغن رسمياً وللمرة الأولى عن موافقته على اقتراح إرسال أسلحة أميركية إلى إيران[٧٥].

وجرت محاولة أخرى لدفع الأمور إلى الأمام. ففي ٢٢ آب/أغسطس اتصل كمحي بماكفرلين وسأله إن كانت الصفقة لا تزال قائمة، أي ما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال موافقة على استبدال صواريخ تاو التي كانت ستشحنها إسرائيل إلى إيران. وجاء الجواب «نعم». وكانت النتيجة أن إسرائيل أرسلت في ٣٠ آب/أغسطس مئة صاورخ تاو إلى إيران. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر أرسلت شحنة ثانية من ٤٠٨ صواريخ. وبذلك تكون إسرائيل قد أنجزت نصف المهمة ولم يبق عليها سوى أن تقنع حكومة الولايات المتحدة بالتورط مباشرة في عملية الإمداد.

وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر التقى كل من أوليفر نورث ولدين بجوقة الشخصيات المؤلفة من غوربانيفار وشويمر وكمحي ونمرودي لبحث مسائل فنية تتصل بنقل الأسلحة من إسرائيل إلى إيران[٧٦]. وفي بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر دخل وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين المتورط مباشرة وقام بمراجعة ماكفرلين للتأكد من موافقة الرئيس على الشحنة الإسرائيلية المقترحة التالية التي كانت هذه المرة عبارة عن صواريخ هوك المضادة للطائرات[٧٧]. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر طلب رابين مساعدة الولايات المتحدة (كما سبق وذكرنا في بداية هذا الفصل) في تدبير أمور حق هبوط الطائرات وإجراء الترتيبات الجمركية اللازمة. لكنه في النهاية جرى استخدام شركة نقل جوي تابعة لوكالة

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.
(٧٥) المصدر نفسه، وتقرير لجنة تاور، ملحق ب، ص ١٩ ـ ٢١.
(٧٦) تقرير لجنة مجلس الشيوخ المختارة لشؤون الإستخبارات، المصدر السابق، ص ٨.
(٧٧) تقرير لجنة تاور، المصدر السابق، ملحق ب، ص ٣٠.

الإستخبارات المركزية لاتمام العملية. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة متورطة مباشرة وبشكل يدعو لليأس في إمداد آية الله الخميني بالأسلحة.

وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ جرى إبراز دور إسرائيل بعض الوقت فيما عرف عندئذ «بقضية إيران» في مؤتمر صحفي عقده المدعي الأميركي العام أدوين ميس. ففي كلمته الافتتاحية فجر الموقف عندما تحدث عن تحويل ثمن الأسلحة التي أرسلت لإيران إلى قوات الكونترا في أميركا الوسطى. وأوضح ميس أن عملية شحن الأسلحة نفسها مع ذلك اقتضت ما يلي: «أرسلت الولايات المتحدة أسلحة إلى إسرائيل وحولتها هذه بدورها إلى إيران»[٧٨]. وذهب ميس حتى إلى أبعد من ذلك أثناء المناقشة عندما زعم أن الإسرائيليين قاموا بنقل صواريخ تاو في آب ـ أيلول/أغسطس ـ سبتمبر وتحويل الأموال إلى الكونترا من دون معرفة الرئيس ريغن المسبقة أو تصديقه عليها.

كان رد فعل المسؤولين الإسرائيليين على هذه التصريحات غاضباً بعض الشيء. ونفوا تماماً أي دور لإسرائيل في تحويل الأموال إلى أميركا الوسطى أو أن تكون مبيعات الأسلحة نفسها قد تمت بمبادرة إسرائيلية. وعلى الفور أصدر مكتب رئيس الوزراء شامير بياناً اعترف فيه أن إسرائيل «قامت بشحن أسلحة دفاعية وقطع غيار» من الولايات المتحدة إلى إيران ولكن «بناء على طلب من الولايات المتحدة فقط»[٧٩]. وقد لاحظ مراسل «الواشنطن بوست» في القدس أنه:

> «كان على إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضد اتهامات واشنطن وبعض المنتقدين لها بأنها أغرت بعض الهواة في البيت الأبيض ودفعتهم للقيام بمغامرة كبيرة المخاطر وقليلة المكاسب في إيران، مستندة في ذلك على تقارير ضعيفة من الإستخبارات زودها بها أصحاب المصالح الشخصية من سماسرة السلاح الإيرانيين والإسرائيليين وغيرهم»[٨٠].

(٧٨) تسجيل المؤتمر الصحفي الذي عقده المدعي العام ميس، «الواشنطن بوست»، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، ص ٨.
(٧٩) «الواشنطن بوست»، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، ص ١.
(٨٠) المصدر نفسه.

مرت عدة أيام تبادلت خلالها واشنطن والقدس توجيه أصابع الاتهام إحداهما للأخرى ونفى خلالها رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير أي دور إسرائيلي في تحويل الأموال، كما نفى، في البداية على الأقل، أن تكون إسرائيل قد قامت وحدها ببيع أسلحة إلى إيران في السنوات القليلة الماضية. وقال شامير إن إمداد إيران بالأسلحة ليس سياسة إسرائيلية[81]. وبدأ بذلك شن حملة غريبة يمكن وصفها بالرواية الإسرائيلية لـ «السامزدات» (أي المادة) الرسمية.

«وعمد المسؤولون الإسرائيليون في الأيام القليلة الأخيرة إلى تسريب روايتهم الأهلية بهدوء إلى الصحافة الإسرائيلية عن قضية إيران. وهي رواية ـ كما يقولون ـ تعرض مفصلاً وبدقة كيف استخدمت حكومة الولايات المتحدة إسرائيل «بمعرفة» الرئيس ريغن و«موافقته» في مقايضة الأسلحة بالرهائن مع إيران.»[82]

وكانت نقطة الدائرة في تلك الحملة مقالاً مطولاً نشرته صحيفة من كبريات الصحف الإسرائيلية وهي «هاآرتس». ويشتمل هذا المقال على ما قيل إنه الرواية الإسرائيلية «الرسمية» لقضية إيران. وفي هذا المقال الذي كتبه بول ماركوس أن ماكفرلين هو الذي بدأ عبر مايكل لدين بتجنيد إسرائيل للمساعدة في تنفيذ خطة البيت الأبيض، واستطاع أخيراً أن يجر إسرائيل إلى التورط في القضية. وقال ماركوس إن القيادات الإسرائيلية غير مستعدة لتحمل مسؤولية بيع الأسلحة لإيران. وأضاف أن إعادة ترتيب الحقائق تظهر أن المسألة كلها كانت «لعبة كرة أميركية من بدايتها إلى نهايتها». على أن الوقائع لا تؤيد صحة هذا.

وعندما حل عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ لم تكن لدى الهيئات التي تتألف منها الحكومة الأميركية إطار لسياسة محددة المعالم إزاء النزاع في الشرق الأوسط وإزاء إمداد إيران بالأسلحة، بالرغم من أنه كانت لإدارة ريغن بعض الآراء الخاصة إزاء الشرق الأوسط ترددها في المناسبات التشريفية، وبالرغم من أن وزارة الخارجية

---

(٨١) «الواشنطن بوست»، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(٨٢) توماس فريدمان في: «نيويورك تايمز»، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ص ٢٠.

كانت تعقد المؤتمرات اليومية. لكن المرء لا يجد في هذا كله ما يستحق أن يوصف بأنه سياسة.

وقد أدرك كل من يعقوب نمرودي وديفيد كمحي وأميرام نير وشمعون بيريز ذلك جيداً. وعليه فمن الصعب لومهم على تحركهم السريع والفعال من أجل تحويل موارد أميركا لخدمة إسرائيل وحكومتها. ولو لم يقوموا بذلك كانوا في الواقع مقصرين في إداء واجبهم نحو بلادهم.

وفيما أخذ موقف الولايات المتحدة إزاء إيران يتداعى باستمرار بعد عودة الرهائن في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، ظلت السياسة الإسرائيلية ثابتة كالصخر. فقبل الشاه وبعده، وقبل أزمة الرهائن وخلالها وبعدها، وقبل قلب التوازن الاستراتيجي في الحرب الإيرانية ـ العراقية وبعده... كان موقف حكومة إسرائيل الواضح هو وجوب تزويد إيران بالأسلحة التي تمكنها من تدمير الجيش العراقي، أو على الأقل من إبقاء الحرب دائرة.

ومن حق المرء أن يشك في صواب هذه السياسة خاصة وأن كل بلد عربي مجاور لإسرائيل أخذ بالمؤثرات السياسة للأصولية الإيرانية الإسلامية. ولا يزال النقاش حولها محتدماً في إسرائيل نفسها حتى خلال التحقيق في قضية إيران. لكن استمرار ووضوح السياسة الإسرائيلية في إيران منذ عام ١٩٧٥ مسجلان بوضوح وتفصيل ولم تكن إسرائيل هي التي ضاعت في إيران بل أميركا.

لقد عجزت إدارة ريغن عن إدراك ما كان شولتز منذ البداية قد حذر ماكفرلين منه وهو أن خطط إسرائيل تجاه إيران «ليست كخططنا». ولو أن المقصود بالتحذير كان أي بلد (غير إسرائيل) لكن موضع ترحيب. فماكفرلين وغيره من رجال البيت الأبيض كانوا يفترضون أن تكون لأي من بلدان الشرق الأوسط أو حتى أي حليفة أوروبية لأميركا دوافعها الخاصة بالنسبة للقضية. لكن الأمر كان مختلفاً مع إسرائيل. فكثيراً ما كان المسؤولون الأميركيون يجدون صعوبة في التمييز بين مصالح أميركا ومصالح إسرائيل.

خاتمة

كان من المتوقع أن يعمد ماكفرلين إلى الحذر بالنسبة لهذه الحادثة بالذات لو أنه عرف المزيد عن الفصول الأخيرة من تاريخ تسليح إسرائيل لإيران. وكان بإمكانه أيضاً الاطلاع على تاريخ المبعوث الذي أوفده رئيس الوزراء شمعون بيريز في تموز/يوليو ١٩٨٥ ليشجع الإدارة الأميركية على المضي قدماً في بيع صواريخ تاو.

وكان رودولف وليم شويمر معروفاً تماماً لدى أوساط الإستخبارات الأميركية ووزارة العدل. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ هرب شويمر من نيويورك إلى تل أبيب خوفاً من محاكمته بعد أن اتهمته محكمة فلوريدا الفدرالية بولاية ميامي بالتآمر لتصدير أسلحة إلى الشرق الأوسط منتهكاً بذلك القانون الأميركي[٨٣]. على أنه زود إسرائيل من خلال «شركة سرفيس للطيران» بعشرات الطائرات المقاتلة المتطورة وبعدد كبير من الميكانيكيين والطيارين الأميركيين، وبأطنان عدة من الأسلحة والذخائر التي لعبت دوراً مهماً في ناتج «حرب استقلال» إسرائيل في عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩.

وفي البداية كان شويمر يريد أن يجعل من كورسيكا أو صقلية مركزاً لعملياته. لكن ضغوط حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، التي هدفت إلى الحد من تدفق الأسلحة إلى كلا الفريقين في حرب فلسطين، أجبرته على نقل شركة «سيرفس للطيران» إلى مطار صغير محروس جيداً في زاتك التي تبعد نحو ٥٠ أو ٦٠ ميلاً عن مدينة براغ التشيكوسلوفاكية.

وكان تحويل كل هذه الأسلحة يشكل انتهاكاً للقانون الأميركي. هذا بالإضافة إلى أن بعض هذه الأسلحة ربما سرق من مستودعات الذخيرة بالبحرية الأميركية[٨٤]. لكن ما أقلق السلطات الأميركية فعلاً في ذلك الوقت كان ما يحصل

(٨٣) تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، الملف رقم ش. ك. ـ ٨٧٥ المقاطع ٢١ ـ ٢٧، نزعت عنه السرية استجابة لطلب قانون حرية الإعلام.

(٨٤) تقرير لمكتب التحقيقات الفدرالي بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، ملف رقم ٢ ـ ٨٧٥ ـ ٦٦٤. نزعت عنه السرية استجابة لطلب قانون حرية الإعلام.

عليه الجيش التشيكي في مقابل استخدام «طيران سيرفيس» لمنشأة زاتك. ففي ربيع عام ١٩٤٨ حملت إحدى طائرات شويمر السي ـ ٤٦ إلى زاتك طائرة تدريب بي تي ١٣ مفككة جرى تركيبها فوراً وتسليمها إلى الجيش التشيكي[٨٥]. وبعد أشهر قليلة قامت طائرة أخرى تابعة لخطوط «سرفس» بشحن رادار صغير متنقل للإنذار المبكر وتسليمه. لكن عملية التسليم في هذه المرة بالذات راقبها ملحق سلاح الطيران الأميركي في تشيكوسلوفاكيا شخصياً[٨٦]. وقد علمت إستخبارات الجيش الأميركي في الحالة الثانية أن منظمة إستخبارات تشيكوسلوفاكيا العسكرية كانت تسعى بشكل خاص إلى الحصول على معلومات عن آخر تطورات الرادارات الأميركية[٨٧]. وبالإضافة إلى ذلك كانت لدى مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي ووزارة الدفاع تقارير تفيد أن ضباطاً ومسؤولين سوفييت يحتلون مناصب مهمة في زاتك[٨٨].

وأخيراً قامت سلطات الأمن الأميركية بإلقاء القبض على شويمر ثم أدانته محكمة لوس أنجليس الفدرالية في ٦ شباط/فبراير هو وشركة «سرفس للطيران» بالتآمر من أجل انتهاك قانون الحياد وقوانين التحكم بالصادرات. وصرح القاضي بيرسون م. هول عند انتهاء المحاكمة بقوله:

«بالنسبة لمسألة السيطرة على العلاقات الخارجية يتعين على الحكومة أن تظل فوق كل سلطة. أما أولئك الذين يتصرفون على هواهم فإنهم

---

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) تقرير «سري» للملحق العسكري، رقم ي ر ـ ٩٨ ـ ٤٨ من ملحق سلاح الجو الأميركي في براغ إلى مديرية إستخبارات سلاح الجو، تاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وتوجد نسخة عنه في «ملف الدفاع الداخلي» مكتب مساعد رئيس الأركان، ج ـ ٢ مجموعة سجل ٣١٩، الوثائق القومية.

(٨٧) ملخص «سري» للمعلومات من الكتيبة سي. آي. سي ١١٧، مكتب نيويورك الميداني، إن. واي. بي. أي. بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، توجد نسخة عنه في الملف العشري رقم ٠٩١٠١١٢ في تشيكوسلوفاكيا، ملفات المراسلة العشرية، مكتب مساعد رئيس الأركان ج ـ ٢، مجموعة سجل ٣١٩، الوثائق القومية.

(٨٨) تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي، لوس أنجليس ٨٦ ـ ٢ المصدر السابق.

يخلقون سلسلة من الظروف قد تكون مدمرة للبلاد.»[٨٩]

والآن وبعد سبعة وثلاثين عاماً وفي أوائل العام ١٩٨٧ من الصعب أن تجد أحداً في البيت في ظل إدارة ريغن لا يوافق على ذلك.

---

(٨٩) تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي، تاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٥٠، ملف رقم هـ. ك. ٨٨٠ ـ ٨٧٥ ـ ٢، نزعت عنه السرية استجابة لقانون حرية الإعلام.

الفصل الثالث عشر

على أبواب النهاية

أيام الصيف الطويلة كلها سربلها الخوف
بانتظار لمعان حرابهم.
بين سنابل القمح، ونزع
الغطاء عن الفولاذ، والسماء تحترق
وكأنها سقف نحاسي، فوق القمح المرتجف.
والأطفال والجمال تلهث في حر الظهيرة،
والأعداء يتصببون عرقاً تحت وطأة الفولاذ
ويصرخون في الليل،
ويستيقظون وهم يرتجفون من شدة الخوف. قبعنا
في أماكننا
نحدق عبر الأسلاك المتشنجة، مكبلين بأغلال الخوف،
نشتعل سخطاً على ما نرى، وخوفاً مما لا نرى،
لقد أنكرت الأقنعة الوجوه.
كنا ألاعيب عمياء فقدت أعصابها
وتحك كل منها عيني الأخرى لأنها لا تبصر.

«الكراهية» نظمها أوبري هوديس، نشرت في مجلة «نيو أوتلوك»، عدد تشرين الثاني (نوفمبر)/كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣.

في وقت متأخر من بعد ظهر ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ توافد على فندق راديسون مارك بلازا في الكساندريا، فيرجينيا من ضواحي واشنطن نحو مئتي شخص لحضور مؤتمر. وكان أكثرهم متوسطي العمر وعلى وجوههم قسمات العسكريين ويرتدون ألبسة أنيقة. وكان بعضهم يرتدي الزي العسكري. وبعد أن سجلوا أسماءهم أخذوا يطوفون في قاعة الفندق الأرضية للتفرج على معروضات الشركات.

وأبلغت شركة «تاديران المحدودة» زائري جناحِها بأن مركبتها الموجهة عن بعد قامت بنقل «أجهزة لأعمال الاستطلاع وتعيين الأهداف والمدى خلال أوقات حقيقية.» وأظهرت أليسرا استعدادها لتقديم «مجموعاتها» من أنظمة الإنذار المبكر لحماية السفن الحربية بجميع أنواعها، وقد اشتملت على «أنظمة إدارية يتحكم بقوتها الكمبيوتر (مع) وسائل للتخلص من النفايات ومشوشات قوية». وصرح مسؤولون في «مركز الأبحاث النووية، سوريق» بأنهم يسعون للعثور على من يتعاون معهم في أعمال البحث والتطوير في عدة مجالات بينها مجال «نقل الإشعاع عبر الأجواء المضطربة». أما شركة تيلكور فكانت تبحث عن شركاء مستعدين للتعاون معها في مجال تطوير «تبادل المعلومات بين الأسلحة الموجهة... وأنظمة التعقب وتحديد المواقع الدقيقة»، و«أنظمة الأمن المعلوماتي والاتصال التجاري».

وكانت بعض الشركات متخصصة في حقول غريبة نسبياً، مثل حقل تكوين الصور/حرارياً وتضخيم الصور المرئية ليلاً. وكان لدى شركات أخرى، مثل «إيمي»، خبرة عامة في كل شيء يحدث «دوياً». وقالت «إيمي» بأن المواد المعززة التي لديها تمكنها من توريد أسلحة صغيرة وقذائف ومتفجرات وقنابل وصواريخ وكبسولات ولوازم طائرات إلى «أكثر من ٧٠ بلداً حول العالم.» وأخبرت شركة «رفائيل المحدودة زائري جناحها بأن الشركة استخدمت ميدان التكنولوجيا برمته في سبيل حل أكثر المشكلات العسكرية إلحاحاً»، بما في ذلك «الأسلحة الموجهة وغير الموجهة و... الطرق التقنية الرائدة». وبينما كانت تقوم بعض الشركات بإشعال النيران، كانت شركات أخرى تقوم باطفائها: فهذه شركة سبكترونيكس تعلن

للحضور عن أنها خبيرة في «ظواهر الحرائق والانفجارات البخارية وكذلك في طرق إخمادها»[1].

واستمع الحضور خلال اليومين التاليين إلى كلمات موظفي الحكومة وموظفي القطاع الخاص التي ألقيت في مجمعي المنتجات الحربية الخاصين بكل من إسرائيل والولايات المتحدة. وكان الموضوع العام يتعلق بأعمال البحث والتعاون في التطوير القائم بين البلدين، وقد عكست المواضيع الخاصة التي ألقيت مدى التعاون القائم بالفعل بين البلدين منذ أواسط عام ١٩٨٧، وذلك في مجالات:

- الأنظمة الإلكترونية والرادارية
- الصواريخ والقذائف الصاروخية
- إلكترونيات الطيران والقذائف الثقيلة
- التحليل السطحي بأشعة إكس للإصابات في مواقع القتال
- الأجهزة البصرية الإلكترونية
- «المبادرة الدفاعية الاستراتيجية»

وما كان يحدث هنا كان بمثابة تبادل رسمي للمعلومات بين المؤسسات العسكرية في (أ) أكبر قوة عسكرية وأكثرها تطوراً على وجه الأرض، و (ب) أنشط قوة عسكرية في العالم. . . وأنشطها بكثير. وليس عجباً أن يكون المعرض برعاية وإشراف السفارة الإسرائيلية في واشنطن. فبعد ترحيب الملحق العسكري الإسرائيلي اللواء «يارون» بالحاضرين قال إن حكومة إسرائيل جعلت من القيام بالأبحاث العسكرية والتعاون في مجال التطوير مع الولايات المتحدة «هدفاً رئيسياً»[2].

وتأكيداً لهذه العلاقة، لم يحضر الجيش الإسرائيلي كما قال يارون خالي اليدين. وأضاف قائلاً:

---

(١) أخذ الاقتباس من نسخة من مواد المؤتمر وزعت على الحضور.

(٢) عين الجنرال يارون أيضاً ملحقاً للدفاع في السفارة الإسرائيلية بأوتاوا. إلا أن الحكومة الكندية اتخذت خطوة غير عادية عندما رفضت علناً أوراقه الثبوتية لأنه كان قد شارك في غزو لبنان ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ووجدت لجنة كاهانا للتحقيق أنه كان مسؤولاً وإن بشكل غير مباشر عن مذابح صبرا وشاتيلا.

«لقد خضنا ست حروب خلال السنوات التسع والثلاثين الماضية. ولهذا فقد تولدت كل حاجة ميدانية وكل نظام سلاح وفكرة من تجارب قتالية مؤلمة. لقد جرى اختيار كل نظام في ميادين القتال. وحللنا الدروس التي تعلمناها في الحرب ونفذناها.»[3]

وكان بين المتحدثين الآخرين في المعرض قائد القوات المدرعة بالجيش الإسرائيلي «يوسف بن حنان» الذي عرض الأمر بشكل أكثر تحديداً، فوصف غارات الجيش الإسرائيلي المتكررة على الدول المجاورة بأنها «مختبرات قتالية». وقال إن ما كان يجري هناك رسمياً وعلى نطاق واسع، إنما هو فرصة لتجربة أكثر الأسلحة الأميركية تطوراً ضد الأنظمة السوفييتية وغيرها من الأنظمة الغربية، وذلك في ظروف حقيقية، وبطرق حقيقية، وضد مواقع للأعداء حقيقية، وفي مدن وقرى حقيقية، الخ.

وعكس مستوى مشاركة الولايات المتحدة في المعرض صدى قبول إدارة ريغن لهذا التعاون، فألقى نائب وزير الدفاع الأميركي «وليم تافت» الخطاب الرئيسي، كما تكلم كل من مدراء الأبحاث في الجيش الأميركي والقوات البرية والجوية. وكان اختيار الموظف الأميركي الذي كلف بعرض المشكلة المتعبة المتعلقة بـ «الاعتبارات الأمنية لنقل التكنولوجيا»، في مجال الأبحاث العسكرية والتعاون في التطوير منطقياً بكل معنى الكلمة، فلم يكن سوى «ستيفان براين»، نائب مساعد وزير الدفاع لسياسة الأمن التجاري الذي خضع في أواخر السبعينات لتحقيق رسمي من قبل وزارة العدل، وكان متهماً بمخالفة قانون التجسس في أمر يتعلق... بإسرائيل[4].

والواقع أن لقاء أيار/مايو ١٩٨٧ كان ثالث مؤتمر يعقد منذ عام ١٩٨٥، وتعتبره الدولتان الآن حدثاً سنوياً. أضف إلى ذلك أنه كان مجرد وسيلة لإظهار مدى التعاون الفريد الذي كان قائماً من قبل بين وزارة الدفاع الأميركية والجيش

---

(٣) مواد «مؤتمر (راد) للتعاون ١٩٨٧» الذي نظمته السفارة الإسرائيلية بواشنطن في ٢٦ ـ ٢٨ مايو/أيار ١٩٨٧ بالتعاون مع الجمعية الأميركية للدفاع.

(٤) ظهر ملخص حديث لـ «قضية براين» في «النيويورك تايمز» ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ص ١.

الإسرائيلي. ولم يكن الجنرال «أوزي إيلام»، مدير الأبحاث والتطوير في وزارة الدفاع الإسرائيلية، مبالغاً عندما قال في معرض مؤتمر الكسندريا:

«في السنوات القليلة الماضية تحولت مذكرات التفاهم بين الولايات المتحدة والحكومات الإسرائيلية من وثائق موقعة إلى سلسلة ديناميكية من مشاريع الأبحاث والتطوير المشتركة، وتقييم الأسلحة، وتبادل الدروس المكتسبة من الحرب، والمشاركة في النتائج الاختبارية لأنظمة الأسلحة. لقد حول هذا النشاط فكرة التعاون إلى عملية ضخمة لفائدة البلدين.»[٥]

والحقيقة هي أن «الوثائق الموقعة» التي أشار إليها الجنرال إيلام تشكل إطاراً قانونياً لم يسبق له مثيل لما وصفه أحد المراقبين بـ«الاتكال» الاستراتيجي المتبادل «بين إسرائيل وأميركا»[٦] وفي الإمكان وضع التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية كالآتي:

١٩٧٠ ـ الاتفاقية الرئيسية لتبادل المعلومات حول التطوير الدفاعي، التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ووضعت شروط وأحكام تبادل المعلومات التقنية حول سلسلة طويلة من الموضوعات العسكرية. ويخضع تبادل معلومات معينة للملحقات تبادل معلومات تضاف و/أو يجري تحديثها سنوياً، وهي تشمل أموراً منها:

- أنظمة المدرعات
- أعمال المسح وتحديد الأهداف والمراقبة الليلية
- أنظمة صواريخ/قاذفات
- أنظمة دفاع جوي
- أنظمة مدفعية
- أنظمة حرب إلكترونية

(٥) مواد «مؤتمر راد» المصدر السابق.

(٦) «بحث إسرائيل عن الاعتماد المتبادل واتفاقية ١٩٨٣ للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل» بقلم ركس ب. ونغرتر. مجلة الشؤون الأميركية، عدد ١٤، ربيع ١٩٨٥، ص ٨١ ـ ٩٤.

- أسلحة للمشاة
- أنظمة اتصال تكتيكية
- قذائف بالستية التفافية
- أسلحة دفاعية ضد العوامل الكيماوية

١٩٧١ ـ اتفاقية لإنتاج معدات دفاعية أميركية التصميم في إسرائيل.

١٩٧٣ ـ تأسيس مجموعة تقييم أنظمة الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر لجمع وتنظيم وتوزيع المعلومات حول تفاعل أنظمة الأسلحة المقابلة (أي السوفييتية) والأميركية وغيرها من أنظمة الأسلحة الغربية التي استخدمت خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ في الشرق الأوسط. وقد أسست كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فرقاً لجمع المعلومات لإعداد هذه الدراسة التي كانت قد أنجزت في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

١٩٧٩ ـ مذكرة تفاهم حول المبادىء المنظمة للتعاون المشترك في مجال الأبحاث والتطوير، وتبادل العلماء والمهندسين، والتصدير والدعم اللوجستي لمعدات دفاعية معينة. وقد جرى التوقيع عليها في آذار/مارس. وهي تتيح للشركات الإسرائيلية إمكانية الحصول على عقود دفاع أميركية بدون قيود قانون الشراء الأميركي، كما أنها تسهل التعاون بين البلدين في مجال الأبحاث والتطوير.

١٩٨١ ـ التزام وقعه وزير الخارجية «الكسندر هيغ» في نيسان/ابريل أطلق مبادرة تجارية دفاعية لتطوير وتعزيز إنتاج الأسلحة الإسرائيلية وقاعدتها التكنولوجية.

١٩٨١ ـ مذكرة تفاهم حول التعاون الاستراتيجي جرى توقيعها في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد وسعت هذه المذكرة اتفاقية ١٩٧٩ وجعلت الهدف قيام وزارة الدفاع الأميركية بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من إسرائيل[٧].

---

(٧) جرى تعليق هذه المذكرة في الشهر التالي وهو ديسمبر عندما أعلنت إسرائيل ضم مرتفعات الجولان السورية.

١٩٨٢ ـ الاتفاقية الأمنية العامة للمعلومات الموقعة في كانون الأول/ديسمبر، والتي تؤمن غطاء أمنياً لكافة المعلومات السرية المتبادلة بين الحكومتين.

١٩٨٣ ـ مذكرة ثانية موسعة للتفاهم حول التعاون الاستراتيجي موقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ووضعت شروطاً وأحكاماً للتخطيط العسكري الأميركي ـ الإسرائيلي المشترك، وللتمرينات والمشاركة الإخبارية، ومخزون المعدات العسكرية الأميركية في إسرائيل، واستخدام المرافق الطبية الإسرائيلية في الحالات الطارئة، والتمويل الأميركي لمشاريع التنمية الإسرائيلية في العالم الثالث، وشروط جديدة أكثر سخاء للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل.

١٩٨٤ ـ في آذار/مارس وقعت الولايات المتحدة على نسخة منقحة وموسعة لمذكرة اتفاق ١٩٧٩ التي تحكم أساليب التعاون بين المجمعات العسكرية ـ الصناعية للبلدين، فيما تعلق بالأبحاث والتطوير والإنتاج والتوريد والدعم في مجالات التحركات والنقل. وأسست لجنة مشتركة في وزارتي دفاع البلدين لإعداد وتحديث ملاحق الاتفاقية، كلما دعت الحاجة ـ حول أي موضوع مدرج في مذكرة الاتفاق الأصلية لعام ١٩٧٩.

١٩٨٤ ـ في أيار/مايو وقعت الوكالة القومية الأميركية لرجال الفضاء ووكالة الفضاء الإسرائيلية (إيسا) اتفاقية تعاون. وكانت فاتحة لعدة مشاريع مشتركة بدأت بعد سنة واحدة.

١٩٨٥ ـ في نيسان/ابريل وقع البلدان على اتفاقية للتجارة الحرة، كانت الأولى من نوعها حيث لم توقع الولايات المتحدة على أي اتفاقية مماثلة لها مع أي بلد آخر. وهذه الاتفاقية تزيل، مع مرور الوقت، الحواجز القائمة لعبور إسرائيل إلى أي جزء من السوق الأميركي، وتحول بشكل فعال اتجاه إسرائيل التجاري من أوروبا إلى الولايات المتحدة[٨].

١٩٨٦ ـ مذكرة تفاهم حول تعاون الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل بشأن

---

(٨) ونغرتر، المصدر السابق، ص ٩٢.

التعاون الخاص بمبادرة الدفاع الاستراتيجية، وقعت في أيار/مايو، وقد وضعت هذه المذكرة لتكون قاعدة للتفاهم بين المختبرات (المعامل)، ومؤسسات الأبحاث والشركات والصناعات وغيرها من المرافق في إسرائيل في مجال أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجية لمصلحة البلدين.

١٩٨٦ ـ أقر الكونجرس تعديلات (نون) و(كوال) التي أدخلت على قانون التفويض الدفاعي القومي للسنة الأولى ١٩٨٧ الذي يحكم البحث والتطوير التعاوني في الحقول العسكرية مع «الحلفاء الرئيسيين غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.» ويخصص تعديل «نون» مبلغ ٤٠ مليون دولار لهذا الغرض، وتحدد تعديلات (كوال) إسرائيل كدولة مؤهلة لهذه المساعدة، وتضع شروطاً وأحكاماً لعملية تطوير مشتركة للصواريخ المضادة التكتيكية.

وهذه القائمة التي اشتملت عليها اتفاقيات التعاون المدرجة أعلاه بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تعتبر كاملة بأي حال، ولكن حتى مثل هذا العرض السطحي يوضح عدة أمور: أولها أن الإدارات الجمهورية الأميركية عموماً، وإدارة ريغن خصوصاً، كانت قابلة للتحرك بسرعة لتطوير وترسيخ التعاون العسكري والاقتصادي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وثانيها أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة، تمّ تكامل دمج المجمعات الصناعية للبلدين بشكل فعّال، ووضعت الأسس لجعل إسرائيل ثالث دول العالم تقدماً، إن لم نقل ثالث أقوى دولة، عسكرياً، على وجه الأرض.

وأخيراً، لقد أصبحت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة اليوم فريدة حقاً. فليس هناك أي تحالف عسكري أميركي، حتى بالنسبة للدول الأعضاء في حلف الأطلسي، يتمتع بمثل هذه القوة. فمن الناحيتين العسكرية والأمنية، أصبحت إسرائيل منذ فترة الولاية الأميركية الإحدى والخمسين، وأن التوقيع على معاهدة أمنية رسمية مع إسرائيل عام ١٩٨٧ يكاد يصبح أمراً مفروغاً منه. فمع وجود التزامات متراكمة من قبل رؤساء الجمهورية المتعاقبين مؤخراً على الحكم، والنفوذ الكبير (والبعض يقول النفوذ المسيطر) لإسرائيل على الكونجرس، وهذان

أمران تعبر عنهما القائمة المدرجة أعلاه، يصبح من الصعب تخيل وقوع هجوم مدبر على إسرائيل دون تفسيره بأنه هجوم واقع على الولايات المتحدة(٩).

ولكن الأمر الذي قد لا يتضح من دراسة اتفاقيات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو حقيقة كون الاتحاد السوفييتي ودول «المواجهة» العربية تفتقر إلى اتفاقيات وعلاقات متعادلة، الأمر الذي أدى، على العموم، إلى تراجع المؤسسات العسكرية العربية السريع خلال السنوات القليلة الماضية أمام الجيش الإسرائيلي من حيث النوعية. ولكن، باستثناء واحد ـ وهو ما حدث في سوريا بعد الغارات الجوية الإسرائيلية العنيفة في حزيران/يونيو ١٩٨٢ في وادي البقاع. وهذا الإستثناء يستحق التمحيص الدقيق لأنه ـ كما سنرى ـ يكشف الكثير عن الاتجاه الذي يسير فيه الشرق الأوسط من الناحية العسكرية.

تكررت «زيارة» إسرائيل لإقطار أخرى في الشرق الأوسط وخصوصاً بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩. فالهجوم على المفاعل النووي العراقي «أوسيراك» في حزيران/يونيو ١٩٨١، كان تعبيراً مؤثراً عن القوة العسكرية الهجومية للضرب في العمق. فنوع وسرعة الطائرات، الطائرات الأميركية(١٥ و١٦ ف) لا يشكل سوى جزء من القصة. فقد كان هناك تكنولوجيات متقدمة أخرى مثل طائرات أنظمة الإنذار المبكر والمراقبة المحمولة جواً (أواكس)، وأنظمة التدابير المضادة، والتزود الذراعي بالوقود، والقذائف الذكية ـ هذه كلها استعملت أيضاً بمهارة وفعالية. وبهذا تمّ تحدي القدرات الدفاعية والاعتراضية لطائرات الدفاع السعودية والأردنية، وبالتالي إعاقة هذه الطائرات أو تفاديها بسهولة.

---

(٩) ينبغي النظر إلى «قصة بولارد» التي حاولت فيها إسرائيل سرقة أسرار عسكرية أميركية في ضوء الاتفاقيات التي أوردناها. فلم يسبق للولايات المتحدة أن رفضت طلباً تقدمت به إسرائيل للمشاركة في معلومات تكنولوجية أميركية، واحتجت إسرائيل أن مشاركتها فيه ضرورة أمنية قومية. ثم إن الوسائل التي تتم بواسطتها تنفيذ المشاركة أخذت منذ زمن طويل تسير سيراً طبيعياً ورسمياً وعبر أقنية إدارية مقررة. وعليه فلا علاقة لما قام به بولارد بالمصالح الإسرائيلية إلا من حيث إثبات وتوسيع تأثير إسرائيل على السياسة الأميركية السوفييتية في شتى المجالات. ولهذا قررت أن هذا موضوع آخر ينبغي تناوله في كتاب مستقل.

وعلى غرار ذلك، شنت إسرائيل غارات على قرى ومدن لبنانية حسب رغبتها لمدة أسبوعين في تموز/يوليو ١٩٨١، بدون أن تفقد طائرة واحدة. وبعد ذلك بسنة دمرت القوات الجوية الإسرائيلية مواقع الصواريخ الدفاعية السورية الجنوبية كما دمرت ٨٦ طائرة، وأيضاً بدون أن تفقد طائرة واحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ جاء دور تونس، عندما قامت طائرات (ف ـ ١٥) الإسرائيلية برحلة طولها ٣،٠٠٠ ميل لتدمير مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية وأجزاء من قرية مجاورة. وفي أيار/مايو ١٩٨٦، أخذت الولايات المتحدة صفحة من كتاب إسرائيل، واستخدمت طائرات ف ـ ١١١ لشن غارة ليلية على ليبيا منطلقة من قاعدة ميفورد العليا بانجلترا.

ولم تكن هذه الأعمال عشوائية، كما لم تكن إشارات فارغة في لغة الرسائل السياسية والعسكرية التي أرسلت. فقد علمت العراق أن حكومة إسرائيل ستقرر من الآن فصاعداً أنواع الأسلحة التي سيسمح لوزارة الدفاع العراقية بنشرها أو بعدم نشرها. وعلم قادة لبنان أن إسرائيل في نهاية المطاف هي المسؤولة عن الإجراءات الأمنية في جنوب لبنان. وتمّ إعلام الحكومة التونسية عن المنظمات التي ستسمح القدس بوجودها في بلادها. وذكرت واشنطن معمر القذافي بأن حق ليبيا كدولة ذات سيادة في إدارة سياستها الخارجية الخاصة بها لا تشمل حق رعاية وتغذية جماعات «إرهابية» تهاجم أهدافاً غربية.

على أن كل حالة من الحالات السابقة انطوت على رسالة عسكرية واحدة ذات مغزى وضاغطة، وموجهة ليس فقط للبلد الذي تلقى «الزيارة» غير المتوقعة، بل لجميع البلدان العربية المجاورة، وهي أن القوات الجوية الأميركية والإسرائيلية في إمكانها متى شاءت إلحاق دمار هائل وإحداث مآس بالغة في الوقت والمكان اللذين تختارانهما فوق وحول وعبر الدفاعات الجوية لأي بلد عربي أكرر، لأي بلد في الشرق الأوسط العربي. وهناك حقيقة أدت إلى تفاقم الشعور بالإحباط الذي ولدته هذه الإهانات الإسرائيلية المتكررة وهي أن الدول العربية أخذت منذ أوائل الثمانينات وحتى منتصفها تنفق على الأسلحة الدفاعية بشكل يفوق ما كانت تنفقه إسرائيل بنسبة ٧،٥ إلى ١ حسب السنة المعنية. وقد أنفقت السعودية وحدها

خلال هذه الفترة أكثر من إسرائيل بنسبة ٢ إلى واحد.

إن جزءاً من المشكلة التي واجهت العرب يتعلق بالتطورات الأخيرة التي شهدتها التكنولوجيا العسكرية. والأمر ببساطة هو أن الهجوم خلال الثمانينات أخذ يهزم الدفاع. فالعرب يجابهون في منطقتهم اليوم قاذفات قنابل رفيعة المستوى، مع إلكترونيات الطيران المتقدمة، وأنظمة التدابير المضادة، والمشوشات على الإشارات الرادارية، والقذائف الذكية، وأنظمة الإطلاق الخاضعة لتحكم الكمبيوتر. وهذا كله يمكن الطيارين الإسرائيليين من مجابهة أي نظام دفاعي في المنطقة.

والمشكلة في لغة الهجوم كم رآها الإسرائيليون هي أنه بإمكان الطرفين التحدث بها. فقد أخذ العرب يدركون أنه في حين أن دفاعاتهم قد تكون غير فعالة في وجه سلاح الجو الإسرائيلي، فإنهم يستطيعون أن يحصلوا على أسلحة ليس لدى الإسرائيليين ما يدافعون به عن أنفسهم ضدها. وهذه الفكرة ليست جديدة. ومن المؤكد أنها ليست فريدة من نوعها في الشرق الأوسط. إنها فكرة «الردع» أو بشكل أدق فكرة «التدمير الحتمي المتبادل» الذي يرى البعض أنه حال دون قيام الأميركيين والروس بإفناء بعضهم البعض بعد الحرب العالمية الثانية.

ففي عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ تبنى الرئيس حافظ الأسد ما وصفه الزعماء ووسائل الإعلام في الغرب بموقف الرفض لاتفاقيات كامب ديفيد. فقد رأى الأسد أن المشكلة الرئيسيةُ وهي النزاع في الشرق الأوسط لن تحلها أي مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل ولا أي ضغط للتوسط تقوم به الولايات المتحدة، درع إسرائيل الواقي. درع إسرائيل الواقي. وأوضح أنه لن يشترك في أي «إطار للسلام» من صنع كارتر، وحث العرب على أن يحذوا حذوه.

ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت الأسد يتبنى هذا الموقف هو أن إسرائيل لن تفاوض ولن تقبل بحل وسط لقضايا حساسة تتعلق بالأراضي المحتلة واللاجئين ما دام العرب لم يحققوا التكافؤ العسكري معها. ورأى عدد كبير من الأميركيين في موقف الرئيس العربي تهديداً لأمن إسرائيل. وعندما أحرجت إسرائيل القوات السورية في سهل البقاع في حزيران/يونيو ١٩٨٢، ابتهجت كثرة من الأميركيين. وقام ١٣٠ جنرالاً وأدميرالاً متقاعداً بنشر صفحة إعلانية كاملة في

صحيفتي «نيويورك تايمز» و «يو إس تودي» اعتبروا فيها الغارات الجوية الإسرائيلية الناجحة انتصاراً باهراً للأسلحة الأميركية على الأسلحة السوفييتية، وامتدحوا في إسرائيل «إرادتها الديمقراطية، وتماسكها القومي، وقدرتها التكنولوجية، وتكوينها العسكري» ونصحوا الرئيس ريغن بأن «ينعش التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل[١٠]. ووضع الرئيس النصيحة كما رأينا في أعماق قلبه.

وفي الأشهر التي تلت الغارات الجوية على البقاع طلبت سوريا من الاتحاد السوفييتي تطوير وتحديث نظامها الدفاعي الجوي. فوصل نحو ٥٠٠٠ خبير سوفييتي لتسليم نظام دفاعي ضخم متقدم وتركيبه ونشره وتوفير ما يلزمه من قيادة وسيطرة واتصالات من أجل إدارته. وللمرة الأولى منذ حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠ توافرت لبلد عربي أسلحة سوفييتية متطورة تضم صواريخ أرض جو (س أ ـ ٥) التي ظهرت أول مرة خارج الاتحاد السرفييتي، أو دول حلف وارسو. وحصلت سوريا أيضاً على طائرات (أ ن ـ ٢٦) كتنظيم لاسلكي محمول جواً. وحصلت أيضاً على مدرعات حديثة من طراز (ت ـ ٧٢)، وطوافات هجومية من نوع (ميغ ـ ٢٤) وقاذفات قنابل (س يو ـ ٢٢) وغيرها... للضرب في العمق[١١].

ولكن لم يقلق إسرائيل شيء مثل حصول سوريا على ١٢ بطارية صواريخ تكتيكية سوفييتية من طراز (س س ـ ٢١). وهذا هو الاستثناء الذي أشرت إليه سابقاً. فصواريخ (س س ـ ٢١) تختلف عن باقي الصواريخ، أو بالأحرى عن بقية الأسلحة التي عرفها الشرق الأوسط. ففي إمكان هذه الصواريخ حمل ٢٢٠٠ رطل إلى مسافة تزيد على ١٢٠ كيلومتراً، وإصابة أهدافها بدقة بالغة. فمن

(١٠) «نيويورك تايمز» ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٣ ص ١٨. قد تكون الغارات انتصاراً للأسلحة الأميركية ولكن الجنرالات والأدميرالات المتقاعدين لم يدركوا حقيقة الدور الأميركي. ففي ٦ أيار/مايو ١٩٨٤ ذكر باترك سيل في صحيفة «لندن صندي أوبزرفر» (ص ٦) أن طائرة أواكس تابعة لسلاح الجو الأميركي كانت على مسافة ١٥٠ ميلاً توجه الهجوم الإسرائيلي وتبلغ الإسرائيليين عن مكان الطائرات السورية التي انطلقت لاعتراض الطائرات المغيرة.

(١١) راج «الأسلحة الأردنية والتوازن في الشرق الأوسط: نسخة حديثة» انتوني كوردسمان، معهد الشرق الأوسط، ١٩٨٥. قام موظف عسكري أميركي عالي الرتبة يعمل في وزارة الخارجية بالتحقق من المعلومات، فأضاف لي تفاصيل خلال مقابلات مسجلة جرت في نيسان/ابريل ١٩٨٦.

سوريا، يمكن للصاروخ ضرب شمال إسرائيل بأكمله، وإلى خط يمتد بمحاذاة جنوب تل أبيب.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وصف توماس داين مدير اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) هذا التهديد الجديد لإسرائيل أمام أعضاء لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، فقال:

«إن صواريخ (س س -٢١) التدميرية بعيدة المدى والتي تصيب أهدافها بدقة تستطيع تدمير أهداف في عمق إسرائيل. وما يحمل منها رؤوساً حربية كيماوية يشكل خطراً على المراكز السكانية الإسرائيلية. وفي مقدورها تدمير القواعد الجوية في إسرائيل وغيرها من القواعد العسكرية.... وفي أي حرب مقبلة سوف تترك هذه الصواريخ ٥٠٠٠ قتيل وعدداً كبيراً من الجرحى.»[١٢]

وعلق مسؤولو وزارة الدفاع الأميركية بالتحديد على فكرة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، فأعربوا عن اعتقادهم بأن هناك تقليلاً شديداً من عدد الضحايا الذين سيسقطون نتيجة لاستخدام هذه الأسلحة بالطريقة المشار إليها.

ومنذ أدلى داين بشهادته نشرت سوريا صواريخ إضافية من نوع (س س - ٢١) وركزت جهودها في إنتاج مواد كيماوية - بيولوجية على نطاق واسع في مجمعين للأسلحة الكيماوية يعملان الآن بطاقاتها الكاملة[١٣]. ثم إن الخبراء السوفييت الذين نشروا صواريخ (س س - ٢١) في أوائل عام ١٩٨٣ وقاموا بتدريب الكوادر العسكرية السورية على استعمالها قد عاد جميعهم إلى الاتحاد السوفييتي. واستخدام الصواريخ الآن خاضع لسيطرة وإشراف السوريين.

---

(١٢) شهادة داين أمام اللجان الفرعية للخدمات العسكرية حول القوات النووية الاستراتيجية والميدانية. وقد جرى تقديمها في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وكانت تستند إلى بحث بعنوان «تهديد إسرائيل من قبل الصواريخ البالستية التكتيكية»، كتبه و. سيث كاروس وهو محرر عسكري في اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك).

(١٣) مكالمة هاتفية مع المحلل العسكري الأميركي كوردسمان أجريت في حزيران/يونيو ١٩٨٣.

ويتفاوض السوريون مع السوفييت الآن لشراء صواريخ أخرى من نوع (س س ـ ٢٢) و (س س ـ ٢٣) التي يصل مداها إلى بضعة آلاف من الكيلو مترات[١٤].

وقد أبلغ الدكتور بول كاتز، مدير قسم رافائيل للصواريخ والقذائف الموجهة في هيئة تطوير الأسلحة الإسرائيلية مؤتمر الكسندريا للأبحاث والتعاون في التطوير أن نظام الدفاع الإسرائيلي المضاد للصواريخ نظام متواضع يعتمد على صواريخ باتريوت وهوك ولا يستطيع مواجهة أي سيل من صواريخ (فروغ ـ ٧) و (سكود ـ ٨) السوفييتية إذا اندلعت حرب صاروخية مع سوريا. والواقع أن النقطة التي أثارها كاتز كانت موضع نقاش لأنه لا إسرائيل ولا دول حلف الأطلسي ولا الولايات المتحدة، تملك أنظمة دفاعية فعالة ضد صواريخ (س س ـ ٢١) الحديثة التي تصيب الأهداف بسرعة تزيد على ٢٠٠٠ ميل في الساعة. وإذا قسنا الوقت الذي تستغرقه الصواريخ منذ انطلاقها حتى إصابتها للهدف، نجد أنها تحتاج ما بين ثلاث وخمس دقائق.

وعليه فقد صار لدى سوريا رادع. وصارت عتبة المواجهة كما يقول موظفو وزارة الدفاع الأميركية مرتفعة، أي أنه صار على إسرائيل أن تفكر ملياً وبكل جدية قبل الإقدام على شن هجوم على دمشق وتكرار ما حدث في وادي البقاع عام ١٩٨٢. وقد وصل نشر هذه الصواريخ في سوريا إلى مرحلة متقدمة وكافية لمنع إسرائيل من القيام بأي عدوان عليها لضربها بالصواريخ أو القاذفات أو قنابل المدفعية. ولا شك في أن أية محاولة من هذا القبيل ستودي بحياة عشرات الآلاف وربما مئات الآلاف من المدنيين الإسرائيليين. واقترح الفريق يوسي بن ـ هانا، قائد فرق المدرعات في الجيش الإسرائيلي، في مؤتمر الكسندريا أن تستخدم إسرائيل «الجيل الثالث» من دبابات ميركافا. ومن حسن الحظ أن بن ـ هانا نفسه يأتمر بأوامر ضباط أكثر إحساساً منه بالمسؤولية.

وعندما قال توماس داين مدير اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة

---

(١٤) المعلومات عن نشر الصواريخ السورية أيدها السفير روبرت بيليترو وهو موظف كبير في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية الأميركية. ولكن المصدر الرئيسي لهذا القسم كان موظفاً آخر في وزارة الخارجية يرغب في عدم الإعلان عن اسمه.

(إيباك) أمام مجلس الشيوخ بأن الصواريخ السورية في إمكانها «القضاء على قواعد السلاح الجوي الإسرائيلي وغيرها من المنشآت العسكرية، أثار قضية أزعجت عدداً من المسؤولين العسكريين الإسرائيليين أكثر مما أزعجهم تهديدها للمدن الإسرائيلية. ويعتقد أحد الطيارين الأميركيين، ممن يتمتعون بخبرة أوسع ويحملون أوسمة أكثر ويعمل حالياً كمحلل عسكري لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ـ يعتقد بأن مقتل إسرائيل هو في قواعدها الجوية. فبدون تأمين غطاء جوي، وبدون السيطرة الجوية الكاملة التي تمتعت بها إسرائيل خلال كافة حروبها السابقة مع العرب، سوف يواجه الجيش الإسرائيلي في أية حرب مقبلة قوات عربية أرضية لا طاقة له عليها. على أن هذا يتوقف إلى حد كبير على مقدرة الجيوش العربية على التنسيق بين هجماتها على مختلف الجبهات.

إن دقة صواريخ (س س ـ ٢١) وما تحمله هي التي تجعلها مصدر تهديد للقواعد الجوية الإسرائيلية. وقد بذلت إسرائيل بالطبع جهوداً غير عادية لتعزيز هذه القواعد وإخفاء بعضها تحت الأرض. غير أن تلك الصواريخ ذات القدرة الهائلة والرؤوس الكيماوية ـ البيولوجية ـ أو المتفجرة قد تدمر المدرجات ومرافق المراقبة الجوية وتوقف انطلاق الطائرات الإسرائيلية ساعة أو ساعتين.

وسيكون للهجوم بصواريخ (س س ـ ٢٢) على المطارات الإسرائيلية قدرة تدميرية أكبر إذا رافقها نشر سلاح آخر قدمه السوفييت لسوريا وهو نظام متعدد الأطلاق (م. ل. آر. أس). فمنذ سنوات ثبتت فعالية هذا السلاح الذي أصبح جزءاً عادياً من الأسلحة السوفييتية التي تزود بها الجيوش. وقد لعب دوراً فعالاً وحاسماً في عدد من حروب العالم الثالث مثل الحرب الأهلية في أنغولا في أواسط السبعينات. ويقول براسي في كتيب حول الأسلحة الموجهة أن «كتيبة مجهزة بـ ١٨ صاروخاً من نوع (ب م ـ ٢١) بإمكانها إنزال ٣٠،٠٠٠ باوند من المتفجرات الشديدة على هدف معين في غضون ٢٠ ثانية»[١٥]. وأن آخر نسخة من هذا

(١٥) «الأسلحة الموجهة (بما فيها الضوئية والمقاومة للدبابات غير الموجهة)، مجموعة براسي لأنظمة الأسلحة الميدانية والتكنولوجيا»، مجلد ٨، إعداد: ر. جي. لي/ت. غارلند/كولينز، ب غارنل/ د. هـ. ج. هالسي/ج. م. موس/وأخيراً أ. و. موات في منشورات براسي الدفاعية، أوكسفورد ١٩٨٣، ص ١٨٠.

السلاح تطلق ١٥ ـ ٣٠ رأساً حربياً في وقت واحد، وبها نظام لإعادة التعبئة. ويزيد مدى الصواريخ على ٣٠ كيلو متراً ـ أي لا تصله أسلحة الدبابات أو معظم الأسلحة البرية. وكسلاح احتياطي مزود بأسلحة عنقودية أو برؤوس كيماوية ـ بيولوجية، يمكن استخدام صاروخ (م. ل. ر. س) بشكل مروع ضد وحدات المشاة الإسرائيلية، وخاصة إذا تغيرت المنصات بصورة مستمرة. وبإمكان الطائرات الإسرائيلية، بالطبع، تدمير هذه الأسلحة، ما لم تكن الصواريخ السورية (س س ٢١) قد دمرت مدرجات المطارات الإسرائيلية ومنعت الطائرات من الإقلاع والهبوط للتزود بالوقود.

ولم يعد هذا السيناريو الذي وصفناه مجرد افتراض. فهو موجود لدى سوريا. وهذه الأسلحة منشورة فيها ولها جهاز قيادة وتحكم واتصال. ولم يسبق للجيش الإسرائيلي أن واجه شيئاً مثل هذا في معاركه السابقة. كل هذا والسيناريو مقتصر على سوريا. فماذا يحدث لو أنه امتد إلى مصر والعراق والأردن؟

وليس مفاجئاً أن المؤسسات العسكرية العربية قد راقبت باهتمام تطور القدرات الصاروخية السورية خلال السنوات القليلة الماضية. وهناك من يقول إن من أسباب اهتمام كل من العراق والأردن بهذه الصواريخ هو خوفها منها، لكن الذي يعرض عضلاته في كل شهر وكل أسبوع هو إسرائيل لا سوريا. فإسرائيل هي التي أغارت على بغداد وهي التي تهدد بالإغارة على عمان.

على أن تبني هذه الصواريخ قد ينطوي على مجازفة بالنسبة للدول العربية الأخرى. فإن عدم قيام إسرائيل بإنزال ضربات واقية بسوريا لمنعها من نشر الصواريخ لا يعني أنها لن تفعل ذلك في الأقطار العربية الأخرى. لكن حمى الحرب مع مصر والعراق والأردن ليست مرتفعة كما هو الحال مع سوريا.

وكان الأردن قد طلب من السوفييت صواريخ (سكود ـ ب)، وربما حاول الحصول على صواريخ (س س ـ ٢١). ولدى العراق مهندسون من الهند نجحوا في تطوير القدرة الميدانية، وبشكل ممتاز، لصواريخ (ت ب م) وتعزيزها بصواريخ منشورة حالياً ـ بالطبع ـ ضد إيران. ولكن حتى جهود إدارة ريغن المكثفة وحكومة

إسرائيل، لا يمكنها تحمل استمرار هذه الحرب إلى الأبد، وعندما تنتهي ستتجه إحدى الدولتين، أو الدولتان معاً إلى الاهتمام بالقدس.

وقد قصرت السعودية طلباتها من الولايات المتحدة حتى الآن على صواريخ (ت ب م) ولانس لمواجهة تهديد إيران. لكن الولايات المتحدة رفضت تزويدها بصواريخ لانس. وعلى أي حال فإن هناك دولاً غير شيوعية أخرى ـ وخاصة البرازيل وفرنسا ـ تبيع أنظمة مماثلة. وسبق للسعوديين أن حصلوا من قبل على ٧٢ طائرة تورنادو بريطانية متطورة بينها ٤٨ مجهزة كقاذفات مقاتلة للضرب في العمق. ولا ريب في أن هذه الطائرات ستكون عاملاً هاماً في أية حرب عامة تنشب في الشرق الأوسط، وخاصة إذا شهدت تراشقاً بالصواريخ. وحين كتابة هذه السطور كانت السعودية تتفاوض بشأن شراء طائرات تورنادو إضافية، وهناك بلدان خليجية أخرى تدرس إمكانية شراء هذه الطائرة.

وحتى مصر، شريكة إسرائيل في كامب ديفيد، اضطرت للبحث عن أسلحة هجومية جديدة، ومن أسباب ذلك سياسات ليبيا العسكرية الناشطة ضدها بالإضافة إلى سياسات إسرائيل وربما أيضاً بسبب توافر التكنولوجيا اللازمة وإقبال أقطار أخرى في المنطقة عليها. ومنذ عام ١٩٨٤ أخذت مصر تسعى إلى الحصول على صواريخ (ت ب م). وبعد رفض الولايات المتحدة تزويدها بصواريخ لانس ورفض الدول الأوروبية تزويدها بها اتجهت إلى الصين. وتمّ الاتفاق مؤخراً على عملية لتطوير مصري ـ صيني مشترك لصاروخ (كوندور) المدني للأغراض العسكرية.

ولما كان صاروخ كوندور من الصواريخ قصيرة المدى من نوع (س ر ب م) فإنه يزود مصر بقدرة هجومية مشابهة لقدرة الصاروخ السوري (س س ٢١) الأقل شأناً. لكن مدى صاروخ كوندور أقصر من مدى نظيره السوري. على أن هذه ليست سوى البداية. وقد حاولت كل من إدارة ريغن والحكومة المصرية إبقاء الأمر بعيداً عن الأضواء تجنباً لإغضاب أصدقاء إسرائيل في الكونجرس. لكن الاتفاق تمّ عليه مع الصين. وسوف ينشر قريباً في مصر. ومما يذكر أن المصريين كالسوريين لديهم القدرة على تزويد الصاروخ برؤوس حربية كيماوية بيولوجية.

هذا ما وصلت إليه الأمور بعد أربعين سنة من المحاولات الفاشلة لإنشاء وطن آمن لليهود و «سلام عادل ودائم» لغيرهم من سكان الشرق الأوسط. وقد تكون إسرائيل قد ربحت أو على الأقل لم تخسر جميع الحروب الست خلال هذه الفترة، لكنها لا تزال غير آمنة. صحيح أنها الآن تتمتع بميزات نوعية حاسمة في كل مجال عسكري وبالسيطرة الكاملة على أجواء الشرق الأوسط، ولكنها مع هذا لا تزال غير آمنة. وصحيح أنها احتلت مناطق حدودية، ولكن هذا أيضاً لم يجلب لها الأمن. ثم إنها استطاعت احتكار الأسلحة النووية ولكن هذه الأسلحة لم تحقق لها الأمن. وقد استطاعت عبر سنوات طويلة أن تقيم علاقة عسكرية وأمنية فريدة من نوعها مع أقوى دولة عسكرية على الأرض، ومع هذا فإن حياة كل يهودي في إسرائيل معرضة للخطر. وهذا كله في بلاد لم تشهد مدنها حرباً منذ عام ١٩٤٩.

والآن لا بد أنه قد أصبح واضحاً للجميع أن أي قدر من الأرض والسلاح لن يكفل مستقبلاً آمناً لإسرائيل. فالسلام وحده هو الكفيل بتحقيق ذلك. ومن الغريب مع هذا أن الولايات المتحدة وإسرائيل تتصرفان كما لو أنه من المأمون الانتظار إلى أن يأتي السلام. لقد ضيعتا بحماقتهما فرصاً كثيرة للسلام في ١٩٦٩ (مشروع روجرز) و١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (وقف إطلاق النار في حرب أكتوبر واتفاقات سيناء) و١٩٧٩ (كامب ديفيد). هذا إذا اقتصرنا على ذكر بعضها. فبدلاً من انتهازها، اختارت الولايات المتحدة وإسرائيل الاعتماد على الأسلحة المتفوقة أو «السيف» لضمان بقاء إسرائيل. وعليه فإننا سنشهد قريباً التطور المنطقي وشبه الحتمي وهو حصول العرب على السلاح النووي الرادع.

في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ وبعد قيام إسرائيل بأقل من أربع سنوات حاول شارل مالك في مقال له بمجلة «الشؤون الخارجية» تحليل النزاع العربي الإسرائيلي وذلك قبل أن يصبح النزاع مريراً معقداً وشبه ميئوس منه بوقت طويل جداً. وبعد أن أشاد بقيام إسرائيل حذر من أن عبء إنشائها كما سيظهر لا يقارن بحال بعبء ضمان استمرار وجودها.. قال:

«إنك في الكفاح من أجل التأسيس تعامل الآخرين بوصفهم قوى غريبة يجب سحقها أو ردها أو على الأقل منعها من الاعتداء عليك.

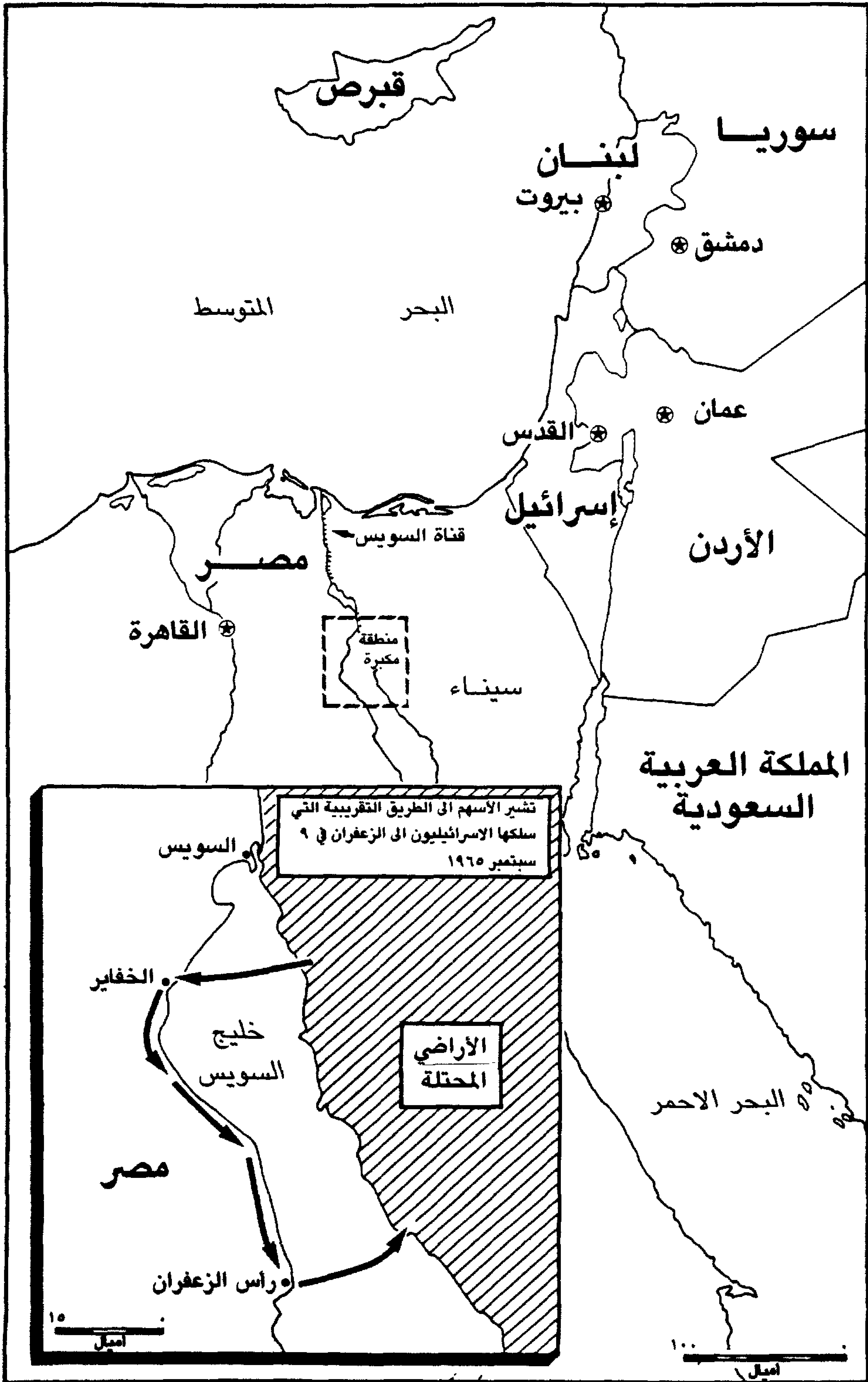
وعلاقتك بهم علاقة خارجية نهائية مدمرة وسلبية. ولا يمكنك بأي ظرف أن تقيم معهم علاقات داخلية إيجابية على أساس المساواة. ولكن في الكفاح من أجل الوجود المستمر عليك أن تتفق معهم، وينبغي عليك أن تأخذ وجودهم بعين الاعتبار وبشكل إيجابي. وعليك أن تخفف من حدة أفكارك وأن تعدلها وتهذبها لكي تتناسب مع أفكارهم. وعليك أن تنشىء معهم علاقة تفاعل قائمة على الاحترام والثقة المتبادلين. والمستقبل وحده كفيل بأن يظهر ما إذا كانت زعامة إسرائيل واستعدادها تفيان بمتطلبات الوجود.»[١٦].

بعد ست حروب وثلاثين سنة لا تزال القضية موضع شك كبير. إن الوقت قد أخذ ينفد. وقد يكون النزاع قد أشرف بشكل أو بآخر على النهاية.

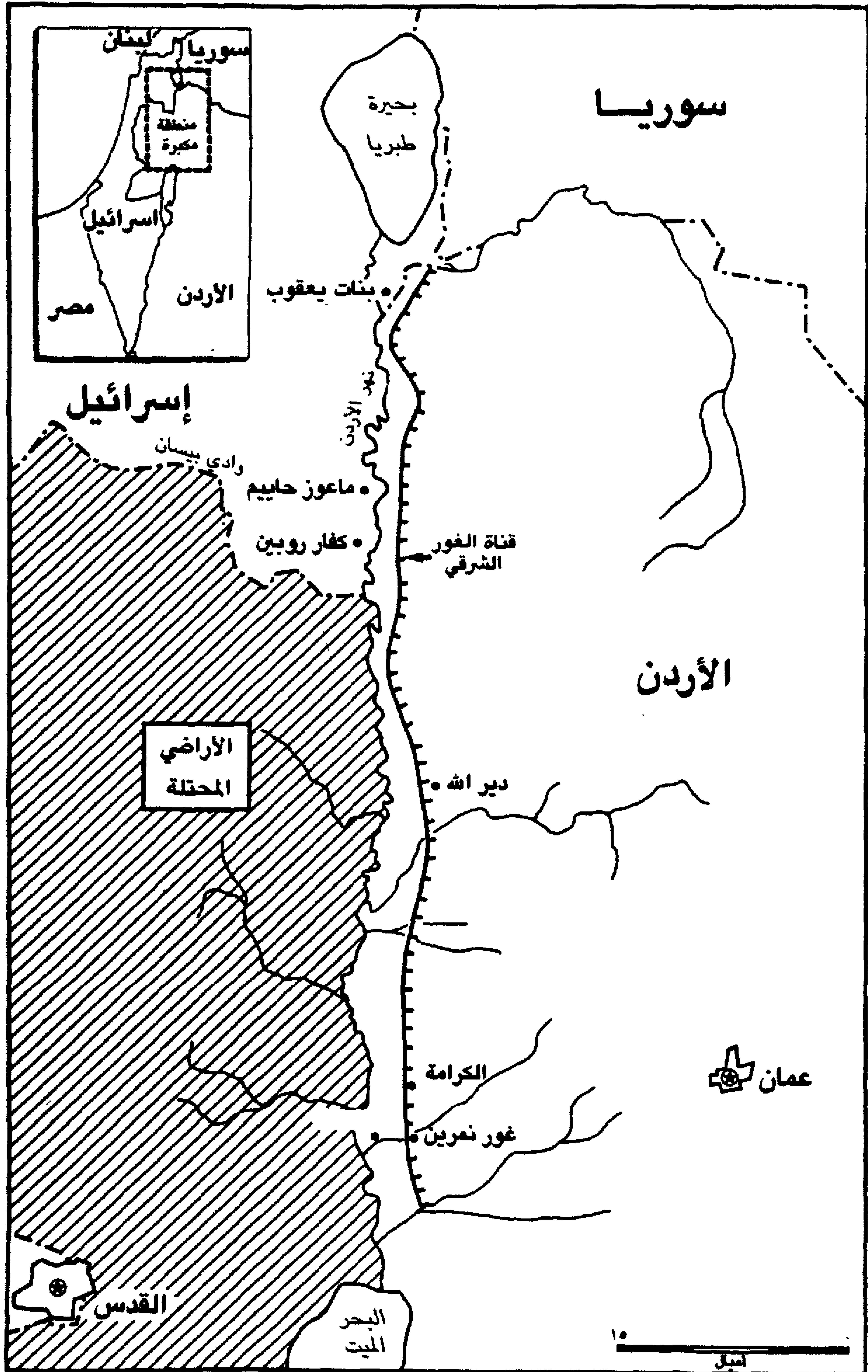
---

(١٦) «الشرق الأدنى: البحث عن الحقيقة» بقلم شارل مالك، مجلة الشؤون الخارجية مجلد ٣٠ عدد ٢، يناير ١٩٥٢ ص ٢٤٢.

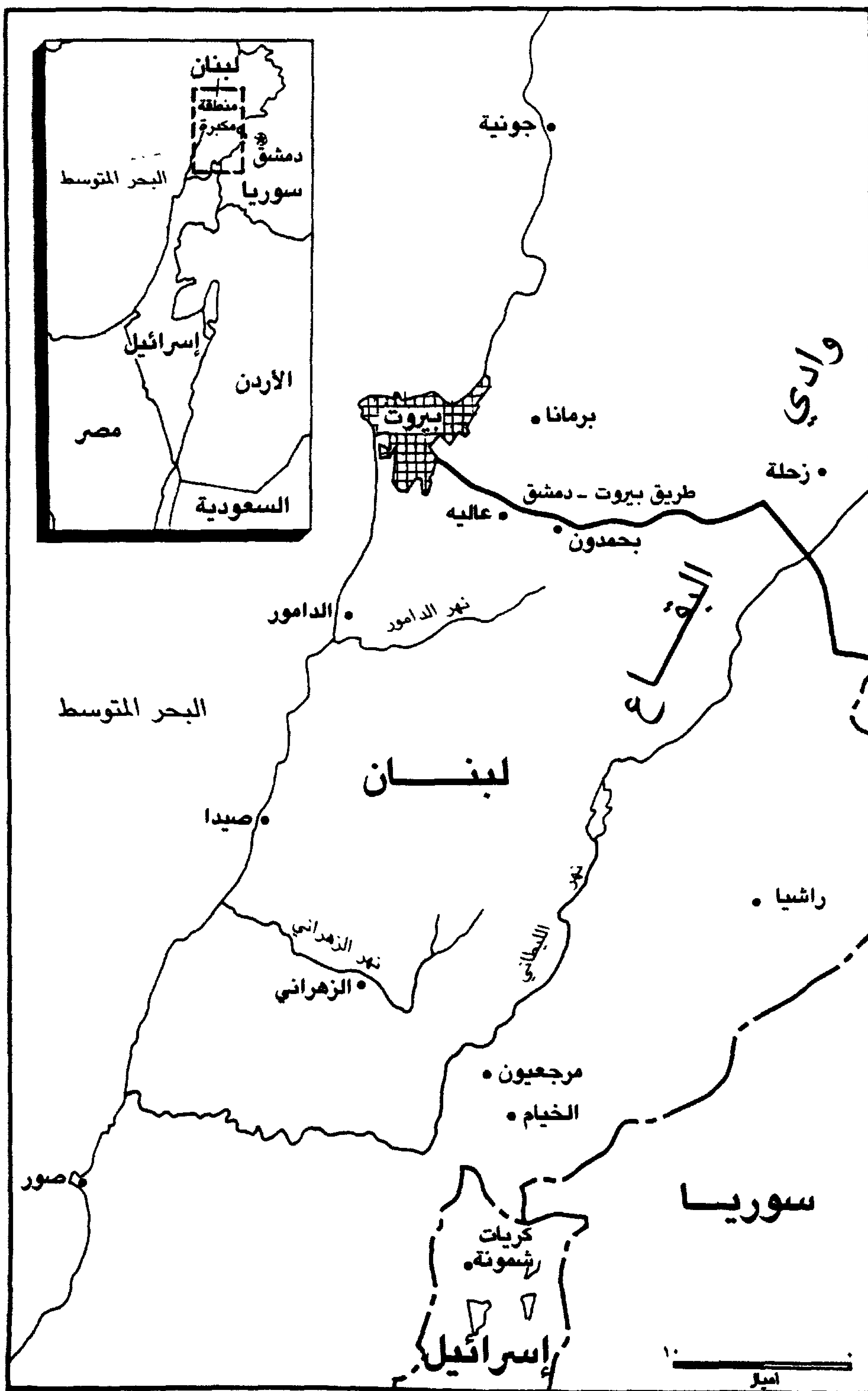
المحتويات



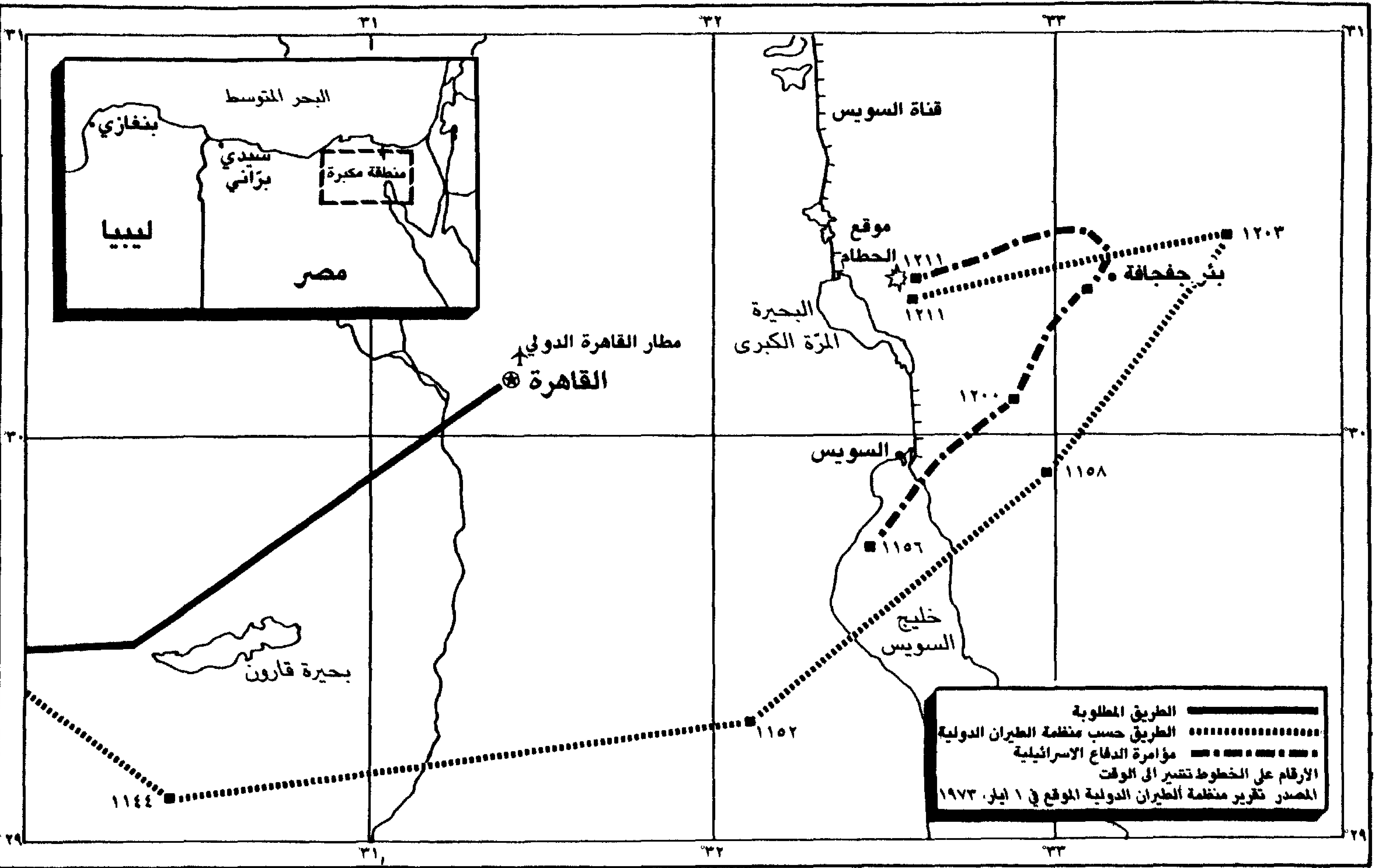
غارة رأس الزعفران



منطقة وادي الغور

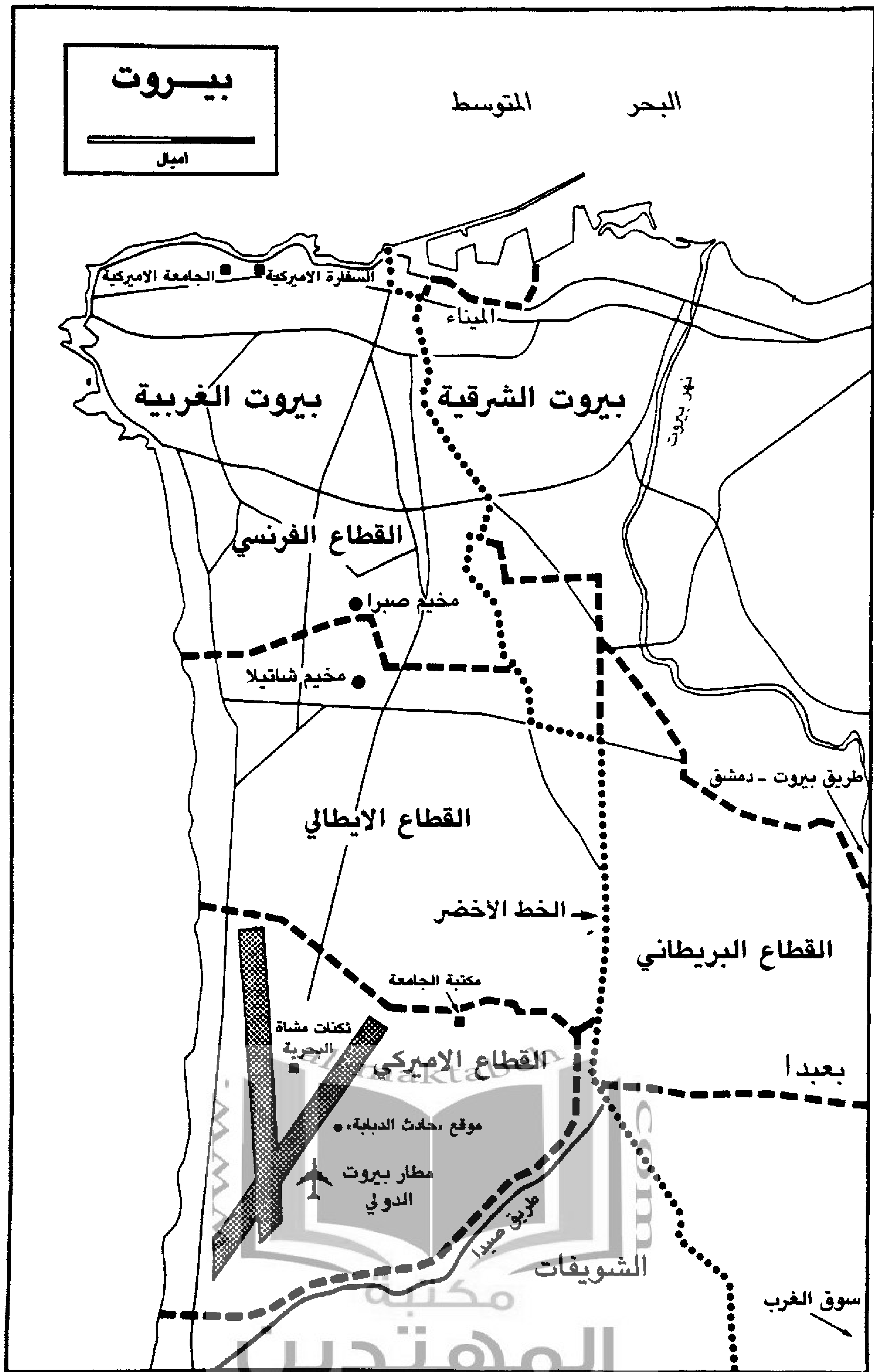

لبنان
منطقة
مكبرة
دمشق
البحر المتوسط
سوريا
إسرائيل
الأردن
مصر
السعودية
جونية
وادي
برمانا
بيروت
زحلة
طريق بيروت ـ دمشق
عاليه
بحمدون
البقاع
الدامور
نهر الدامور
البحر المتوسط
لبنـــان
صيدا
راشيا
نهر الزهراني
الزهراني
الليطاني
مرجعيون
الخيام
صور
سوريـا
كريات
شمونة
إسرائيل
١٠
أميال

جنوب لبنان



أخر رحلة للطائرة الليبية




بيروت
اميال
البحر المتوسط
الجامعة الاميركية
السفارة الاميركية
الميناء
بيروت الغربية
بيروت الشرقية
نهر بيروت
القطاع الفرنسي
مخيم صبرا
مخيم شاتيلا
طريق بيروت ـ دمشق
القطاع الايطالي
الخط الأخضر
القطاع البريطاني
مكتبة الجامعة
ثكنات مشاة البحرية
القطاع الاميركي
بعبدا
موقع «حادث الدبابة»
مطار بيروت الدولي
طريق صيدا
الشويفات
سوق الغرب


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين